

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا بَابٌ

$\frac{2}{290}$

/ إعراب الأفعال المضارعة

وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال؟

اعلم أنّ الأفعالَ إنّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شيء .

وذلك أن الأسماء هي العربية . وما كان غيرَ الأسماء فمألّه لها ، وهي الأفعال ، والحروف^(١) .

وإنّما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدةٌ من الزوائد الأربع التي تُوجب الفعل غير ماضٍ ، ولكنّه يصلحُ لوقتَيْن : لما أنت فيه ، ولما لم يقع .

والزوائد^(٢) : الألف : وهي علامة المتكلّم ، وحقّها أن يقال : همزة .

والياء : وهي علامة الغائب .

والتاء : وهي علامة المخاطب ، وعلامة الأنثى الغائبة^(٣) .

/ والتون ، وهي للمتكلّم إذا كان معه غيره^(٤) . وذلك قولك : أفعلُ أنا ، وتفعلُ أنت أو $\frac{2}{291}$

هي ، وتفعل نحن ، ويفعل هو .

وإنّما قيل لها مضارعة ؛ لأنّها تقع مواقعَ الأسماء في المعنى . تقول : زيد يقوم ، وزيد

قائم ، فيكون المعنى فيهما واحداً ؛ كما قال عزّ وجلّ : (وإنّ ربك ليحكّم بينهم) أي لحاكمٌ .

(١) يريد عند التسمية بها

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وحروف الإعراب للأسماء المتكئة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد

الأربع : الهمزة والتاء والياء والتون ، وذلك قولك : أفعل أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو وتفعل نحن » .

(٣) المفرد الغائبة ولشأنها .

(٤) وللواحد المعظم نفسه .

وتقول : زيد يَأْكُلُ ، فيصلحُ أن يكون في حال أَكَلَ ، وأن يَأْكُلَ فيما يُستقبل ؛ كما تقول : زيد أَكَلَ . أى في حال أَكَلَ ، وزيد آكِلٌ غدا . وتلحقها الزوائد لمعنى ؛ كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف ؛ وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللام في (إن زيدا ليفعل) في معنى لفَاعِلٍ (١) .

فالأفعال ثلاثة أصناف : منها هذا المضارع الذى ذكرناه ، و(فَعَلَ) وما كان في معناه لما مضى ، وقولك : (افعل) في الأمر . وهذان الصنفان لا يقعان في معانى الأسماء ، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء .

فأما ما كان من ذلك على (فَعَلَ) حُلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ - إذا أحاط/ به معنى (فَعَلَ) ، نحو : ضرب ، وعلم ، وكرم ، وحميد ، ودحرج ، وانطلق ، وقتدر ، وكلم ، واستخرج ، وأغدودن ، وأغلوط ، وقاتل ، وتقاتل ، وكل ما كان في هذا المعنى ، وكذلك إن بنيته بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، نحو : ضَرِبَ ، ودَحْرَجَ ، واستُخْرِجَ - فهذا كله مبنى على الفتح .

وكان حقَّ كُلِّ مبنى أن يُسَكَّنَ آخره ، فحرك آخر هذا المضارعة المعربة ، وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها .

تقول : جاعلى رجل ضربينا ، كما تقول : هذا رجل يضربنا ، وضاربنا .

وتقع موقِعَ المضارعة في الجزاء في قولك : إن فعلتَ فعلتُ ، فالمعنى : إن تفعلَ أفعلُ . فلم يسكَّنوها كما لم يسكَّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ، ولا ما جعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك الفاعل ، حتى كأنك قلت : أن زيدا لفاعل ذميا تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الإسم ولا تلحق (فعل) اللام . وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يميز ذلك ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أن (بتشديد النون) يضرب يأتينا أشباه هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى . . ولدخول اللام قال الله تعالى (وأن ربك ليحكم بينهم) أى لحاكم ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام الإسم للمعرفة » . والآية في النحل : ١٢٤ .

فالمضارع من الأسماء : مِنْ عَلٍ يَا فَتَى لَمْ يُسْكَنْوا اللام ، لَأَنَّهُ فِي / النكرة من عَلٍ يَا فَتَى (١) . ٢
٢٩٣

والمُتَمَكِّن الذي جعل في موضع بمنزلة غير المتمكن قولهم : ابدأ بهذا أولُ ويا حَكْمُ .
وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن ؛ لأنها لا تقع موقع المضارع ، ولا يُنعتُ
بها ؛ فلذلك سكن آخرها (٢) .

فإن قال قائل : هي مُعرَبة مجزومة ؛ لَأَنَّ معناها الأَمْرُ ؛ ألا ترى أَنَّ قولك : اضرب بمنزلة
قولك : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ فِي الأَمْرِ - فقوله ذلك يبطل من وجوه :

منها قولك : صه ، ومه ، وَقَدْكَ فِي موضع الأَمْرِ ، وكذلك حذارِ ، ونزالِ ، ونحوهما ،
فقد يَقَعُ الشيءُ فِي معنى الشيءِ وليس من جنسه .

ومن الدلائل على فساد قوله أَنَّ هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة . والأسماء
إذا دخلت عليها العوامل لم تُغَيَّرُ أبْنِيَّتَها ، وإنما تُحَدِّثُ فِيها الإعرابَ . وكذلك هذه الأفعالُ
تلحقها العواملُ فَتُحَدِّثُ لها الإعرابَ بالزوائد التي لحقتها ، وهي التاءُ ، والهمزة ، والنون ،
والياء اللواتي فِي يَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ .

٢
٢٩٤ فإذا قلت (افْعَلْ) فِي الأَمْرِ لَمْ تُلْحَقْها عاملاً ، ولم تُقَرِّرْها / على لفظها ؛ ألا ترى أَنَّ الجوازم
إذا لحقتها لم تُغَيَّرُ اللفظ نحو قولك : لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ وَإِنْ تَذَهَبْ أَذْهَبْ ، وكذلك لِيَذْهَبْ
زَيْدٌ ، وَلَا يَذْهَبْ عَبْدُ اللَّهِ ، فَإِذَا يَلْحَقْها العامل وحروفُ المضارعة فِيها .

(١) فِي سيبويه ج ١ ص ٤ « والفتح فِي الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان
معناه (فعل) ولم يسكنوا آخر (فعل) لَأَنَّ فِيها بعض ما فِي المضارعة . تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة ، وتكون
فِي موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول : إن فعل فعلت فيكون فِي معنى إن يفعل أفعل ، فهي فعل كما أَنَّ المضارع
فعل وقد وقعت موقعها فِي أَنَّ وقعت موقع الأسماء فِي الوصف كما تقع المضارعة فِي الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء
ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن فِي موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون : من عل
فيجرونه وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن فِي موضع فقوله : ابدأ بهذا أولُ ويا حَكْمُ » .

وانظر أسرار العربية ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) فِي سيبويه ج ١ ص ٤ « والوقف قولهم : اضربه فِي الأمر لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة
فبعدت من المضارعة بعد (ك) و (إذ) من المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه : أفعل » .

وأنت إذا قلت : (اذهب) فليس فيها عامل ، ولا فيها شيء من حروف المضارعة .

فإن قال قائل : الإضمارُ يَعْمَلُ فيها . قيل : هذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أَنَّ الفِعْلَ لا يعمل فيه الإضمارُ إِلَّا أَنْ يُعَوِّضَ من العامل .

والثاني : أَنَّهُ لو كان ينجزم بجازم مُضْمَرٍ لكان حرف المضارعة فيه الذى به يجب الإعراب ، لأنَّ المضمَر كالظاهر .

ألا ترى أَنَّك لو أردت إضمار (لم) - وكان هذا مما يجوز - من قولك : لم يضرب ، فحذفت لم ، لَبَقِيَتْ (يضرب) على لفظها ومعها (لم) .

فإن قال قائل : فلم بناه على مقدار المضارعة ؛ نحو : اضرب ، وانطلق فقد كسرت كما تقول : يضرب وينطلق . وكذلك أُقْتَلُ كما تقول : يقتل ؟

قيل : إنما لحقت هذه / البنية ؛ لأنه لما^(١) لم يقع ؛ وكذلك صورة ما لم يقع . فهذا احتجاج مُغْنٍ^(٢) ، وفيه ما هو أكثر من هذا .

(١) في الأصل لما بتشديد الميم .

(٢) المبرد يرد على الكوفيين في قولهم : ان فعل الأمر معرب لامبني ، وسيكرر هذا الرد في ص ٤١٣ من الأصل وقد عقد الانباري مسألة لهذا في الانصاف ص ٣٠٣ - ٣١٧ وأسرار العربية ص ٣١٧ - ٣٢٤ كما بسط فيها القول الزنخري في أول شرحه للامية العرب .

هذا باب

تجريد إعراب الأفعال

اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة . فوقوعها مواقع الأسماء هو الذى يرفعها . ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال ، وإن كانت الأسماء في موضع خفض^(١) .

فلها الرفع ؛ لأنّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل . فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها ، أو يجزمها . وتلك عوامل لها خاصّة ولا تدخل على الأسماء ، كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها . فكلّ على حياله .

فأما ما كان منها في موضع رفع فقولك : يقوم زيد . (يقوم) في موضع المبتدأ ، وكذلك : زيد يقوم / (يقوم) في موضع الخبر . وإنّ زيدا يقوم . (يقوم) في موضع خبر (إن) .

٢
٢٩٦

وما كان منها في موضع المنصوب ، فنحو : كان زيد يقوم يا فتى ، وظننت زيدا يقوم .

وما كان في موضع المجرور فنحو : مررت برجل يقوم ، ومررت برجل يقوم أبوه .
فإذا أدخلت على هذه الأفعال (السين) أو (سوف) فقد منحتها بها من كلّ عامل^(٢) . وسنأتيك هذا مبيناً في هذا الباب إن شاء الله .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٠٩ « باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة . اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب - فإنها مرفوعة ، وكيوتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها . . وكيوتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيوتته مبتدأ ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذلك ، وأما ما كان في موضع المبنى على المبتدأ فقولك زيد يقول ذلك وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبنى عليه فقولك : مررت برجل يقول ذلك ، وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذلك ، وهذا رجل يقول ذلك ، وحسبته ينطلق ، فهكذا هذا وما أشبهه . ومن ذلك أيضاً : هلا يقول زيد ذلك ، ف (يقول) في موضع ابتداء ، و (هلا) لاتعمل في اسم ولا فعل . »

وقال في ص ٤١٠ « من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجزمها إذا كانت في موضع ينجر فيه الإسم ، ولكنها ترتفع بكيوتها في موضع الاسم . . . »

وانظر الانصاف ص ٣١٩ - ٣٢٣ وأسرار العربية ص ٢٨ - ٢٩ والأشياء ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) الفعل المقترن بالسين أو سوف ان وقع بعد (أن) كانت مخففة من الثقيلة و (لن) لنى سيفعل ، « لم » في الجوازم لنى الماضى ، ولا يصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقع شرطاً ؛ ولذلك وجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً للشرط .

هذا باب

الحروف التي تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أن) ، وهي والفعل بمنزلة مصدره ، إلا أنه مصدرٌ لا يقع في الحال (١) .
إنما يكون إما يقع إن وقعت على مضارع ، ولما مضى إن وقعت على ماضٍ .

فأما وقوعها على المضارع ، فنحو : يسرني أن تقوم . المعنى : يسرني قيامك ، لأن القيام
لم يقع . والماضي : يسرني أن قمت . (أن) هي أمكن / الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل
يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة . وإيس القول كما قال لما نذكره إن
شاء الله .

ومن هذه الحروف (كن) وهي نفي قولك : سيفعل . تقول : لن يقوم زيد ، ولن يذهب
عبد الله .

ولا تتصل بالقسم (٢) كما لم يتصل به (سيفعل) .

ومن هذه الحروف (كي) ، تقول : جئت كي تكرمني ، وكى يسرك زيد .

ومنها (إذن) ، تقول : إذن يضربك زيد . فهذه تعمل في الأفعال عمل عوامل الأسماء في
الأسماء إذا قلت : ضربت زيدا ، وأشتم عمرا .

* * *

واعلم أن هاهنا حروفا تنتصب بعدها الأفعال وإيست الناصبة ، وإنما (أن) بعدها مضمرة .
فالفعل منتصب بـ(أن) وهذه الحروف عوض عنها ، ودالة عليها .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٠٧ « باب الأفعال المضارعة . اعلم أن هذه الأفعال لما حروف تعمل فيها فتتصبها لاتعمل في الأسماء
كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لاتعمل في الأفعال وهي (أن) ، وذلك قولك : أريد أن تفعل . . . » .

وقال في ص ٤٧٥ « فإن مفتوحة تكون على وجوه ، فأحدها : أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها »
(٢) في المعنى ج ١ ص ٢٢١ « وتلقى القسم بها وبلم نادر جدا كقول أبي طالب :

والله لن يصلوا إليك بجهنهم حتى أوسد في التراب دفيننا

فمن هذه الحروف الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة .

فأما (اللام) فلها موضعان : أحدهما نفي ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتك لأكرمك^(١)
وقوله عز وجل : (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ / مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)^(٢) . فهذا موضع الإيجاب . $\frac{٢}{٢٩٨}$

وموضع النفي : ما كان زيد ليقوم ، وكذلك قوله تبارك وتعالى : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ
الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) (وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(٤) .

فإن (أن) بعد هذه اللام مضمرة ، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل
في الأفعال . (أن) بعدها مضمرة ، فإذا أضمرت (أن) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام ،
لأن (أن) والفعل اسم واحد ، كما أنها والفعل مصدر . فالمعنى : جئت لأن أكرمك ، أى : جئت
لأكرامك . كقولك : جئت لزيد .

فإن قلت : ما كنت لأضربك - فمعناه : ما كنت لهذا الفعل^(٥) .

وأما (الفاء) . و(أو) ففيهما معانٍ تُفسر على حيالها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .
وكذا (حتى) ، و(إذن) .

وكان الخليل يقول : إن (أن) بعد (إذن) مضمرة^(٦) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأما اللام في قولك : جئتك لتفعل - فبمنزلة (إن) في قولك : إن خيراً فخير وإن شراً
فشر . إن شئت أظهرت الفعل ههنا وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته »

(٢) الفتح : ٢

(٣) آل عمران : ١٧٩

(٤) الأنفال : ٢٣

(٥) في سيبويه - ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن اللام قد تبيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار وذلك ما كان ليفعل فصارت
(أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إياك وزيداً ، وكأنك إذا مثلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل أى ما كان زيد لهذا الفعل .
فهذا بمنزلة ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل لسيفعل وصارت بدلا من اللفظ
بأن » .

(٦) في سيبويه ١ : ٤١٢ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أن) بعد إذن مضمرة » .

وكذلك (لن) وإنما هي (لا أن) ولكنك حذفت الألف من لا . والهمزة / من (أن) وجعلتها حرفاً واحداً .

وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أنك تقول : زيداً لن أضرب ؛ كما تقول : زيداً سأضرب^(١) . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأن (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)^(٢) .

وأما (كى) ففيها قولان : أما من أدخل اللام فقال : لكى تقوم يا فتى - فهي عنده والفاعل مصدر ؛ كما كان ذلك في (أن) .

(١) السين وسوف يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، فليس لهما صدر الكلام ، وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٠ . وقد استقبح السهيلي في الروض الألف ج ١ ص ٢٨٦ أن يتقدم معمول الفعل على السين فقال ؛ قبيح أن تقول : غداً سأتيك . وابن القيم يجعل السين وسوف مما له صدر الكلام . قال في بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٩ - ٩٠ : « لاتقول : غداً سيقوم زيد لوجه :

منها أن السين تنبئ عن معنى الاستثناء والاستقبال للفعل ، وإنما يكون مستقبلًا بالإضافة إلى ما قبله فإن كان قبله ظرف أخرجته السين عن الوقوع في الظرف فيبقي الظرف لعامل فيه فيبطل الكلام . فإذا قلت : سيقوم غداً دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله وليس قبله إلا حالة التكلم ودل لفظ غداً على استقبال اليوم فتطابقا .

الثاني أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يستند لا إلى الاسم المخبر عنه فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي ، والنهي .

وفي كلام ابن القيم تحجير لاداعي له فالسين وسوف نزلتا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه كما تنزل كذلك (لم) ، و (لن) ، و (لا) الناهية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ :

« فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وي لأمه وكما قالوا : يومئذ وجملت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد فإنما هي : هل ، ولا

وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف التنصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً . ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيداً فلا الضرب له » .

وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيمه كما تقول : له - (أن) عنده بعدها مضمره ؛
لأنها من عوامل الأسماء كاللام (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « (كي) وذلك جيتك لكي تفعل » .

وقال في ص ٤٠٨ « وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون : كيمه في الاستفهام فيعملونها في الأسماء كما قالوا : حتامه وحتى متى وله فن قال : كيمه فإنه يضمر أن بعدها وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنه عندهم بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ، ومن قال : كيمه جعلها بمنزلة اللام » .

هذا باب

إذن

اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء^(١)، لأنها تعمل وتُلغى كظننت؛ ألا ترى أنك تقول: ظننت زيدا قائما؛ وزيدٌ ظننت قائمٌ. إذا أردت زيدٌ قائمٌ في ظني، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصِبَ بها. وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيتُ / ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت: زيدا ظننت قائما؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تُصرف.

فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك^(٢) قولك إذا قال لك قائل: أنا أكرمك قلت: إذن أجزيك. وكذلك إن قال: انطلق زيد.. قلت: إذن ينطلق عمرو، ومثله قول الضبي:

أردد حمارك لا تُنتزع سويتهُ إذن يُردُّ وقيد العيرِ مكروب^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٠ «باب إذن - اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيتك . . .»

(٢) هكذا بالأصل وصوابه: فذلك

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١١ على نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة.

السوية: شيء يجعل تحت البرذعة للحمار كالحلس للبعير. والنزع: السلب. وقيد العير مكروب: أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو:

قال المرزوقي في قوله: (أزجر حمارك): «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن التعرض لنا والدخول في حريمنا فإنك إن لم تفعل ذلك ذمت عاقبة أمرك. وجعل إرسال الحمار في حمام كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمسألتهم.

«لا تُنتزع»: جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي أو بدل.

البيت من أبيات ستة لعبد الله بن عنمة الضبي أوردتها المفضل في المفضليات وأبو تمام في الحامسة والأصمعي في الأصمعيات. المفضليات ص ٣٨٢ الأصمعيات ص ٢٦٧ ديوان الحامسة ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩ الخزانة ج ٣ ص ٥٧٦ وروى: «لا يرتع بروضتنا» - وانظر في أعرابه شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٢ والخزانة.

والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك : إن تَأْتِي إذن آتِك ، لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه .

وكذلك أنا إذن أكرمك^(١) .

وكذلك إن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه ، نحو قولك : والله إذن لا أكرمك . لأن الكلام معتمد على القسم . فإن قَدِّمْتَهَا كان الكلام معتمدا عليها . فكان القسم لغوا ، نحو : إذن والله أضربك ؛ لأنك تريد : إذن أضربك والله .

فالذي تلغيه / لا يكون مُقَدِّمًا ، إنما يكون في أضعاف الكلام ؛ ألا ترى أنك لا تقول : $\frac{٢}{٣٠١}$ ظننت زيد منطلق ؛ لأنك إذا قَدِّمْت الظنَّ فإنما تبني كلامك على الشك .

وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وأنها تُستعمل وتُلغى ، وتدخل للابتداء ، ولذلك شُبِّهت بظننت من عوامل الأسماء^(٢)

واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء ، صلح الإعمال فيها . والإلغاء ، لما أذكره لك وذلك قولك : إن تَأْتِي آتِك وإذن أكرمك . إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت . وإن شئت جزمت .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لاتنصب البتة ، كما لاتنصب أرى (بضم الألف) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرى زيد ذاهباً ، وكما لاتعمل في قولك : أنى أرى ذاهب . ف (إذن) لاتصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لاتصل أرى هنا إلى أن تنصب ؛ فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا إذن آتِك ، هي هنا بمنزلة أرى حيث لاتكون إلا ملغاة . ومن ذلك أيضاً قولك : إن تَأْتِي إذن آتِك ، لأن الفعل هنا معتمد على ما قبله إذن » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢ « ومن ذلك أيضاً والله إذن لا أفعل من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين و (إذن) لغو وليس الكلام هنا بمنزلة إذن إذا كانت إذن في أوله ، لأن اليمين ها هنا الغالبة ألا ترى أنك تقول - إذا كانت إذن مبتدأة - : إذن والله لا أفعل ، لأن الكلام على إذن (والله) لا يعمل شيئاً » .

وقال في ص ٤١٠ « ومن ذلك أيضاً قولك : إذن والله أجيئك والقسم هنا بمنزلة في أرى إذا قلت : أرى والله زيذا فاعلا »

أما الجزم فعلى العطف على آتتك وإلغاء (إذن) . والنصب على إعمال (إذن) . والرفع على قولك : وأنا أكرمك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا^(١) .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود (وَإِذْ لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ) ^(٢) [الفعل فيها] منصوب بإذن والتقدير -والله أعلم- الأنصال / بإذن ، وإن رفع فعلى أَنَّ الثاني محمول على الأول كما قال الله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)^(٣) أى فهم إذن كذلك .

فالفاء والواو يصلحُ بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير : وأن تنقطع (إذن) بعدهما مما قبلهما . ثم يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) . ونظير ذلك قولك : إن تعطني أشكرك وإذن أدعو الله لك . كأنه قال : إذن أدعو الله لك ثم عطف هذه الجملة على ما قبلها ؛ لأنَّ الذى قبلها كلامٌ مُستغنٍ .

وقد يجوز أن تقول : إذن أكرمك إذا أخبرت أنك في حال إكرام^(٤) ، لأنَّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأنَّ حروف النصب إنما معناه من مالم يقع . فهذه حال (إذن) إلى أن نفرد بابا^(٥) لمسائلها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ « وأعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، ان شئت عملتها كأعمالك (أرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك : زيدا حسبت أحاك ، وإن شئت ألغيت إذن كأنه أنك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك . . . وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا) وسعنا بعض العرب قرأها فقال (وإذن لا يلبثوا) وأما الإلغاء فقوله إذن لا أجيبك وقال تعالى (فإذا لا يؤتون الناس نقيرا) « (٢) الإسراء : ٧٦ - وقراءة خلفك سبعة (الأتحاف ص ٢٨٥) وقراءة (يلبثوا) شاذة (شواذ ابن خالوية ص ٧٧) (٣) النساء : ٥٣

* * *

(إذن) - الواقعة في ابتداء الكلام والناصية للمضارع لم تقع في القرآن الكريم ، وما جاء منها كان بعد الواو والفاء . جاءت بعد الفاء في آية واحدة وهى المذكورة هنا ، وجاءت بعد الواو في آيتين الثانية قوله تعالى (قل لن يتفككم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل وإذن لا تمتعون إلا قليلا) الأحزاب ١٦ .

وقد قرىء بنصب المضارع في الشواذ في آيتين : فإذا لا يؤتون الناس ، وإذن لا يلبثون (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٣ ج ٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالوية ص ٧٧) وفي شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٤٤ الغاؤها أجود وهو لغة القرآن التي قرأ بها السبعة وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٦ ج ٩ ص ١٢ والمنغى ج ١ ص ٢١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤١٢ ولو قلت : والله إذن أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجر كما لا يجوز والله أذهب إذن إذا أخبرت أنك فاعل . «

(٥) لم يفرد بابا لمسائل إذن كما وعد وإنما استعرض النواصب في الجزء الرابع ص ٤١٣ من الأصل .

هذا باب

$\frac{2}{303}$

الفاء وما / ينتصب بعدها
وما يكون معطوفاً بها على ما قبله

اعلم أنّ الفاء عاطفةٌ في الفعل ؛ كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تأتيني فتكرمتني ، وأنا أزورك فأحسّن إليك ؛ كما تقول : أنا آتيتك ثمّ أكرمتك ، وأنا أزورك وأحسنُ إليك . هذا إذا كان الثاني داخلاً فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماء في قولك : رأيت زيدا فعمراً ، وأتيت الكوفة بالبصرة . فإن خالف الأول الثاني لم يجز أن يُحمَلَ عليه فُحْمِلَ الأول على معناه فانتصب الثاني بإضمار (أن) ، وذلك قولك : ما تأتيني فتكرمتني ، وما أزورك فتحدّثني .

إن أراد : ما أزورك ، وما تحدّثني - كان الرفع ^(١) لا غير ؛ لأنّ الثاني معطوف على الأول .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدّثني ؟ وما أزورك إلّا لم تحدّثني ، على معنى : كلّما زرتك لم تحدّثني - كان النصب ؛ لأنّ الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن / يكون المعنى : ما تكون مني زيارة فيكون حديث منك . فلما ذهبت بالأول إلى الاسم أضمرت (أن) إذا كنت قد عطفت إسماً على اسم ، لأن (أن) وما عملت فيه اسم ، فالعنى : لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كلّ ما كان غير واجب . وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام .

فالأمر : اتتني فأكرمتك ، وزرتني فأعطيتك ، كما قال الشاعر :

يا نائِ سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحاً^(٢)

(١) رفع الفعل (فتحدّثني) له وجهان وكذلك نصبه وسيذكرهما قريباً .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر .

العتق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .

والبيت لأبي النجم العجل ، وأراد سليمان بن عبد الملك .

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ٢٧٢ واللسان « عتق » وشرح ديوان المتنبي ج ٤ ص ٢٠٤

والنهي مثل لا تأتيني فأكرمك ، كقوله عز وجل : (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ)^(١) وكقوله عز وجل : (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٢) .

والاستفهام : أتأتيني فأعطيك ؟ لأنه استفهم عن الاتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنما يكون إضماراً (أن) إذا خالف الأول والثاني . لو قلت : لا تقم فتضرب زيدا لجزمت إذا أردت : لا تقم ، ولا تضرب زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أي فإنك إن قمت ضربه^(٣) لم يكن / إلا النصب ، لأنك لم ترد بـ «تضرب» النهي . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضربٌ لزيد .

وذلك أتأتيني فأكرمك ؟ المعنى : أيتكون هذا منك ؟ فإنه متى كان منك كان مني

إكرام .

(١) طه ٦١

(٢) طه : ٨١

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٠ :

« وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة أن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) : أي أن تطغوا فحلول الغضب حاصل .

هذا باب

مسائل هذا الباب

وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً
وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرَّ شاعر

تقول : ما تأتيني فتحدثني . فالنصب يشتمل على معنيين^(١) يجمعهما أن الثاني مخالف للأول .

فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدثني : أي قد يكون منك [إتيان] ولكن لست تحدثني .

والمعنى الثاني : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني مُحدّثاً ، وكلّما أتيتني لم تحدثني .

والوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثتني .

* * *

وأما الرفع فعلى وجهين^(٢) :

أحدهما : ما تأتيني ، وما تُحدثني ، والآخر شريك للأول داخل معه في النفي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وتقول : ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني : أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثتني .

وأما الآخر : ما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخّل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني فتحدثني كأنك قلت : ما تأتيني ، وما تحدثني . . .

وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدثنا . . . وتقول : ما أتيتنا فتحدثنا فالنصب فيه كالنصب في الأول وإن شئت رفعت على فأنت تحدثنا الساعة والرفع فيه يجوز على (ما) . . . » .

والوجه الثاني أن تقول : ما تأتيني فتحدثني / أي ما تأتيني وأنت تحدثني وتكرمني .

وكذلك ما تعطيني فأشكرُك ، أي : ما تعطيني وأنا أشكرُك على حال . ومثل ذلك في الجزم ألم أعطك فتشكرني ؟ جزم (تشكرني) بلم ودخلاً معاً في الاستفهام . والرفع على قولك : فأنت تشكرني .

واو قلت : ما أنت بصاحبي فأكرمك - لكان النصب على قولك : فكيف أكرمك ؟ ولم يجز الرفع على الشركة ، لأنَّ الأوَّل اسم فلا يُشْرِكُ الفعلُ معه . ولكن او حملته على فأنا أكرمك على حال ثمَّ تعطف جملة على جملة لجاز . وعلى هذا قوله :

فما أنت من قيس فتنبِّح دُونها ولا من تميم في الرؤوس الأعظيم^(١)

ولو رفع على (أنت تنبِّح على حال) جاز .

= خلاصة ما ذكره سيويه والمبرد في (ما تأتيني فتحدثني) أن نصب الفعل (فتحدثني) : يخرج على وجهين :
(أ) يكون المعنى نفي الحديث لانتفاء شرطه وسببه وهو الإتيان وقد أشارا إلى هذا الوجه بقولها : ماتأتيني فكيف تحدثني ولو أتيتني لحدثني .

(ب) يكون المعنى نفي الحديث أي ما يكون منك اتيان يعقبه حديث وإنما كان منك اتيان لاحديث بعده . يقول الرضي في شرح الكافية عن هذا التوجيه : « ليس في الفاء معنى السببية في هذا الوجه ، وإنما انصب الفعل على تشبيه هذه الفاء بفاء السببية وإن كان معناها معنى فاء العطف » والمعنيان في كلام المبرد معنى واحد في الواقع .

ورفع الفعل فتحدثني يخرج على وجهين أيضاً :

الأول : العطف ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني ، فهما جملتان منفيتان .

الثاني : يكون المعنى على نفي الإتيان أي ما تأتينا فأنت تجهل أمرى وتحدثني بما يحدث به الجاهل بحالي .

(وانظر في هذه المسألة ابن يعيش ج ٧ ص ٢٧ - ٣٦ شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٠ المفى ج ٢ ص ٩٨ ، ١٣٩ - الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٥٣ - ٥٤) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٢٠ « وتقول : ما أنت منا فتحدثنا لا يكون الفعل محمولاً على (ما) لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :

ما أنت من قيس فتنبِّح دُونها ولا من تميم في اللها والفلاصم »

والبيت من قصيدة كبيرة للفرزدق ديوانه ص ٨٥١ - ٨٦١ .

وروايته في الديوان كرواية المقتضب وعلى رواية سيويه يكون دخله الحرم . كان جرير يكافح عن قيس لخلوته ليم ، فجمله الفرزدق نباحاً على طريق الاستمارة ونفى عنه الشرف في تميم .

وأما قول الله عز وجل : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ^(١) فهو على قولك : لا تأتيني ، فأعطيك ، أى لو أتيتنى لأعطيتك . وهو الذى ذكرناه فى أحد الوجهين / من قولك : $\frac{٢}{٣٠٧}$ ما تأتيني فتحديثى إذا أردت : لو أتيتنى لحدثتني .

وتقول : كأنك لا تأتينا فتحديثنا إذا أردت الوجه فى قولك : مُحدثنا وهو الذى ذكرناه فى ما تأتيني فتحديثى ، أى : كلما أتيتنى لا تحدثنى ، فهو ما تأتيني محدثنا . أى قد يكون منك إتيان ولا تحديث ، كما قال :

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَمَجَةً فَيُصْبِحُ مَلَقَىٰ بِالْفِتَاءِ إِهَابَهَا ^(٢)

وأما قوله عز وجل : (فَلِإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) ^(٣) . النصب هاهنا محال ؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جوابا . هذا بخلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط . إنما المعنى : فإنه يقول له : كن فيكون ، و (كن) حكاية ^(٤) .

وأما قوله عز وجل : (أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) ^(٥) فالنصب والرفع .

فأما النصب فعلى أن تقول : فيكون يا فتى : والرفع على هو يقول فيكون .
وأما قول الشاعر :

وما أنا للشيء السلى ليس نافعى وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ ^(٦)

-
- (١) فاطر : ٣٦ - وفى سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « فمثل النصب قوله - عز وجل - (لا يقضى عليهم فيموتوا) » .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : كأنك لم تأتينا فتحديثنا ، إن حملته على الأول جزمت قال رجل من بني دارم : كأنك لم تذبح لأهلك نعمة فيصبح ملق بالفناء إهابها وقال الأعمى « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب ، لأنه كان قبل دخول كأن منفياً على تقدير لم تذبح نعمة فيصبح أهابها ملق ثم دخلت عليه كان فأوجبت فبقى على لفظه منصوباً » . الإهاب : الجلد .
(٣) البقرة : ١١٧ - آل عمران : ٤٧ - مريم : ٣٥ - غافر : ٦٨ .
(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ « ومثله (كن فيكون) كأنه قال : إنما أمرنا ذلك فيكون » .
(٥) النحل : ٤٠ ، القراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٣٠٤ الأتحاف ص ٢٧٨ .
(٦) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ - ٤٢٧ « وسعنا من ينشد هذا البيت من العرب . . . والرفع أيضاً جائز حسن . . . ويفض ب مطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخل فى صلة اللى » .

/ فإنَّ الرفع الوجه ؛ لأنَّ (يغضب) في صلة الذي ؛ لأنَّ معناه الذي يغضب منه صاحبي .
وكان سببويه يقدم النصب ويثنى بالرفع . وليس القول عندى كما قال ، لأنَّ المعنى الذى
يصحَّ عليه الكلام إنما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت لك .

ومن أجاز النصب فإنَّما يجعل (يغضب) معطوفا على الشيء ، وذلك جائز ، ولكنه بعيد .
وإنَّما جاز لأنَّ الشيء منعت ، فكان تقديره : وما أنا للشيء الذى هذه حاله ، ولأنَّ يُغضب
صاحبي وهو كلامٌ محمول على معناه ؛ لأنَّه ليس يقول الغضب إنَّما يقول ما يُوجب الغضب .
ومثل هذا يجوز .

تقول : إنَّما جاء به طعامٌ زيد ، والمعنى إنَّما جئت من أجله . وكذلك قولك : إنَّما شفاء
زيد السيفُ ، وإنَّما تحيته الشتمُ ، أى هذا الذى قد أقامه مقامَ التحية ومقام الشفاء ؛ كما
قال :

/ وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(١)

= وقال الأعمى : « الشاهد في نصب يغضب حملا على معنى ولأن يغضب والتقدير : وما أنا بقول للشيء غير النافع ، ولأن يغضب
منه صاحبي أى لست بقول للسبب المؤدى إلى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع حملا على صلة الذى وهو أبين وأحسن . وقد رد المبرد
على سببويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سببويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لمابنى عليه الباب من النصب باظهار أن
مانسبه الأعمى هنا للمبرد يوافق ما فى المقتضب ، وكذلك ما قاله ابن يعيش ج ٧ ص ٣٦ .

أما الرضى فقد نسب إلى المبرد كلاما آخر ثم رد عليه .

قال فى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٣٢ : « وإذا نصبتة فهو على الصرف . قال المبرد : لا يجوز ذلك ، لأن فيه نفي النفع
والنصب ممأ وهو عكس المقصود به لأن مراد الشاعر : الذى يغضب منه صاحبي لا أقوله . قلت : الذى قاله إنما يلزم لو جعلنا
هذا الصرف فى سياق قوله : ليس نافى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا أقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبي منه . وهذا عكس
ما ينبى . . وأما إذا جعلناه فى سياق النفي الذى هو ما أنا فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا يكون القول الذى لا ينفى
مع غضب صاحبي منه . وذلك أما بانتفاهما ممأ أو بانتفاه أحدهما . . . »

ولم يقل المبرد فى توجيه نصب الفعل إلا هذا وهو العطف على الشيء .

والبيت اكمب النوى من قصيدة فى الأصمعيات ص ٧١ - ٧٤ والخزانة ج ٣ ص ٦١٩ - ٦٢١ وبدونها فى الكامل ورغبة
الآمل ج ٦ ص ١٠١ والأمال ج ٢ ص ١٥٣ - ٢٠٤ وسهاسة البحرى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠ .

(١) استشهد به سببويه فى موضعين من كتابه ج ١ ص ٣٦٥ ، ٤٢٩ على أنه جعل الضرب تحية على الاتساع .

فهذا كلام مفهوم وتحقيق لفظه ما ذكرت لك .

وأما قول الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)^(١) فهذا هو الوجه ، لأنه ليس بجواب ؛ لأنَّ المعنى في قوله : (أَلَمْ تَرَ) إنما هو : انتبه وانظر . أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا .

وليس كقولك : ألم تأت زيدا فيكرمك ؛ لأنَّ الإكرام يقع بالإتيان . وليس انحصار الأرض واقعا من أجل رؤيتك .

وكذلك قوله عز وجل : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ)^(٢) لأنه لم يجعل سبب تعاليمهم قوله (لَا تَكْفُرْ) ؛ كما تقول : لا تأتني فأضربك ؛ لأنه يقول : إنك إن أتيتني ضربتكم . وقوله : (فَلَا تَكْفُرْ) حكاية عنهم ، وقوله : ، (فَيَتَعَلَّمُونَ) ليس متصلا به . واو كان كذلك كن لا تكفر فتتعلّم يا فتى ، ولكن هو محمول على قوله : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السُّحْرَ) فيتعلّمون منهم . لا يصحّ المعنى إلا على / هذا أو على القطع $\frac{٢}{٣١٠}$ أى : منهم يتعلّمون .

وأما قول النابغة^(٣) :

فلا زال قبرٌ بين بصرى وجاسم
عليه من الوسمى سحٌ ووابلٌ
فإنبت حسودانا وعسوفاً منورا
سأتبعمه من خيرٍ ما قال قائلٌ

= دلفت : زحفت . والبصير لعمرو بن معديكرب وسيأتي في الجزء الرابع أيضاً - والوار . واو رب وخيل مبتدأ . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٢ - ٥٦ وشروح سقط الزند ص ١٧٦ ، ٣٠٥ .

(١) الحج : ٦٣ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٤ « وسألته عن (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فقال : هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » .

(٢) البقرة : ١٠٢ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقال - عز وجل - (فلا تكفر فيتعلمون) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فيتعلمون ليجعل كفره سبباً لتعليم غيره ، ولكنه على كفرهما فيتعلمون ومثله كن فيكون » .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٢٢ « واعلم أنك إن شئت قلت : اتنى فأحدثك ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث ولكنك كأنك قلت : اتنى فأنا من يحدثك البتة جئت أو لم تجيء قال النابغة الذبياني . . ولا زال قبر . . =

فإن الرفع الوجه ، لأنه ليس بجواب . وإنما هو فذلك يُنسب نحوذانا . ولو جعله جواباً
لقلوه : « فلا زال » كان وجهها جيداً .

وتقول : لا تَمُدُّهَا فَتَشَقُّهَا عَلَى العطف ، فإن أردت الجواب قلت : فَتَشَقُّهَا^(١) على
ما فسرت لك .

وتقول: أين بيتك فأزورك ؟ فإن أردت أن تجعله جواباً [نصبت] ، و [إن] ^(٢) أردت
أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أين بيتك فأنا أزورك على حال .

وتقول في الجزاء : من يأتني فيكرمني أعطه ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأن الكلام معطوف على
ما قبله .

فإن قلت : من يأتني آتته فأكرمه كان الجزم الوجهة ، والرفع جائز على القطع على قولك :
فأنا أكرمه . . . ٢
٣١١

— وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله ولا زال أن يكون متعلقاً به ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال :
فذلك ينبت نحوذانا قال الخليل : ولو نصب هذا البيت لجاز ولكننا قبلناه رفعاً .

في معجم البلدان : بصرى : في موضعين ، إحداهما بالشام من أعمال دمشق وهي قسبة كورة حوران .
وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ .

والخوذان : نبت طيب الرائحة قال الأزهرى عن الخوذانة : رأيتها في رياض الصمان وقيمتها ولها نور أصفر رائحته طيبة
وتجمع الخوذان وكذلك العوف واللود والوابل : أغزر المطر .

والبيتان من قصيدة للنايفة في رثاء النعمان بن الحارث النسائي - الديوان ص ٦١ ، ٨٤ وبين رواية سيبويه والمقتضب خلاف يسير
في بعض الألفاظ ، أما رواية الديوان في طبيعتها لخالفه لما في سيبويه والمقتضب . البيتان مجموعان من ثلاثة أبيات ، ورواية الديوان

سقى النيث قبرا بين بصرى وجاسم بنيت من الوسمى قطر ووابل

ولا زال ريحان ومبك وعنبر على منتهاء ديمة ثم هاطل

وينبت نحوذانا وعوفاً مشورا سأته من خير ما قال قائل

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : لا تملوها فتشققها (بالنصب) إذا لم تحمل الآخر على الأول . . . وتقول لا تملوها
فتشققها (بالجزم) إذا أشركت بين الآخر والأول . »

(٢) زيادة يقتضيا استقامة الكلام .

ويجوز النصب وإن كان قبيحاً ؛ لأنَّ الأوَّل ليس بواجب إلا بوقوع غيره .
وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْلَمُ لِمَنْ يَشَاءُ) بالجزم والرفع
والنصب (١) .

وينشد هذا البيت رفعاً ونصباً ؛ لأنَّ الجزم يكسر الشعر وإن كان الوجّه ، وهو قوله :
وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظَاوِمٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتَذْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُبَيِّئْ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا (٢)
والواو والفاء في هذا سواء .

فَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَقُلْتُ لَهُ : قَرَّبْ وَلَا تَجْهَدْنَهُ فَيُذْرِكُ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزُلُقِي (٣)

(١) البقرة : ٢٨٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٨ « . . إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ، وبلغنا أن بعضهم قرأ (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير) » .

* * *

قراءة الرفع في الفعلين (فيغفر - ويعذب) سببية ، وكذلك قراءة الجزم فيما أما نصب الفعلين فهو قراءة شاذة . وانظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ شرح الشاطبية ص ١٧٠ والاتحاف ص ١٦٧ وخرج أبو حيان قراءة الرفع على وجهين : أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالمطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم .

وقراءة الجزم عطف على جواب الشرط والنصب بإضمار أن (البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٠) .

(٢) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٤٤٩ على نصب الفعل تدفن بإضمار أن وعلل ذلك الأعم بقوله : لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبراً فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول فصارح غير الواجب .

المسحب : مصدر ميمي من سمحت الشيء إذا جرته .

كبكب : جبل قال عنه ياقوت : هو خلف جبل عرفات مشرف عليها .

يقول : من يغترب عن قومه يجرى عليه الظلم لعدم ناصره ، فتختفي حسناته ، وتظهر سيئاته فتكون مشهورة كئار في رأس جبل .

والبيتان للأعشى من قصيدة طويلة هجا فيها عمرو بن المنذر .

الديوان ص ١١٣ - ١١٧ والرواية هناك تخالف ما هنا وما في سيبويه فقد أضيف إلى البيت ما جعلهما ثلاثة .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٥٢ على جزم الفعل يذرك بعد الفاء عطفاً على النهى .

فإنما هو على العطف فدخل كلُّه في النقي^(١). أراد : ولا يدنك ، ولا تزاقن .

وتقول : إلا تأتي فتكرمني أفعذ عنك .

فالجزم الوجه في فتكرمني ، والنصب يجوز من أجل النقي ؛ لأنَّ معناه إلا تأتي مكرما ؛

كما قال : ما تأتي فتحدثنى . أى ما تأتي محدثنا . وعلى هذا ينشد / هذا البيت :

ومن لا يُقدِّم رجُلَهُ مَطْمَئِنَّةً فَيُثَبِّتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَاقُ^(٢)

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار (أن)^(٣) .

ينهب بالأول إلى الاسم على المعنى فيقول : أنت تأتي فتكرمني . تريد : أنت يكون منك

إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز صرف

ما لا ينصرف ، وتضعيف ما لا يضعف في الكلام . قال :

سأترك منزلي لبيسني تميم وألحق بالعراق فاستريح^(٤)

— النقطه : مقعد الردف . أذراه عن الفرس : رمى به . ورواية سيويه فيلرك . يقول هذا لعلامه وقد حمله على فرسه ليصيد له ، أى أرقق بالفرس ولا تجهده حتى لا يرمى بك .

نسب البيت في سيويه إلى عمرو بن عمار الطائي وكذلك نسبة الأعم ونسب في اللسان (ذرى) إلى إبرىء القيس . وهو بديوانه من قصيدة عدتها ٣٧ بيتاً ص ٩١ جمع حسن السندوبى وليست هذه القصيدة في شرح الوزير أبي بكر عاصم بن أيوب .

(١) ذكرنا في المقدمة ص ١١٨ أن المبرد قد يعبر عن النهي بالنقي .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٤٧ « سألكه عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم . فقال النصب في هذا جيد ، لأنه أراد هنا من المعنى ما أراد في قولك : لا تأتينا إلا لم تحدثنا فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق » .

ونسب البيت أيضاً الأعم إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه بشرح السكرى ولا في فوائده .

(٣) في سيويه ١ : ٤٢٣ : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصب في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب » .

(٤) في سيويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب .. فما نصب اضطراراً قول الشاعر : سأترك منزلي . . » .

وقال الأعم : ويرى لأستريحاً فلا ضرورة فيه على هذا .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٠ « وقال الدماميني في الحاشية الهندية : « لقاقل أن يقول : لا نسلم أن أستريح منصوب بل هو مرفوع مؤكداً بالنون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف وتأكيد مثل هذا جائز في الضرورة » .

وقال الشاعر :

لنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَها وَيَأْوِي إليها المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمًا^(١)

هذا إنشاد بعضهم ، وهو في الرداعة على ما ذكرت لك . وأكثرهم ينشد : « لِيُعْصَمًا »
وهو الوجه الجيد .

== قال البغدادي : وهو من باب غسل الدم بالدم ثم قال :

والبيت لم يمهز أحد من خدمة كلام سيويه إلى قائل معين ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المغني إلى المغيرة بن حبياء .
وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه .

وانظر الشمي على المغني ج ٢ ص ١١ والسيوطي ص ١٦٩ والأبيات المشككة للفارقي ص ١١٠ وأمالى الشجري ج ١ ص
٢٧٩ ولم ينسبه أيضاً وروايته في غير المقتضب : والحق بالحجاز .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٣ على نصب فيمصا للضرورة وقال الأعمى ويروي ليعصما فلا ضرورة فيه .

كفي بالمهضبة عن عزة قومه ومنعهم .

ونسب البيت سيويه إلى طرفة وليس في ديوانه وقد يكون ساقطاً من قصيدته في هجاء صبره ص ١١٧ فإنها على روى هذا
الشاهد ومن البحر الطويل وهو في الأبيات المشككة ص ١١١ غير منسوب .

هذا باب

الواو

اعلم أن الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كل موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها / ٣١٣
فيدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تأتيني وتكرمني ، وأنا أزورك ، وأعطيك ، ولم
أتك وأكرمك ، وهل يذهب زيد ، ويجيء عمرو ؟ إذا استفهمت عنهما جميعا ، وكذلك :
أين يذهب عمرو ، وينطلق عبد الله ؟ ولا تضربن زيدا ، وتشتن عمرا ؛ لأن النهي عنهما
جميعا .

فإن جعلت الثاني جوابا فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين .
وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١) . أي لا يكون منك جمع بين هذين .

فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال : قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأنه أراد :
لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال .

فتمثيله في الوجه الأول لا يكن منك أكل للسمك ، وأن تشرب اللبن .

وعلى هذا القول (لا يسغى شيء ويعجز عنك)^(٢) لا معنى للرفع في (يعجز) ، لأنه ليس
يخبر / أن الأشياء كلها لا تسعه ، وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه ؛ كما قال : ٣١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « باب الواو . اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء
وأنها قد تشرك بين الأول ، والآخر ، كما تشرك الفاء . . . وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء » .
وقال في ص ٤٢٥ : « وما يدلك أيضاً على أن الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزید وعمرو ومررت بزید فعمرو تريد
أن تعلم بالفاء أن الآخر مر به بعد الأول وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى وإن شئت
جزمت على النهي في غير هذا الموضع . . . ومنعك أن تهزم في الأول ، لأنه إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك
ولا ينهيه أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن
على كل حال » وانظر المنهني ج ٢ ص ٩٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ « وتقول : لا يسغى شيء ويعجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في
الفاء إلا أن الواو لا يكون موضعاً في الكلام موضع الفاء » .

لَا تَنْسَ عَنْ خُسْلُقٍ وَتَأْتِيْ بِمِثْلِهِ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ^(١)

أى لا يجتمع أن تنهى وتأتى مثله . ولو جزم كان المعنى فاسداً .

واو قلت بالفاء : لا يَسْعَى شَيْءٌ فَيَعْجِزُ عَنْكَ كَانَ جَيِّدًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : لا يسعنى شىء إلا لم يعجز عنك ، ولا يسعنى عاجزا عنك هذا تمثيل هذا ، كما قلت لك فى (ما تأتيني فتحدثنى) أى إلا لم تحدثنى ، وما تأتيني منحدثنا .

فمعنى الواو الجمع بين الشيتين . ونصبها على إضمار (أن) ؛ كما كان فى الفاء . وتنصب فى كل موضع تنصب فيه الفاء ؛ ألا ترى أن قولك : زُرْنِي وَأَزُورُكَ ، إنما هو اتكن منك زيارة ، وزيارة منى .

ولو أراد الأمر فى الثانى لقال : زُرْنِي وَلَا زُرُّكَ . حَتَّى يَكُونَ الْأَمْرُ جَارِيًا عَلَيْهِمَا .

والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

/ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٢)

$\frac{2}{310}$

فيرفع (يسام) لأنه عطفه على فعل وهو تقضى فلا يكون إلا رفعا .

ومن قال : تَقْضَى لُبَانَاتٌ قَالَ : وَيَسَامُ سَائِمٌ ؛ لِأَنَّ (تَقْضَى) اسْمٌ ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَعْطَفَ عَلَيْهِ فِعْلًا . فَأَضْحِرَ (أَنَّ) لِيَجْرِيَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَصَارَ : تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَأَنْ يَسَامَ سَائِمٌ : أَيْ وَسَامَةٌ سَائِمٌ . وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ :

(١) استشهد به سيهويه ج ١ ص ٤٢٤ على نصب تأتى بإضمار أن بعد واو المعية والتقدير : لا يكتن منك نهي وإتيان . وفى الخزانة ج ٣ ص ٦١٧ هـ يجوز الرفع على أن الجملة خبر المبتدأ محذوف أى وأنت تأتى وهار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفة والتقدير : وهو عار عليك عظيم وهذه الجملة دليل جواب إذا هـ .

وهذا البيت وجد فى قصائد كثيرة - نسبة أبو عبيد القاسم بن سلام فى أمثاله إلى المتوكل الكنانى وكذلك الأمدى فى المؤلف والمختلف والزمخشري فى المستقصى والبحترى فى الحماسة ونسبه سيهويه إلى الأخطل ونسبه الخاتمي لسابق البربرى ونسبه الحمسى إلى أبي الأسود الدؤلى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٨ - ٦١٩ والمؤلف والمختلف ص ١٧٩ وحماسة البحترى ص ١٧٤ والسيوطى ص ٢٦٤ ، وديوان أبي الأسود الدؤلى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٧ .

لَلْبُسِّ عِبَاةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

أى : وأن تقر عيني .

فأما قوله :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحْسَاءُ (٢)

فإنه أراد : ألم يجتمع كَوْنُ هذا منكم ، وَكَوْنُ هذا مني ؟ !

ولو أراد الأفراد فيهما لم يكن إلا مجزوما . كأنه قال : ألم يكن بيني وبينكم .

والآية تُقرأ على وجهين (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ (٣) على

ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « لمسا لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على لبس وهو اسم لما ضمته إلى الاسم وجملت أحب لهما ، ولم ترد قطعة لم يكن بد من إضمار (أن) » .

المباعدة : جبة من صوف . الشفوف : ثياب رفاق تصف البدن واحدها شف بكسر الشين وفتحها .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٢١ « فإن قلت : ما الفرق بين واو الجمع وواو العطف ؟ وهل هما إلا شيء واحد ؟ قلت : وواو الجمع في الأصل للعطف لكنه خص ببعض أحواله وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود ، وقد يكون بعده ، وقد يكون معه . فخص واو الجمع بما يكون بمعنى « مع » فهو باعتبار أصل معنى العطف احتاج إلى تقدير مصدر منتزع من الأول وباعتبار اختصاصه بالماضي بحال المضي صار كأنه قسم للعطف المطلق . والبيت ليسون بنت مجدل الكلبيّة زوج معاوية وأم يزيد .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٥٩٣ : في غالب كتب النحو للبس بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (ولبس) وانظر حياة الحيوان للدميري ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ على نصب الفعل تكون بإضمار أن بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركم ، وتكون بيني وبينكم المودة .

والبيت للمطية يقوله لآل الزبيرقان بن بدر وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم ، وهجاهم . انظر العيني ج ٤ ص ٤١٧ والسيوطي ص ٣٢١ والديوان ص ٤٠ .

(٣) آل عمران : ١٤٢ - وقراءة الجزم من الشواذ قال ابن خالويه ص ٢٢ بكسر الميم الحسن ، والأتحاف ص ١٧٩ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « ومن النصب في هذا الباب قوله عز وجل (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقد قرأها بعضهم ويعلم الصابرين (بكسر الميم) .

هذا باب

أو

/ وهي تكون للعطف فتجري ما بعدها على ما قبلها ؛ كما كان ذلك في الاسم إذا قلت : $\frac{2}{316}$
ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرًا بعدها (أن) إذا كان المعنى : إلا أن يكون ، وحتى يكون ، وذلك قولك :
أنت تضرب زيدا ، أو تكرم عمرا على العطف . وقال الله عز وجل : (سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمِ أُولِي
بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ^(١)) أي يكون هذا ، أو يكون هذا .

فأما الأوضع الذي تنصب فيه بإضمار (أن) فقولك : لا أُلزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي ؛ أي ؛ إلا أن
تقضيَنِي ، وحتى تقضيَنِي^(٢) .

وفي مصحف أبي (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا)^(٣) على معنى إلا أن يسلموا ، وحتى يسلموا .

وقال امرؤ القيس :

فقلتُ له : لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعَلِّرَا^(٤)

(١) الفتح : ١٦ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « وقال جل وعز (ستدعون إلى قوم أول بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون)
إن شئت كان على الإشراك وإن شئت كان على أو هم يسلمون » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على ألا أن ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير
معنى التثنية تقول : لألزمناك أو تقضيَنِي ، ولأضربناك أو تسبقي فالعنى لألزمناك إلا أن تقضيَنِي ، ولأضربناك إلا أن تسبقي .
هذا معنى النصب » .

(٣) في شواذ ابن خالويه ص ١٤٢ : (أو يسلموا) أبي وعبد الله .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ على نصب المضارع بأن المضمر بعد أو والمعنى على ألا أن نموت . . ولو رفعت
لكان حريياً جائزاً على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعنى أو نحن من نموت » .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٩ : قال صاحب التكميل : ويحتمل أن تكون (أو) هنا لغاية أى نحاول الملك إلى أن نموت » .

أى : إلاً أن نموتَ

وقال زيادُ الأعجمُ :

وكنْتُ إذا غَمَزْتُ قنْصَةَ قسومِ كسرتُ كُحُوبَهَا أو تَسْتَقِيمًا^(١)

/ ويقال : أتجلِسُ أو تقومُ يا فتى ؟ كالمعنى : أياكون منك واحد من الأمرين .

٢
٣١٧

وتقول : هل تُكَلِّمُنَا أو تَنْبَسِطُ إلينا . لا معنى للنصب ها هنا . قال الله عز وجل : (هل يَسْمَعُونَكُم إِذْ تَدْعُونَ . أو يَنْفَعُونَكُم أو يَضُرُّونَ)^(٢) .

فجملة هذا : أن كل موضع تصلح فيه (حتى) ، و (إلاً أن) فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع .

— وأما نصب قوله : فلندر فبالعطف على نموت على رواية النصب وأما على رواية الرفع فتحق . ووجه نصبه الكرماني في شرح أبيات الموشح بأن الفاء للسببية وبمدها أن مفسرة في جواب النفي الضمى بتأويل نموت بلا نبي .

والبيت لامرئ القيس قاله لعمرو بن قيسة الشكري حين استصحبه في سيره إلى قيسر وانظر الديوان ص ٩١ وأمال الشجري ج ١ ص ٣١٩ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ على نصب الفعل (تستقيما) بإضمار أن بعد أو على معنى : ألا أن تستقيم .

غمزت : لينت ، وهذا مثل ، والمعنى : إذا اشتد على جانب قوم رمت تلبينهم حتى يستقيموا .

وكعوبها جمع كعب وكعوب الرمح : النواشر في أطراف الأنايب . انظر المعنى ج ٤ ص ٣٨٥ وأمال الشجري ص ٢ ص ٣١٩ .

وفي اللسان (غمز) قال ابن بري هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين ، وهو في شعره تستقيم بالرفع ، والأبيات كلها ثلاثة لا غير .

وقال السيوطي ص ٧٤ قال الشارح أبيات الإيضاح ؛ كذا نسب في كتاب سيبويه وكذا رواه منصوباً فتجه عليه الناس واستشهدوا به على النصب بإضمار (أن) بعد (أو) وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي وفيها أبيات مجرورة ثم ذكر أربعة أبيات .

(٢) الشعراء : ٧٣ : وفي سيبويه ج ١ ص ٤٨٦ هـ وتقول : ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا وليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا ؟ (فهل) ههنا بمنزلة (هل) في الاستفهام إذا قلت : هل تأتينا وإنما أدخلت (هل) ههنا لأنك إنما تقول : أعلني كما أردت ذلك حين قلت : هل أو تحدثنا فجهري هذا مجرى قوله عز وجل : (هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون) هـ .

هذا باب

أن

اعلم أن (أن) والفِعْل بمنزلة المصدر^(١). وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهي صيلاؤها . ولا تقع مع الفعل حالا ؛ لأنها لما لا يقع في الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضي ؛ نحو : سرّني أن قمت ، وساعني أن خرجت - كان جيّدا . قال الله عزّ وجلّ : (وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) ^(٢) : أي لأن كان هذا فيما مضى .

فهذا كله لا يَلْحَقُ الحال ؛ لأنّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أن هذه لا تلحق بعد كلّ فعل ، إنّما تَلْحَقُ / إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون $\frac{٢}{٣١٨}$ توقّعا لا يقينا ؛ لأنّ اليقين ثابت ^(٣) . وذلك قولك : أرجو أن تقوم يا فتى ، وأخاف أن تذهب يا فتى . كما قال : عزّ وجلّ : (نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) ^(٤) .

واو قلت : أعلم أن تقوم يا فتى لم يجز ؛ لأنّ هذا شيء ثابت في علمك ، فهذا من مواضع (أن) الثّقيلة ؛ نحو : أعلم أنك تقوم يا فتى .

وتقول : أظنّ أنك ستقوم ؛ لأنّه شيء قد استقرّ في ظنّك ؛ كما استقرّ الآخر في علمك ، كما قال الله تبارك اسمه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ^(٥) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « أحدها : أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها . . . » .

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب . . . فأما ظننت وحسبت وخففت ورأيت فإن (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها تكون (أن) التي تنصب الفعل ، وتكون الثّقيلة وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت ، وخففت فتقول : ظننت أن لا تفعل ذلك ونظير ذلك (ظنن أن يفعل بها فاقرة) و (إن ظننا أن يقيا حدود الله) » .

(٤) المسألة : ٥٢ .

(٥) البقرة : ٤٦ قال عن الآية في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ : فهذا يقين لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين لكانوا غسلا شكاكاً في توحيد الله » .

فإن قيل : إن (يظنون) ما هنا يوقنون . فهكذا هو ، ولكنها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر . إلا أنها إذا أُريد بها العلم لم تكن إلا مثقلة . فإن أُريد بها الشك جاز الأمران جميعاً . والتثقيب في الشك أكثر استعمالاً ؛ لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلم .

فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه مُتَوَقَّعٌ غير ثابت / المعرفة . قال الله عز وجل : $\frac{2}{319}$ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ^(١) .

وأما (إن ظننا أن يُقَيِّمًا حُدُودَ اللَّهِ)^(٢) وقولهم : معناه : أيقننا - فإنما هو شيء متوقع ، الأغلب فيه ذا ، إلا أنه علم ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا)^(٣) . لَمَا كَانَ أَيْقَنُوا .

* * *

واعلم أن (لا) إذا دخلت على (أن) جاز أن تريد بـ (أن) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة^(٤) . فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ؛ لأنه لا يُحذف منها التثقيب إلا مع الإضمار . وهذا لك في باب (إن وأن) . وإنما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إلا أن تأتي بعوض .

والعوض : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك مما يلحق الأفعال^(٥) .

فأما (لا) وخذها فإنه يجوز أن تريد بـ (أن) التي قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لأن (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول به^(٦) ، تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ؛ كما

(١) القيامة : ٢٥ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٣) الكهف : ٥٣ . وقال في كتابه ما اتفق لفظه ص ٩ أي أيقنوا .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « فلا - إذا أدخلت ههنا - لم تغير الكلام عن حاله » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، وقد علمت أن فعل ذلك حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل أو تنق فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً ما حذفوا من أنه فكرهوا أن يدعوا السين أو قد . إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقص ما يريدون » .

(٦) يريد : لا تكون حاجزاً أو مانعاً من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها فهي كحروف النصب والجزم فليس لها صدر الكلام .

تقول : مررت برجل قائم ، وقاعد . وذلك قولك : أخاف ألا تذهب يافتي ، وأظن ألا تقوم / ٢
٣٢٠ .
يا فتي ؛ كما قال : (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (١) .

وفي «ظننت» وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عز وجل : (وَحَسِبُوا
أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٢) و (أَنْ لَا يَكُونَ) فالرفع على : أنها لا تكون فتنة . وكذلك (أَقْلًا يَرَوْنَ
أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٣) : أى أنه لا يرجع إليهم قولاً . (لا يَرَوْنَ) فى معنى يعلمون ، فهو
واقع ثابت :

فأما السين وسوف ، فلا يكون قبلهما إلا المثقلة . تقول : علمت أن سيقومون ، وظننت
أن سيذهبون ، وأن سوف تقومون ؛ كما قال : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) (٤) . ولا يجوز
أن تُلغى من العمل والعمل كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك فى السين وسوف ؛ لأنَّهما لا يَلْحَقَانِ على معنى (لا) ، فإنَّما الكلام بعد
(لا) على قدر الفصل . قال : (إِلَّا يَتَعَلَّمْ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) (٥) . ف (يَتَعَلَّمْ) : صوبَةٌ ،
ولا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ (لا) زائدة . وإنما هو لأن يعلم . وقوله : (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) إنما
هو : أنهم لا يقدرُونَ . وهى فى بعض المصاحف (أنهم لا يقدرُونَ) .

(١) البقرة : ٢٢٩ .

(٢) المائدة : ٧١ . والقراءتان برفع الفعل وبتصبه من السبعة (غيث النفع ص ٨٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٥) .

(٣) طه : ٨٩ . قراءة نصب الفعل من الشواذ (ابن خالويه ص ٨٩) .

وقال أبو حيان الرضية من الإبصار (البحر المحيط ج ٦ ص ٢٦٩) .

(٤) المزمل : ٢٠ . واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها .

(٥) الحديد : ٢٩ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وقال أيضاً (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرُونَ على شيء) وزعموا أنها

فى مصحف أبي (أنهم لا يقدرُونَ) وفى البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٩ قرأ عبد الله يقدرُوا بحدف النون فإن ناصبة المضارع .

هذا باب

الفعل بعد (أن) / وانقطاع الآخر من الأول

اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقاً عليه . تقول : أريد أن تقوم فتضرب زيدا ، وأريد أن تأتيني وتكرمني ، وأريد أن تجلس ثم تتحدثت يا فتى .

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني فتتعد عني ؟ وأريد أن تكرم زيدا فتهينه ؟ فالملغى : أنه لم يرد الإهانة (١) . إنما أراد الإكرام . فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تهينه ، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تقعد عني ، كما قال :

والشعر لا يضبطه من يظلمه
إذا ارتقى فيه لا يعلمه
[زلت به إلى الحضيض قادمه]
يريد أن يعسره فيعجمه (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول فالحروف التي تشترك الواو ، والفاء وحم ، واو ، وذلك قولك أريد أن تأتيني ثم تحدثني ، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز كأنك قلت : أريد إتيالك ثم تحدثني ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال . .

« تقول : أريد أن تأتيني فتشتمني لم يرد الشتمية ولكنه قال : كلما أردت إتيانك شتمتني هذا معنى كلامه فن ثم انقطع من أن »
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ على رفع الفعل من فيجمله على إرادة القطع ولا يجوز نصبه لفساد المعنى لأنه لا يريد إصجابته .

ونسب الرجز سيبويه إلى رؤية وكذلك نسبة الأهل ثم قال ويروي للحطيفة . ويوجد هذا الرجز في ختام ديوان الحطيفة ص ١٨٤ وانظر السيوطي ص ١٦٢ - ١٦٣ فقد ذكر وصية الحطيفة في مرضه الأخير عن الأغاني وغيره وفيها هذا الرجز ويوجد أيضاً في أرجوزة لرؤبة . انظر ديوانه ص ١٨٦ .

أى : فإذا هو يُعجمه . أى : فإذا هو هذه حاله . فعلى هذا يجرى في هذا الباب .
ولو قال قائل : أريد أن تأتيني وأنت تكرمنى ، أى : أريد أن / تأتيني وهذه حالك $\frac{2}{322}$
[لجاز] .

وتقول : أريد أن تتكلم بخير أو تسكت يافى^(١) . فالنصب على وجهين :

أحدهما : أريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتى تسكت ، كما تقول : لأجلسن معك أو تنصرف يا فتى .
على قولك : حتى تنصرف .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٢) فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله ، وأو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى ؛ لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أى ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا . فهذا لا يكون . ولكن المعنى - والله أعلم - ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أى : إلا أن يوحى ، أو يرسل ، فهو محمول على قوله (وحياً) ، أى : إلا وحياً ، أو إرسالاً .

وأهل المدينة يقرءون (أو يُرْسِلُ رسولاً)^(٣) يُريدون : أو هو يرسل رسولا ، أى فهذا كلامه
إياهم على ما يؤديه الوحي والرسول .

(١) أنظر سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ وتقدم قريباً ص ٣٣ .

(٢) الشورى : ٥١ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء) فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال (إلا وحياً) في معنى إلا أن يوحى وكان أو يرسل فعلا لا يجرى على إلا فأجرى على (أن) هذه كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على (أن) إذ لم يميز أن يقولوا أو الا يرسل فكأنه قال : إلا وحياً أو أن يرسل » .

(٣) قراءة رفع الفعل في « يرسل » وتسكين الياء من « فيوحى » سبعة ، وهى قراءة نافع (شرح الشاطبية ص ٢٧٧ -

الشر ج ٢ ص ٣٦٨) .

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٥٢٧ .

وأما قوله (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ / وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ) (١). على (٢) ما قبله ، وتمثيله : ونحن نقرُّ في الأرحام ما نشاء .

وأما قوله (وَلَا يَاْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ) فيقرأ رفعا ونصبًا .

فأما النصب فعلى قوله (ما كان ليشر أن يؤتية الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس) (٣) أى ما كان له أن يقول للناس ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة .

ومن قرأ (ياْمُرُكُمْ) فلإنما أراد : ولا ياْمُرُكُمْ الله ، وقطعه من الأوّل .

فالمعنيان جميعا جيّدان يرجعان إلى شيء واحد إذا حُصّلا .

واو قال قائل : أريد أن تأتيني ثم تحسن إلى (٤) ، لكان معناه : أريد إتيانك ثم قد استقرّ عندي أنك تحسن إلى . أى فهذا منك معلوم عندي . والتقدير في العربية : أريد أن تأتيني ثم أنت تحسن إلى .

* * *

وتقول : أمرته أن [يقوم] (٥) يافى . فالمعنى : أمرته بأن يقوم ، إلا أنك حذف حرف الخفض . وحذفه مع أن جيّد .

وإذا كان المضدر على وجهه جاز الخلف ، ولم يكن كحُسنه مع (أن) ، لأنها وصلتها

(١) الحج : ٥ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل (لنبيّن لكم ونقر في الأرحام) أى ونحن نقر في الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للاقرار » .

(٢) حذف الفاء في جواب أما وقد ذكرنا ذلك في المقدمة .

(٣) آل عمران : ٨٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : (وما كان ليشر أن يؤتية الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس) ثم قال سبحانه (ولا ياْمُرُكُمْ) فجاءت منقطعة من الأول : لأنه أراد ولا ياْمُرُكُمْ الله وقد نصبها بعضهم على قوله وما كان ليشر أن ياْمُرُكُمْ أن تتخذوا » .

وقراءتا الرفع والنصب في الفعل من « ولا ياْمُرُكُمْ » سيميتان (غيث النفع ص ٦٧ النشر ج ٢ ص ٢٤٠) .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثنى جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثنى » .

(٥) تصحيح السيرافي .

اسم . فقد / صار الحرف والفعل والفاعل اسما . وإن اتصل به شيء صار معه في الصلة . فإذا $\frac{2}{324}$
طال الكلام احتتمل الحلف .

فأما المصدر غير (أن) فنحو : أمرتك الخير يا فتى ؛ كما قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتكَ ذا مال وإذا نشب^(١)

فهذا يصلح على المجاز . وأما (أن) فالأحسن فيها الحلف ؛ كما قال الله عز وجل :
(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَاہ) ^(٢) ومعنى قضى ها هنا : أمر .

وأما قوله : (وَأَمْرَتُ لِأَنَّ أَكُونَ) ^(٣) فإنما حُمل الفعل على المصدر ، فالمعنى - والله أعلم - :
أوقع إلى هذا الأمر لذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على حذف حرف الجر ونصب الخير .

النشْب : المسال الثابت كالضمايح ونحوها ، من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه ، وكأنه أراد بالمسال هنا الإبل خاصة
وقيل : النشْب جميع المسال ، فيكون عطفه على الأول مبالغة وتوكيداً ، وسوغ ذلك اختلاف اللغتين .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٦٥ « وما حذفوا منه الباء فعاقبا نصب قولهم : أمرتك الخير ، يريدون : بالخير . والباء
كثيراً ما تحذف في قولهم : أمرتك أن تفعل كذا ، فإذا صرحوا بالمصدر قالوا : أمرتك بفعل كذا . وإنما استحسنوا حذف
الباء مع (أن) لطول (أن) بصلتها فن حذفها في التنزيل قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات) ومن إثباتها مع المصدر
الصريح إثباتها في قوله تعالى (إن الله لا يأمر بالفحشاء) « وانظر ج ٢ ص ٢٤٠ .

وقال الأعمى : فإن قلت أمرتك بزید لم يجوز أن تقول : أمرتك زيدا .

وفي الخزانة : الفاء الأولى جواب شرط مقدر أى أن تمثل فاعل .

وقال الخنسي جواب لما في الجملة من معنى الأمر - والفاء الثانية جواب الأمر . وهي ظاهرة في إفادة التعليل .

تركك : إن كانت بمعنى صيرتك كان ذا مال مفعولاً ثانياً .

وإن كانت بمعنى خلفتك كان حالاً وقد للتحقيق .

وقد ورد هذا البيت في شعرين : أحدهما في شعر أعشى طرود والثاني في شعر اختلف في قائله - نسب إلى عمرو بن معد يكرب
وللمياس بن مرادس ، ولزوجة بن سائب ، ولخلف بن نديبة .

أنظر الخزانة ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٦ والمؤلف والمختلف ص ١٧ ورغبة الآمل ج ١ ص ١٣٦ ج ٨ ص ١٩٢ والسيوطي
ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وشواهد الكشاف ص ٢١ .

(٢) الإسماء : ٢٣ .

(٣) الزمر : ١٢ . في سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « كما قال عز وجل : (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) إنما هو

أمرت لهذا .»

وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه ؛ لأنها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده ؛ لأن المصدر اسم الفِعل . قال الله عز وجل : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (١) .

/ وقال بعض المفسرين في قوله : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) (٢) معناه : رَدِفَكُمْ . ٢
٣٢٥

وتقول : ليزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول ؛ لتشغَلُ اللام ما وقعت عليه . فإن آخرته فالأحسن ألا تدخلها ، إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسن ؛ لأن جميع القرآن عليه .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) النمل : ٧٢ . في البحر المحيط ص ٧٥ « أصل ردف التعدي بمعنى تبع ولاحق ، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللزم ، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بأزف وقرب ، لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمن معناه ، أو مزيداً اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في (ولا تلقوا بأيديكم) قاله الزجاج في قوله وقد عدى بمن على سبيل التضمين وقيل ردفه وردد له لفتان »

هذا باب

(حتى)

اعلم أن الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أن) ؛ وذلك لأنَّ (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربت القومَ حتى زيد ، ودخلت البلادَ حتى الكوفة ، وأكلت السمكة حتى رأسها ؛ أى لم أبق منها شيئاً . فعملها الخفض . وتُدخِلُ الثَّاني فيما دخل فيه الأوَّل من المعنى ؛ لأنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ)^(١) .

فإذا وقعت عواملُ / الأسماء على الأفعال ، لم يستقيم وصلُّها بها إلَّا على إضمار (أن) ؛ لأنَّ $\frac{٢}{٣٢٦}$ (أن) والفعل اسمٌ مصدر ، فتكون واقعةً على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حتى ممنعنى ، وأنا أقف حتى تطلُّع الشمس . فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين^(٢) على (كى) ، وعلى (إلى أن) ؛ لأنَّ (حتى) بمنزلة (إلى) .

فأما التى بمعنى (إلى أن) فقولك : أنا أسير حتى تطلُّع الشمس ، وأنا أنام حتى يُسمع الأذان .

وأما الوجه الذى تكون فيه بمنزلة (كى) فقولك : أطع الله حتى يُدخلك الجنة وأنا أكلّم زيدا حتى يأمر لى بشئ .

فكلُّ ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازمٌ على ما ذكرت لك .

(١) القدر : ه .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٣ « اعلم أن حتى تنصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك : سرت حتى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها فالنصب للفعل ههنا هو الجار فى الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كى التى فيها إضمار (أن) وفى معناها وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لى بشئ . »

واعلم أن (حتى) يرتفع الفعل بعدها .وهي (حتى) التي تقع في الاسم ناسقة . نحو :
ضربت القوم حتى زيدا ضربته^(١) ومررت بالقوم حتى زيد مررت به ، وجاءني القوم حتى
زيد جاءني . وقد مضى تفسير هذا في باب الأسماء^(٢) .

/ فالتى تنسِقُ ثم تنسِقُ هاهنا ؛ كما كان ذلك في الواو والقاء وثُمَّ ، وجميع حروف العطف.

٢
٣٢٧

فالرفع يقع بعدها على وجهين^(٣) يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما^(٤) :

وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، أى : كان منى سيرٌ فدخلوا . فأنت تخبر أنك في
حال دخول أتصل به سيرك ؛ كما قال الشاعر :

* فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرَكُوبٌ^(٥) *

فليس في هذا معنى (كى) ، ولا (إلى أن) ، إنما خبرت بأن هذا كذا وقع منك .

(١) يجوز في نحو : (ضربت القوم حتى زيدا ضربته) نصب زيد ورفعه . فالنصب من وجهين : بالعطف على المفعول ،
والثاني بإضمار فعل يفسره الفعل بعده أما الرفع فعل الابتداء والخبر .

أنظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٧ والمغنى ج ١ ص ١١٦ واللسان ج ٢٦٦ والخزانة ج ١ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) تقدم في ص ١٢ من الجزء الأول قال : ومنها حتى ولها باب على حياله .

والجمهور على أن حتى العاطفة لا تعطف الجمل . أنظر المغنى ج ١ ص ١١٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ : « واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتى أدخلها ، بمعنى أنه كان
دخول متصل بالسير كاتصاله به بالقاء إذا قلت : سرت فأدخلها ، و(أدخلها) ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب إذا
كنت تخبر أنه في عمله وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول : سرت فإذا أنا في حال دخول فالدخول متصل بالسير
كاتصاله بالقاء فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تجيء على معنى (إلى أن) ولا معنى (كى)
فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في قولك : إذن أظنك .

وأما الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ما يمنع
أى : حتى إلى الآن أدخلها كيف شئت . . ولقد مرض حتى لا يرجونه . . . »

(٤) قال السيرافي : وأما وجه رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد . . .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤١٤ « ومثل ذلك مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه ، وسرت حتى يعلم الله أنى كمال والفعل ههنا
منقطع من الأول وهو في الوجه الأول الذى ارتفع به متصل كاتصاله به بالفاء كأنه قيل : سير فدخل كما قال علقمة بن عبدة : =

والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتقدِّماً غير مُتصل بما تُخبر عنه ، ثمَّ يكون مؤدِّياً إلى هذا ، كقولك : مرض حتى لا يرجونه ، أى : هو الآن كذلك ، فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولى : يرجعان إلى شيء واحد . ومثل ذلك مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمه . أى هو الآن كذلك .

٢
٣٢٨

فمثل / النصب قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١).

أى : (إلى أن) . ومثل الرفع تمام البيت . وهو : (حتى الجياد) .

ونظير الرفع في الأسماء قوله :

فِيَاعْجِبَا حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبِنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِيعٌ^(٢)

= ترادى على دمن الحياض فإن تعف فإن المندى رحلة فركوب لم يجعل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ولم يجعل الدخول الآن وسيره فيما مضى ولكن الآخر متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر .

ترادى : مقلوب تراود قا ابن سيده : راديته : مقاوب راودته . الدمن والدمنة : البحر ، والتراب يسقط في الماء فيسمى الماء دمناً أيضاً . المندى : مصدر ميمي وهو أن ترضى الإبل قليلاً حول المساء ثم ترد ثانية للشرب . يقول : يمرض عليها يقايا المساء في الحوض وهى الدمن فإن عافت الشرب وكرهته فليس إلا الرحلة فالركوب . البيت لمقمة بن عبدة من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٣ وفي المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ وهو في المخصص ج ٧ ص ١٠٠ والسمط ص ٢٥٤ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٧ على أن حتى الثانية ابتدائية وقعت بعدها الجملة .

الارسان : جمع رسن وهو الحبل وقال السيوطى حتى هنا غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة لا عاطفة لمصاحبها لو او العطف ولا جارة لرفع الجياد بعدها وزعم الجرمي أنها في البيت عاطفة وإن قرنت بالوار كما يقترن لكن بالوار وهى عاطفة . يريد أنه سرى بأصحابه غازياً حتى تكلم المعطى وتجهد فلا تحتاج إلى قود .

والبيت لإمرئ الفيس من قصيدة في ديوانه ص ١٤١ - ١٤٣ وفي شرحه ص ١١٧ وانظر أسرار العربية ص ٢٦٧ والمخصص ج ١٤ ص ٦١ والسيوطى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٣ على دخول حتى على الجملة . وقال الأندلسى في شرح المفصل : يقع بعد حتى الجملة الإسمية والفعلية ، وتسمى حرف ابتداء وتفيد معناها الذى هو الغاية إما في التحقير ، أو في التعظيم .

ولو خفض هنا كليب لجاز ويكون (تسبى) حالا ، أو مستأنفة وقال ابن المستوفى : وقوله : (ولو خفض هنا كليب =

أى : وحتى كليب هذه حالها ؛ كما أن نظير النصب : ضربت القوم حتى زيد في الأسماء
لأن المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا الموضع .

= جاز) محال ، لأن الخفض بعد حتى إما أن يكون بالمطف على المجرور قبلها أو تكون بمعنى إلى ولا مجرور قبلها فتطف عليه
وليست بمعنى الغاية إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها فيرفع لا غير .
وقال البغدادي : « تقول : هي جارة والمغيا غير مذكور والتقدير : فواعجباً الناس تسبى حتى كليب وهذا المقدر
لا بد منه في الابتدائية أيضاً » . وكذا ابن هشام في المغنى .

فيا عجباً روى بتووين عجباً فيحتمل أن يكون منادى منكرأ ويحتمل أن تكون (يا) حرف تنبيه وعجباً مصدر منصوب بفعل
محذوف والتقدير تعجبوا عجباً ، ويحتمل أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم تعجبوا عجباً وروى عجباً بدون
تووين فالأصل يا عجبى ثم قلبت ياء المتكلم ألفاً وهي لغة وروى (فواعجباً) بواو الندبة للتوجع .

والبيت للفرزدق من قصيدة في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ أنظر الخزانة ج ٤ ص ١٤١ والسيوطى ص ٤ والمغنى ج ١ ص ١١٤

هذا باب

مسائل (حتّى) في البابين: النصب، والرفع

تقول : سرت حتّى أدخلها ، وتطلّع الشمس . إذا أردت معنى (إلى أن) أدخلها .
فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك : حتّى تطلع الشمس ، لأنّ طلوع الشمس لم يؤدّه
فعلك. والصبوب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتّى أدخلها ، وحتّى تطلع الشمس ؛ /
لأنّ الدخول كان بعملك ، وطاوع الشمس لا يكون بعملك . فالغنى : سرت حتّى أنا في حال
دخول ، وكان ذلك السير إلى أن تطلّع الشمس .

وتقول : سرت حتّى تطلّع الشمس وحتّى أدخلها ، وإن شئت أدخلها .

واو قلت : ما سرت حتّى أدخلها لم يجز ؛ لأنك لم تخبر بشئ يكون معه الدخول^(١) .

فإن قلت : أقول : ما سرت حتّى أدخلها^(٢) : أى ما سرت وأنا الساعة أدخلها . قيل : ليس
هذا معنى (حتّى) . إنّما معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها ؛ كما تقول : أكلت السمكة حتّى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « واعلم أنه لا يجوز سرت حتّى أدخلها وتطلع الشمس يقول إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز
وإن نصبت وقد رفعت فمك فهو محال حتّى تنصب فمك من قبل العطف فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع لأن طلوع الشمس
لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع تطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة ، ويحسن أن تقول سرت حتّى تطلع الشمس ، وحتّى أدخلها ،
كما يجوز أن تقول سرت إلى يوم الجمعة وحتّى أدخلها » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٦ « واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجباً
رجعت حتّى إلى أن وكى ولم تهر من حروف الابتداء » .

* * *

هذا وأرى أن أنقل هنا طرفاً مما قاله ابن هشام ليوضح هذه المسألة - في المنفى ج ١ ص ١١٣ : « واعلم أنه لا يرتفع الفعل
بعد حتّى إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز سرت حتّى تطلع
الشمس ولا ما برت حتّى أدخلها وهل سرت حتّى تدخلها ؟ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير زأماً الثاني فلأن
الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ويجوز أنهم سار حتّى يدخلها ؟ ومتى سرت حتّى تدخلها
لأن السبب محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان . . . والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو : سيرى حتّى أدخلها
لأنه يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو : كان سيرى حتّى أدخلها إن قدرت كان ناقصة فإن قدرتها تامة أو قلت : سيرى أمس حتّى
أدخلها جاز الرفع إلا أن علقته أمس بنفس السير لا باستقرار محلوف » .

رأسها . فالرأس قد دخل في الأكل ؛ لأنَّ معناها عاملة ومعناها عاطفةً واحدٌ وإن اختلف اللفظان .

وأما قوله عز وجلّ : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (١) فَإِنَّهَا تقرأ بالنصب والرفع .

فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله .

والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول .

ولو قلت : كان سيرى حتى أدخلها - لم يجز إلا النصب (٢) ، لأنَّ (حتى) في موضع خبر . كأنك قلت : كان سيرى إلى هذا الفعل .

ولو قلت : كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها جاز / الرفع والنصب ، لأنَّ الخبر قولك : سيرا متعبا .

وكذلك كان سيرى أميرا حتى أدخلها . إن جعلت الخبر حتى وما بعدها لم يكن إلا النصب ، وإن جعلت الخبر في قولك : أمير ، كان النصب والرفع على ما وصفت لك .

(١) البقرة : ٢١٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتى يقول الرسول) وهي قراءة أهل الحجاز ..

وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها صرو إذا كان أداء سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتى يقول الرسول) قراءة الرفع في هذه الآية سبعية أيضاً لنافع . (غيث النفع ص ٥١ ، النثر ج ٢ ص ٢٢٧ . وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٥ « وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس إلا لأنك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز لأنك لم تجعل لكان خبراً وتقول : كان سيرى أمس سيرا متعباً حتى أدخلها لأنك تقول هنا فأدخلها وإذا أنا أدخلها لأنك جعلت لكان خبر وهو قولك : سيرا متعباً » وانظر ما نقلناه من المغنى وما صرح به المبرد من قوله : وإن جعلت الخبر في قولك أمس كان النصب والرفع .

هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال

وهي (لم) و (لما) ، و (لا) في النهي ، و (اللام) في الأمر ، وحروف المجازاة وما أتصل بها على معناها . وذلك قولك : لم يقم عبدُ الله ، ولم يذهب أخوك ، ولا تذهب يا زيد ، ولما يقم عبدُ الله ، وأيقم زيد^(١) .

والدعاء يجرى مجرى الأمر والنهي . وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طلباً للمعنى ، فأما اللفظ فواحد . وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يدَ زيد . ولا يغفرُ لخالده . وإنما تقول : سألت^(٢) الله . ولا تقل : أمرت الله . وكذلك لو قلت للخائفة : انظري في أمري ، أنصفتني / لقلت : سألته ، ولم تقل : أمرته .

٢
٣٣١

فأما قولك : اضرب واقتل فمبني غير مجزوم لما قد تقدم من شرحنا له^(٣) ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التي يجب بها الإعراب .

فاللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل : قم ولأقم معك . فاللام جازمة لفعل المتكلم .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٠٨ « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ، واللام التي في الأمر وذلك قولك : ليقل و (لا) في النهي وذلك قولك : لا تفعل فلأما هما بمنزلة لم » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة في الأمر ، والنهي وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك وليجزيك الله خيراً » .

(٣) تقدم في ص ٤ من هذا الجزء وسيبيده في ص ٤١٣ - ٤١٤ من الأصل .

ولو كانت المخاطب لكان جيّداً على الأصل^(١) ، وإن كان في ذلك أكثر ، لاستغنائهم بقولهم : (افْعَلْ) عن لِتَفْعَلْ . وروى أنّ رسول الله قرأ : (فَبَدَّلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)^(٢) بالثناء .

(١) وقال الرضى ج ٢ ص ٢٣٤ : ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب . . وانظر المغنى ج ١ ص ١٨٦ .
(٢) يونس : ٥٨ . وهذه القراءة عشرية . في النشر ج ٢ ص ٢٨٥ « روى رويس بالخطاب وهي قراءة أبي ورويناها مسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة لبعض العرب أخبرنا شيخنا . عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون) يعنى بالخطاب فيما حديث حسن أخرجه أبو داود ، وانظر الأتحاف ص ٢٥٢ والبحر المحييط ج ٥ ص ١٧٢ وانظر ص ٤١٤ من هذا الجزء .

هذا باب المجازاة وحروفها

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره .
فمن عواملها من الظروف : أين ، متى ، وأنى ، وحيثما .
ومن الأسماء : من ، وما ، وأى ، ومهما .
ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن . ، وإذما^(١) .
وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها .

$\frac{2}{332}$

فحرفها في الأصل « إن^(٢) » وهذه كلها / دواخل عليها لاجتماعها .

وكلُّ بابٍ فأصله شيء واحد ، ثمَّ تدخل عليه دواخل ؛ لاجتماعها في المعنى . وسنذكر (إن)
كيف صارت أحقُّ بالجزاء ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهام : (إلا) أحقُّ بالاستثناء ،
(والاو) أحقُّ بالعطف - مفسراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .

فأما (إن) فقولك : إن تاتى آتاك ، وجب الإتيان الثاني بالأول ، وإن تُكومنى أُكرمك ،
وإن تُطع الله يغفر لك ، كقولهم عز وجل : (إن يُنتهوا يغفر لهم ما قد سلف)^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ « باب الجزاء فإيجازى به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأهم .
وما يجازى به من الظروف أى حين ، ومتى وأين ، وأنى ، وحيثما .
ومن غيرهما : أن ، وإذما » .

ظاهر كلام المبرد أن (إذما) حرف كما يراه سيبويه . ويقول ابن مالك في شرح كافيته ص ٢ ص ٢٨٣ : ومذهب سيبويه
أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتهما الإسمية وصارت حرف شرط مثل (إن) ، ومذهب المبرد وابن السراج وأبي علي ومن
ومن تابعهم أن إسميتها باقية مع التركيب ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً ، والصحيح ما ذهب إليه
سيبويه

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني
أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالة واحدة أبدأ لا تفارق
المجازاة » .

(٣) الأنفال : ٣٨ .

(وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ)^(١) (وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ)^(٢) .

والمجازاة بـ(إذما) قولك : إذما تأتي آتاك ؛ كما قال الشاعر :

إذ ما أنيتَ على الرسول فقلْ له . حقاً عليك إذا اطمأن المجلس^(٣)

ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال .

وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعنا / الإضافة فعملنا . وهذا في آخر الباب يشرح بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله^(٤) .

وأما المجازاة بـ(مَنْ) فقوله عز وجل : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا)^(٥) وقوله : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا)^(٦) .

وبـ(ما) قوله : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا)^(٧) .

وبـ(أَيْن) قوله جل وعز : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ)^(٨) . وقال الشاعر :

(١) محمد : ٣٨ (٢) الحجرات : ١٤

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة باذما وقال الأعمى ودل على ذلك آتياته بالفاء جواباً لما .

ورواه ابن هشام في سيرته « أما أتيت » وعليه لاشاهد عليه في إذ ما .

اطمأن : سكن . المجلس : قيل يريد أهل المجلس فحذف المضاف ويجوز أن يكون مصدراً ميبياً . وحقاً - منصوب على المصدر المؤكده به أو هو نعت لمصدر محذوف .

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قاطها في غزوة حنين يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٣٦ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٨ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٢-٤٣٣ « ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) . . وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لما كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون وبيِّن هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأما ، وإذا أنه يبتدأ بعدها الأسماء أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم . فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضمنت إليها (ما) صارت بمنزلة (أن) وما أشبهها ولم يميز فيها ما جاز فيها قبل أن تجمي . بما وصارت بمنزلة أما » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

(٥) الطلاق : ٢

(٦) الجن : ١٣

(٧) فاطر : ٢٠

(٨) النساء : ٧٨

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ (١)

ويدانئى قوله :

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَيْسُ بِهَا كِلَا مَرَكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرٌ (٢)

ومن حروف المجازاة (مهما) . وإنما أخرنا ذكرها ؛ لأن الخليل زعم أنها (ما) مكررة ، وأبدلت من الألف الهاء . و(ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى ؛ كما تقول : أين وأينما ، ومتى ومتى ما ، وإن وإمّا ، وكذلك حروف المجازاة (٣) إلا ما كان من (حيثما) و(إذما) . فإن (ما) فيهما لازمة . لا يكونان للمجازاة إلا بها ، كما لا تقع (رُب) على الأفعال إلا ب(ما) في قوله : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا (٤) ، ولو حُذفت منها (ما) لم تقع إلا على الأسماء النكرات ، نحو : رُب رجل يافئى .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأين وجزم ما بعدها .

العيس : الإبل البيض المفرد أعيس وعيساء - كانوا يرحلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل .

والبيت لابن همام السلولى .

في الأصل « العداة » بدل « العداة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأنى وفي طبعة كتاب سيبويه « رجليك » بدلا من « رجليك » .

تلجس : تشب . شاجر : مضطرب . قال ابن السيد في شرحه : العرب تشبه التشب في العظام بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون : ركبت منى أمرا عظيما ولقد ركبت مركبا صعبا .

وكان للبيد جار قد لجأ إليه واعتصم به فضربه عمه بالسيف ففضب لبيد لذلك وقال هذه القصيدة مخاطبا عمه فيقول له : إنك ركبت أمرا لا خلاص لك منه فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه قد اشتبكنا بركائنها وكلا مركبيها لا يستقر عليه إن ركب على مركبها المقدم وهو الرجل وجده مركبا صعبا وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه . وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩٣ وديوان لبيد ص ٢١٥ - ٢٢٤ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألت الخليل عن (مهما) فقال : هى (ما) أدخلت معها (ما) لغوا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ماتت أنتك بمنزلتها مع (أن) إذا قلت : أما تأتى آتاك وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت) وبمنزلتها مع (أى) إذا قلت (أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى) ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كاذم إليها (ما) . »

(٤) الحجر : ٢ وفى سيبويه ١ : ٤٥٩ : « وصيرت للفعل ، كما صيرت للفعل (رجما) » .

/ والمجازاة بدائي) قوله : (أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) (١).

وبدائي متى قول طرفة :

متى تاتني أصبحك كأساً رويةً وإن كنت عنها غانياً فاغنّ وازددي (٢)

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .

فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يُعربها . ولا يُعرب إلا المضارع . فإذا قلت : إن تاتني آتِك . (تاتني) مجزومة بإن ، و(آتِك) مجزومة بإن وتاتني (٣) - ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلا بفعل ؛ لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفاء لأنَّ معنى الفعل فيها (٤) .

فأما الفعل فقولك : إن تاتني أكرمك ، وإن تزرني أزرک .

(١) الامراء : ١١٠

(٢) عد سيبويه (متى) في أدوات المجازاة ج ١ ص ٤٣٢ ولم يمثل لها . ثم ذكر بيت طرفة متى تاتنا نصبك . . في ج ٢ ص ٣٠٣ شاهداً على تحريك فعل الأمر ازدد بالكسرة .

أصبحك : أسقك صبوراً وهو شرب الفداء . روية : مروية فويلة بمعنى مفعلة . الغانى المستغنى .

والبيت من معلقة طرفة وهو في شرح التبريزي وليس في شرح الزوزني وانظر جمهرة أشعار العرب ص ١٣٨ وشرح القصائد السبع لابن الانباري ص ١٨٧ .

(٣) في الأنصاف في المسألة ٨٤ شرح مذهب المبرد بقوله : « وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يملان في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يتتصيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما اقتضياه مما يجب أن يعمل فيه معاً كما قالوا في الابتداء والمبتدأ » ثم قال :

غير أن هذا القول ، وإن اعتد عليه كثير من البصريين ، لا ينفك من ضعف وذلك لأن فعل الشرط فعل والأصل في الفعل ألا يعمل في الفعسل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل وأداة الشرط لها تأثير في الفعسل فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له والتحقيق عندي أن يقال : إن (أن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط . . « وانظر أسرار العربية ص ٣٣٦ - ٣٤٠ وايضاح علل النحو ص ١٤٠ والخصائص ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل أو بالفاء . فأما الجواب بالفعل فنحو قولك : إن تاتني آتِك ، وإن تضرب اضرب ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تاتني فأنا صاحبك ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالوار ولا ثم » .

وأما الفاء فقولك : إن تأتي فأنا لك شاكر ، وإن تقم فهو خير لك .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة ، وإن لم يتبين فيها الإعراب ؛ كما أنك إذا قلت : جاعني خمسة عشر رجلا كان موضعه موضع / رفع وإن لم يتبين فيه البناء . وكذلك جاعني من^٢ عندك ، ومررت بالذي في الدار ؛ كل ذلك غير معرب في اللفظ وموضع الإعراب .

وذلك قولك : إن أتيتني أكرمتك ، وإن جئتني جثمتك .

فإن قال قائل : فكيف أزلت الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هي لما مضى في الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد يذهب يا فتى فيكون لغير الماضي . فإن قلت : لم يذهب زيد كان بـ (لم) نفياً لما مضى ، وصار معناه : لم يذهب زيد أمين ، واستحال لم يذهب زيد غدا .

وإنما قلنا : إن (إن) أصلُ الجزاء ؛ لأنك تُجازي بها في كل ضرب منه . تقول : إن تأتي أتيتك ، وإن تركب حماراً أركبه ، ثم تصرفها منه في كل شيء . وليس هكذا سائرهما . وسندكر ذلك أجمع .

تقول في (من) : من يأتي أتته ، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل . فإن أردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال / الله عز وجل : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ^(١)) فهذا لغير الآدميين ، وكذلك « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ^(٢) » .

قيل : إنما جاز هذا ؛ لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ

(١) النور : ٤٥

(٢) النور : ٤٥ .

ماء) ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ، لأنَّ المتكلم يبيِّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفاً . فمن ذلك قول الشاعر :

* شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَإِقْطٌ^(١) *

فالتمر والإقط لا يقال فيهما : شَرِبَا ، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب فجرى اللفظ واحداً ، والمعنى أنَّ ذلك يصير إلى بطونهم . ومثله :

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَسَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا^(٢)

لأنَّ معنى المتقلِّدِ : حامل ، فلَمَّا خَلَطَ بينهما جرى عليهما لفظٌ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحطيئة :

سَقَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
/ سَنَامًا وَمَخْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَانْتَسَتْ عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ^(٣)

٢
٣٣٧

(١) الشاهد في عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لا يشرب . في اللسان : الاقط والاقط : بتثنية الفاء شيء يتخذ من اللبن الخفيض يطبخ ثم يترك حتى يحصل . وقال ابن الإعرابي : هو من ألبان الإبل خاصة .

وأنظر الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ والانصاف ص ٣٥٧ ولم ينسب الرجز إلى قائل معين .
(٢) في الخصاص ج ٢ ص ٤٣١ : أي وحاملاً ومحا فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه .
وفي أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٢١ : « إن هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ، ولا يخرج به عن المراد بالأول فيقدرون هنا : وحاملاً ومحا . »
ونسب البيت في الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ إلى عبد الله بن الزبيرى .

وأنظر تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ والانصاف ص ٣٥٧ والمخصص ج ٤ ص ١٣٦ وشواهد الكشاف ص ٦٨ وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) الطائر : البطن . في المخصص ج ٤ ص ١٣٦ : ذهب بعضهم إلى أنه على حد قوله : متقلداً سيفاً ومحا ، وأبو الحسن لا يطرده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يلوبون السنام في الحوض ثم يشربونه .
وروى في المخصص ج ١٢ ص ١٨١ قروا جارك . . وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ وفي الديوان . والبيتان للحطيئة من قصيدة طويلة في الديوان ص ١٧ - ٢١ .

ويقول السكري : المعنى أنه لما لم يقدر على شرب الماء من شدة البرد قروه سناماً وابناً مخضاً . وأن الحطيئة كان وقتئذ من الهزال بحيث لو وقع عليه طائر ما شبع من لحمه من شدة ما كان به من الهزال . وعلى تفسير المخصص الطائر بالبطن يكون المعنى : ما كان يعرف الشيخ . وروى في شرح الحاشية ج ١ ص ٣٦٢ : سقوا جارك . .

وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قروا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام فلا يقع إلى جانب (سقوا) .

وقال قوم : بلى كان السنام يُذاب في المحض فيشرب . فإن كان كذلك فلا حجة في البيت .

* * *

و«ما» تكون لغير الآدميين ؛ نحو ما تركبُ أركبُ ، وما تصنعُ أصنعُ . فإن قلت : ما يأتي آتية - تريد : الناس - لم يصلح .

فإن قيل : فقد قال الله عز وجل : (والسَّمَاءُ وما بَنَاهَا)^(١) . ومعناه : ومن بناها ، وكذلك (إِنْ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(٢) .

قيل : قد قيل ذلك . والوجه الذي عاينه النحويون غيره ، إنما هو السماء وبنائها ، وإلا على أزواجهم أو ملك أيمانهم . فهي مصادر وإن دلت على غيرها بمن يُملك . كقولك : هذا ملكُ يمينك ، وهذا الثوب نسجُ اليمين وهذا الدرهم ضربُ الأمير . ولو كان على ما قالوا لكان

على وضع النعت في موضع المنعوت / لأنَّ «ما» إنما تكون للنوات غير الآدميين . واصفات الآدميين . تقول : مَنْ عندك؟ فيقول : زيدٌ . فتقول : ما زيدٌ؟ فيقول : جوادٌ أو بخيلٌ أو نحو ذلك ، فإنما هو لسؤال عن نعت الآدميين^(٣) . والسؤال عن كلِّ ما يعقل ب«مَنْ» كما قال عز وجل : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ)^(٤) . ف«مَنْ» لله عز وجل ؛ كما قال : (أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ)^(٥) وهذا في القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : (وَمَنْ

(١) الشمس : ٥

(٢) المؤمنون ٦ والماعز ٣٠

(٣) تقدم هذا الحديث في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ص ٤٨ مع الآيتين .

(٤) الملك : ١٦

(٥) النمل : ٦٢

عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^(١) . يعنى الملائكة . وكذلك فى الجنِّ فى قوله : (فمن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا)^(٢) فهذا قولك لك : إِنَّهَا لَأَيُّهَا وَيَعْقِل .

ومن هذه الحروف « متى » ولا تقع إلا للزمان ، نحو : متى تأتني آتيك ، ومتى خرج زيد ؟ فى الاستفهام . فجواب هذا يومُ الجمعة وما أشبهه .

وكذلك « أين » لا تكون إلا للمكان . وذلك كلُّه مخطور معروف / فى الجزاء والاستفهام .
وحيث وقع حرف من هذه الحروف .

٢
٣٣٩

فأما « إن » فإنها ليست باسم ولا فعل ، إنما هى حرف ، تقع على كلِّ ما وصلته به ، زمانا كان أو مكانا أو آدميا أو غير ذلك . تقول : إن يأتني زيد آتِه . وإن يقيم فى مكان كذا وكذا أقم فيه ، وإن تأتني يوم الجمعة آتيك فيه .

وكذلك الألف فى الاستفهام . تدخل على كلِّ ضرب منه ، وتتخطى ذلك إلى التقرير والتسوية :

فالتقرير : قولك : أما جئتني فأكرمك . وقواه عز وجل : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ)^(٣) .

والتسوية : ليت شعري أقام زيد أم قعد^(٤) . وقد علمت أزيد فى الدار أم عمرو^(٥) .
فأما قولنا فى « إذ » و« حيث » : إنَّ الجزاء لا يكون فيهما إلا بما و[ما]^(٦) ذكرنا من أنَّا سنفسره فهذا موضع تفسيره .

(١) الأنبياء : ١٩

(٢) الجن : ١٣

(٣) الزمر : ٦٠

(٤) تكون همزة التسوية بعد سواء ، وما أبالي ، وما أدرى ، وليت شعري وانظر سيبريه ج ١ ص ٤٨٣ وسيأتى هذا الحديث فى الجزء الثالث .

(٥) همزة يطلب هنا بها وبأم التمين . وانظر ص ٢٥٧ من الجزء الثالث .

(٦) تصحيح السيرافى .

أما «إذ» فتنبىء عن زمان باض ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال^(١) فإذا أُضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد ، ومتى جزمتمتها فصلت / منها ؛ ألا ترى أنك تقول : جئتكَ $\frac{٢}{٣٤٠}$ يومَ خرج زيدٌ ، وهذا يومٌ يخرج زيد ، و (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ . صِدْقُهُمْ)^(٢) - فلما وصلتها بـ«ما» جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت .

و«حيث» اسم من أسماء المكان مُبْتَهَمٌ يفسره ما يضاف إليه . فحيثُ في المكان كحيثُ في الزمان فلما ضارعتها أُضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلما وصلتها بـ«ما» امتنعت من الإضافة فصارت كـ«إذ» إذا وصلتها بـ«ما» .

فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنت في زيادة «ما» وتركها مُبْخِرٌ . تقول : إن تأتيني آتِك ، وإما تأتيني آتِك^(٣) ، وأين تكن آكن ، وأينما تكن آكن ، وأيا تُكْرَمُ يُكْرَمُكَ ، وأَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى^(٤) .

«ما» تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد / فلا يتغير الكلام بها عن $\frac{٢}{٣٤١}$ عمل ولا معنى . فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإذما . واللازم . ما وقع فيهما . ونظيرهما قولك : إنما زيد أخوك . منعت «ما» «إن» عملها ، وكذلك جئتكَ بعد ما عبد الله قائم ، فهذا خلاف قولك : بعد عبد الله ، وكذلك .:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْئَانُ رَأْسِكَ كَالثَّمَامِ الْمُخْلِيسِ^(٥)

(١) قال في الجزء الرابع ص ٦٢٧ - ٦٢٨ : اعمل أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر كما يكون ذلك في (إذ) . .

(٢) المائة : ١١٩

(٣) الصحيح أن المبرد لا يرى وجوب توكيد الفعل مع أما كما سيأتي تحقيقه في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ١١٠

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ على زيادة ما كما ذكره المبرد هنا وجعلها كافة لبعد عن الإضافة .

واستشهد به في ص ٦٠ على نصب أم الوليد بعلاقة فإنه اسم مصدر لتعلق وعمل عمل المصدر .

وذكر ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٢ أن (ما) كافة لبعد عن الإضافة وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٠ : «وقيل =

وكذلك (رب) ، تقول : رب رجل ، ولا تقول : رب يقوم زيد . فإذا ألحقت «ما» هيئتها للأفعال فقلت : ربما يقوم زيد ، و(رُبَمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ^(١)) .

وكذلك «قل» تقول : قل رجلٌ يقول ذلك ، فإن أدخلت «ما» امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : قلماً يقوم زيد . ومثل هذا كثير .

فأما «إذا» فتحتاج إلى الابتداء^(٢) والجواب . تقول : إذا / جاعنى زيد أكرمه . وإذا يجى زيد أعطيته .

ولنما منع «إذا» من أن يُجازى بها ؛ لأنها مؤقته وحروف الجزاء مُبهمه ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن تأتني آتِك - فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك مَنْ أتاني أتيته . إنما معناه : إن يأتني واحد من الناس آتِه .

فإذا قلت : إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوما ؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل :

= ما مصدرية وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة ، لأنها لو لم تكن مضافة لتوت « وكذلك يرى الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٩ قال :

« وصلة ما المصدرية لاتكون عند سيويه لإفعلية وجوز غيره أن تكون اسمية أيضاً وهو الحق وإن كان ذلك قليلا . . »
العلاقة : الحب ، الاثنان : جمع فنن وهو الفصح وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة . الثغام : قال أبو حنيفة : أخبرني بعض الأعراب قال تثبت الثغامة خيوماً طوالاً دقاقاً من أصل واحد وإذا جفت ابيضت كلها . . وإذا أحبل الثغام كان أشد ما يكون بياضاً ويشبه به الشيب . الخلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد . صفر الوليد ليدل على شباب المرأة .

والبيت للمرار الفحسى . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ - اصلاح المنطق ص ٤٥ - وتهذيبه ج ١ ص ٧٧ والسيوطي ص ٢٤٦

(١) انظر ص ٤٨ من هذا الجزء .

(٢) يريد أول الكلام .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألته عن (إذا) ما منهم أن يجاوزوا بها ، فقال الفعل في إذا بمنزلة في إذ إذا قلت : أتذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين هذا أن (إذا) تسمى وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت : آتِك إذا احمر البسر كان حسناً ولو قلت آتِك ان احمر البسر كان قبيحاً (فان) أبداً مبهمه وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل بالفعل فالفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت : الحين الذى تأتني فيه آتِك فيه . »

وانظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ .

(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ^(١)) ، و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ^(٢)) و(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ^(٣)) أن هذا واقع لا محالة .

ولا يجوز أن يكون في موضع هذا «إن» ، لأن الله عز وجل - يعلم ، وإن «إنما مخرَجُها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر . وليس هذا مثل قوله (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ^(٤)) لأن هذا راجع إليهم .

وتقول : آتيك إذا احمر البُسْر ، ولو قلت : آتيك إن احمر البُسْر - كان محالاً ؛ لأنه واقع لا محالة .

فإن اضطرَّ الشاعر جاز أن يُجازي بها^(٥) . لمضارعها حروف الجزاء ؛ لأنها داخلة على الفعل $\frac{٢}{٣٤٣}$ وجوبه . ولابد للفعل الذي يدخل عليه من جواب . فمما جاء ضرورة قوله :

ترْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبِتَ زَيْرَانُهُمْ تَقْدِ^(٦)

وقال الآخر :

إِذَا قَصُرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضَلُّهَا حُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ^(٧)

(٢) التكوير : ١

(١) الانفطار : ١

(٤) الانقالب : ٣٨

(٣) الانشقاق : ١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ « وقد أجازوا بها في الشعر مضطرين شبهوا بأن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب . . فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ »

وفي مجالس ثعلب ص ٩١ - ٩٢ قال أبو العباس : إذا تزوني أزرِك يجوز في الشعر . .

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا في الضرورة .

خندف : أم الياس . وافتخر بها الفرزدق لأنه تميمي ، وبنو تميم ينسبون إليها ، وفوت للضرورة ، والله يرفع لي : أي الرفع في الحقيقة هو الله . خبت النار ، من باب نصر : لم يبق منها شيء ، وقيل : سكن لها وبقى جمرها (رواية سيبويه إذا خمدت) . تقد : تشتمل . وروى مرفوعاً فلا شاهد فيه حينئذ .

يقول : ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قدمت بنيري قبيلته .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٣ وهو في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ مفرداً .

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا للضرورة بدليل عطف بنضارب المجرم وحرك بالكسرة على الجواب

(كان وصلها) .

الجيد ما قال كعب بن زهير :

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهُمَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَدْعُورًا^(١)

وهذه «إذا» التي تحتاج إلى الجواب .

وله «إذا» موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة^(٢) . وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ، وبيننا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء . وتكون جواباً للجزء كالفاء . قال الله

= وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل : المعنى إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للمضاربة بالسيوف فإن تصرت عن إدراك الأقران خطونا إليهم اقداماً عليهم فألحقناهم بهم .
إلى : متعلقة بخطانا ، والمعنى فنخطو إلى أعدائنا . ولو تعلق (بوصلها) كان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره لأن خطانا خبر كان .

وهذا البيت جاء في شعر رويه مجرور وفي شعر رويه مرفوع .

أما الشعر المجرور الروى فهو لقيس بن الخطيم وانظر ديوانه ص ٣٣ - ٤٧ .

وأما الشعر المرفوع فقد وقع في شعرين ، أحدهما في قصيدة للأخضن بن شهاب التغلبي وهي في المفضليات ص ٢٠٣ - ٢٠٨ وفي حسانة أبي تمام ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٨ . والشعر الثاني لرقيم أخي بني الصادرة المحاربي .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٤٤ ج ٣ ص ٢٤ والشعر والشراء ص ٢٨٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على أن الجيد رفع القمل بعد إذا كما صنع كعب بن زهير .

تبعث : تثير . الناشط : الثور . المذخور : الفزع .

وصف ناقته بالناشط والسرعة بعد سير النهار كله . شبهها في انبعاثها بسرعة بثور قد ذعر من صائده أو سبع .

وانظر ديوان كعب ص ١٥٣ - ١٨٤ .

(٢) ماذا يرى المبرد في (إذا) الفجائية ؟ أيراه حرفاً أم يراها ظرفاً ؟

ظاهر كلامه هنا أنها حرف يدل على المفاجأة وتكون رابطة للجواب كالفاء ولكن ما سيدكره بعد يقطع بأنها ظرف . قال في

الجزء الثالث ص ١٥٨ - ١٥٩ من الأصل :

« فأما (إذا) التي للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتك فإذا زيد وكلمتك فإذا أخوك ، وتأويل هذه جئت ففاجأتني زيد ، وكلمتك ففاجأتني أخوك وهذه تنفي عن الفاء وتكون جواباً للجزء ، نحو إن تأتي إذا أنا أفرح على حد قولك فأنا أفرح قال الله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطنون) فقوله (إذا هم يقطنون) في موضع يقطنوا . وقوله إن أتت فلك درهم في موضع أن تأتي أعطك درهما ، كما أن قوله عز وجل (سواء عليكم أذعنتموهم أم أقم صامتون) في موضع أم صمم . »

وقال في ص ٢٤١ :

« وتقول خرجت من الدار فإذا زيد لمعنى إذا ههنا المفاجأة فلوقلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً لأن معنى فإذا

زيد أي فإذا زيد قد وافقني فإذا زيد موافق . »

عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ^(١)) ، لأنَّ معناها :
قنطوا ؛ كما أنَّ قولك : إن تَأْتِي فلك درهم - إنما معناه : أعطك درهما .

فكلامه في هذين الموضعين يفيد أن (إذا) الفجائية ظرف فإنه جعلها تسد مسد خبر المبتدأ ، وأن الكلام معها جملة اسمية في معنى جملة فعلية ، لذلك أرى أن نحمل ما هنا على ما يوافق ما هناك فنحمل لفظة (حرف) على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسم الإسم والفعل . وهذا استعمال شائع عند سيويه وغيره .

في شرح الكافية ج ١ ص ٩٣ وفي المغنى ج ١ ص ٨٠ وغيرهما أن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد .

(١) الروم : ٣٦ . في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هنا في موضع قنطوا كان الجواب بالفاء في موضع الفعل . قال ونظير ذلك قوله (سلام عليكم أذعوتهم أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صستم وبما يحملها بمنزلة الفاء أنها لا تنجي مبتدأة ، كما أن الفاء لا تنجي مبتدأة . . » .

من هذا نرى أن حديث المبرد عن الآية إنما هو ترديد لكلام سيويه . والعجيب بحد هذا أن يقول أبو علي الفارسي : قرأت المقتضب لما انتظمت منه بشيء إلا بمسألة واحدة ، وهي وقوع إذا جواباً للشرط في قوله تعالى (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) .

فهل نقول : إنه قد غنى عن أبي علي مكان الآية في كتاب سيويه ؟

أو نقول بعدم صحة نسبة هذا الحديث إليه ؟

هذا باب

/ مسائل المجازاة

وما يجوز فيها ، وما يمتنع منها

تقول : إن تأتي آتاك ، وإن تأتي فلك درهم . هذا وجه الجزاء وموضعه . كما قال عز وجل (إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين^(١)) .

فالأصل الفعل ، والفاء داخلة عليه ؛ لأنها تؤدي معناه ؛ لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود ، يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتك دينارا . أى من أجل ذلك . ويقول : لم أغث أميس فتقول : فقد أتاك الغوث اليوم^(٢) . ونقول : إن أتيتني فلك درهم ، لأن معناه : إن تأتي . ولو قلت : إن أتيتني آتاك لصلح ؛ كما قال الله عز وجل : (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها زوف إليهم^(٣)) ، لأن معناه : من يكن . وكذلك أو قال : من يأتي أتيتك لجاز ؛ والأول أحسن ؛ لتباعد هذا / عن حرف الجزاء . وهو جائز ؛ كما قال الشاعر :

٢
٣٤٥

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(٤)

وأعدل الكلام : من أتاني أتيتك ، كما أن وجه الكلام : من يأتي أتيتك^(٥) .

(١) الأنفال : ٣٨

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل . . وأما الجواب بالفاء فتقولك إن تأتي فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بهم ألا ترى أن الرجل يقول : افعل كذا وكذا فتقول : فإذا يكون كذا وكذا ويقول : لم أغث أمس فيقول فقد أتاك الغوث اليوم » .

(٣) هود : ١٥ .

(٤) كاده : خدعة ومكر به . والشجا : ما يعترض في الحلق كالعظم . الوريد : عرق ، قيل هو الودج ، وقيل يجنبه . والبيت شاهد على مجيئ الشرط مضارعاً مجزوماً والجزاء ما ضياً . وسعيد حديثه مرة أخرى قريباً .

البيت لأبي زيد الطائي أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٥٤ - ٦٥٥ والمبني ج ٤ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٥) في سيويه ١ : ٤٤٨ : « فإذا قلت : إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل ؛ لأنه نظيره من الفعل ، وإذا قال : إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول : فعلت ، لأنه مثله » .

وتقول : من أتاني وتبسطَ إلى أكرمته ؛ لأنَّ (من أتاني) في موضع (من يأتي) . لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتاني وأكرمني . آتيته : كما أنَّ الأحسن : من يأتي ويكرمني آتية . فهذه أصولٌ ، ثمَّ نذكر بعدها العطف مُنسِّقا ، ونُكثِر في ذلك من المسائل لنوضح أمره إن شاء الله .

فإذا قلت : مَنْ يَأْتِي آتِيه . فـ«مَنْ» هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر ولو قلت : إن يَأْتِي آتِيه على غير مذكور قَبْلُ كان محالا ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا فاعِلَ فيه ، لأنَّ «إن» إنما هي حرف جزاء وليست باسم . وكذلك جميع الحروف .

وتقول في الاستفهام : مَنْ جَاءَكَ / وأيُّهم ضربك ؟ وما حبسك ؟ لأنها أسماء .
فإن قلت : أحبسك ؟ أو هل حبسك ؟ لم يكن بُدُّ من ذِكْرِ الفاعل ؛ لأنَّ هذه حروفٌ .
فليس في الأفعال فاعِلون .

وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلةً إذا ذكرتها لم يكن بُدُّ من ذِكْرِ الفاعل معها . ولو قلت : أين يكنُّ أكنُّ ، لم يكن كلاما حتى تقول : أين يكنُّ زيدٌ أكنُّ .
وكذلك في الاستفهام إذا قلت : أين يكونُ زيد ؟ متى يخرجُ زيد ؟ تعني المذكور .
فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

ولو قلت : مَنْ مَنْ يَأْتِي آتِيه . إذا جعلت «مَنْ» الأولى استفهاما وجعلت الثانية جزاء كان جيدا . فتكون الهاء في آتية ترجع إلى «مَنْ» التي هي استفهام . وتقديرها : أيُّهم من أتاني من الناس آتيته ، أي : من أتاني آتٍ هذا الذي أسأل عنه .

ونظيره : هند مَنْ ضربني ضربتها . أي إن ضربني أحد ضربت هذا .

وتقول : ما مَنْ يَأْتِي آتِيه ؛ لأنَّ «ما» حرف نفي (١) / والحروف لا يرجع إليها شيء ولا إلى الأفعال ، إنما نفيت بهذا هذه الجملة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ « ولا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين ، أحدهما : أن يصل تلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني . وذلك كان وكان وظن وأخواتها وما لن . لا تقول : ما من يضرب اضرب . . . »

فإن جعلت «ما» اسما وجعلتها استفهاما أو جزءا أو في معنى الذي - لم يكن بد من راجع إليها.
فأما الجزء فقولك : ما تركب أركب . والأحسن ما تركب أركبه - نصبت «ما»
بتركب وأضمرت هاء في تركب .

ولو قلت : ما تركب أركب لجاز . ولا يكون ذلك إلا على إرادة الماء ؛ لأنه معلق بما
قبله ، وذلك في المعنى موجود .

وفي الاستفهام ما حبسك ؟ والمعنى : أى شيء حبسك ؟

وكذلك : ما أكلته ؟ أى : أى شيء أكلته ؟ فإن حذفنا الماء نصبت «ما» لأنها مفعول
بها كقولك : أيهم ضربت ؟ كما تقول : زيدا ضربت .

وفي موضع «الذي» قوله : ما يسرني يسرك .

وتقول : من يأتينا نأتيه مكرمين له ، نصبت مكرمين على الحال والعامل فيها «نأتيه» .
وإلو أردت أن يكون الفعل الأول / عاملا في الحال لقلت : من يأتينا مكرمين له نأتيه . تريد من
من يأتينا في حال إكرامنا إياه نأتيه . وإلو أردت أن يكون مكرمين عاملا فيها «نأتيه» وقد
قدمتها جاز ؛ كما تقول : مسرعا جاء زيدا^(١) .

= يرى المبرد أن (ما) التسمية يجوز أن تدخل على أدوات الشرط بخلاف (ما) المجازية - ذكر ذلك في نقده على سيبويه
ص ١٩٨ ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : قال احمد : « وجملة القول في هذا كله أن الجملة المستفهم عنها والمجازى بها
إذا جاءت بعد حرف عامل أو غير عامل لم تقم إلا جملة . في موضع واحد كأنها يكونان في موضع خبر ولا تقمان . بعد
ما ذكر في موضع لا يكون فيه إلا جملة ، وبيان ذلك أن كان وأن لا تقع بعدهما إلا جملة وكذلك إذ وإذا وما ولكن فلم يجوز
وقوع الجزء والاستفهام بعدهما فإن جملتهما في موضع الخبر جاز لأن الخبر قد يكون واحدا فتقول : إن زيدا من ياتيه يعطه لأنك
تقول : إن زيدا أخوك فقد وقمت الجملة أعني جملة المجازة في موضع الأخ وهو واحد وكذلك (ما) .

تقول : إن زيدا أخوك وما زيد من ياتيه يعطه فإن قلت : ما من ياتيه يعطه لم يجوز ، لأنك جعلتها في موضع لا يكون فيه إلا جملة
وعرضتها لأن يدخل عليها ما يفسد معناها . وأما تفريقه بين ما التسمية والمجازية في هذا الموضع فليس بشيء لأن ما يعمل من الحروف
وما لا يعمل ههنا سواء . . . الانتصار ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(١) تقديم مفعول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين وقد عقد الانباري مسألة في الأناصاف لهذا ص ٣٦٣ - ٣٦٧
رجح مذهب البصريين وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ .

ونقول في مسائل طوال يُنْتَحَنُ بها المتعلمون

« من يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ عَامِدِينَ تَأْتِي يَكْرُمُكَ » .

إن رفعت (يَكْرُمُكَ) فالمسألة جيدة . لأنَّ تقديرها : من يَأْتِيهِ زيد يَأْتِي في حال إكرامه لك . والأجودُ أن تقول : تأتته يكرمك ، لتشغل الفعل بالمفعول إذ كان خبراً . والحذف جائز وليس بجيد^(١) . وقولك : « مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ » اسم واحد بمنزلة « زيد » .

ولو جزمت (يُكْرِمُكَ) على البديل لم يصلح إن أبدلته من تَأْتِي ؛ لأنَّ (يُكْرِمُكَ) لغيرك . فإن جعلته بدلا من شيء في الصلة لم يصلح ، لخروجه عنها . ولكن لو قلت : إِنْ تَأْتِي $\frac{٢}{٣٤٩}$ أَعْطَيْكَ أَحْسِنَ لِيَايِكَ - جاز وكان حسنا ؛ لأنَّ العطية إحسان . فلذلك أبدلته منه . ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ^(٢)) ؛ لأنَّ لِقَى الأثام هو تضييف العذاب . وكذلك قول الشاعر :

مَنْ تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجًا^(٣)

(١) في حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر الذي يعود على المبتدأ خلاف بين البصريين والكوفيين - أجازوه الكوفيون وقرئ في الشواذ (وكل وعد الله الحسنى) أنظر سيبويه ١ : ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٤ .

(٢) الفرقان : ٦٨ - في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ وسألته عن قوله عز وجل : (ومن يفعل ذلك يلقى أثاما يضاعف له العذاب) فقال : هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هو لقي الأثام ومثل ذلك من الكلام ان تأتانا نحسن إليك نعطيك ونحملك تفسير الإحسان بشيء هو هو وتجعل الآخر بدلا من الأول .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٤٢ « قال الله عز ذكره (ومن يفعل ذلك يلقى أثاما) ثم فسر فقال (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا) فجزم يضاعف لأنه بدل من قوله (يلقى أثاما) إذ كان إياه في المعنى .

وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ : « الآية من بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه وقد جوز المتأخرون الإبدال الأربعة في الفعل .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ على جزم الفعل (تلثم) لأنه بدل من تأتنا . وفي الخزانة : الحطب الجزل : الغليظ منه ، يريد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها . والتأجج : توقد النار . وتأججا في البيت ماض والألف للإطلاق وناعله ضمير النار . وقال أبو حنيفة في كتاب (النبات) : النار تذكر وهو قليل وأنشد هذا هذا البيت وبيتا آخر للشردل . وقال بعضهم : النار مؤنثة لا غير وإنما رد الضمير مذكرا لأنه أراد بها الشهاب وهو مذكر وقيل لأن تأنيث النار غير حقيق فيكون على طريقة (ولا أرض أبقل أبقالها) وقيل الضمير راجع للحطب لأنه أهم إذ النار إنما تكون به وقيل ليست الألف للإطلاق وإنما هي ضمير الإثنين : الحطب والنار وذكر لتغليب الحطب على النار .

والبيت من قصيدة لعبد الله ابن الحر انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٦٠ - ٦٦٤ .

لأنَّ الإتيانَ إلاماً ، كما قال :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَسَا تُؤَخِّدَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(١)

لأنَّ قوله : (تُؤَخِّدَ أَوْ تَجِيءَ) يتأويل المبايعة .

ولو قلت : من يأتنا يسألنا نعطه على البذل لم يجز^(٢) إلا أن يكون بدل الغلط . كأنك أردت : من يسألنا نعطه فقلت : من يأتنا غالطاً أو ناسياً ثم ذكرت فاستدركت فوضعت هذا الفعل في موضع ذلك . ونظيره من الأسماء مررت برجل حمار .

وتقول : مَنْ يَأْتِي مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ الَّذِي هُنْدٌ أُخْتُهُ يَأْتِيهِ / أُعْطِيهِ فالمعنى : إِنْ يَأْتِي زَيْدٌ أُعْطِيهِ ، لأنَّ هذا الكلام كله في صلة « مَنْ » .

٢
٣٥٠

وتقول : أَيُّ الْقَوْمِ الْمُنْطَلِقِ آبَاؤُهُمْ إِنْ يَأْتِيكَ الْكَاسِيهِ ثُوبًا تُكْرِمُهُ . فتقدير المسألة : أَيُّ الْقَوْمِ إِنْ يَأْتِيكَ أَبُوهُ تُكْرِمُهُ ، و« أَيُّ » هنا استفهام .

وتقول : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ الشَّاتِمُ أَخَاهُ الْمَعْطِيهِ دَرَاهِمًا يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فمعناه : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فما ورد عليك من المسائل فقسه على هذا إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٧٨ على إبدال تؤخذ من تباع ، لأنه مع قوله أو تجيء طائماً تفسيراً للمبايعة إذ هي لا تكون إلا على أحد الوجهين : إكراه أو طاعة .

وفي الخزانة « والبذل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلو حامض وإن كان يقال في اللفظ أن يجيء معطوف على تؤخذ وظاهر كلام سيبويه أنه بدل اشتمال وإبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد » .

أراد بقوله : الله القسم ، والأصل (والله) فحذف حرف القسم ونصب المقسم به .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وسألت هل يكون : إِنْ تَأْتَانَا تَسْأَلَانَا نَعْطُكَ ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل والآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه ، ونظير ذلك في الأسماء مررت برجل حمار ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه » .

هذا باب

ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك^(١)

تقول : إن تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ . تريد : إن تَأْتِنَا سَأَلْنَا ، كما قال :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

أراد : متى تَأْتِيهِ عَاشِيَا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ . وقال الآخر :

/ وَمَنْ لَا يَزَلُ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ^(٣)

$\frac{2}{301}$

فقوله : (يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ) إِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ (يَزَالُ) كَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ لَا يَزَلُ مَسْتَحْمِلًا . ولو قلت : مَنْ يَأْتِنَا وَيَسْأَلُنَا نُعْطِيهِ عَلَى هَذَا كَانَ مُحَالًا ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : مَتَى تَأْتِيهِ وَعَاشِيَا^(٤) ولا جاعلي زيد وراكبا . ولكن إن أضمرت جاز ققلت : إن تَأْتِنَا وَتَسْأَلُنَا نُعْطِكَ . تريد : إن تَأْتِنَا وَهَذِهِ حَالُكَ نُعْطِكَ . والوجه الجيدُ إن تَأْتِنَا وَتَسْأَلُنَا نُعْطِكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ « هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما فأما ما يرتفع بينهما فقوك : إن تأتني تسألني أعطك وإن تأتني تمشي أمش معك ؛ وذلك لأنك أردت . إن تأتني سألنا يكن ذلك » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (تعشوا) لوقوعه موقع الحال . في المقصور والممدود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يمشوا إذا استضاءه بصر ضعيف في ظلمة ، وقال الأعمى : متى تأته عاشيا أي في الظلام وهو العشاء .

والبيت للحطية من قصيدة في الديوان ص ٣٢ - ٣٨ وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٧٨ والمعنى ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (يستحمل) لأنه ليس بشرط ولا جزاء وإنما هو خبر لا يزال . والبيت من معلقة زهير ، وروى في شرح التبريزي ص ١٢٦ هكذا .

من لا يزل يسترحل الناس نفسه ولا يفهما يوماً من الدال ينضم

فمن روى يسترحل أراد أن يحمل نفسه كالراحلة للناس يركبونه ويذمونه . ومن روى يستحمل الناس أراد يحمل الناس على عيه . وقد يكون المعنى : أن يكون عالة على الناس .

وقال المازني : قال لي أبو زيد : قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء فقال لي : قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك . وانظر ديوان زهير ص ٣٢ وشرح المملكات لابن الأنباري ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤) لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من قد .

وتقول : إن تَأْتِنَا ثُمَّ تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ . لم يجز إلا جزم (تسألنا) ، لأنَّ (ثم) من حروف العطف . ولا يستقيم الإضمار ها هنا بَعْدَهَا^(١) . ولو قلت : إن تَأْتِنَا ثُمَّ تَسْأَلُنَا ، تريد : ثم أنت تسألنا تريد الحال لم يصلح ؛ لأنَّ «ثم» لما بَعْدُ ؛ ألا ترى أنك تقول : لقيت زيدا وعمرو يتكلم أى : لقيت زيدا وعمرو هذه حاله : كما قال الله عزَّ وجلَّ : (يَغْثَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)^(٢) . أى إذ طائفة في هذه الحالة . واو وضعت «ثم» ها هنا لم يستقم .

* * *

وتقول : مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَكْرِهُهُ / يُعْطِكَ فِي الدَّارِ . ف«مَنْ» في موضع الذي ، و«إِنْ» للجزاء (يكرمه) حال معناها مكرما له . و«يعطه» جواب الجزاء ، وفي «الدار» خبر «مَنْ» .

٢
٣٥٢

ولو قلت : مَنْ يَأْتِيهِ آتِيَهُ أَحْسَنُ إِلَيْهِ كَانَ جَيِّدًا . يكون «أحسن إليه» حالا ويكون منقطعا من الأوَّل . كأنك لما تمَّ الكلام قلت : أنا أحسن إليه .

وتقول : مَنْ يَأْتِيهِ آتِيَهُ . وَأَكْرَمُهُ ، وَمَنْ يَأْتِيهِ آتِيَهُ فَأَكْرَمُهُ ، وَمَنْ يَأْتِيهِ آتِيَهُ أَكْرَمُهُ . وكذلك جميع حروف العطف التي تقع ها هنا ، وإن شئت قلت : مَنْ يَأْتِيهِ آتِيَهُ وَأَكْرَمُهُ ، أى وأنا أكرمه ، وإن شئت على الحال ، وإن شئت فصلته بما قبله ، وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة .

وتقول في الفاء : مَنْ يَأْتِيهِ آتِيَهُ فَأَكْرَمُهُ عَلَى الْقَطْعِ مِنَ الْأَوَّلِ وَعُطِفَ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ ؛ وكذلك «ثُمَّ»^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وأما ما ينجزم بين الجزومين فقولك إن تأتي ثم تسألني أعطك ، وإن تأتي تسألني أعطك ، وإن تأتي وتسألني أعطك ، وإن تأتي وتسألني أعطك . وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول . . . ولا يجوز في ذا الفعل الرفع . . . »

وقال في ص ٤٤٧ « واعلم أن (ثم) لا ينصب بها ، كما ينصب بالواو والفاء ولم يجعلوها ما يضم بعده (أن) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء وليس معناها معنى الواو ولكنها تشرك ويبتدأ بها واعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذي بين الجزومين لم يكن إلا جزماً لأنه ليس مما ينصب ، ولا يحسن الابتداء . . . »

(٢) آل عمران : ١٥٤ - في سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله عز وجل (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإنما وجهه على أن يغشى طائفة منكم ، وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فإنما جملة وقتاً ولم يرد أن يجعلها أو عطفت إنجاءً واو الابتداء . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ « فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثم) ، فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت وكذلك الواو

وإنما جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ؛ لأن الكلام قد تمّ فاحتمل / الاستثناف ، ولا تكون الحال في «ثم» ولا الفاء ؛ لأنهما لا تكونان إلا بعد . $\frac{2}{303}$ إلا أن الفاء ، والواو يجوز بعدهما النصب على إضمار «أن» ؛ لأن الجزاء غير واجب آخره إلا بوجوب أوله . وقد تقدّم ذكرنا لهذا في باب الفاء والواو .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم وهو أجودها ، ويليه الرفع ، ثم النصب . والأمر فيه على ما ذكرت لك (١) .

ولو قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته كان النصب جيّدا من أجل النفي . وصار كقولك : ما تأتيني فتكرمني : أي كلما أتيتني لم تكرمي . فموضعه لم تأتني مكرما ، وما هنا - أعني في الجزاء - إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته ، لأن معناه : من لا يأتني مكرما .

وقال :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنِّئَةً فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَالَتْ (٢)

/كأنه قال : من لا يقدم رجله مُثَبِّتًا .

$\frac{2}{304}$

والفاصل الله تعالى (وإن يقاتلوك يولوكم الأديار ثم لا ينصرون) وقال تعالى (وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم) إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو . . .

(١) أنظر ص ٢٢ من هذا الجزء وانظر التعليق وسبويه ج ١ ص ٤٤٨ .

(٢) تقدم في ص ٢٣ من هذا الجزء .

هذا باب

ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه
وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً

أما ما يجوز في الكلام فنحو : أتيتك إن أتيتني ، وأزورك إن زرتني . ويقول القائل :
أتعطيني درهماً ؟ فأقول : إن جاء زيد . وتقول : أنت ظالمٌ إن فعلت . فإن قلت : آتى من
أناك ، وأصنع ما تصنع - لم يكن ما هنا جزءاً ، وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها .

ولو قلت : آتى من أتاني ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبلها . وهذا لا يكون ؛
لأن الجزاء منفصل كالأستفهام^(١) ، ولو قلت : أتيتك متى أتيتني ، أو أقوم أين قمت - على
أن تجعل «متى» و«أين» ظرفين لما بعدهما - كان جيّداً ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأول ،
إلا أنك لما ذكرته سدّ مسدّ جواب الجزاء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما / استحال ؛
لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ؛ كما لا يعمل هو فيما قبله ؛ ألا ترى أنك لا تقول : زيدا
إن تأت يكرمك^(٢) ، ولا زيدا متى تأت تحببه . فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز
أن يتقدّم الجواب ؛ لأن «إن» لا تعمل في لفظه شيئاً ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك
جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء .

ويحسُن في الكلام : إن أتيتني لأقومن ، وإن لم تأتني لأغضببن .

(١) أنظر تعليل ذلك في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ « ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيدا
أن تضرب يضربك . وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا أن جئتني أضرب بالجزم بل إنما تقول : أضرب مرفوعاً ليكون الشرط
متوسطاً وزيداً أضرب دالا على جزائه أي أن جئتني فزيداً أضرب وعلة ذلك كله إن لكلمة الشرط صدر الكلام كالأستفهام ولا
يجوز أيضاً زيدا أن جاءك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر . »

فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير ، كأنه قال : لأغضبن إن لم تأتني
ولأقومن إن أتيتني^(١) .

والذي قال لا يصلح عندي ؛ لأن الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره ، ألا ترى
أنك تقول : يضرب غلامه زيد ؛ لأن «زيد» في المعنى مُقَدَّم ؛ لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل
المفعول . واو قلت : ضرب غلامه زيدا - لم يجز ، لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يُقَدَّر
لغيره^(٢) .

ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع
بعد الفاء ، فكأنك / قدرته وأنت تريد الفاء^(٣) ؛ كما أنك تقول : أعجبتني الذي ضرب
زيدا ، فإن جعلت الألف واللام في موضع الذي كان صلته على معنى صلة الذي لا على لفظها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ « وزم أنه لا يحسن في الكلام ان تأتني لأفعلن من قبل أن (لأفعلن) تجيء مبتدأة ، ألا ترى
أن الرجل يقول : لأفعلن كذا وكذا فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغضبك جاز . »

صريح كلام سيبويه أن هذا مما اجتمع فيه القسم والشرط ، وتقدم القسم فالجواب له ولام التوطئة محذوفة . قال ج ١ ص ٤٣٦
« فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغضبك جاز ، لأنه في معنى : لن أتيتني لأكرمك ، ولئن لم تأتني لأغضبك ،
ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها اليمين . »

والسراي رد كلام المبرد فقال : فيه وجهان : أحدهما : تقدير الفاء ، أي : إن أتيتني للأفعلن ، والآخر نية التقديم
كأنه قال : لأفعلن إن لم تأتني . . وانظر المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول وقد أعاد
هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٤٢٤ من الأصل وجعله من المحال قال : « ألا ترى أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأن الغلام
في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالا ، لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي
به غير ذلك الموضع . »

والرضى ينسب الى المبرد أنه أجاز ذلك مع الأخفش . وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥ « ما أجاز المبرد والأخفش من نحو
ضرب غلامه زيدا أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية . » والمرزباني في الموضع
ص ٦١ ينقل عن المبرد أن مثل ذلك ردى عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة .

(٣) في المعنى ج ٢ ص ٤٨ : « أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم : المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى
أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم ان قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا
ينتهي على هذا مسألتان ، إحداهما : أنه هل يجوز زيدا ان اتانى أكرمه بنصب زيد فسيبويه يجيزه ، كما يجيز زيدا أكرمه إن اتانى
والقياس المنع عند المبرد ، لأنه في سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيها تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه . »

تقول : أصحبنى الضاربُ زيدا ، لأنَّ الألف واللام للأسماء ، فلا يَكْبَانُ «ضرب» ؛ لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال .

فمن ذلك قول زهير :

وإنَّ أتاهُ خَلِيلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حَرَمٌ^(١)

فقوله : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك .

ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ^(٢)) الفاء لا يبدؤُ منها في جواب «أما» ، فقد صارت ها هنا جوابا لها ، والفاء وما بعدها يستدان مسدداً جواب «إن» .

ولو كان هذا في الكلام : أما إن كان زيد عندك فله درهم ، لكان تقديره : مهما يكن من

= الثانية : أنه إذا جرى بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أو لا ؟ فعل قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء وما بعدها والتقدير فأنا أقوم . وانظر المعنى أيضاً في ج ٢ ص ٦٩ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ على رفع الفعل (يقول) على نية التقديم والتأخير . الخليل : من الخلة وهى الفقر . البيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان . الديوان ص ١٤٥ - ١٦٣ والسيوطى ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والكامل ج ٢ ص ١٠٩ .

(٢) الواقعة : ٩٠ - ٩١ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ وأما قوله عز وجل : (وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين) ، فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذلك وحسنت (إن كان) لأنه لم يجزم بها ، كما حسنت فى كقوله : وأنت ظالم إن فعلت .

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٢ « وأما (أما) فإن كانَ بعدها (من) أو (ما) أو (أى) وبعدها فعل مضارع فإنه يتبع جعلها شرطية ، لأن الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها ، ويتبع جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا فى آتيك إن تأتى فالأولى جعلها موصولة نحو أما من يأتينى فأنى أكرمه .

وإن كان بعدها ما مضى جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتانى فأنى أكرمه قال تعالى : (فأما إن كان من المقربين . فروح وريحان) .

فى البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٦ : (وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب الثانى مخلوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن الفاء جواب (إن) وجواب أما مخلوف . وله قول موافق لمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً (وانتظر أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٥٦ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦٩ .

شيء فلزيد درهم إن كان عندك ؛ لأن «أما» فيها معنى الجزاء / واقع ولا بُدَّ من الفاء . $\frac{2}{257}$
وتقديرها ما ذكرت لك .

ألا ترى أنك تقول : أما زيد فمنطلق ، (فأما اليتيم فلا تقهر) فالمعنى : مهما يكن من
شيء فلا تقهر اليتيم .

ولو اضطرَّ شاعر فحلف الفاء وهو يريد لها لجاز ؛ كما قل :

أما القتال لا قتالَ لَدَيْكُمْ ولكن سيرا في عراضِ المَوَاكِبِ^(١)

وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو : إن تأتني آتيتك ، وأنت ظالم إن تأتني ؛ لأنها قد
جزمت^(٢) ، ولأنَّ الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع
الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء ؛ إلا في الشعر .

فأما إن تأتني آتيتك ، فإنَّ بعضهم قد يُجيزه في غير الشعر^(٣) ؛ كما أجازوا إن آتيتني
آتيتك . وقد مضى قولنا في الفصل بينهما .

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإني متى أشرف على الجانِبِ الذي به أنت من بينِ الجَوَانِبِ ناظِرٌ^(٤)

(١) العراض : جمع عرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية .

المواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .

حذف اسم (لكن) . وسيراً مفعول مطلق حذف عامله . في عراض متعلق بالفعل المحذوف والبيت للهارث بن خالد الخزومي .

والنظر الخزانة ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) في سيبويه ١ : ٤٣٦ : « وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال ، حتى تجزمه في

اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيتك إن آتيتني ، ولا تقول : آتيتك إن تأتني إلا في شعره

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٢ « ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز وقال بعضهم : « لا يجيء إلا في ضرورة

الشعر » .

ويرى ابن مالك جوازه في الاختيار قال في كتابه التوضيح والتصحيح ص ١٥ - ١٦ : « والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً

لجوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء » ثم ذكر هذه الأحاديث :

« من يتم ليلة القدر غفر له ، وقول عائشة رضي الله عنها : « إن أبا بكر رجلٌ أسيفٌ متى يتم مقامك رق » ثم ذكر شواهد

من الشعر .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧ وتقديره عنده : وإني ناظر متى أشرف ، على التقديم والتأخير . والمبرد يرى أنه

على حذف الفاء وسيبويه يقول في ص ٤٣٨ ولو أريد به حذف الفاء جاز . يقول : لكنني بك لا أنظر إلى سواك .

/ وهو عندي على إرادة الفاء . والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ؛ أي : وإلى ناظر متى أشرف .

وكذلك قول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حائسٍ يا أقسرِعُ إنك إن يُصرعُ أخوك تُصرعُ^(١)

وقال آخر :

فقلتُ : تحمّلُ فوقَ طَوْفِكَ، إنَّها مُطَبَّعةٌ مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُها^(٢)

يريد : لا يضيرها مَنْ يَأْتِها .

وأما قولُ عبد الرحمن بن حسان :

مَنْ يَفْعَلُ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ^(٣)

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح .

= والبيت للى الرمة وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٥ - ٦٤٦ والديوان ص ٣٧ - ٤٠ (طبع بيروت) .

وهو من قصيدة طويلة في ديوانه طبعة كبريج ص ٢٣٩ - ٢٥٧ :

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على التقديم والتأخير والتقدير عنده : أنك تصرع ان يصرع أخوك والجواب محذوف .

والرجز لعمر بن خنيس وله قصة طويلة أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣٩٦ - ٤٠٠ وذكر في ج ٣ ص ٦٤٣ ، ج ٤ ص ٥٤١ والكامل ج ٢ ص ١٠٩ ، والروض الأنف ج ١ ص ٦٠ ، ص ٢٨٦ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على أن التقدير : لا يضيرها من يأتها . ثم قال أيضاً عنه : ولو أريد به حذف الفاء جاز .

مطبعة : ملئت وطبع عليها . يصف قرية كثيرة الطعام .

والبيت لأبي ذؤيب وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٧ وديوان المهديين ج ١ ص ١٥٤ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٦٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر وقال « وسألت عن قوله : إن تأتني أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » .

وقال في ص ٤٣٧ « وكما قالوا في اضطرار ان تأتني أنا صاحبك يريد معنى الفاء » .

والبيت نسبه سيبويه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب في الخزانة لابنه عبد الرحمن بن حسان كما صنع المبرد هنا . ورواه جماعة لكعب ابن مالك الأنصاري وانظر السيوطي ص ٦٥ وشواهد الكشاف ص ٣١٠ ، والروض الأنف ج ١ ص ٢٨٦ .

= المبرد مع سيبويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولا يصلح فيه غير ذلك . وابن هشام والمعنى والسيوطي ينسبون إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر في المعنى ج ١ ص ١٤١ « الفاء قد تحذف للضرورة كقوله : * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وعن المبرد أنه منع من ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية :
من يفعل الحسب فالرحمن يشكره »

وكذلك قال السيوطي ص ٦٥ والمعنى ج ٤ ص ٤٣٣ .

المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر ، واختار أن تخرج الأبيات التي قال عنها سيبويه أنها على التقديم والتأخير— على حذف الفاء كما تقدم ذلك .

نعم ان المبرد في نقده لكتاب سيبويه قال : ان حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف . قال ذلك نقداً على قول سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وإن شئت قلت : أيها تشاء لك فتضم الفاء فقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . على أن الأصمعي ذكر أن البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف .

هذا هو نقد المبرد على عبارة سيبويه وكرر نقده في مسألة أخرى لما قال سيبويه : « وسألت عن (ان تأني أنا كريم) فقال : ولا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » فقال المبرد : هذا نقض أجازته : (أيها تشاء لك) .

وانظر الانتصار ص ١٩٠ - ١٩٧ .

(ملاحظة : عبارة سيبويه التي نقدها المبرد أيها تشاء ساقطة من النسخة المطبوعة في بولاق ج ١ ص ٣٩٧ ولو دخلت منها نسخ الكتاب لنبه على ذلك ابن ولاد كما فعل ذلك مراراً في رده على المبرد) .

هذا باب

ما تحتمل حرف الجزاء من الفصل

بينها وبين ما عملت فيه .

أما « إن » إذا لم تجزم ، فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز^(١) بالاسم . وذلك
٣٥٩ قوله : إن الله أمكنني من فلان فعلت ، / وإن زيد أتاني أكرمته ؛ كما قال الشاعر :

• عَاوِذُ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا^(٢) •

وإنما تفسير هذا : أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم ، فتقديره : إن أمكنني الله من زيد ،
وإن خرب معمورها . ولكنه أضمر هذا ، وجاء بالفعل الظاهر تفسيراً ما أضمر ، ولو لم يضم . لم
يجز ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل . وإنما احتملت « إن » هذا في الكلام ، لأنها أصل الجزاء ،
كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك : أزيد قام ؟ لأنها أصل الاستفهام .
لو قلت : هل زيد قام ؟ لم يصلح إلا في الشعر^(٣) ؛ لأن السؤال إنما هو عن الفعل ، وكذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجوز
ما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ، لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل) و (يفعل) ويكون فيها
الاستفهام فترفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي فلما كانت تصرف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجز من الأسماء التي
إن شئت استعمالها غير مضافة نحو ضارب عبد الله ، لأنك إن شئت نوت ونصبت ، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر
يعنى ضارب فلذلك لم تكن مثل (لم) و (لا) في النهي و (اللام) في الأمر لأنهن لا يفارقن الجزم ويجوز الفرق في الكلام في (إن)
إذا لم يجزم في اللفظ . . فإن جزمت في الشعر لأنه يشبهه بلم . . »

وعقد في الانصاف مسألة لهذا ص ٣٥٩ - ٣٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ كما فعل المبرد والفصل هنا جائز في الاختيار لأن الفعل ماض .
وقال ياقوت : هراة : مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان زارها سنة ٦٠٧ وانظر شرح الحاشية ج ١ ص ١٧٠ وبقية :
وأسمد اليوم مشغولاً إذا طربا . وهي أبيات أربعة ذكرها اللسان (هراة) قالها شاعر من أهل هراة لما افتتحها عبد الله بن خازم
سنة ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٢ « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الإسم إذا كان الفعل بعد الإسم .
لو قلت : هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ؟ لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع . . »
وانظر ص ٥١ من سيبويه أيضاً .

متى زيدٌ خرج ؟ وأين زيدٌ قام ؟ وجميع حروف الاستفهام - غير ألغى الاستفهام - لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل ، إلا أن يضطر الشاعر .

والفعل في الجزاء أوجب ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل ، والاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فعل / ، تقول : أزيدٌ أخوك ؟ ؟ أزيدٌ في الدار ؟ ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إن» . لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في «إن» إذا جزمت . لا تقول : مَنْ زيدٌ يأبىه يُكرمه ، ولا إن زيدٌ يأتي آتية ، ولا أين زيدٌ أتى آتية ، ولا مَنْ زيدٌ أتاه أكرمه . فإن اضطرَّ شاعر جاز فيهنَّ الفصل ، جزمَنْ أو لم يجزَمْ .

وجاز ذلك في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال ؛ لأنه يقع بعدهنَّ المستقبل والماضي . ولا يكون ذلك في غيرهنَّ من العوامل . فلما تمكَّن هذا التمكنَّ احتملنَّ الإضمار والفصل .

فمما جاء في الشعر قوله :

صَفْصَفَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِصِرٍ أَيِنَّمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَعْبِلٌ^(١)

وقال الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِيتُ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَيِّنُ مِنَّا مُفْرَعًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على تقديم الإسم على الفعل مع أيبا للضرورة .

الصعدة : القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل . الحائر : المكان المطئن الوسط المرتفع الحروف ، وإنما قيل له حائر لأن المياه تتحير فيه .

وصفت امرأة فشبه قدها بقناة وجملها في حائر ، لأن ذلك أضعف لها وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح .

والبيت من قصيدة لابن جميل ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٣٢ والإنصاف ص ٣٦٠ ونسب الجوهري والأهمل إلى الحسام بن صدهاء الكلبى .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على ما تقدم قبله .

وفي المغنى ج ٢ ص ٥٨ قولنا : ان الجملة المفصلة لا محل لها من الإعراب - مخالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو : زيدا ضريته لا محل لها ، وفي نحو : (انا كل شيء خلقناه بقدر) . . في محل رفع . وقال : فمن نحن تؤمنه . . فظهر الجزم ، وكان الجملة المفصلة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة .

وفي البهديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة .

والبيت لهشام المرى ، ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤى .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٠ - ٦٤١ والإنصاف ص ٣٦٠ .

وقال الآخر :

فمَنِي وَإِغْلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيِي سُوهُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِي (١)

/ واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمَر ،
لأنَّ الذي بعده تفسير له ؛ كما كان في الاستفهام في قولك : أزيداً ضربته ، (أَبَشْرًا مِنَّا
وَإِحْدًا نَتَبِعُهُ) (٢) . وذلك قولك : إنَّ زِيدًا تَرَهُ تُكْرِمُهُ ، ومن زِيدًا يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، وإنَّ زِيدًا لَقِيْتَهُ
أَكْرَمْتُهُ ، وكذلك «إذا» لأنها لا تقع إلا على فِعْلٍ . تقول : إذا زيدا لقيته فأكرمه ، قال :
لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٣)

وقال الآخر :

إذا ابنَ أَبِي مُوسَى بِإِلَالًا بَلَّغْتَسِيهِ فِقَامِ بِنَاسٍ بَيْنَ وَضَلَيْتِكَ جَازِرٌ (٤)

(١) من شواهد سيبويه أيضا على ما تقدم .

الواغل : الداخِل على الشرب من ظير دعوة وهو بمنزلة الوارث في الطعام . ينهم : ينزل بهم .

والبيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي ، انظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

وأمال الشجري ج ١ ص ٣٣٢ والانصاف ص ٣٦٠ وحامسة البحتری ص ١٤٠ .

(٢) القمر : ٢٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٥١ «فأما الألف فتقديم الإسم فيها قبل الفعل جائز . . . وذلك لأنها حرف
الاستفهام الذي لا يزول عنه وليس للاستفهام في الأصل غيره» وقال في ج ١ ص ٥٢ «باب ما ينتصب في الألف تقول : أعبد
الله ضربته ، وأزيدا مرت به . . . في كل هذا قد أضمرت بين الألف والإسم فعلا . . .» .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٧ على نصب (منفسا) باضمار فعل يدل عليه المذكور .

شئ. نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتناقض فيه ويرغب .

«ف عند ذلك فاجزعي» ، قال أبو عل : الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ثم قال : اجعل الزائدة أيما شئت .

البيت آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجه على لومها فيه وكان أضافه قوم في الجاهلية
فمقر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خمر ، وانظر الخزانة ج ١ ص ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ج ٣ ص ٦٤٢ ، ج ٤ ص ٤١٠
وأمال الشجري ج ١ ص ٣٣٢ والمنفى ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٢ ص ٥٨ والنفى ج ٢ ص ٥٣٥ والكامل ج ٧ ص ٢٥٠ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢ برفع ابن وبلال .

وقال الأهل : «و (إذا) مما يكون الاسم فيه مبيّنا على الفعل خاصة . فأما أن يكون سيبويه رحمه الله - يعتقد فيها هذا
ويذكر النصب هنا بعدها وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب . . . وأما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا)
وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الإسم فيها على الفعل حسن ويكتفى بما في جملة الإبتداء من ذكر الفعل
فستفى بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المدهين حسن صحيح» .

ولو رفع هذا رافعاً على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على لأفعال .
ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يُضمَر « بُلِّغَ » ، فيكون إذا بُلِّغَ ابنُ أبي
موسى . وقوله : « بَلَّغْتِهِ » إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل .

- وأقول : ان سيويه صرح بجواز رفع الإسم بعد (إذا) الشرطية في ج ١ : ص ٥٤ وسيترض عليه المبرد في هذا .

الوصل - بكر الواو : المفصل ، وهو ملحق كل عظيمين ، والمراد بوصولها المفصلان اللذان عند موضع نحرها .

وفي الخزانة : « يقدر على مذهب المبرد في رواية رفع (ابن) إذا بلغ ابن أبي موسى بالبناء للمفعول فيكون ابن نائب فاعل
لهذا الفعل المحلوف ، و (بلال) . ينهى أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له . وقد رأيت مرفوعاً في نسختين
صحيحتين من إيضاح الشعر لأبي على الفارسي إحداهما بخط أبي الفتح عثمان بن جني - « وفي نسخ المعنى وغيره نصب (بلال) مع
رفع (ابن) قال النمامي : « بلالا » منصوب بفعل محلوف آخره يفسره بلفته . وقد روى بنصب ابن وبلال وهو كذلك في
الكامل ج ٧ ص ٢٥١ وجعل سيويه المرفوع مهتماً قال النحاس : وغلظه المبرد ، لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازة فلا يجوز
أن يرتفع ما بعدها بالابتداء .

فقام بفأس جواب إذا ودخلت الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء .

والبيت من قصيدة طويلة لدى الرمة في مدح بلال بن أبي بردة . وقد عيب عليه قوله هذا في مجازة ناقته ، وقد قال رسول الله
صل الله عليه وسلم للأصمعي التي نذرت نحر ناقها إن نجت عليها من الأسر : لبشما جزيتها .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٠ - ٤٥١ الخصائص ج ٢ ص ٣٨٠ أمالي الشجري ج ١ ص ٣٤ السيوطي ص ٢٢٦ والديوان
ص ٣٧ - ٤٠ وفي طبعة كبرديج ص ٢٥٣ برفع ابن وبلال .

* * *

المبرد كان اعترض على سيويه في تجويزه رفع الإسم بالابتداء بعد (إذا) الشرطية وبقي على رأيه في المقتضب ونقل هنا
نقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في الانتصار ص ٣٤ - ٣٧

ومن ذلك قوله : والرفع بعد (إذا) و (حيث) جائز (سيويه ج ١ ص ٥٤) في مثل حيث زيد لقيته فأكرمه وإذا زيد
تلقاه فأكرمه .

قال محمد : أما (حيث) فلا بأس بالابتداء الإسم بعدها ، لأنك قد تقول : جلست حيث عبد الله جالس ، وأما (إذا) هذه
فابتداء الإسم بعدها محال . وذلك أنك لا تقول ، اجلس إذا عبد الله جالس وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان في
معنى الماضي فأضفها إلى الفعل إن شئت وإن شئت فإلى الإبتداء والخبر لأنها في معنى إذ - وإذ تضاف إلى ما ذكرت وإذا كانت
بمعنى إذا فلا تضاف إلا إلى الفعل لأن إذا لا تضاف إلا إليه . (أنظر سيويه ج ١ ص ٤٦١) . . وقد أجاز في غير هذا الباب
للرفع في هذا البيت (ج ١ ص ٤٢) .

إذا ابن أبي موسى بلال بلفته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالابتداء ، ولكن يجوز على أن يضمَر « بلغ » وتعبيره بقوله بلفته ومثل إجازة
الرفع في أن قوله (ص ٦٧) .

وكذلك : « لا تجزى إن مُنْفِسَ أهلكته » على أن يكون المضمَر « هَلِك » .

وكذلك هذه الآيات كلها ، وهى : (إِذَا / السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(١) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)^(٢) وإنما المعنى - والله أعلم - إذا كُوِّرَتْ الشمس ، وإذا انشَقَّت السماء .

والجواب فى جميع هذا موجود ، لأن هذه لا تكون إلا بأجوبة . فالجواب فى قواه :

لا تجزى أن منفسا أهلكته فاذا هلكت فمتد ذلك فاجزى

والقول فيه متى رفع : أن يكون على إنبارك (هلك) أى : أن هلك منفس وتفسيره بقوله هلكته وهذا التفسير فى البيتين قول أبى عثمان .

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

قال أحمد : « قوله : ابتداء الإسم بعد (إذا) محال ، لا تقول : اجلس إذا عبد الله جالس - فهذا لا يجوز بهذا اللفظ . ولا هو الذى أجازة سيبويه وإنما يميز مثل قولك : اجلس إذا عبد الله جالس فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من إسم وفعل إلا أن تقدم الإسم على الفعل يقيح من جهة الترتيب فأما أن يكون محالا فلا ، ولكنه عند سيبويه من باب المستقيم التقيح واستقامته من جهة معناه ولفظه ، وقبحه من جهة ترتيبه ، لأنه أولا قدم الإسم وأخر الفعل وهذا مثل قوله :

صدت فأطولت الصدود وقلنا وصال على طول الصدود يلوم

وحكم (قلنا) أن يليها الفعل .

فأما قوله : أنه ناقص ، لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت فى معنى الاستقبال لم تصفها إلا إلى الفعل ، لأن الفعل لا يضاف فلم يضاف إذا إلى الفعل فى المسألة التى ردها وهى قوله : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، لأن الإضافة إلى الفعل إنما هى إضافة إلى الجملة والمعنى سواء قدمت الإسم على الفعل أو الفعل على الإسم فالمعنى فى ذلك واحد غير متغير ولا متقضى وإنما يقيح تقدم الإسم من جهة الترتيب لأن المعنى مختلف فهو إذا قدم الإسم أو أخر إنما يضيف إلى تلك الجملة بمبناها ، لأنه لا فرق بين قولنا فى المعنى زيد قام ، وقام زيد وكذلك إذا زيد تلقاه ، وإذا تلقى زيدا فهو واحد فى المعنى ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكننا إذا قدمنا الإسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضا خفضنا الإسم ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من إسم وفعل ، وكان المعنى واحدا فى الوجهين أى تقديم الإسم وتقديم الفعل ، لأنهما قبل دخول (إذا) متساويان فى جودة المعنى والترتيب وبعد دخول (إذا) متساويان فى المعنى غير متساويين فى جودة الترتيب فأما ما حكاه عن أبى عثمان فى تأويل البيتين على قول من رفعهما (إذا ابن أبى موسى بلال بلنته) (ولا تجزى أن منفس أهلكته) من أنه يفسر إذا بلغ ابن أبى موسى . وإن هلك منفس فهذا الذى تأويله قبيح ، لأنه أضمر ما يرفع ، وفسر بما ينصب وإنما يفسر مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسرا لما أضمر ، وهذا قول جميعهم ولو جاز ما ذكره للزمه أن يفسر فعلا ناصبا ، ويفسره بفعل رافع فيقول : أزيدا ضرب أبوه على معنى أهنت زيدا ضرب أبوه فان أجاز لك فهو نقض لجميع مذهبهم . . . » .

وأقول فى الرغم من دفاع ابن ولاد عن رأى سيبويه فما زال رأى المازنى والمبرد قويا .

(١) الانشقاق : ١

(٢) التذكير : ١

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أُخْفِرَتْ) (١) . والجواب في قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (٢) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) .

فَأَمَّا قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) فقد قيل فيه أقاويل (٣) :

فقوم يقولون : (فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) هو الجواب ، لأنَّ الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابا في الجزاء ؛ لأنَّ «إِذَا» في معنى الجزاء . وهو كقولك : إذا جاء زيد فلنَّ كَلِّمَكَ فكلَّمَهُ . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ؛ لعلم المخاطب . كقول القائل عند تشديد الأمر : إذا جاء زيد ، أئى إذا جاء زيد علمت ؛ وكقوله : إنَّ عِشْتُ ، وَيَكِلُ مَا بَعْدَ هَذَا إِلَى مَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ . كقول القائل : أو رأيت فلانا وفي / يده السيف .

وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة . فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) يجوز أن يكون (إِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ) والواو زائدة . كقولك : حين يقومُ زيدٌ حينَ يأتي عمرو .

وقالوا أيضا : إذا السماء انشقتْ أذنتْ لربِّها وحُقَّتْ . وهو أبعد الأقاويل . أعنى زيادة الواو (٤) .

(١) أنظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٤ .

(٢) الانفطار : ١٠

(٣) ذكر المبرد في جواب (إذا) هنا ثلاثة أقوال وضمف منها واحدا وليس من بينها أن يكون الجواب قوله (فملاقيه) على تقدير فانت ملاقيه كذا نسب إليه ذلك أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٤٦ .

(٤) عقد الأنبارى في الإنصاف مسألة لخلاف في زيادة الواو ص ٢٦٨ - ٢٧٢ وصنيع المبرد هنا يشعر بأنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو وقد خرج الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب ويقول : إن حذف الجواب معروف جيد كما قال عن زيادة الواو : أنها أبعد الأقاويل ونسب إليه الأنبارى بأنه يرى زيادة الواو مع الكوفيين قال :

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأصفهاني وأبو العباس المبرد .

ومن قول هؤلاء : إِنَّ هَذِهِ آيَةٌ عَلَىٰ ذَٰلِكَ (فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ^(١)) -
 قالوا : المعنى : ناديناها أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ . قالوا : ومثل ذلك في قوله : (حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ
 أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا^(٢)) . المعنى عندهم : حتى إذا جاءوها فُتحت أبوابها ، كما كان في
 الآية التي قبلها . في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضرب قوهم واحد ، وينشدون في ذلك .

حتى إذا امتلأتْ بَطُونُكُمْ
 ورأيتمْ أبنَاءكم شَبُوهَا
 وقلبيتمْ ظَهَرَ المِجَنِّ لَنَا
 إِنَّ العَسَدَورَ الفَاحِشَ الخِيب^(٣)

قال : وإنما هو : قلبتم ظهر المجن .

٢ / وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فأما حذف الخبر فمعروف جيد
 ٣٦٤
 من ذلك قوله (وَكَوْنُوا أَنْ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الأَجْبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ المَوْتَى بَلَّ اللهُ
 الأَمْرُ جَمِيعًا)^(٤) .

وقال المبرد هنا في قوله تعالى (حتى إذا جاءوها وفتحت) المعنى عندهم حتى إذا جاءوها فتحت هو حكاية لاستشهاد الكوفيين
 ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الخبر فمعروف جيد فتكون
 الآية عند المبرد ما حذف فيه جواب (إذا) والواو عاطفة على الجواب المحذوف . وينسب إلى المبرد ابن هشام في المعنى ج ٢
 ص ٣٦ أنه يرى أن الواو واو الحال ، ويبطل ما نسبته ابن هشام إلى المبرد أيضا أن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرية بماضٍ
 حالاً من غير (قد) وجملة الجملة من قوله تعالى (أو جاءكم حصرت صدورهم) جملة دعائية لا حالية وقال : فأما القراءة
 الصحيحة فأنما هي : أو جاءكم حصرة صدورهم (أنظر ص ٤٤١ من الجزء الرابع) .

(١) الصافات : ١٠٣

(٢) الزمر : ٧٣ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها)
 أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وجل (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون المذابح) (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فقال : إن
 العرب قد تركت في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم الخبر لأي شيء وضع هذا الكلام ؟ »

(٣) استشهد بالبيتين الفراء في كتابه (معاني القرآن) ج ١ ص ١٠٧ ، ٢٣٨ على زيادة الواو في جواب إذا وكذلك
 في مجالس ثعلب ص ٧٤ .

الخب بكسر الخاء وفتحها : الخداع . ولم ينسب لقاتل . وانظر مشكل القرآن ص ١٩٨ والإنصاف ص ٢٦٩ وأمالى
 الشجرى ج ١ ص ٣٥٨ والخزانة ج ٤ ص ٤١٤ والضرائر ص ٢٩٨ وشرح المملكات لابن الأنبارى ص ٥٥ .

(٤) الرعد : ٣١ . ويقول في كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) ص ٣٠ عن هذه الآية : خبره عند المفسرين :
 لكان هذا القرآن .

قال الراجز :

لَوْ قَدَّ حَدَاهُنَّ أَبُوسُ الْجُسُودِيُّ
بِرَجَزٍ مُسَخَّنِيسِرِ الرَّوِيُّ
مُسْتَوِيَاتٍ كَنَسَوِي الْبَرْزِي^(١)!

لم يأتِ بخبرٍ لعلمِ المخاطب . ومثل هذا الكلام كثير ولا يجوز الحلف حتى يكون المحلوف معلوما بما يدلُّ عليه من متقنم خبر أو مشاهدة حال .

ـ . والمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر فعل ذلك هنا وفي كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) ص ٣٠ وذكر هذا الرجز هناك أيضا .

ونجد مثل هذا التعبير في كلام أبي عبيدة والاصمعي أنظر الأصمعي ص ٢٧٣ .

(١) هذا الرجز منسوب إلى أبي الجودي في الخزانة ج ٣ ص ١٧١ وهو غير منسوب في الإقتضاب ص ٣٧٧ ، ٤٠٢ وفي الفرائر ص ٢٠٣ وفي كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٠ ، وفي اللسان . اسحضر في خطبته : إذا مضى واتسع في كلامه . والبرني : ضرب من التمر أصفر ملون وهو أجود التمر .

هذا باب

الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها

وتلك الأفعال جواب ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً ، وذلك / قولك : ائت زيدا يُكرمك ،
ولا تأت زيدا يكن خيراً لك ، وأين بيتك أزرِك ؟ .

٢
٢٦٥

وإنما انجزمت بمعنى الجزاء^(١) ، لأنك إذا قلت : ائتني أكرمك ، فإنما المعنى : ائتني ، فإن
تأنتي أكرمك ، لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان . وكذلك : لاتقم يكن خيراً لك ؛ لأن المعنى :
فإن لم تقم يكن خيراً لك . وأين بيتك أزرِك ؟ إنما معناه : إن تعلمني أزرِك .

وقال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم)
ثم ذكرها فقال : (تؤمنون بآله) فلما انقضى ذكرها قال : (يغفر لكم)^(٢) ؛ لأنه جواب هل .

(١) هناك رأيان في جازم جواب الطلب : الجازم (ان) الشرطية المقدرة وهو مذهب سيويه الجازم هو الطلب نفسه
لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل ، وهذا هو نص كلام سيويه ج ١ ص ٤٤٩ « وإنما انجزم هذا الجواب
كما انجزم جواب ان تأنتي بأن تأنتي لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذ أرادوا الجزاء ، كما أن ان تأنتي غير مستغنية عن
آتك ، وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : ائتني آتك فان معنى كلامه : ان
يكن منك إتيان آتك وإذا قال : أين بيتك أزرِك ؟ فكأنه قال : ان أعلم مكان بيتك أزرِك لأن قوله : أين بيتك ؟ يريد به
أعلمني ، وإذا قال ليته عندنا يحدثنا فان معنى هذا الكلام : ان يكن عندنا يحدثنا . . وإذا قال لو نزلت فكأنه قال : أنزل »
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٧ فقد حكى ذلك أيضاً ، أما ابن هشام في المعنى ج ١ ص ١٨٧ وأبو حيان في البحر
ج ١ ص ١٧٥ فقد حكيا مذهب سيويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو انجزم بنفس الطلب والظاهر أن المبرد يرى
رأى الخليل ويوضح هذا ما يقوله في ص ٤١٨ - ٤١٩ من الأصل واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما
ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً . .

وإنما انجزم جواب الاستفهام لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين بيتك أزرِك ؟
لأن المعنى بأن أمره أزرِك .

(٢) الصف : ١٠ ، ١١ - أعرب المبرد هذه الآية هنا بأن جعل تؤمنون بياناً للتجارة ، ويغفر مجزوم لأنه جواب
الاستفهام وأعاد هذا الأعراب في هذه الآية في ص ٤١٩ من الأصل ؟ .

وإن الشجرى وأبو حيان ينسبان إلى المبرد أنه أعرب يغفر جواباً لقوله (تؤمنون) لأنه خبر في معنى الأمر

وكذلك أُعْطِيَ أُكْرِمَكَ . وتقول : اِئْتِنِي أَشْكُرَكَ ، والتفسير واحد . واو قلت : لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ - كان جيّدا ؛ لأنك إنما أضمرتَ مِثْلَ مَا أَظْهَرْتَ . فكأنك قلت : فإنك إن لا تَعْصِيهِ يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ ، واعتبره بالفعل الذى يظهر فى معناه ؛ ألا ترى أنك لو وضعت / فعلا $\frac{2}{316}$ بغير نهى فى موضع (لا تعص الله) لكان (أطع الله) .

واو قلت : لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلُكَ النَّارَ - كان محالا ؛ لأن معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله يُدْخِلُكَ النَّارَ محالٌ .

وكذلك : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ لا يجوز ؛ لأنك إذا قلت : « لا تَدْنُ » فإنما تريد : تباعد ، واو قلت : تباعد من الأسد يأكلك - كان محالا ؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكّله إياه . ولكن لو رفعت كان جيّدا . تريد فإنه مما يأكلك^(١) .

وأما قوله : (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ^(٢)) وما أشبهه ، فليس (يقولوا) جوابا (لقل) . ولكن المعنى - والله أعلم - : قل لعبادى : قُولُوا يَقُولُوا .

فى أمال الشجرى ج ١ ص ٢٥٩ : قال أبو العباس المبرد : تؤمنون باقة وتجاهدون خير معناه الأمر : أى آمنوا بدليل الجزم فى يفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويفر جواب الاستفهام .

وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٣ .

والمبرد فى إعرابه موافق لسيبويه قال فى ج ١ ص ٤٤٩ :

« وما جاء فى هذا الباب فى القرآن وغيره قوله عز وجل (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون باقة ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) ، فلما انقضت الآية قال (يفر لكم) » .

والزجاج هو الذى جعل يفر جوابا لتؤمنون لأنه بمعنى آمنوا (ابن يعيش ج ٧ ص ٤٨) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : لا تدن من الأسد يكن خيرا لك فان قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جازمت وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله فان رفعت فالكلام حسن كأنك قلت : لا تدن منه فإنه يأكلك وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك لا تدن منه فإياك وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء . . . » .

وانظر المعنى ج ٢ ص ١٥٠ وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والبحر المحيط ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(٢) الإسراء : ٥٣ .

وكذلك (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)^(١) وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .



وتقول : مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا ، ومره يحفرها^(٢) . فالرفع على ثلاثة أوجه / ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ؛ لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حفرها .

٢
٣٦٧

وأما الرفع فأحد وجوهه : أن يكون (يحفرها) على قولك : فإنه ممن يحفرها ، كما كان لا تَدُنُّ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكْثَرِكُ .

ويكون على الحال ، كأنه قال : مره في حال حفره . فلو كان اسما لكان مُرَّةٌ حافرا لها .

ويكون على شيء هو قليل في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحفرها ، فتحذف « أن » وترفع الفعل ؛ لأنَّ عامله لا يضم .

وبعض النحويين من غير البصريين يُجيز النصب على إضمار « أن » . والبصريون يُبَوِّنُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهَا عَوَضٌ ؛ نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما . ونظير هذا الوجه قولُ طرفة :

(١) إبراهيم : ٣١ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول : مره يحفرها وقل له يقل ذلك وقال الله عز وجل (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم) » .

وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١٩٢ « قوله تعالى (وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن) وقوله (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقوله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) اختلف في جزم (يقولوا) و (يغضوا) و (يغفروا) فذهب الأخفش إلى أنهم أجوبة (قل) وذهب غيره إلى أنهم أجوبة أمر آخر مضمرة تقديره : قل لعبادي قولوا التي هي أحسن يقولوا وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا . . . وهذا أوجه القولين ومن ذلك قوله تعالى (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) والذي يوضح إضمار أمر آخر أن (قل) لابد له من جملة تحكي به فالجملة المحكية هي التي ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي : أقيموا الصلاة فلا يجوز أن تكون هذه المجرمات أجوبة لقل . »

وأبو حيان والرضي وابن هشام من ضعف رأي المبرد (البحر ج ٥ ص ٤٢٦ المفضى ج ١ ص ١٨٩ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٨) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول له : مره يحفرها وقل له يقل . . . ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيدا وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام على مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا (أن) جملوا المعنى بمنزلة في عسينا ففعل وهو في الكلام قابل لا يكادون يتكلمون به . »

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُغْلِبِي^(١)

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر).

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ/ عَزَّ وَجَلَّ : (قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)^(٢) فتقديره - والله $\frac{٢}{٣٦٨}$ أعلم - : قل أفغير الله أعبد فيما تأمروني . فـ «غير» منصوب بـ «أعبد» .

وقد يجوز وهو بعيد على قولك : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعى ، فكأن انتقدير : قل أفغير الله تأمروني أعبد . فتنصب (غير) بـ «تأمروني» . وقد أجازه سيبويه على هذا ، وهذا قول آخر وهو حذف الباء ، كما قال :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٣)

وأنا أكره هذا الوجه الثالى لبُعده . ولايجوز على هذا القول أن ينصب «غيرا» بأعبد ، لأن «أعبد» على هذا فى صلة «أن» .

(١) استشهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بد حذف «أنه

الوعى : الحرب ، وأصله الأصوات التى تكون فيها ، الشهود ، الحضور .

وفى الخزانة ج ١ ص ٥٨ : « بالرفع فقال سيبويه أصله أن أحضر ، فلما حذف « أن » ارتفع . و « أن أحضر » مجرور بـ «مقدرة» . و « أن أشهد » معطوف عليه . وقال المبرد : جملة تحضر حال من الياء ، و « أن أشهد » معطوف على المعنى ، لأنه لما قال : أحضر دل على الحضور . كما تقول : من كذب كان شراله . كذا نقلوا عنه .

وأقول : ان المبرد ذكر شيئا من ذلك فيما يأتى ص ٤١٩ - ٤٢٠ من الأصل . قال : « ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراله . يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) لأن المعنى : البخل هو خير لهم : فدل عليه بقوله : يبخلون . وقال الشاعر : « ألا أيها الزاجرى .. » فالمعنى من أن أحضر الوعى ، كقولك حضور الوعى .

هذا ما ذكره المبرد ، ولكنه لم يصرح بأن جملة أحضر حالية .

والبيت من معلقة طرفة ، انظر الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٩٤ ، ٦٢٥ . وشرح الأنبارى ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) الزمر : ٦٤ . وفى سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسأله عن قوله عز وجل (قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) فقال : تأمروني كقولك : هو يقول ذلك بلفظي فلفظي لئو فكذلك تأمروني كأنه قال فيما تأمروني كأنه قال فيما بلفظي وإن شئت كان بمنزلة : ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوعى » .

وفى النهر لأبي حيان ج ٧ ص ٤٣٨ « أفغير منصوب بقوله أعبد وتأمروني جملة اعتراضية بين الفعل ومعوله كأنه قيل أعبد . غير الله تأمروني .. ويجوز أن تكون تأمروني فى موضع الحال .

(٣) البيت تقدم فى ص ٣٦ من هذا الجزء .

وأما قوله عز وجل : (ذَرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا)^(١) فعل الجواب .

فإن قال قائل : أفأمر الله بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟

قيل : مَخْرَجَهُ مِنَ اللَّهِ - عز وجل - على الوعيد ، كما قال عز وجل : / (اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)^(٢) (وَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)^(٣) .

أما قوله : (ذَرُّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)^(٤) فإنه ليس بجواب ، ولكن المعنى : ذرهم لآعين ، أي ذرهم في حال لعبهم .

(١) الحجر : ٣ - في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : ذره يقل ذاك وذره يقول ذاك . فالرفع من وجهين : أحدهما الابتداء والآخر على قولك : ذره قائلا ذاك فتجمل يقول في موضع قائل فعل الجزم قوله عز وجل (ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل) ومثل الرفع قوله : (ذرهم في خوضهم يلعبون) .

(٢) فصلت : ٤٠

(٣) الكهف : ٢٩

(٤) الأنعام : ٩١ . في البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٨ (يلعبون) حال من مفعول ذرهم أو من ضمير خوضهم وفي خوضهم متعلق بذرهم .. وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

هذا باب ألفات الوصل والقطع

وهنَّ همزات على الحقيقة . فأمَّا ألف القطع فهي التي تكون في أول الاسم أصلاً أو زائدة كالأصل . يُبنى عليها الاسم بناءً ، كما يُبنى على الميم الزائدة وغيرها من حروف الزوائد . فاستثنائها ووصلها بما قبلها سواء ، وذلك نحو : هذا أبٌ فاعلم ، وهذا أخٌ يافتي . فهذه الأصلية . وكذلك همزة في إبل ، وفي أمر .

فأمَّا الزائدة فنحو أحمَر ، وأصْفَر ، وهذا أفضل من ذا ؛ لأنه من الفضل والحمرة والصفرة

وأمَّا ألف الوصل فإنما هي همزة^(١) . كان الكلام بعدها لا يصلحُ ابتداءً ؛ لأنَّ أوله ساكن ولا يُقتر على ابتداء الساكن . فزيدت / هذه همزة ليُوصلَ بها إلى الكلام بما بعدها^(٢) . فإن كان قبلها كلام سقطت ؛ لأنَّ الذي قبلها مُعتمد للساكن مُقنٍ ، فلا وجَّه لدخولها .

وكذلك إن تحرك الحرف الذي بعدها لعلَّه توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأنَّ ابتداءه ممكن ، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها . وسنذكر موضعها من الأفعال وما تدخله من الأسماء إن شاء الله .

(١) في ص ٨٠ من الجزء الأول عقد باباً عنوانه بقوله : هذا باب معرفة ألفات القطع . وألفات الوصل .. وما هنا تكرير لما ذكره هناك .

(٢) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول .

هذا باب

الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتعة من ذلك

أما ما تدخله ألف الوصل فهو كلُّ فعلٍ كانت الياء وسائر حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلت **يَفْعَلُ** ، قلت حروفه أو كثرت ، إلا أن يتحرك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف كما ذكرت لك .

فمن تلك الأفعال : ضرب وعلم / وكُرِّمَ ، وتقول إذا أمرت : **إِضْرِبْ زَيْدًا** ، **إِعْلَمْ ذَلِكَ** ، **أَكْرِمْ يَازِيدَ** ؛ لأنك تقول : **يَضْرِبُ وَيَعْلَمُ وَيَكْرِمُ** ، فالياء من جميع هذا مفتوحة .

وتقول : **يَازِيدُ اضْرِبْ عَمْرًا** فتسقط الألف ؛ كما قال عز وجل : (**قُلِ ادْعُوا اللَّهَ (١)**) ، وكما قال : (**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ (٢)**) لأن الواو لحقت فسقطت الألف .

وكذلك تقول : **إِنْطَلِقْ يَازِيدَ** ، وقد انطلقت يازيد ؛ لأن الألف موصولة ؛ لأنك تقول في المضارع : **يَنْطَلِقُ** فتنتفتح الياء ، وكذلك إذا قال : **إِسْتَخْرِجْ مَالًا** ، **وَإِسْتَخْرِجْ إِذَا أَمَرْتَ** ؛ لأنك تقول : **يَسْتَخْرِجُ** . وكلُّ فعلٍ لم نذكره تلحقه هذه العلة فهذا مجراه .

فأما **تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ** ، و**تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ** : نحو : **تَقَاعَسَ الرَّجُلُ** ، و**تَقَدَّمَ الرَّجُلُ** - فإنَّ ألفَ الوصل لا تلحقه وإن كانت الياء مفتوحة في يتقدّم ، وفي يتقاعس ؛ لأن الحرف الذي بعدها متحرك وإنما تلحق الألف لسكون ما بعدها .

فإن كان (**يَفْعَلُ**) مضموم الياء لم تكن / الألف إلا مقطوعة ، لأنها تثبت كثبات الأصل (٣) .

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) الأتفال : ٤١ .

(٣) انظر ص ٨٠ من الأول .

إذ كان ضمَّ الياء من (يفعل) إنما يكون لما وليه حرف من الأصل ، وذلك ما كان على (أفعل) ؛
 نحو : أكرمَ ، وأحسنَ ، وأعطى ؛ لأنك تقول : يكرم ، ويحسن ، ويُعطي ، فتضم الياء ؛
 كما تنضم في يُدحرج ويَهملج . فإنما تثبت الألف من أكرمَ ؛ كما تثبت الدال من دحرج .
 تقول : يازيد أكرمَ عمرا ، كما تقول : دحرج . قال اللعز وجل : (فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)^(١)
 وقال : (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)^(٢) بالقطع .

وكان حقّ هذا أن يقال في المضارع : يُؤكِّرمُ - مثل يُدحرج - ويؤحِّسن . ولكن أطرحت
 الهمزة لما أذكره لك في موضعه^(٣) إن شاء الله .

وكلُّ (فِعْل) كانت ألفه موصولةً فلحقت الألفُ مصدره فهي ألفُ وصل ، وإن كان (الفعل)
 فيه ألفٌ مقطوعةً فهي في مصدره كذلك^(٤) .

فأما الموصولات فنحو : الانطلاق ، والاستخراج ، والاقتداء .

وأما المقطوعة فنحو / : الإكرام ، والإحسان ، والإعطاء .

واعلم أن ألف الوصل تُستأنف مكسورة ، إلا أن يكون ثالث الحروف مضموماً^(٥) في جميع
 الأفعال والأسماء .

فأما الفِعْل فقولك : اذهب . استخراج . اقتدر . وما لم نذكره فهذه حاله .

وأما الأسماء فقولك : ابن ، اسم ، انطلاق ، استخراج اقتدار ، امرؤ فاعلم .

فأما ما ثالثه مضموم فإن ألف الوصل تُبتدأ فيه مضمومةً ، والعلّة في ذلك أنه لا يُوجد ضمُّ
 بعد كسر . إلا أن يكون ضمَّ إعراب ؛ نحو فخذ فاعلم .

(١) الأعراف : ٢٠٤

(٢) القصص : ٧٧

(٣) سياق في ص ٣٨١ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ٨١ ، ص ٢٢٨ من الجزء الأول

(٥) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

ولا يكون اسم على (فعل) ولا غير اسم . فلما كان الثالث مضموماً ، ولم يكن بينه وبين الألف إلا حرف ساكن - لم يكن حاجزاً ، واستؤنفت مضمومةً ، تقول : استضعف زيد ، وانطلق بعبد الله ، وكذلك في الأمر . تقول : أدخل . أقمعد . (اركض برجلك)^(١) .

وللمرأة مثل ذلك : أركضي . أدخلي - وتقول : أغزي يا امرأة ، لأن أصل الزاي الضم وأن يكون بعدها واو . ولكن الواو ذهبت لالتقاء الساكنين ، وأبدلت الضمة كسرة من أجل الياء التي للتأنيث ؛ ألا ترى أنك تقول للرجل : أنت تضرب / زيدا ، والمرأة أنت تضربين .
فإنما تزيد الياء والنون بعد انفصال الفعل لتأنيثه . وتقول للرجل : أنت تغزو ، والمرأة أنت تغزين ، فتذهب الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكرت لك .

$\frac{2}{374}$

فأما الألف التي تلتحق مع اللام للتعريف فمفتوحة^(٢) ؛ نحو : الرجل ، الغلام ؛ لأنها ليست باسم ولا فعل . وإنما هي بمنزلة (قد) وإنما ألحقت لام التعريف لسكون اللام . فخولف بحركتها لذلك .

وكذلك ألف (أيمن) التي تدخل للقسم مفتوحة^(٣) ، لأنه اسم غير متمكن ، وليس بواقع إلا في القسم ، فخولف به . تقول : أيمن الله لأفعلن ، أيمن الكعبة لأفعلن .

ويدلُّك على أنها ألف وصل سقوطها في الإدراج ، تقول : وامن الله لأفعلن ؛ كما قال في أخسرى :

فقال فريقُ القومِ لما نشأتهُم نَعَمْ وفريقٌ لِيَمِينِ اللَّهِ ما نَدْرِي^(٤)

واعلم أن ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام سقطت^(٥) ؛ لأنه قد صار في الكلام ما يُستغنى به عنها ، كما ذكرت / لك أنه إذا كان ما بعدها موصولاً بما قبلها سقطت ؛ لأنه

$\frac{2}{375}$

(١) سورة ص : ٤٢ .
(٢) انظر ص ٨٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .
(٣) تقدم في ص ١٦٤ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .
(٤) تقدم في ص ٢٢٨ من الجزء الأول .
(٥) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها . وذلك قولك : أنطلقت
يارجلُ ؟ بالفتح ، لأنها ألف الاستفهام ، وكذلك أستخرجت شيئاً ؟ فهي الألف التي في قولك :
أضربتَ زيداً ؟ ومثل ذلك (أتخذناهم سيجراً أم زاعجت عنهم الأبصارُ (١)) .

إلا ألف أيمن وألف الرجل فإنك إذا استفهمت مددت ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ؛
لأنهما مفتوحتان وألفُ الاستفهام مفتوحةٌ . تقول : آالرجل قال ذلك ؟ الغلام جاءك ؟ أيمنُ الله
لأفعلن ؟

هذا باب

دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر

اعلم أنها تدخل في أسما معلومة^(١) - وتلك الأسماء اختلّت وأزيلت عن وجهها فسكنت أوائلها فدخلتها ألف الوصل لذلك . فإن اتصل بها شيء قبلها سقطت الألفات ؛ / لأنّ أَلْفَاتِ الوصل لا حظّ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها . فإذا وُصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها .

ولم يكن حقّ الألف أن تدخل على الأسماء ، كما لم يكن حقّ الأفعال أن تعرب ، ولكنّ أُعْرِبَ منها ما ضارع الأسماء . وأدخلت هذه الألف على الأسماء التي اختلّت فنقصت عن تمكّن غيرها من الأسماء .

فمن ذلك (ابن وابنة) ؛ لأنّه اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياء أو واو فتقول : هذا ابن زيد ، وهذه ابنة زيد ، فتسقط ألف الوصل . وكذلك إن صغرت سقطت ؛ لأنّ فاء الفعل تتحرك وتبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصل . تقول : بُنِيَ وَبُنِيَّةٌ ، وكذلك بَنُونَ ؛ لما حرّكت الباء سقطت الألف . وبنات بمنزلتها .

* * *

ومن هذه الأسماء : (اسم) . تقول : بدأت باسم الله . وإذا صغرت قلت : سُمِّيَ .
و (إثنان) كذلك . ولو كان يفرد لكان يجب أن يكون في الواحد (إثن) ، ولكنه لا يفرد في العدد فيبطل / معناه .

ومن الغرب من يجعله اسما لليوم على غير معنى العدد فيقول : اليوم الاثن كما يقول :
الابن ، واليوم الثنّئ . وليس ذلك بالعجيب ؛ لأنّ معنى التثنية أنّ الواحد كان عندهم الأوّل ثمّ

(١) انظر ص ٨٢ ، ٢٢٨ من الجزء الأول . هي لفظة سيوية ، وفي ظنّها أنها (مملولة) .

بنوا الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس على ذلك ؛ كما تقول : اليوم يومان من الشهر ،
أى تمام يومين .

ومن ذلك (است) إنما هي على ثلاثة أحرف ، فالسين موضع الفاء ، والتاء موضع العين ،
والهاء في موضع اللام . وهى الساقطة ، يدلك على ذلك قولك فى التصغير : (ستيه) وفى الجمع :
(أستاه) فاعلم .

ومنها (امرؤ) فاعلم ، واعتلاله إتباع عينه للامه ، وهذا لا يوجد فى غير ما يعتل من الأسماء .

ومن ذلك « ابنم » . وإنما هو ابن والميم زائدة ، فزادت فى هذا الاسم المعتل كما ذكرت
لك ، فاتبعت النون ما وقع فى موضع اللام ؛ كما أتبعت العين اللام فى ذكرتك لك . ومعناها
بزيادة الميم وطرحها واحد . / قال المتلمس :

وهل لي أم غيرها إن تركتها أبى الله إلا أن أكون لها ابناً^(١)

وقال الكميّ بن زيد الأسديّ :

ومنسا لقيطاً وابنمأه وحاجب مؤرث نيران المكارم لا المخبي^(٢)

أى وابناه . فألف الوصل فى هذه الأسماء على ما ذكرت .

(١) البيت من قصيدة للمتلمس فى الأسميات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ يعاتب فيها خاله وهى فى الخزائنه أيضا ج ٤
ص ٢١٥ - ٢١٦ وانظر العنى ج ٤ ص ٥٦٨ .

(٢) فى السان : خبت النار والحرب تخبر خبوا : سكنت وطفنت وخذ لميها . وأخيبتها أنا . قال الكميّ :

ومنا ضرار وابناه وحساجب مؤجج نيران المكارم لا الخبي

وفى شرح ديوان المتلمس : (ابنم) لا يبنى ولا يجمع إلا أن الكميّ قد ثناه وهو شاذ فقال :

ومنا ضرار وابناه وحساجب مؤرث نيران العداوة لا الخبي

من تعليق الأسميات ص ٢٨٦ وأظن أن رواية نيران المكارم أنسب للمع . وانظر شرح سقط الزند ص

ومن ألفات الوصل الألفُ التي تلتحق مع اللام للتعريف. وإنما زيدت على اللام ، لأنَّ اللام منفصلةٌ تماماً بعدها ، فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة « قَدْ » ، ألا ترى أنَّ المذكر يقول : « قد ، فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها ، فإن توهم شيئاً فيه ألف الوصل قال : « قدي » يقترن قد انطلقت . قد. استخرجت ، ونحو ذلك .

و كذلك في الألف واللام تقول : جاعلى « ال » وربما قال : « إى » يريد الابن ، الإنسان ، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف . قال الراجز :

• دَعَ ذَا وَقَدَّمَ ذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَلِكَ •

فوقف عليها ، ثم قال متذكراً لها ولحرف الخفض الذى معها :

• بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بِجَلٍّ (١) •

(١) تقدم في ص ٨٤ من الجزء الأول .

مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة
صحيحها ومعتلها. والاحتجاج لذلك. وذكر أئنيته

أما ما كان من ذوات الأربعة فإن الفعل منه يكون على (فَعَلَّل) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفَعِّلِل). .

ومصدره على (فَعَلَّلَ) و (فَعَلَّل) (١)؛ نحو : (دحرجته دحرجةً) ، ومهلج الدابة هَمَلَجَة (٢) وسرَهَفْتُهُ سرَهَفَةً ، وسرَعَفْتُهُ سرَعَفَةً ، وزلزل الله بهم زلزلة .
والمضارع يُدَحْرِجُ ويُسْرَهُفُ ويُهَمَلِجُ .
والفعلال ؛ نحو السُرْهَافِ والسَّرْعَافِ والزَّلْزَالِ .

والمصدر اللازم هو (الفَعَلَّلَةُ) . والماء لازمة له لأنها بدلٌ من الألف التي تلحق هذا الضرب من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السِرْهَافِ والزَّلْزَالِ . قال العجاج :
* سَرَهَفْتُهُ مَا شِئْتِ مِنْ سِرْهَافٍ (٣) *

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٥ « باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لما الذي لا يتكسر عليه أن يجيء على مثال فعلة .. وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزلك زلزلة .. وقد قالوا الزلزال والقلقال ففتحوا » .
قال في ص ٣٤٦ « والفعلة هاهنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت والفعلال بمنزلة النيمال في فاعلت » .
وقال في ص ٣٤٥ : « وإنما ألحقوا الماء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ .

(٢) المملجة والمهلج : حسن سير الدابة .

(٣) سرهفته : أحسن غذاءه يريد أنه جهد في تربيته .

وروى في الخصائص ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١٥٨ وفي السمت ص ٧٨٨ :

سرعفته ماشئت من سرعاف

وهذا الرجز للعجاج يعاتب ابنه رؤبة ، وقد رد رؤبة على أبيه برجز آخر ، انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ والخصائص ج ١ ص ٢٢٢ وأمال الشجري ج ٢ ص ٢٩٤ والسهوطي ص ٣٢٣ والأرجوزة في ديوان العجاج ص ٤٠ - ٣٨ .

وما كان من ذوات الثلاثة المزيدة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق^(١) ، وذلك نحو : حوقلت حوقلة^(٢) ، وبيطرت بيطرة^(٣) ، $\frac{٢}{٣٨٠}$ وجهور بكلامه جهورة^(٤) . وكذلك : شملت شملة^(٥) ، وصغررت / صغررة^(٦) ، وسلقيته سلقاة^(٧) ، يافقي ، وجعبيته جعباة^(٨) يافقي .

والمضارع على مثال يُدَخِّرُج ؛ نحو : يُحَبِّي وَيُحَوِّقِل وَيُشَمِّلِل ، وكذلك جميعها . فأنما مثل الزئزال والسرهاف فالحيقال والسلقاء ؛ كما قال :

يَأْقَوْمُ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَسْوُتِ^(٩)

فإن كان الشيء من ذوات الثلاثة على وزن ذوات الأربعة التي وصفنا من زوائد غير حروف الإلحاق - فإن المضارع كمضارع ذوات الأربعة ؛ لأن الوزن واحد ، ولا يكون المصدر

(١) في الأصل : كالحاق .

(٢) كبر وضعف .

(٣) بيطر البيطار الدابة : شق جلدها ليداويها ويقال بطر الجرح يبطره ويطره بطرا . بضم العين وكسرها .

(٤) جهور في كلامه جهورة : علاصوته .

(٥) شملل : أسرع .

(٦) صمرر الشيء فتصمرر : دخرجه فتدخرج واستدار .

(٧) سلقاه : ألقاه على قناه وكذلك سلقه .

(٨) جعباه جعباة : صرعه .

(٩) في المنصف ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ « ويحور عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحقلة وهي ما بقي من نفايات القر لأن قولم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت ... وهو قريب في المعنى من قولم : شيخ قاحل إذا كبر ويبس وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ولكنه قريب من لفظه وقريب من معناه » ، وانظر ج ٣ ص ٧ أيضا .

وروى في المنصف ج ١ ص ١٤ : وبعد حيقال الرجال الموت . وكذلك في اللسان ثم قال ويروى : وبعد حوقال وأراد المصدر فلما استوحش من أن تصير الواو باء فتتمه .

نسب الرجز إلى روبة وانظر ديوانه ص ١٧٠-١٧١ في الزيادات والبيت مفرد هناك .

كمصادرهما ، لأنه غير مُلحق بها ، وذلك ما كان على (فعلت) و (فاعلت) و (أفعلت) فالوزن على وزن دحرجت^(١) ، تقول : قطع يُقطع ، وكسر يُكسر على مثال يُدخِر . فهذا فعلت .
وأما (فاعلت) فنحو : قاتل يُقاتِل ، وضارب يُضارب .

وأما (أفعلت) فنحو : أكرم يُكرم ، وأحسن يُحسن . وكان الأصل يُؤكِّم / ويُؤخِّن^٢ حتى يكونَ على مثال يُدحرج ؛ لأنَّ همزة أكرم مزيدة بحذاء دال دحرج ، وحقُّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف . ولكنَّ حُدثت هذه الهمزة ؛ لأنها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ، فتجتمع همزتان ، فكهروا ذلك ، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ؛ كما حلفت الواو التي في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء^(٣) .

ومع هذا فإنهم قد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك : كُلْ ، وخُذْ^(٤) ، فإرأ من أُوكل ومن أُوخذ ، وأمِنوا الاتباس .

فإن اضطرَّ شاعر فقال : يُؤكِّم ويُؤخِّن جاز ذلك ، كما قال :

وَصَالِيَسَات كَكَمَا يُؤثَّقِيَسِن^(٥)

(١) يريد من الوزن المماثلة في عدد الحروف والسكنات ، ولا يريد الوزن الصريح إذ هو مختلف كما هو معروف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ (وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب افعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه . لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل وأن له عوضا إذا ذهب . »

(٣) الأصل فيما أكل . أخذ . فلوجاء على القياس لكان الأمر منهما أوكل . أوخذ . بقلب الهمزة الثانية واوا .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ في باب ما يحتمل الشعر واستشهد به في ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل ، كما استشهد به في ج ٢ ص ٣٣١ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة .

/ وكما قال :

كُرَاتُ غَلَامٍ فِي كِسَاءِ مُوزَنْبٍ^(١)

وكما قال :

فِيئَهُ أَهْلٌ لَأَنَّ يُوكْرَمًا^(٢)

وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب .

فمن ذلك (اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)^(٣) ، وأغيلت المرأة^(٤) . المستعمل في هذا الإغتيال على ما يجده في كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام .

= الصاليات : أراد بها الأثافي لأنها صليت بالنار : أي أحرقت حتى اسودت . والأثافي : جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر .

وفي المنصف ج ١ ص ١٩٢-١٩٣ « يؤثفين تحتل وجهين :

أحدهما : أن تكون مثل يكرم .. وتكون (أثفية) عند أفعولة .

والوجه الآخر : أن يكون يؤثفين يفعلين بمنزلة يسلقين ويجمين فتكون أثفية على هذا فعلية .. » وانظر تصريف

الملازم ج ٢ ص ١٨٤ والمنصف ج ٢ ص ١٨٥ و ج ٣ ص ٨٢ .

الواو عاطفة وليست واو رب . و (ما) في ككما قال الفارسي : يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الأثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذي ، وقال ابن السيد : الكافان لا يعلقان بشئ فإن الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء لسنول الجار عليها .

أي لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر ، وقال البندادي هو من بحر السريع وربما حسب من لم يحسن العروض أنه من الرجز (جعل رجزا في كتاب سيبويه) وهو لخطام المباشمي - انظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٧-٣٦٨ وشواهد الشافية ص ٥٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ وسيمية المبرد في الجزأين الثالث والرابع .
(١) استشهد سيبويه على بقاء همزة الفعل في اسم المفعول مؤنوب للضرورة وصدده كافي المنصف ج ١ ص ١٩٢ .

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ ظِمَامِهِ كَأَنَّهَا

وحص : جمع أحص وحصاه ، أي لا ريش عليها . وكساء مؤنوب : متخذ من جلود الأرناب ، والشعر ليل الأخيالية تصف قطة تدلت على فراخ لها لاريش عليها .

وهو في اللسان (ريب) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٣١ وشرح الحماسة ج ١ ص ٣٧٤ .

(٢) الشاهد فيه كسابقة وقال البندادي في شواهد الشافية ص ٥٨ : « وقد بالفت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد

قائله ولا تشبته » ، وانظر الانصاف ص ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١ .

(٣) المجادلة : ١٩ .

(٤) أغيلت المرأة وأغالت : إذا أرضعت ولدها وهي حامل . انظر المنصف ج ٣ ص ٤٥ .

وكذلك لِيُوحَتْ عينه^(١) . ونحو ذلك :

قد علمتُ ذاك بِناتُ ألبِيبِ^(٢)

فمما جاء على أصله فيما الهمزة فيه قولهم : أوْمُر^(٣) فهذا كـنحو ما وصفت لك في الكلام . ولم يـجـز في الزائدة مثلُ هذا في غير الشعر ، لأنَّ الأَصْلِيَّةَ أَمْكَنُ . فإذا كان إثباتها ممتنعا فهو من الزيادة أَبْعَدُ .

فالمصدر في (أفعلت) على مثال الزلزال^(٤) . ولم يكن فيه مصدر جاء ليزلزلة لأنه نقص في المضارع فجُعِلَ هذا عوضاً ، وذلك نحو : أكرمت إكراماً ، وأعطيته إعطاءً ، وأسلمت إسلاماً $\frac{2}{383}$ فهذا غير منكسر ولا ممتنع في (أفعلت) من الصحيح .

أما (فاعلت) فمصدره اللّازم مُفَاعَلَةٌ^(٥) . ما كان فيه لائنين أو واحد ، وذلك نحو :

(١) . لحنت عينه : لصقت « ومنه قولم : هو ابن عمي لما . أي لاصق النسب .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ فقال : إذا سميت رجلاً بألبب من قولك : قد علمت ذاك بنات ألبب - تركته على حاله . »

واستشهد به في ص ٤٠٣ على فك الإدغام شاذاً - ولم يتكلم عليه الأعلّم في الموضعين ، ويقول البغدادي : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعلّم الشنتمري هذا البيت في شواهد سيبويه وكأنهما لم يتنبها لكونه شعراً . »
بنات ألبب : عروق في القلب تكون فيها الرقة . وقيل لأحرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ فقالت : تأتي له ذاك بنات ألبب . وتقدم في ج ١ ص ١٧١ .

(٣) الأجر من أمر إن كان في أول الكلام فالكثير حذف فائه نحو (مره) وإذا كان في حشو الكلام فالكثير إثبات الهمزة كقوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) انظر شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٥٠ وشرح المراح ص ٩٩ وتصريف الغزى ص ٤٣ . وفي أمال الشجرى ج ٢ ص ١٧ : إذا دخل على (مر) حرف عطف أجمعوا على إعادة همزته إليه - وفي شرح الغزى أحاديث حذف فيها الهمزة مع حرف العطف نحو : فر ، ومر .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فالمصدر على أفعلت أفلا أهدا ، وذلك قولك ، أعطيت إعطاءً ، وأخرجت إخراجاً . وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٧٢ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً مفاعلة جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف وذلك قولك : جالسته مجالسة وقاعدته ، مفاعلة وشاربته مشاركة . »

قاتلت مُقاتلة ، وشامت مُشائمة ، وضاربت مُضاربة ، فهذا على مثال دحرجت مُدحرجة يافى . ولم يكن فيه شيءٌ على مثال الدحرجة ؛ لأنه ليس بملحق بفعلت . ويجيء فيه (الفِعال) ؛ نحو : قاتلته قِتالا ، وراميته رِماءً . وكان الأَصْلُ (فِيعالا) ؛ لأنَّ فاعلت على وزن أفعلت وفعللت ، والإكرام ، ولكنَّ ألباء محذوفةٌ من فيعال استخفافاً ، وإن جاء بها جاء فمصيبٌ .

وأما قولنا : ما يكون لاثنين فنحو : شامت ، وضاربت . لا يكون هذا من واحد ، ولكن من اثنين فصاعداً .

وأما ما يكون واحداً من هذا الباب فنحو : عاقبت اللص ، وطارقت النعل ، وعاقاه الله . ولهذا موضع يميز^(١) فيه إن شاء الله .

ومن هذا الوزن (فعلت) ومصدره التفعيل^(٢) ؛ لأنه ليس بملحق/ . فالتاء الزائدة عوض من تثقيب العين ، والياء بدلٌ من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قطعته تقطيعاً ، وكسرتة تكسيراً ، وشمرت تشميراً .

٢
٣٨٤

وقال في ص ٢٤٤ « وقد قالوا : ماريته مراء ، وقاتلته قتالا وجاء فعال على فاعلت كثيرا كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قتال ونحوها . وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستعمال استعملت » . وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٣ .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه اعترض على قول سيبويه : جعلوا الميم عوضاً عن الألف التي بعد أول حرف منه .. فقال :

قال محمد : الاعتلال خطأ من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلت قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة . ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠٤ وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٤ . والسيراق نقده سيبويه في هذا أيضا وردد كلام المبرد من غير أن ينسبه إليه .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٧٢-٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (فعلت) فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين الزائدة في (فعلت) وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرت تكسيرا ، وحذبه تعذيبا وقد قال ناس : كلته كلاما وحملته حمالا أرادوا أن يجيشوا به على الأفعال فكسروا أوله وألقوا الألف قبل آخر حرف فيه .. وقد قال الله عز وجل (وكذبوا باياتنا كذابا) » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٤ .

وكان أصل هذا المصدر ان يكون فعلا كما قلت : أفعلت : إفعالا وزلزلت زلزلا
ولكنه غير لبيان أنه ليس بملحق .

ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً . كما قال الله عز وجل : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً)^(١) .
فهذا على وزن واحد . أعني (فعللت) و (فاعلت) و (أفعلت) و (ففعلت) ، والملاحقات بفعللت .

ويُسكَّنُ أوَّلُ الفِعْلِ من قبيل غير هذا فتلحقها ألف الوصل وتكون على مثال (انفعَل) وذلك
نحو : انطاق ، والمصدر على (الانفعال) . تقول : انطلق انطلاقاً ، وانكسر انكساراً ، وانفتح
انفتاحاً . ولاتلحق النون زائدة ثانية لألف الوصل إلا هذا المثال .

وفي وزنه ما كان على (افتعل) / والفاء تُسكَّنُ فتلحقها ألف الوصل فيكون المصدر (الافتعال)^(٢)
وذلك نحو : اقتدر اقتداراً ، واقترح اقتراحاً ، واكتسب اكتساباً .

ولا تلحق التاء شيئاً من الأفعال زائدة بعد حرف أصلي إلا هذا المثال .

ويُضَاعَفُ آخرُ الفِعْلِ وَيُسكَّنُ أوَّلُهُ فتلحقه ألف الوصل ويكون على هذا الوزن ، إلا أن الإِدْغَامَ
يُدرِكُه لالتقاء الحرفين من جنس واحد ، وذلك نحو : احمررت واسوددت ، واخضررت .
فإذا قلت : احمررت يافتي وما أشبهه ، لحقه الإِدْغَامُ . فهذا قبيل آخر .

ومن الأفعال ما يقع على مثال (استفعلت) . وذلك أن السين والتاء زائدتان ، إلا أن
السين ساكنة تلحقها ألف الوصل ، وذلك نحو : استخرجت ، واستكرمت ، واستعطيت .
فالمصدر من ذا (استفعلاً) . تقول : استخرجت استخراجاً ، واستنطقت استنطاقاً .

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (افتعلت) فصدره عليه (افتعلا) وألفه مرصولة كما كانت مرصولة في
الفعل وكذلك ما كان على مثاله ولزوم الوصل هنا كلزوم القطع في أعطيت وذلك قولك : احتبست احتباساً ، وانطقت
انطقاً ، لأنه على مثاله ووزنه ، وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٥ .

ويكون على هذا الوزن **إِلَّا / أَنْ** آخره مضاعف فيُدركه الإدغام . وذلك المثال نحو :
احْمَارَرْتُ ، و**ابْيَاضْتُ** . على معنى احمررتُ ، و**ابْيَضْتُ** . **إِلَّا أَنْ الْأَصْل** (افعاللت) .
 و (افعاللت) محنوف منه . والمصدر على وزن مصدر استفعلت ، وتقديره : (افعيلا) وذلك :
 اشهابُ الفرس اشهبيا ، واذهَامٌ ادهيما^(١) ، و**ابْيَاضٌ ابْيَضًا** .

ويكون على هذا الوزن ويسكن أوله فتلحقه ألف الوصل ، **إِلَّا أَنْ** الواو فيه مضاعفة . وذلك
 (افعولت) ومصدره (افعولا) ، وذلك : **اجْلُوذٌ اجْلُوذًا** ، و**اغْدُوْتُ اغْدُوًا**^(٢) .

ومن هذا الوزن ما زيدت فيه الواو بين العينين ، فكان على مثال (افعوعَل) وذلك نحو :
اغْدُوذَن ، و**اعشوشبت الأرض** و**اخلوق للخير** . والمصدر (افعيعالا) على وزن استخراجاً في السكون
 والحركة ، / وكذلك كلُّ شيءٍ وازن شيئاً فهو يجري مجراه : في سكونه وحركته ، في المضارع
 والمصدر ، **إِلَّا** ما ذكرت لك من مخالفة (فَعَل) و (أَفْعَل) في المصدر للأربعة ؛ لتفصل بين
 المُلْحَق وغيره .

ويقع في الوزن (افعنلَل) من الأربعة والثلاثة ملحقة بالأربعة فذلك نذكره بعد هذا الباب .
 وقولنا : **إِنَّ** الأفعال إذا وقعت على وزن واحد بغير إلحاق في الثلاثة التي تليها الزوائد
 استوت مصادرها فيه بيان كل ما يرد في هذا الباب .

(١) الشبهة : لون يياض يصدعه سواد في خلاله . والدهما : السواد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال وكذلك ما كان على زنته ومثاله يخرج
 على هذا الوزن وهذا المثال . كما خرج ما كان على مثال افتعلت . وذلك قولك : استخراجت استخراجاً ، واستعصبت
 استعصاباً ، واشهابت إشهبياً ، واقمنست اقمنساً ، و**اجْلُوذٌ اجْلُوذًا** » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٦-٧٧ .

وقول المبرد : فالمصدر من ذا استفعلا .. ومصدره افعولا إنما هو حكاية لحال النصب كما هو قول سيبويه في ج ٢
 ص ٢٤٣ فصدره عليه افتعلا .

اجْلُوذٌ : أسرع - اعلوط المهر : ركبته عربياً .

وأعلم أنّ التاء تلحق (فاعل) ، و (فَعَلٌ) فيكون الفعل على (تفاعل) و (تفاعلٌ) ، كما تلحق (فَعَلٌ) الذي أضله الأربعة ، وذلك نحو : دحرج ، إذا ذكرت المطاوعة قلت : تَدْحَرْج فيكون المصدر تَدْحَرْجًا . فكذاك تقول : تقطّع تقطعًا ، وتكسر تكسرًا .

وفي / (فَعَلٌ) تقول : تغافل تغافلًا ، وتناول تناولًا^(١) ؛ لأنك تقول : ناوته فتناول ؛ $\frac{٢}{٢٨٨}$ كما تقول : دحرجته فتدحرج ، وكذلك كسرتَه فتكسر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وأما (تفاعل) فالمصدر التفاعل . كما أن التفاعل مصدر (تفاعلت) لأن الزنة وعده الحروف واحدة وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفاعلت من فعلت وضموا العين لثلاث يشبه الجمع ، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تفاعل الأسماء » .

وقال في ص ٢٤٣ « وأما مصدر تفاعلت فإنه التفاعل جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفاعل وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم حل تفاعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت » .

هذا باب

أفعال المطاوعة

من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لا زوائد فيها منها

وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنها إختياراً عما تريده من فاعلها .

فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انفعَلَ) . وقد يدخل عليه (افتعلَ) إلا أن الباب (انفعَلَ)^(١) ؛ وذلك قولك : كسرتَه فانكسر . فإنَّ البعْثُ : أَيْ أَرَدْتُ كَسْرَهُ فبَلَّغْتُ مِنْهُ إِرَادَتِي . وكذلك قطعته فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعته فاندفع .

وقد يقع اشتوى في معنى انشوى ؛ لأنَّ (افتعل) و (انفعَلَ) على وزن .

فأما الأجدود في قولك : اشتوى ، فإنَّ / يكون متعدياً على غير معنى الانفعال . تقول اشتوى القومُ ، أَيْ : اتَّخَلَوْا شِوَاءً . فتقول على هذا : اشتوى القوم لحمأ .

٢
٣٨٩

ولا يكون (انفعَلَ) من هذا ولا من غيره إلا غير متعدٍّ إلى مفعول .

* * *

وإن كان الفعل على (أفعل) فبابه أفعلته ففعل^(٢) . ويكون (فَعَلَ) متعدياً وغير متعدٍّ . وذلك أخرجته فخرج ؛ لأنك كنت تقول ؛ خرج زيد . فإذا فعل به ذلك غيره قلت : أخرجته عبدُ اللهِ ، أَيْ : جعله يخرج . وكذلك : أدخلته الدار فدخلها ؛ أَيْ : جعلته يدخلها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « باب ما طارح الذي فعله على فعل وهو يكون على انفعال وافتعل وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وحطمتَه فانحطم ، وحسرتَه فانحسر ، وشويتَه فانشوى وبمضمهم يقول اشتوى ، وغمته فافتم ، وانتم عربية ؛ وصرفته فانصرف ، وقطعته فانقطع » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير فعلته فانفعل وافتعل أفعلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو ذلك » .

فإنما (أفعلته) داخلة على (فَعَلَ) . تقول : عطا يعطو : إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناوئته فالأصل ذا ، وما كان من سواه فداخِلٌ عليه . تقول : ألبسته فلبس ، وأطعمته فطعِم .

فإنما طَرَحَت البِثْرَ وطَرَحَتها ، وغاض الماءَ وغَضَبَهُ^(١) ، وكسب زيد درهماً وكسبَه - فهو على هذا بحذف الزوائد . وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ ؛ / نحو : أعطيته فأخذه ، إنَّما أخذ $\frac{٢}{٣٩٠}$ في معنى عطا : أى تناول .

فإن كان الفعل على (فاعِل) كما يقع لواحد فالمفعول الذي يقع فيه: على أنه كان فاعلاً يكون على مُتفاعِل ، وفِعْلُهُ على تفاعل .

تقول : ناوئته فتناول^(٢) ، وقاعسته فتقاعَس . هذا إنَّما يصلحُ إذا كان (فاعِل) للفاعل وحده ؛ نحو : عافاه الله ، وزاولت زيدا . فأمَّا إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا . وذلك نحو شامت زيدا ، أى : كان منه إلى مِثْلُ ما كان منى إليه ، وقاتلت زيدا ، وضاربت عمرا .

فالعالم من ذا يقع على فَعَلَ يَفْعَلُ من الصحيح . تقول : شاتمى فشتَمْتُهُ وحق لي أن أشتمه ، وضاربنى فضرِبْتَه فأنَا أَضْرِبُهُ . لا يكون الفعل من هذا إلا على مثال قتل يقتل ، وإيس من باب ضرب يضرب ولا عِلْم يعلم^(٣) .

فإن كان الفعل على مثال (فَعَلت)^(٤) أو (فاعلت) فقد قلنا : إنَّه يكون على تفاعل وتفعّل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤ « وتقول : قن الرجل وفتنته ، وحزن وحزنته ، ورجع ورجعته . . . » .
وعقد في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٣ فصلاً لذلك عنونه بقوله : « باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف » .
وأنظر شرح الشافية ج ١ ص ٨٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٩ المزهر ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « وفي فاعلته فتفاعل وذلك نحو ناوئته فتناول وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال . . . »

(٣) يريد أن المغالبة يكون فعلها من باب نصر ينصر في الفعل الصحيح وتأق المغالبة من باب ضرب يضرب إذا كان الفعل مثلاً أو أجوف يائياً أو ناقصاً يائياً فإن هذه الثلاثة إطرود فيها باب ضرب فلتأخول عنه ولا أريد منها المغالبة . تقول : واعظنى فوعظته أظنه ، وسأيرنى فسرتة أسيره ، وساعانى فسميته أسميه وأنظر الشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٧٠ - ٧١ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفاعل نحو كسرتة فتكسر ، وعشيتة فتعشى ، وغلبتة فتغلبى » .

و (استعمل) يكون المطاوع فيه / على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله .
وذلك : استنطقته فنطق ، واستكتمته فكتم ، واستخرجته فخرج .

فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر ، نحو : استخبرته فأخبر ، لأنك تريد : سأته
أن يخبرني وكان فعله أخبر بالالف الثانية . فجاء على مقدار ما كان عليه ، وكذلك : استعلمته
فأعلمني (١) ، فعلى هذا يجرى ما ذكرناه من هذه الأفعال .

(١) في المخصص ج ٣ ص ١٤٠ استخدمته فأخدمني .

وفي ج ٤ ص ١١٢ استخداني فأخدمني : أي أعطيته حذاء .

وفي ج ١٢ ص ١٦٦ استمدني فأعداني ، واستأديته فأدني : أي استنصرته فنصرف .

وفي ج ١٢ ص ٢٩٨ استننته فأغاثني .

وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١١٦ ؛ « المطاوع ينقص درجة من المطاوع كألبسته العوب فلبسه ، وأفته فقام .

زعم ابن بري أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لائتين نحو : استخبرته أخبر فأخبرني الخبر ، واستفهمته الحديث
فأفهمني الحديث ، واستعطيته درهما فأعطاني درهما .

وفي التعدي الواحد ، نحو : استفتيته فأفتاني ، واستنصحتني فنصحتني . والصواب ما تقدمت لك وهو قول النحويين وما ذكره
نيس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله
لذلك التأثير . »

هذا باب

ما كان من بنات الأربعة
وألحق به من الثلاثة

فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فَعَلَل) وذلك ؛ نحو : دحرج وهملج ، وسرَهف .
وقد مضى قولنا في مصدره .

وتلحقُ به الثلاثة بالواو ثانية^(١) فيكون على (فَوَعَلَ) ؛ وذلك نحو : حَوَقَلَ ؛ كما تلحق
اسما ؛ نحو : كوثر وجُورب ، والمصدر كالمصدر .

وتلحقُ الواوُ ثالثةً فيكون على (فَعَوَلَ) ؛ / نحو : جَهَوَرَ كَلَامَهُ جَهْوَرَةً ؛ كما يلحقه اسما $\frac{٢}{٣٩٢}$
وذلك قولك : جَدُول ، والمصدر كالمصدر .

وتلحقه الياءُ ثانيةً فيكون الفعل على (فَيَعَلَ) ؛ وذلك نحو : بيطر . كما يلحقه اسما إذا
قلت : رجل جَيِّدٌ وَصَيَّرَف . والمصدر كالمصدر تقول : بيطر بيطرة :

وتلحقه الياءُ رابعةً ؛ نحو : سَلَقِي وَجَعَبِي^(٢) . والمصدر كالمصدر .

ونظيره من الأسماء أَرَطِي ، وَعَلَقِي . ويدلُّك على أَنَّ الألف ليست للتأنيث أنك تقول في
الواحدة : أَرَطَاةٌ وَعَلَقَاةٌ ، وهذا مبينٌ في باب التصريف^(٣) . وإنما نذكر هاهنا شيئاً للباب
الذي ذكرناه .

وكلُّ ما كان ملحقاً بشيءٍ من الفعل فمصدره كمصدره .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤٤ .

(٢) سلقاه : ألقاه على قفاه ، وجمهاه : صرعه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٠٤ - ٢٤٤ .

وليس في الأفعال شيءٌ على (فِعِيل) ولكن (فِعِيل) ملحقٌ بهجرع وذلك هِرْيَعٌ وحيثل^(١).

فالفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على (فَعَلَل) فالأسماء تكون على (فَعَلَل) ؛

نحو : جعفر. و(فَعَلَل) نحو الترتُّم، والجُلُّجُل^(٢). ويكون على فَعَلِل / نحو : زهَلِيق ، وحيَمِخِم^(٣)

ويكون على (فَعَلَل) نحو : هِجْرَع ، وِدْرَمَم ، لتمكُّن الأسماء وتقدِّمها الأفعال .

وتكون الأسماء على فِعَلٌ ؛ نحو : قَمَطَر ، وسيَطْر^(٤).

فأما الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تَفَعَّل) ، وهو الفعل الذي يقع على

(قَعَلَل) ، وذلك ؛ نحو : تدرج وتسرَّهف ؛ لأنَّ التقدير : دحرجته فتدحرج . والمصدر (التَفَعَّل).

ومصدر (تَفَعَّل) (التفَعَّل) كقولك : تكسَّر تكسرا .

ومصدر (تفاعل) إنما هو (التفَاعُل) ؛ نحو : تغافل تغافلا . فاستوت مصادر هذه في

السكون والحركة ؛ كما استوت أفعالها .

وتلحق النونُ الأفعالَ الثالثة ، وتُسكَّن أوائلها ، وتلحقها ألفُ الوصل ، فيكون على

(أَفَعَّلَل) وذلك نحو : احرنجم ، واخرنطم^(٥).

والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضريين^(٦) :

أحدهما : أن تضباعف اللام فيكون الوزن (أَفَعَّلَل) وإحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اقمنس .

(١) الحثيل : القصير وأما المريخ فلم أقف عليه في كتب اللغة وكذلك لم يذكره سيبويه فيما جاء على فعيل ٢/٣٢٥ .

(٢) الترم من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ ولم يذكر في المعجم اللغوية وانظر الجزء الأول من المتضرب ص ٦٦ والجلجل :

الجرس الصغير .

(٣) الزهلق : الأملس وهو من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ . والخمخم : نبت له شوك .

(٤) تقدمت أبيية الإسم الرباعي المجرد في الجزء الأول ص ٦٦ - ٦٧ .

(٥) اخر نطم : غضب . وانظر الجزء الأول ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٤ « وقد تلحق النون ثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخرة

ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افعللت وافعللت . فافعللل نحو : اقمنس وافنننج ،

وافننلت نحو اسلنقت . واحرنجى فكما لحقتا ببنات الأربعة وليس فيهما إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يزداد في بنات الأربعة :

نحو احرنجم واخرنطم . »

والوجه الآخر : أن تُزاد ياءٌ بعد اللام فيكون (افْعَنْلِي) وذلك ، نحو : اسلنقي / ولا يكون $\frac{2}{394}$ الإلحاق به من بنات الثلاثة غير اِحْرَنْجَم^(١) ، لأنَّ النون إنَّما تقع بين حرفين من الأصل فلا يكون فيما ألحق به إلا كذلك .

وتلحق بنات الأربعة الزيادة آخرًا ، ويُسكَّن أولها فتلحقها ألف الوصل ، فيكون بناء الفعل على افْعَلْتِ وافْعَلْتِ ، إلا أنَّ الإدغام يُدرکه ؛ وذلك نحو : اقشعرت ، واقشعرت . وكان أصله اقشعرت . فنظيره من الثلاثة احمازرت ، واشهابيت ، واشهاب الفرس . ومصدره كمصدره لأنَّ الوزن واحد .

وكذلك (استفعلت) الذي لا يكون إلا من الثلاثة ، وذلك قولك : اشهاب الفرس اشهبابا ؛ كما تقول استخرج استخراجا ، واغذون اغذيانا ، واعلوط اعلوطا . وقد مضى قولنا في استواء المصادر في السكون والحركة إذا استوت أفعالها^(٢) .

ولا يكون الفعلُ من بنات الخمسة البتة ، إنَّما يكون من الثلاثة والأربعة . ومثال الخمسة للأسماء خاصة ؛ لقوة الأسماء وتمكُّنها^(٣) .

وأكثرُ ما يبلُغُ / العددُ في الأسماء بالزيادة سبعةُ أحرف ، ولا يكون ذلك إلا في المصادر $\frac{2}{395}$ من الثلاثة والأربعة ، وهما : اشهباب و احرنجام ، وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة . فأما الخمسة فلا تبلُغُ بالزيادة إلا ستةُ أحرف ؛ لأنَّه ليس منها فعلٌ فيكون لها مصدر كهذه المصادر ، ولكن تلحقها الزوائد كما تلحقُ سائرُ الأسماء ، وذلك نحو : عضر فوط ، وعندليب ، وقبعشري ، وهذا مبينٌ في باب التصريف^(٤) .

(١) في المنصف ٨٩/١ : « ولم يأت شيء من الأفعال ألحق بلوات الأربع غير هذه الأمثلة المذكورة إلا أنهم قد قالوا : اكوال ، فالخقوة باطمان » .

(٢) انظر ص ١٠٢ . اغذون النبت : طال واسترخى .

اعلوط المهر : ركب عريا هذا قول أبي عبيدة وقال الأصمى اعتنقه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) في سبويه ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢ « باب ما لحقت الزيادة من بنات الخمسة فالياء تلحق خامسة فيكون الحرف على مثال

= في الصفة والإسم . فالإسم : سلسبيل ، وخنديرس ، وعندليب ، والصفة : درديس ، وعلطيس ، وحنبريت ، وعرطيس .

ويكون على مثال فعليل في الإسم والصفة فالإسم خزعبييل ، والصفة نحو قذعميل ، وخبمبيل ، وبلمبيس ، ودرخميل .
وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال فعلول نحو عصفروط وهو اسم ، وقرطبوس وهو اسم ، ويستور وهو اسم .
وتلحق الألف سادسة لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال فعلل وهو قليل قالوا قبمثرى وهو صفة ، وضبفطرى وهو صفة .
ويكون على مثل فعلول (بكسر الفاء) وهو قليل وهو صفة قالوا قرطبوس « .
ومن هذا نعلم أن زوائد الخماسي لا تكون إلا من بين حروف العلة آخرها أو قبل الآخر ، عصفروط : ذكر المطاء - قبمثرى :
جمل غليظ شديد .

تقدمت أبنية الخماسي المجرى في ج ١ ص ٦٨ .

هذا باب

ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة

فالأفعال منها تكون على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) لما كان متعدياً وغير مُتَعَدِّ .

فأما المتعدّي فنحو : ضرب يضرب ، وحبس يحبس ، وشم يشتم .

وأما غير المتعدّي فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهق يشهق .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) فيكون للمتعدّي وغيره .

فأما المتعدّي فنحو : قتل يقتل ، وسجن يسجن ، / وعتل يعتل .

وأما غير المتعدّي فنحو : قعد يقعد ، ونظر ينظر من العين ، وعطس يعطس^(١) .

وتكون على (فَعِلَ) (يَفْعَلُ) لما يتعدّى ولما لا يتعدّى .

فالمتعدّي : شرب يشرب ، ولقيم يقيم ، وحلير يحلير .

وأما غير المتعدّي فنحو : بطر يبطر ، وفقه يفقه ، ولحج يلحج ، وشتر يشتر .

ويكون على (فَعَلَ يَفْعَلُ) ولا يكون إلا لما لا يتعدّى . وذلك نحو : كرم يكرم ، وشرف ،

وظرف . فهذه أبنية الثلاثة^(٢) .

(١) في اللسان والقاموس : عطس من باي ضرب وقتل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « باب بناء الأفعال . . فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فعل يفعل وفعل

يلعل . . . » .

عتله بمعنى ساقه بجفاء وغلظة جاء من باي ضرب ونصر وقرى، بهما في السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ النشر ج ٢ ص ٣٧١) .

لمحت عينه : لصقت . وشترت العين : انقلب جفنها . ويأتى (فقه) متعدياً أيضاً .

واعلم أنَّ حروف الحَلْق إذا وقعت من (فعل) المفتوح في موضع العين أو اللام جاء فيه (يَفْعَل) بالفتح ؛ وذلك لأنَّ حروف الحلق من حيز الألف ، والفتحة منها^(١) .

وإن كان حرف الحلق في موضع العين من الفعل انفتحت العين [ليكون العمل من وجه واحد] .

فأما ما كانت منه في موضع اللام فسنذكره بعد ذكْرنا حروف الحلق إن شاء الله .

وهذه الحروف الستة : فأقصاها همزة والهاء ، والمخرج / الثاني العين والحاء ، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والحاء .

فما كان من ذلك في موضع اللام فنحو : قرأ يقرأ ، وبسأ به^(٢) يبسأ ، وجبه يجبه ، وصنع يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ^(٣) ، ونبيخ ينبيخ ، ورقأ يرقأ

وما كان في موضع العين فنحو : ذهب يذهب ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونهش ينهش ، وجأر يجأر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ « باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً وذلك إذا كانت همزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الفين أو الحاء لاما أو عينا وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبدأ يبدأ ، وخبأ يخبأ ، وجبه يجبه ، وقلع يقطع ، ونفع ينفع ، وفرغ يفرغ ، وسبع يسبع ، وضبع يضبع ، وصنع يصنع ، وذبح يلذبح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ ، ونسخ ينسخ . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات .

وأما ما كانت فيه عينات فهي كتوك : سأل يسأل ، وثأر يثأر ، وذأل يذأل ، وذهب ينهب (والذالان المر الخفيف) ، وقهر يقهر ، ومهر يمهر ، وبعث يبعث ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونحر ينحر ، وشحج يشحج ، ومغث يمغث . .

وإنما فتحو هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجهلوا حركتها من الحرف التي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركوهن إذ كن عينات . . .

(٢) بسأ به : أنس .

(٣) سلخ من باب نصر ومنع كما في القاموس واللسان واقتصر سيبويه والمبرد على باب منع .

وإن كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يُفتح له شيء^(١)؛ وذلك أن الفاء لا تكون إلا ساكنة في (يفعل) . وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها ، نحو : يقول ويبيع .

واعلم أن الأصل مستعمل فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لامه ؛ نحو : زار الأسد يزيّر ، ونام ينثم^(٢) ؛ لأن هذا هو الأصل ، والفتح عارض . لما ذكرت لك هاهنا من أجل مصادره^(٣) ليجرى الفعل عليها . ونحن ذكروها بعد ذكر أسماء الفاعلين / في هذه
الأفعال إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٤ « باب ما هذه الحروف فيه فاءات . . . وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهمزة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فحالهما في الفاء واحدة » .

وفي شرح الشافية للرضي ١ ج ١ ص ١١٩ « ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً ، إمالة الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون ميتة ، وإما لأن فتحة العين أذن تجدد من الفاء لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء » .

(٢) نام : أن ، أو صوت صوتاً ضعيفاً .

(٣) تقدم قوله في ص ١١١ من هذا الجزء : لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها .

هذا باب

معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة

اعلم أن الاسم (من) (فعل) على (فاعل) ؛ نحو قولك : ضرب فهو ضارب ، وشتّم فهو شاتم وكذلك (فعل) نحو : عليم فهو عالم ، وشرب فهو شارب .

* * *

فإن أردت أن تُكثّر الفعل كان للتكثير أبنية :

فمن ذلك (فعل) (١)؛ تقول : رجل قتّال ، إذا كان يُكثر القتل . فأما قاتلٌ فيكون للقليل والكثير ؛ لأنه الأصل . وعلى هذا تقول : رجل ضرابٌ وشتامٌ ، كما قال :

أخا الحرب لبّاساً إليها جلالها وایس بولاج الخوالفِ أعقلا (٢)

فهذا ينصب المفعول كما ينصبه (فاعل) ؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعل ، إلا أن هذا أكثر مبالغة ؛ ألا تراه يقول : « لبّاسا إليها جلالها » . ومن كلام العرب : أما العسل فانت شراب (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٦ « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة . فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى (فمعل) (فعل) (مفعول) و (فعل) و (فعل) . وقد جاء فعيل كرحيم وعلیم وقدير وسمیع وبصیر يجوز فيمن ماجاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على أعماله (لباسا) لأنه تكثير لابس فعمل عمله . الولاچ : الكثير الولوج في البيوت المتردد فيها لضيف ضيفه .

والخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت .

الأعقل : الذي تصطك ركبته عند المشي خلقة أو ضعفاً . وصف رجلا بالشجاعة والإعداد للحرب .

ونسب البيت سيبويه إلى القلاخ بن حزن المنقري .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٧ « وسمنا من يقول : أما العسل فانا شراب » .

/ من هذه الأبنية (فَعُول) ؛ نحو : ضَرُوب ، وَقَتُول ، وَرَكُوب : تقول : هو ضَرُوب $\frac{2}{399}$
زيدًا ، إذا كان يضربه مرة بعد مرة . كما قال :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سَوَّقَ سِمَانَهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(١)
ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبٌ رُؤُوسِ الدَّارِعِينَ .

ومن هذه الأبنية (مِفْعَال) ؛ نحو : رَجُلٌ مِضْرَابٌ ، وَرَجُلٌ مِقْتَالٌ . ومن كلام العرب : إِنَّهُ
لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا^(٢) .

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فَعِيل) نحو : رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ ، فَقَدْ أَجَازَ سَبِيوِيهِ النَّصْبَ فِيهِ ، وَلَا أَرَاهُ
جَائِزًا .

وذلك أَنَّ (فَعِيلًا) إِزْمًا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى . فَمَا خَرَجَ لِأَيِّهِ مِنْ غَيْرِ
ذَلِكَ الْفِعْلِ فَمُضَارِعٌ لَهُ مُلْحَقٌ بِهِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على عمل ضروب .

سوق : جمع ساق . عقر البعير بالسيف : ضرب قوائمه ، وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها أما لتبرك فيكون أسهل
لنحرها أو ليماجل الرجل ذلك .

وقال ابن ولاد : سألت أبا إسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقر وثبت ، وضارب لا يعمل
إذا كان كذلك ، فقال : لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها ولست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل ، كما تريد في ضارب
فإذا قلت : هذا ضروب رؤوس الرجال فإيما هي حال كان فيها فنحن نحكيها .

قال ابن عصفور : هذا هو الصحيح ، والدليل على صحته قول أبي طالب : * ضروب بنصل السيف * لأنه مدح به أمية بن
المغيرة بما ثبت له واستقر وحكى الحال التي كان فيها من عقر الإبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضي المحض ولم يرد حكاية حاله لما
ساغ الإتيان إذا لأنها للمستقبل .

ضروب : خبر مبتدأ مخلوف أي هو ضروب . وقوله : فإنك عاقره : التفات .

وذكر ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٠٦ أن أبا طالب مدح بهذه القصيدة النبي - صلى الله عليه وسلم - ورد عليه البندادي .

والقصيدة في الخزانة ج ٢ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، ج ٣ ص ٤٤٦ وهي في ديوان أبي طالب ص ٧٧ - ٨٠ - وانظر البني

ج ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٥٨ « وقال : إنه لمنحار بوائكها » .

البوائك : جمع بالكة وهي الناقة السمينة ، من باك البعير إذا سمى .

والفعل الذى هو لفْعِيل في الأصل إنما هو ما كان على (فَعَلَ) : نحو : كرم فهو كريم ،
 وشُرْفٌ فهو شريف ، وظرف فهو ظريف . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو مُلْحَقٌ به .
 فإن قلت : راحم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل . واحتجَّ سيبويه بقول
 الشاعر :

٢
٤٠٠

/ حَتَّى شَاها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وِبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنِمِ^(١)

فجعل البيت موضوعا من (فَعِيل) (وفعل) بقوله : عَمِل ، وكَلِيل .

وليس هذا بحجَّة في واحد منهما ؛ لأنَّ « مَوْهِنًا » ظرف وايس بمفعول ، والظرف إنما يعمل
 فيه معنى الفِعْل كعمل الفِعْل ، كان الفعل متعديا أو غير مُتعدٍ .

وكذلك ما ذَكَرَ في (فَعِل) . أكثرُ النحويين على رَدِّه ، و (فَعِيلٌ) في قول النحويين
 بمنزاته . فما كان على (فَعِل) فنحو : فَرِق ، وبَطِر ، وحَلِزِر .

والحجَّة في أنَّ هذا لا يعمل أنَّه لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حلِزِر . أى : ذو حَلِزِر ،

(١) هو في سيبويه - ١ ص ٥٨ : ظَاهر السياق يدل على أنه استشهد به على عمل فعيل (اللى هو من صيغ المبالغة) النصب
 في المفعول به فإن الشواهد التي قبله والتي بعده سقت لهذا .

(و) كَلِيل) عند سيبويه فعيل بمعنى مفعول كسميع بمعنى سمع . وموهنا مفعول به على المجاز ، كما يقال : أتميت يومك .
 والمعنى : أن البرق يكل أوقات الليل بدوامه وتوالي لمعانه ففعل مبالغة مفعول وليس مبالغة فاعل ويبدو أن يكون كليل وصفا بمعنى
 ضعيف وموهنا ظرف لوصف البرق في البيت بقوله : عمل وبقوله : وبات الليل لم ينم ثم أن البرق لو كان ضعيفا في لمعانه ماشاق
 البقر ، لأنه لا يدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد ودوام دل على المطر وشاق البقر ، وأتمب الموهن في ظلمته ،
 لأنه كلما حضر ذهب الظلمة بلعانه وهكذا .

ويشهد لسبويه ما رواه السخاوي في نوادره من أن بعض العرب يقول في صفة الله هو سميع قولك وقول غيرك بتنوين سميع
 ونصب ما بعده .

شأها : شاقها كما في شرح السكرى وقال الأعمى : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذى كان منه البرق .

الموهن : وقت من الليل .

والسكرى يرى أن كليلنا بمعنى ضعيف كما يراه المبرد .

والبيت من قصيدة لساعدة بن جؤية وهي في ديوان المذللين ج ١ ص ١٩١ - ٢٠٧ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ - ٤٥٦
 والمنفى ج ٢ ص ٧٥ .

وقلان بَطِرٌ ؛ كقولك : ما كان ذا بطرٍ ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حذرٍ ولقد حَذِرَ . فإنما هو كقولك : ما كان ذا شرفٍ ولقد شُرِفَ . وما كان ذا كرمٍ ولقد كُرِمَ .

(فَعِلٌ) مضارعة (لَفَعِيلٌ) . وكذلك يقع (فَعِلٌ) و (فَعِيلٌ) في معنى ، كقولك : رجل طَبَّ وطبيب ، ومدلٍ ومدَّيلٌ^(١) ، وهذا كثير جداً .

واحتجَّ سيبويه بهذا البيت :

حَلِيرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِينٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَرِ^(٢)

(١) ضجر وقلق .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٨ على إعمال (فعل) وهو حذر مبالغة (حاذر) وقال الأعمى : « وقد خولف سيبويه في تملى فعل وفعل ، لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطرٍ وأثرٍ وكريمٍ ولثيمٍ . وسيبويه - رحمه الله - لا يراعى موافقته بناء مالا يتعدى إذا كان منقولاً عن فاعل المتعدى للتكثير وهو القياس مع إثباته بالشاهد وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجعله مصنوعاً ونسب إلى أبي الحسن الأخفش . . وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده . . ولزيد الخليل :

آتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلِينِ هَا فَدِيدُ

فقال مزقون عرَضِي . . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل .

وفي الخزانة « أما ماروي عن اللاحق في البيت فقد حكاه المازني قال : أخبرني أبو يحيى اللاحق قال : سألت سيبويه عن (فعل) يتعدى فوضعت له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ورضي بأن يخبر أنه قليل الأمانة ، لم يكن مثله يقبل قوله وبعترض به على ما قد أثبت سيبويه وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شيء فخبّر عن نفسه بأنه فعل ما يبطل الجبال . .

قال ابن السيد : معنى البيت يحتمل أمرين : أحدهما : أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة فيأمن من لا ينبغي أن يؤمن ، ويحذر من لا ينبغي أن يحذر . والوجه الثاني وهو الأشبه عندى أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بمواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير . . . » .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٧ .

وخلاف المبرد لسيبويه في عمل فعيل وفعل مما تناوله نقده لكتاب سيبويه ورد عليه ابن ولاد ، في الانتصار وهذا نصه ص

٢٨ - ٤٣ :

« احتج في تملى فعل بقوله :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنْجٌ عَضَادَةٌ سَمِجٌ بِسْرَاتِهِ نَسْبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

وعضادة سمج إنما هي منتصبة انتصاب هو حسن وجه عبد . وكان أبو عمرو بن العلاء يزعم أن عضادة سمج ظرف . =

/ وهذا بيت موضوع مُخَدَّث . وإِنَّمَا القِيَّاسُ الحَاكِمُ عَلَى مَا يَجِيءُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ وَغَيْرِهِ .

فإن ذكرت (فَعْمُولًا) مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ لَمْ يَجْرِ مَجْرَى الفِعْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : هَذَا رَسُولٌ .
وَأَيْسَ بِمَنْزَاةِ ضَرْبٍ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : رَجُلٌ ضَارِبٌ وَضَرْبٌ لِمَنْ يَكْثُرُ الضَّرْبُ مِنْهُ . فإِذَا قُلْتَ :
رَسُولٌ لَمْ تَرُدْ بِهِ مَعْنَى فِعْلٍ ، إِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّ غَيْرَهُ أَرْسَلَهُ . وَالفِعْلُ مِنْهُ أَرْسَلَ يُرْسَلُ . وَالمَفْعُولُ
مُرْسَلٌ .

وَأَيْسَ رَسُولٌ مَكْثَرًا مِنْ مَرْسَلٍ ؛ لِأَنَّ رَسُولًا قَدْ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ أَرْسِلَ مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَيْسَ
لِلْمَبَالِغَةِ .

وَأَمَّا « ضَرْبٌ » فَمَعْنَاهُ كَثْرَةُ الضَّرْبِ .

= وَاحْتِجَ بِقَوْلِهِ :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ

وَأَمَّا مَوْهِنٌ فَظَرْفٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ فَعَمِلٌ يَتَعَدَّى مِثْلَ رَحِيمٍ وَعَلِيمٍ ، فَيَجِيزُ هَذَا رَحِيمٌ زَيْدًا وَسَمِيعٌ كَلَامَهُ وَيَذَكُرُ أَنَّهُ إِنَّمَا وَضَعَ لِلْمَبَالِغَةِ
وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ بِمَجْهَدَةٍ فِي شِعْرٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَتَعَدٍّ أَنَّ بَابَ فَعَمِلٌ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِعْلِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي ، نَحْوَ كَرَمٍ وَمَلِجٍ
وَوَظَرٍ ، فَلَمَّا بَنَوْهُ هَذَا الْبِنَاءَ ضَارَعُوا بِهِ مَا لَا يَتَعَدَّى . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ أَنْتَ لَا تَقُولُ : رَحِيمٌ إِلَّا لِمَنْ كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ وَكَذَلِكَ عَلِيمٌ؟ قِيلَ
لَهُ : فَظَيْرُهُ كَرِيمٌ لَا يُقَالُ إِلَّا لِمَنْ اسْتَكْتَرَّ ذَلِكَ فِيهِ - وَقَدْ يُوْجِبُ الْإِسْمُ تَكْثِيرَ الْفِعْلِ وَلَا يَجْرِي مَجْرَى الْفَاعِلِ ، لِأَنَّهُ كَيْسٌ بِاسْمِهِ وَلَكِنَّهُ
مَشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلِكَ : رَجُلٌ صَدِيقٌ وَشَرِيبٌ وَفَسِيقٌ وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : هُوَ شَرِيبٌ الْحَمْرُ وَلَكِنَّكَ تَقُولُ لِلْخَمْرِ كَمَا تَقُولُ عَلِيمٌ بِالنَّاسِ
وَعَرُوفٌ بِهِمْ فَمِنْ أَجَازِ تَعَدِّي فَعَمِلٌ فَلْيَجِزْ تَعَدَّى فَعَمِلٌ (مَضْمُومَةُ الْعَيْنِ) وَإِنَّمَا لَمْ يَتَعَدَّ هَذَا أَجْمَعٌ ، لِأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ فِيهِ لَعْنَاهُ مَا قَدْ مَضَى مِنْ
مِنْ الْأَفْعَالِ وَصَارَ اسْمًا لِأَزْمَا كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَبَابِ فَعَمِلٌ أَجْمَعٌ إِنَّمَا هُوَ لِلْكَثْرَةِ وَالْمَبَالِغَةِ .

وَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ بَعِيثَهُ : أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ لَهُ عَدِيلٌ وَأَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ لَهُ جَلِيسٌ (ص ٦٠) وَيَقُولُ : لِأَنَّ جَلِيسًا وَعَدِيلًا
اسْمَانِ وَلَوْ أَرَادَ اسْمَ الْفَاعِلِ لَقَالَ جَالِسٌ . فَيُقَالُ لَهُ : وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ إِنَّمَا هُوَ فِي بَابِ فَعَلٍ إِنَّمَا هُوَ عَالِمٌ وَرَاحِمٌ وَفَعَمِلٌ فِي بَابِ
فَاعِلٍ أَيْضًا كَثِيرٌ عَادِلُهُ فَأَنَا عَدِيلٌ ، وَجَالِسُهُ فَأَنَا جَلِيسٌ ، وَعَاشِرُهُ فَأَنَا عَشِيرٌ ، وَخَالِبُهُ فَأَنَا خَلِيطٌ ، وَشَارِكُهُ فَأَنَا شَرِيكٌ ،
وَذَا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَحْصَى ، وَإِذَا لَمْ يَجْزِهِ مَعَ هَذَا الْإِطْرَادِ فِي فِعْلِ فَتَنْحَوِ رَحِمَ أَوْلَى أَلَّا يَجُوزَ .

قَالَ أَحْمَدُ : أَمَّا قَوْلُ مُحَمَّدٍ : إِنْ (عَضَادَةٌ سَمِجٌ) مُتَعَدِّبٌ انْتِصَابٌ هُوَ حَسَنٌ وَجْهٌ عَبْدٌ فَلَيْسَ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ إِنَّمَا
يَعْمَلُ فِيهَا كَانَ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ نَكَرَةً أَوْ مَعْرَفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَقَوْلِكَ : هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا وَحَسَنُ الْوَجْهِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْوَجْهَ لِلأَوَّلِ
وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : هُوَ فَارُهُ عَبْدًا عَلِمَ أَنَّ الْعَبْدَ لَهُ فَإِذَا قُلْتَ هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا عَبْدًا عَلِمَ أَنَّ الْوَجْهَ لِرَجُلٍ لَمْ يَجْزِ
أَوْ حَسَنٌ وَجْهًا وَأَنْتَ تَرِيدُ رَجُلًا مِنَ الرِّجَالِ لَمْ يَجْزِ وَكَذَلِكَ شَنِجٌ عَضَادَةٌ سَمِجٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ ... هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا طَوِيلَةٌ لِأَنَّ السَّمِجَ
الطَوِيلَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَلَوْ جَازَ هَذَا لَقُلْتَ هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا ظَرِيفَةٌ أَوْ طَوِيلَةٌ وَمَعَ هَذَا قَهْوٌ فِي التَّمَتِّ أَقْبَحُ .

فإن كانت الأسماء جاريةً على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عملت عملَ أفعالها . لا اختلاف في ذلك بين أحد . ونحن ذاكروها مع ما ذكرنا إن شاء الله .

وذلك أنك إذا أردت التكثير من ذا قلت : مُضْرَبٌ أعْناقَ القومِ ؛ لأنَّ الاسم على ضَرْبٍ مُضْرَبٍ . وإنما ذكرنا النصب في ضَرْبٍ ، لأنه في معنى مُضْرَبٍ ؛ ألا ترى أنك لا تقول لمن ضرب ضرباً واحدةً : ضَرْباً ، ولا لمن خاط / خَيْطَةً واحدةً : خَيْطاً ، ولا ضَرْوبٌ ، ولا خَيْوُطٌ $\frac{2}{407}$ فإنما مُضْرَبٌ من ضَرْبٍ ، ومستخرج من استخرجت ، ومنطاق من انطلقت .

فاسم الفاعل - قلت حروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) . واسم

وَأما ما قاله في (موهن) فإنه بعد ساعة من الليل فهو ظرف فإن العرب استعملته استعمال الأسماء وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً ، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً كالجبل لا تقول : زيد الجبل وإن كان مكاناً ولا تقول : زيد مكة وإن كانت مكاناً وكذلك الأوقات : منها ما لم يستعمل ظرفاً ولو لم يأت بشاهد في (فعل) لم يحتاج إلى ذلك لأن (فعل) اسم جار على فعل ؛ نحو : حذر فهو حذر وهو مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التمدى ولو انفردت إحداها لمدى بسببها فكيف إذا اجتمعتا ؟ ، ألا ترى أن مفعلاً ليس بجار على فعل وهو يتمدى ، لأنه للمبالغة قالوا : إنه لمنحار بوائكها . ولما وجد سببويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارياً على الفعل وعدت ما هو جار على الفعل حمل الفعل على النحويين اللذين وجدتهما في كلام العرب وإن كان محمد وغيره قد وافقه على هذا في أصل الباب .

وأما قوله : إن فعلاً ما لا يتمدى ، نحو ظرف وكرم فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعل جار عليه نحو : رحم وعلم فهو رحيم وعليم وإذا كان فعيل من فعل (نحو) كرم فهو كريم لم يتمد كما (لا) يتمدى وإذا كان من فعل متمد تعدى اسم الفاعل ، كما يتمدى الفعل ألا ترى أن ضارباً يتمدى تعدى ضرب ، وجالساً لا يتمدى كما لا يتمدى جلس ففاعل يجرى فعله الذي أجرى عليه وكذلك (فعيل) يجرى فعله الذي أجرى عليه فتقول : هو رحيم زيدا ، كما تقول : رحم زيدا ولا تقول له في كريم وظريف وذلك لأن كرم وظرف لا يتمدان فلم يتمد ما جرى عليهما مشتقاً منهما .

وأما قوله : إن إدخال اللام في قوله رحيم لزيد دليل على أنه لا يتمدى فليس بشيء ، لأن اللام قد تدخل مع ضارب فتقول : هو ضارب لزيد بل أنها قد أدخلت مع الفعل في قوله سبحانه (إن كنتم للرؤيا تعبرون) فليس دخول اللام ههنا بحجة على أن فعلاً لا يتمدى .

وأما إلزامه من عدى فعلاً من أجل المبالغة أن يعدى فعلاً ، نحو : شريب الخمر فهو لازم وشريب متمد إذا كان للمبالغة وكان اسم الفاعل مشتقاً من فعل متمد وإن لم يكن جارياً كما لم يكن منحار بوائكها .

وأما احتجاجه بقوله : أزيد أنت له عديل فعديل ليس للمبالغة ولا هو الأصل فيه فاعل ولا اسم الجارى عليه فليس فيه واحدة من العلتين . وأما قوله فاعل فهو فعيل ؛ نحو : عادل فهو عديل ، وجالس فهو جليس فليس هذا بالاسم الجارى على (فاعل) وإنما جاء في حروف محفوظة وليس ذلك بأغرب من فعل فهو فاعل ، نحو فره العبد فهو فاره ونضر النبات فهو ناضر فهي شواذ كلها وليس يعول على شاذ على أنها قد قلنا أن فعلاً وفعلاً لو لم يكونا جاريتين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجبة لتعديتهما .

المفعول جار على الفِعل المضارع المذى معناه (يُفَعَلُ). تقول: زيدٌ يضربُ عمراً ؛ كما تقول :
زيد يضرب عمرا . وزيد مضروبٌ سوطا ، كما تقول : زيد يُضْرَبُ سوطاً .
فهذه جملة هذا الباب .

واعلم أن المصادر تنصب الأفعال التي هي منها ، وقد مضى قوانا في هذا وفي مصادر ما جاوز
عدده الثلاثة^(١) . ونحن ذاكرو المصادر التي تجرى على الأفعال من ذوات الثلاثة على كثرتها
واختلافها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة ؛ لأن المصدر مفعولٌ . فإذا كان كذلك جرى
مَجْرَى المصدر / الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مَضْرَبًا : أى ضربيا ،
وغزوته غزواً ومَغزَى ، وشتمته شتماً ومَشْتَمًا^(٢) .
وتقول : يا عمرو مَشْتَمًا زيدا .

٢
٤٠٣

فإن كان المصدر ليفعل على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأن المصدر مفعول .
وكذلك إن بنيت من الفعل أسما لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول^(٣) .
لأن الزمان والمكان مفعول فيهما ؛ وذلك قولك في المصادر : أدخلته مُدْخِلاً ، كما قال عز وجل :
(أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا)^(٤) و (بِأَسْمِ اللَّهِ مُجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا)^(٥) .

(١) مصادر غير الثلاثي تقدم حديثها ص ٩٩ - ١٠٣ وعمل المصدر في مسائل الفارق التي نقلناها إلى الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٦ « باب اشتقاقك الأسماء . أما ما كان من فعل يفعل (بكسر العين) فإن موضع الفعل مفعول ..
فإذا أردت المصدر بنيت على مفعول وذلك قولك : أن في ألف درهم لضربا أى لضربا ، قال الله تبارك وتعالى : (أين المفر) يريد
أين الفرار » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « باب نظائر ما ذكرنا ما جاوز بنات الثلاثة .. فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء
المفعول وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوله ، كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج
من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح وإنما منعك
أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا ما بنوا عليه . . . » .

(٤) المؤمنون : ٢٩

(٥) هود : ٤١ - قراءة ضم الميم وتحتها في مجراها من السبعة ، واتفق السبعة على ضم ميم مرساها وقرىء في الشواذ

(حيث النفع ص ١٢٨ شرح الشاطبية ص ٢٢٢ النشر ج ٢ ص ٢٨٨ شواذ ابن خالوية ص ٦٠) .

ويرى أبو حيان أن مجراها ومرساها يمتلآن المصدرية واسم الزمان واسم المكان . البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

وكذلك : سَرَّحْتَهُ مُسَرَّحًا ، وهذا مُسَرَّحُنَا ؛ أى فى موضع تَهْرِيحِنَا ، وهذا مُقَامُنَا ؛ لِأَنَّكَ تريد به المصدر والمكان من أقمْت . وعلى ذلك قال الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّهَا سَاعَتٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَمُقَامًا)^(١) لأنها من أقمْت . وقال : « يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَنَا »^(٢) لأنها من قمت . موضع قيام ومن قرأ (لا مُقَامَ) إنما يريد : لا إقامة .

.....
.....
.....

٢
٤٠٤

/ قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقِسْوَانِي فَلَا عَيْسَا يَهْنُ وَلَا اجْتِلاِبَا^(٣)

أى تسريحى . وقال الآخر :

(١) الفرقان : ٦٦

(٢) الأحزاب : ١٣ والقراءتان سبعيتان . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٣) الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ ليست موجودة ويبدو لى أن هذا اضطراب فى كتابة الأرقام فالكلام متصل ومتسق ولا يشمر بنقص ونستدل أيضا بما ذكره المبرِّد فى الكامل فقد عرض لهذا الموضوع وهذا نصه ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .
« وكل مصدر زيدت الميم فى أوله إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول ، وكذلك إذا أردت الزمان واسم المكان تقول أدخلت زيدا مدخلا كريما ، وسرحته مسرحا حسنا واستخرجت الشيء مستخرجا . قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقِسْوَانِي فَلَا عَيْسَا يَهْنُ وَلَا اجْتِلاِبَا

أى تسريحى وقال عز وجل (وقل رب أنزلنى منزلا مباركا) ويقال أقت مقاما وقال عز وجل (إنها ساعته مستقرا ومقاما) : أى موضع إقامة ، وقال الشاعر :

تطول القصار والطوال يطلونها
فمن يرها لا يتسها ما تكلمها
وما هى إلا فى إزارٍ وعلقتة
مغارَ بنِ همَّامِ على حى خشمها

يريد زمن إغارة ابن همام .

فالأيات والشواهد والأمثلة تكاد تتحد فى المنتصب والكامل .

وسبق هذا الحديث فى ص ٦١ من الأصل مع الآيات والشواهد . ويبدو أن تكون هناك صفحة ناقصة فى أثناء هذا التمثيل .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ٧٥ .

وما هي إلا في إزار وعِلْقَسَةِ مُغَارَ بْنِ هَمَامٍ عَلَى حَىٰ خَشَمًا^(١)

أى وقت إغارة ابن همام .

وهذا أوضح من أن يُكثَرَ فيه الاحتجاج ؛ لأنَّ المصدر هو المفعول الصحيح ، ألا ترى أنَّك

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٠ فقال « فصيح مغاراً وقتاً وهو ظرف » والمبرد يقول : أى وقت إغارة وقال في الكامل : يريد زمن إغارة ابن همام فظاهر عبارة سيبويه أن (مغاراً) اسم زمان مشتق ويحتمل تفسير المبرد هنا أن يكون جملة اسم زمان مشتقاً كسيبويه ويحتمل أن يكون جملة مصدراً ميبياً ثم قام المصدر الميبي مقام الظرف على تقدير مضاف كجئتك خفوق النجم ويعين هذا الاحتمال الأخير ما سيذكره المبرد في الجزء الرابع ص ٦٢٥ قال : ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه وذلك قوله : موعدهم مقدم الحاج وخفوق النجم كان ذلك خلافة فلان فالمعنى فى كل ذلك وقت خفوق النجم وزمن مقدم الحاج وزمن خلافة فلان وعلى هذا قال الشاعر : وما هي إلا في إزار وعِلْقَسَةِ مغار بن همام . . أى فى هذا الوقت .

وأبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٢٠٨ جعله مصدراً ميبياً ناب عن الظرف بتقدير مضاف لأن قوله : على حى خشما يتعلق به واسم الزمان لا يعمل فى الظرف .

ويقول الأعمى : وقد غلط سيبويه فى جملة المغار ظرفاً وقد تعنى إلى حى خشمم على .

وقد وقفت على نصوص كثيرة تمنع من أن يعمل اسم المكان أو اسم الزمان فى الظرف . انظر إعراب القرآن للعكبرى ج ١ ص ٨٢ ، ٩١ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٤ وشرح الجار بردى للشافية ص ٧٠ .

وفى حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨٠ إجازة أن يعمل اسم المكان واسم الزمان فى الظرف لأنه يكتفى برائحة الفعل .

فالمعنى فى البيت على أن مغار اسم زمان والذى دعا إلى جملة مصدراً ميبياً عند بعضهم هو تعلق الجار والمجرور به ولو جعل اسم زمان لم يكن هناك داع لتقدير مضاف ويقول أبو حيان فى البحر ج ٨ ص ٤٨ :

« بحيا وممات ، ومقدم تستعمل بالوضع مصدراً واسم زمان واسم مكان . فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه لأنها موضوعة للزمان والمكان كما وضعت للمصدر فهى مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف خفوق النجم فإنه وضع للمصدر فقط » .

ولكن المبرد يقدر المضاف مطلقاً وهذا بما لاداعى له عند جملة اسم زمان مشتقاً لأنه يلقى الفرق بين اسم الزمان المشتق والمصدر الميبي فى المعنى .

. العلقمة : بكسر العين : ثوب قصير بلا كين تلبسه الصبية تلعب فيه . وصف امرأة وأرخ لسنّها بأنها كانت تلبس هذا الثوب القصير فى وقت إغارة ابن همام على هذا الحى .

ونسبه الأعمى كما نسب فى كتاب سيبويه وفى الاقتضاب وفى الكامل إلى حميد بن ثور ويقول الشيخ المرصنى : نسبه ابن السيراق فيما كتبه على شواهد سيبويه إلى حميد بن ثور وقد انتقده أبو محمد الأعرابي فى كتابه (فرحة الأديب) قال : غر بن السيراق قصيدة حميد الميمية ، فتعوم أن هذا البيت منها والبيت للطاح بن عامر - وليس فى ديوان حميد .

رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٦٠ الاقتضاب ص ١٠٢ والمخصص ج ٤ ص ٣٥ لم ينسبه وشرح الحامدة ج ٢ ص ٣٠٠ ، وشروح سقط الزند ص ٥٥٦ .

إذا قلت : ضربت زيدا ، أنك لم تفعل زيدا^(١) وإنما فعلت الضربَ ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ، لأنك إذا أوقعت به فعلك . فأما قول الله عز وجل : (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^(٢)) فمعناه : عيشًا ، ثم قال : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ^(٣)) أى الحيض . فكان أحد المصدرين على (مفعَل) والآخر على (مَفْعِل) .

وقوله عز وجل : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ^(٤)) .

ومطلع الفجر وما أشبه هذا فله باب^(٥) يذكر فيه إن شاء الله .

(١) هذه العبارة (ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل) . كررت أن الثانية تأكيداً كما في الآية الكريمة (أيعدكم أنكم إذا تمم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وسيأتى إعرابها فيما بعد .

(٢) التبا : ١١ - في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « (وجعلنا النهار معاشاً) أى جعلناه عيشاً » .

يظهر لى أن معاشاً في الآية اسم زمان قال أبو نحيان : « معاشاً وقت عيش وهو الحياة تتصرفون فيه في حوالجكم وكان القياس أن يأتي على مفعول بكسر العين » .

وينقل الجمل عن الشهاب قوله : وقتاً للمعاش أى تتصرفون فيه في حوالجكم يعنى أنه مصدر ميبى بمعنى المعيشة وهى الحياة وقع هنا ظرفاً كما يقال أتيتك طلوع الفجر لأنه يثبت مجيئه في اللغة اسم زمان ، إذ لو ثبت لم يحتج لتقدير مضاف (الجمل ج ٤ ص ٤٦٣ - ٤٦٤) وهذا كلام لا تحقيق فيه فصياغة الزمان والمكان والمصدر الميى قياس مطرد والمعنى هو الذى يحدد نوع الصيغة أى مصدر أم زمان أم مكان ؟ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٣) البقرة : ٢٢٢ - وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٥٦ ، ١٦٧ وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « وقال (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزوا للنساء في المحيض) أى في الحيض » .

(٤) القدر : ٥ - وانظر البحر ج ٨ ص ٤٩٧

(٥) ربما يريد أن يشير إلى استعمال اسم الزمان ظرفاً فهو الذى سيأتى . أما صياغة اسم الزمان والمكان فقد تكلم عنها هنا وفيما مضى .

هذا باب

مصادر / ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

اعلم أنّ هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ، وذلك أنّ مجازها مجازُ الأسماء ، والأسماء لاتقع بقياس .

وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ، لأنّ الفعل منها لا يختلف . والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ، فلذلك اختلفت مصادرهما ، وجرت مجرى سائر الأسماء .

فمنها ما يجيء على « فعل » مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل ، وسنبيّن الأصل إن شاء الله .

فما جاء منها على (فعل)^(١) فقولك : ضربت ضربياً ، وقتلت قتلاً ، وشربت شرباً ، ومكثت مكثاً^(٢) . فهذا قد جاء فيما كان على فعل يفعل ؛ نحو : ضرب يضرب ، وعلى فعل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ « ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلا وأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلا وخلفه يخلفه خلفا ودقه يدقه دقا . . وأما فعل يفعل ومصدره فنحو ضرب يضرب ضرباً . . وحبس يحبس حبسا وأما فعل يفعل فلحسه يلحسه لحسا ولقمه يلقمه لقما . . وشربه يشربه شربا ويلجه يلججه ملجا » .

وقال في ص ٢١٦ « سكت يسكت سكتا ، هذا الليل هنا هذا وعجز عجزا وحرد يحرد حردا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : مكث يمكث مكوثا كما قالوا قعد يقعد قعودا وقال بعضهم مكث (بضم الكاف) شبهوه بظرف لأنه فعل لا يصدى كما أن هذا فعل لا يصدى وقالوا : المكث ، كما قالوا القبح » .
وفي اللسان : المكث : الأناة واللبث والانتظار مكث يمكث مكثا ومكثا ومكوثا ومكاثا ومكائة ومكثي .
وفي القاموس المكث مثلث الميم وفعله كنصر وكرم .

يَفْعَلُ نحو : قتل يقتل ، وعلى فِعْلٍ يَفْعَلُ ، نحو : شرب يشرب ولقمت يلقمت ، وعلى فَعْلٍ يَفْعَلُ ؛
نحو : مكثت يَمَكُتُ .

٢
٤٠٦

ويقع على (فِعْلٍ) و (فَعْلٍ) بإسكان الثاني وكسر الأول / أو ضمّه .
فأما الكسر فتحو : عليم علماً ، وحليم حلماً ، وفقه فقهاً ، وكذلك فقهه .
وأما ما كان مضموم الأول فنحو : الشغل تقول : شغلته شغلاً ، وشربته شرباً^(١) ، وسقيمت
الرجل سقماً .

ويكون على (فَعْلٍ)^(٢) ؛ نحو جلبته جلباً ، وطربت طرباً ، وحلب الرجل الشاة حلباً .
ويكون على (فِعْلٍ)^(٣) ؛ نحو : سمين سميناً ، وعظم عظماً ، وكبير كبيراً ، وصغير صغيراً .
ويكون على (فِعْلٍ)^(٤) ؛ نحو ضحكك ضحكاً ، وحلف حلفاً ، وخنقه خنقاً .
هذه المصادر بغير زيادة .

وتكون الزيادة فيكون على (فُعُولٍ)^(٥) و (فِعَالٍ) ، نحو : جلس جلوساً ، وقعد قعوداً ،
ووقدت النار وقوداً ، وشكرته شكوراً ، وكفرتة كفوراً .

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على (فعل) وذلك ، نحو الشرب ، والشغل .
وقد جاء على (فعل) ، نحو قمله فعلاً . ونظيره قاله قبلاً » .
- (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على (فعل) وذلك حلبها يحلبها حلباً ، وطردها
يطردها طرداً ، وسرق يسرق سرقة » .
- (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٤ « وقد يمي المصدر على (فعل) وذلك قولك : الصغر ، والكبر ، والقلم ، والعظم ،
والضخم » .
- (٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لعب يلعب لعباً ، وضحك يضحك ضحكاً . كما قالوا الحلف » .
وقال في ص ٢١٥ « وقد جاء المصدر على فعل وذلك خنقه يخنقه خنقاً ، وكذب يكذب كذباً ، وقالوا كذاباً » .
- (٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبتية على (فُعُول) وذلك لزمه يلزمه
لزوماً ، ونهكه نهوكاً ، ووردت وروداً ، وجدته جعوداً شبهوه بجلس جلوساً ، وقعد قعوداً ، وركن ركونا لأن ينسأ
الفعل واحد » .

و (الفعال) (١) ، نحو : قُمتَ قياماً ، وُضمتَ صِياماً ، ولقيته لقاءً .

ويكون على (فعال) (٢) ؛ نحو : ذهبتَ ذهاباً ، ونخفيتَ خفاءً ، وشريتَ شراباً . يقول بعضهم . هو مصدر . وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب . وهذا لاخلاف فيه . وإنما تزعم طائفة أنه يكون للمصدر .

٢ / وتقول : جُمِلَ جمالاً ، ونخِبُ نخيالاً ، وكُمِلَ كمالاً . -٤٠٧

ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو : سَفِهَ سَفاهةً ، وضمِلَ ضلالَةً ، وجهِلَ جهالةً ، وسَقَمَ سَقامةً (٣) .

ويكون في المعتلِّ منه بذاء لا يوجد مثله في الصحيح . وذلك أنك لاتجد مصدراً على (فَيَعْلُولَة) إلا في المعتلِّ ؛ وذلك شاخ شيخوخة ، وصار صَيْرورة ، وكان كينونة . إنما كان الأصل كَيِّنُونَةٌ (٤) ، وصَيْرورة ، وشيخوخة . وكان قبل الإدغام كَيِّنُونَةٌ . ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف .

ومثل ذلك قولهم في هَيْن : هَيْن ، وفي سَيْد : سَيْد ، وكذلك مَيْت ، ومَيْت ، ولَيْن ، ولَيْن .

— وقال في ص ٢١٦ « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يمتد ويكون الإسم فاعلا والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قدمتمودا وهو قاعد ، وجلس جلوسا وهو جالس ، وسكت سكوتا وهو ساكت ، وثبت ثبوتا وهو ثابت ، وذهب ذهبيا وهو ذاهب » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فعول وذلك نحو كذبت كذاها ، وكتبته كتابا ، وحجبت حجابا وبعض العرب يقول كتب على القياس ونظيرها سقت سياقا ، ونكحها نكاحا ، وسفدها سفادا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد قالوا : سمته ساما فجاء على (فعال) ، كما جاء على فعول في لزمته لزوما » .

وقال في ص ٢١٦ « وقالوا : اللهاب والثبات فبنوه على فعال ، كما بنوه على فعول والفعول فيه أكثر » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : نصح نصاحة » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ وسيكرره مرارا .

وجميع ما كان على هذا الوزن . فلما كان التخفيف في العدد الأقل جائزا كان في العدد الأكثر لازماً .

ولا يوجد مصدر على (فَيَعْلُولُ) في غير المعتل ؛ لأن من كلامهم اختصاص المعتل بابنية لا تكون في غيره . والدليل على أنه (فَيَعْلُولُ) أنه لا يكون اسم على (فَعْلُولُ) بفتح أوله ، ولم يوجد ذلك إلا في قولهم : صَعْفُوقٌ / ويقال : إنه اسم أعجمي أعرب^(١) .

$\frac{2}{408}$

ومن الدليل على ذلك أن كينونة او كان (فَعْلُولَةُ) لكان كَوْنُونَةٌ ، لأنه من الواو ، فهذا واضح جداً .

* * *

والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة (فَعَلَ)^(٢) مسكن الأوسط مفتوح الأول أنك إذا أردت رد جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى (فَعَلَةٌ) على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة . وذلك قولهم : ذهب ذهاباً ثم تقول : ذهبت ذهبَةً واحدة . وتقول في القعود : قعدت قَعْدَةً واحدة ، وحلفت حَلْفَةً واحدة ، وحلبته حَلْبَةً واحدة . لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا .

و (الفَعْلُ) أقل الأصول والفتحة أخف الحركات . ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح .

وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فُعُولُ)^(٣) وإن كان (الفَعْلُ) هو الأصل : فكان الواو إنما زيدت / وغير للفصل بين المتعدى وغيره ؛ وذلك

$\frac{2}{409}$

(١) في إصلاح المنطق ص ٢١٩ « كل ما جاء على فعلول فهو مفسوم الأول نحو زبور . . . إلا حرفاً واحداً جاء نادراً وهم بنو صمفوق لحول بالجماعة » .

وقال الجواليقي في المغرب : صمفوق اسم أعجمي وقد تكلمت به العرب . أنظر شواهد الشافية ص ٤ - ٧ - وشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٠ ومعجم البلدان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فعله على الأصل لأن الأصل (فعل) » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ .

نحو : جلست جُلوساً ، ووقدت النار وُقوداً ، وإن كان الأصل ما ذكرنا . وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر .

* * *

وجاءت مصادرُ على (فَعُول) (١) مفتوحة الأوائِل ؛ وذلك قولك : توضأتُ وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً ، وأولِعتُ به ونوعاً ، ووقدت النار وُقوداً ، وإنَّ عليه لقبولا . على أنَّ الضمَّ في الوقود أكثر إذا كان مصدرأ وأحسن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ ؛ باب ما جاء من المصادر على (فَعُول) وذلك قولك ؛ توضأت وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً ، وأولعت به ونوعاً ، وسمعتنا من العرب من يقول : وقدت النار وقوداً غالباً ، وقبله قبولا والوقود أكثر والوقود (يفتح الواو) : الحطب ، وتقول : إنَّ على فلان لقبولا فهذا مفتوح .

هذا باب

ما كان من المعتلّ فيما جاوز فعله الثلاثة
فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته

اعلم أنّ المعتلّ يقع على ضربين : محذوفاً ، ومُتَمِّماً .

فما لزمه الحذف لعلّة تكون تلك العلة راجعة في مصدره فمصدره معتلّ كاعتلاله . وما سلم
من الحذف فعلمه كان مصدره تاماً ..

فمن ذلك ما يكون من الثلاثة ممّا فآؤه واو ، وذلك نحو : وعد / ووجد . فإذا قلت : يعد^(١) .
ويوجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحُلِفَتْ لذلك ، فكان يعد ويوجد . وكان الأصل : يُوْجِد
ويُوْجِد . ولو لم تكن الكسرة بعد الياء لَصَحَّت ، كما تصحّ في يُوْجَل ، أو أُبدلت ولم تحذف :
كما تقول : يَبْجَل ويَبْجَل ، ويأجل ويأجل .

فإذا قلت : وعداً ، ووَزِنًا صحّ المصدر ؛ لأنّه لم تلحقه علة .

فإن قلت : عدة وزنة أعللت فحذفت^(٢) ؛ لأنّ الكسرة في الواو .

فالعلة في المصدر من جهتين : إحداهما : علة فعله ، والثانية : وقوعها فيه ؛ ألا ترى أنّها
لو كانت علة الفعل وحدها لصحّ المصدر كما ذكرت لك في الوعد والوزن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ « تقول : وعدته فأنا أعده وعدا ، ووزنته فأنا أزنه وزنا ، ووأدته فأنا أتده وأدا ،
كما قالوا : كسرتة فأنا أكسره كسرا ولا يبيء في ذا الباب يفعل . . واعلم أن ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب فلما كان
من كلامهم استئثال الواو مع الياء حتى قالوا : يأجل وييجل كانت الواو مع الفسمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما
صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها . » أنظر ص ٨٨ من الجزء الأول .

(٢) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

ولو بنيت اسماً على (فِعْلَةٌ) لا تريد به مصدراً لصحّت الواو^(١) - وذلك مثل الوجْهة ،
فكذلك كلُّ مصدر من المعتلّ . وهذا الذى قدّمت ما اعتلّت فاؤه .

* * *

والذى تعتلّ عينه من باب قال وباع هذا مجراه ، تقول : قُمْتُ قِيَاماً^(٢) فإنما حذف
موضع العين من قمت ، لاجتماع الساكتين . ولم يلتق في المصدر ساكنان ، ولكن / يلزمك لاعتلال
الفعل أن تقلب الواو ياءً ، لأنّ قبلها كسرة . فتمت اجتماع فيها شيخان : الكسرة قبلها ، وإعتلال
الفعل . فلذلك قلت : لُذت لِيَاذَا ، وَنِمْتُ نِيَاماً ، وَقُمْتُ قِيَاماً .

واو كان المصدر ل (قوامت) لصحّ فقلت : قاومته قِوَاماً ، ولاوذته لِيَوَاذَا .

وكان اسماً غير مصدر نحو : نِحْوَان .

فإن كان المصدر لاعلةً فيه صحّ على ما ذكرت لك . وذلك قولك : قُلْتُ قَوْلًا ، وَجُلْتُ جَوْلًا ،
وكذلك بِعْتُ بَيْعًا ، وَكِلْتُ كَيْلًا . لا نَقْصُ في شيء من ذلك .

وكذلك إن اعتلّت اللام فلحقت المصدر تلك العلة والفعل بزيادة أو غير زيادة .

(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « باب تقلب فيه الواو ياء . وذلك قولك : حلت حِيَالًا ، وقمت قِيَامًا . وإنما قلبوها
حيث كانت معتلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم
يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال وتمثل ذلك سوط وسياط » .

• • •

نرى العنوان لما جاوز فعله الثلاثة من المعتل ولم يتكلم إلا عن الفعل المثالي الثلاثي الواوى الفاء وإعلاله وإعلال مصدره وعن
الفعل الأجوف وقد سبق له الحديث عن هذا في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ .

هذا باب الأمر والنهي

فما كان منهما مجزوما فإنما جزمه بعامل مُدْخِلٍ عليه . فاللازم له اللام . وذلك قولك :
لِيَقُمْ زيد . لِيَذْهَبَ عبدُ الله . وتقول : زُرْنِي وَلِأُزْرِكْ ، فَتُدْخِلُ اللامَ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لك .

فَأَمَّا إِذَا كَانَ / المأمور مخاطباً ففِعْلُهُ مَبْنِيٌّ غَيْرُ مجزومٍ وذلك قولك : اذْهَبْ . انطلق . $\frac{2}{412}$

وقد كان قوم من النحويين^(١) يزعمون أَنَّ هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ؛ وذلك لِأَنَّ الإِعْرَابَ لَا يَدْخُلُ مِنَ الأَفْعَالِ إِلَّا فِيما كَانَ مضارعاً للأَسْمَاءِ .

والأَفْعَالُ المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربَع : : الياء ، والتاء ، والهمزة ، والنون .
وذلك قولك : أَفْعَلُ أَنَا ، وَتَفَعَّلُ أَنْتَ ، وَيَفْعَلُ هُوَ ، وَنَفَعَلُ نَحْنُ . فَإِنَّمَا تُدْخِلُ عاِيها العوامل
وهي على هذا اللفظ .

وقولك : اضْرِبْ ، وَقَمْ ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه
إِلَّا بِحَرْفٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فيجزمه . فهذا بيّن جداً .

ويروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أَنَّهُ قرأ (فَبَدَّلِكَ فَلْتَفْرَحُوا^(٢)) فهذا مجزوم
جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأَمْر ، فإذا لم يكن الأَمْر للحاضر المخاطب فلا بدَّ من
إدخال اللام ، تقول : لِيَقُمْ زيد ، وتقول : زُرْ زيدا / وليزرك . إذا كان الأَمْر لهما ؛ لِأَنَّ زيدا
غائب ، ولا يكون الأَمْر له إِلَّا بِإِدْخَالِ اللام . $\frac{2}{413}$

وكذلك إن قلت : ضَرْبَ زيد فأردت الأَمْر من هذا : لِيُضْرَبَ زيد ، لِأَنَّ المأمور ليس
بمواجه .

(١) يقصد المبرد بقوم من النحويين - الكوفيين وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف لهذا الخلاف ص ٣٠٣ - ٣١٧
كما عرض له في أسرار العربية ص ٣١٦ - ٣٢١ .
(٢) يونس : ٥٨ . قراءة فلتفرحوا ببناء الخطاب من العشرة وانظر تعليق ٢ من ص ٤٥ من هذا الجزء .

واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة ، وإنَّما قيل : دعاه وطلبُ للبعنى ؛ لأنَّك تأمر مَنْ هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه . وذلك قولك : ليغفِر الله لزيد وتقول : اللهم اغفر لي ؛ كما تقول : اضربْ عمراً .

فإنَّما قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيدا ، ونحو ذلك - فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلبُ ؛ وإنَّما كان كذلك لِإِعْلَامِ السامع أنَّك لا تخبر عن الله - عزَّ وجلَّ - وإنَّما تسأله . كما أنَّ قولك : عَلِمَ اللهُ لأقومنَّ . إنَّما لفظه لفظُ رزقِ اللهُ ومعناه القسم ؛ لأنَّك في قولك : (عَلِيمٌ) مُسْتَشْهِدٌ .

وتقول : يا زيد ليقيم ليك عمرو ، ويازيد ليتدع بني عمرو .

والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام^(١) للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك / بقول متمم بن نويرة .

على مثل أصحاب البعوضة فاحمى
يريد : أو ليبيك من بكى . وقول الآخر :

محمدٌ تغدِ نفسك كل نفس
إذا ما خفت من شيء تبسالا^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة الأمر والنهي . وذلك قولك : لا يقطع الله بينك ، وليجزيك الله خيرا . واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضرة وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضرة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ على حذف لام الأمر للضرورة .

في معجم البلدان : البعوضة : ماء لبني أسد بنجد قرية القعر ، وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة .

وانظر السيوطي ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٧٥ . وشروح سقط الزند ص ١١٢٤ .

خش وجهه : خدشه ولطمه ، وضربه وقطع عضوا منه . من باب نصر ، وضرب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ على حذف لام الأمر للضرورة .

التبال : سوء العاقبة وهو بمعنى الويال فكان التاء بدل من الواو . قال النحاس : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يشهد هذا البيت ويلحن قائله وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ولا يحتج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمر^(١) ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حُمل على المعنى ؛ لأنَّه إذا قال : فإخمشي فهو في موضع فلتخمشي ، فعطف الثاني على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنَّه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وتقول : ليقم زيد ، ويقعد خالد ، وينطلق عبد الله ؛ لأنَّك عطفت على اللام .

ولو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطرَّ شاعر فحملة على موضع

الأول - لأنَّه كما كان حقُّه اللام - كان على ما وصفت لك .

/ واعلم أنَّ هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت - فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في $\frac{2}{110}$

الكسر . وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الأسن . تقول : قم وليقم زيد (فلتقم طائفة منهنم معك)^(٢) (ولتكن منكم أمة)^(٣) . وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنَّه لا يتكلم بحرف واحد . فصارتا بمنزلة ما هو في الكامة ، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة . كقولك في علم : علم ، وفي فخذ : فخذ :

= نسب البيت الرضى إلى حسان وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شرح الثلور إلى أبي طالب ، ونسبه بعض شراح أبيات المفصل إلى الأعشى . وليس في ديوان أبي طالب ولا في ديوان الأعشى .

وانظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٧٥ والسيوطى ص ٢٠٤ وشواهد الكشاف ص ٢٥٣ والإنصاف ٣٠٦ والمنى ج ١ ص ١٨٦ ، الخزانة ج ٣ ص ٦٣٠ ، شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٤٩ وشروح سقط الزند ص ١١٢٥ .

ويرى الزمخشري في شرحه للامية العرب أن الأصل في البيت تغدى على الخبر وإنما حلقت الياء للضرورة (ص ٤) ولكنه في المفصل ج ٢ ص ٢٢٠ جعل لام الأمر مخلوقة للضرورة في البيت وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ٢٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . فمن ثم لم يضربوا الجازم ، كما لم يضربوا الجار ، وقد أبصره الشاعر . شبه بأضارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم » .

(٢) النساء : ١٠٢ وقراءة كسر اللام في « فلتقم » من الشواذ (ابن خالويه ص ٢٨ الاتحاف ١٩٤ البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٠) .

(٣) آل عمران : ١٠٤ وبكسر اللام في الشواذ أيضاً (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٠) .

وَأَمَّا قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ (ثُمَّ أَيْقَطَعُ فَلْيَنْظُرْ) . فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فليُنظَر) جَيِّدٌ وَفِي لَامٍ (لِيَقْطَعُ) لَحْنٌ^(١) ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ

فَأَمَّا حَرْفُ النَّهْيِ فَهُوَ (لَا)^(٢) . وَهُوَ يَقَعُ عَلَى فِعْلِ الشَّاهِدِ وَالغَائِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ ، وَلَا تَقْمُ يَا رَجُلُ ، وَلَا تَقْوِي يَا امْرَأَةٌ . فَالْفِعْلُ بَعْدَهُ مَجْزُومٌ بِهِ .

وَتَقُولُ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، إِنْ عَطَفْتَ نَبِيًّا عَلَى نَهْيٍ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ . وَهُوَ / بِإِعَادَتِكَ (لَا) أَوْضَحُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ ، وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ - تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّكَ قَدْ نَهَيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَيَالِهِ^(٣) .

وَإِذَا قُلْتَ : وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ بِغَيْرِ (لَا) فَهَذَا وَجْهٌ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعُ عِنْدَ السَّمْعِ أَنَّكَ أَرَدْتَ : لَا يَجْتَمِعُ هَذَانِ . فَإِنْ قَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَقْمِ زَيْدٌ - لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُورُ مُخَالَفًا . وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْمِ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَوَجْهُ الْجَمَاعِ إِذَا قَصَدْتَهُ أَنْ تَقُولَ : لَا يَقْمِ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ : لَا يَجْتَمِعُ قِيَامُ زَيْدٍ ، وَأَنْ يَقْعُدَ عَبْدُ اللَّهِ .

و (لَا) الْمُؤَكَّدَةُ تَدْخُلُ فِي النَّهْيِ لِمَعْنَى^(٤) . تَقُولُ : مَا جِئْتَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، عَلَى انْفِرَادٍ وَلَا مَعَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَمْ يَأْتِنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو وَقَدْ أَتَاكَ أَحَدُهُمَا

(١) الْحِجْ : ١٥ - وَالْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي لِيَقْطَعُ الَّتِي قَالَ فِيهَا الْمَبْرَدُ : إِنَّهَا لَمِنْ مِنَ السَّبْعَةِ فَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَرَّاتٍ مِنَ السَّبْعَةِ وَقَرَأَ ثَلَاثَةَ بَحْرِيكَ بِالْكَسْرِ .

كَمَا قَرِئَ فِي السَّبْعَةِ أَيْضًا بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْهِيمًا) وَقَوْلِ الْمَبْرَدِ : (وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ ابْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ) قَدْ يُوْهَمُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ يَعْقُوبٌ وَهُوَ مِنَ الْعَشْرَةِ .

(وَأَنْظُرْ غَيْثَ النَّفْعِ ص ١٧٣ - شَرْحُ الشَّاطِبِيَّةِ ص ٢٥١ النَّشْرُ ج ٢ ص ٣٢٦ - الْإِتْمَاحُ ص ٣١٤) وَلَيْسَتْ هَذِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ يَلْحَنُ فِيهَا الْمَبْرَدُ بَعْضَ الْقُرَاءِ .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٤٠٨ « وَلَا فِي النَّهْيِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا تَفْعَلْ فَأَمَّا هُمَا بِمَنْزِلَةِ لَمْ » .

(٣) أَنْظُرْ تَعْلِيْقَ ص ٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٤) فِي الْمَعْنَى ج ١ ص ١٩٧ « إِذَا قُلْتَ مَا جِئْتَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فَالْعَاطِفُ الْوَاوُ ، وَ (لَا) تَوْكِيدٌ لِلنَّهْيِ » .

لم تكن كاذباً . ف (لا) في قولك : لا يقم زيد ، ولا يقم عمرو - يجوز أن تكون التي للنهي ،
وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفي .

واعلم / أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر ، يجرى على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ؛ $\frac{2}{417}$
ألا ترى أنك لاتقول : نهي من فوق ولكن طلبت إياه . وذلك قولك : لا يقطع الله يد فلان ،
ولا يصنع الله لعمرو . فالمرجع واحد ، والمعنى مختلف .

واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي^(١) ، كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛
وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً . وذلك قولك : اتنى أكرمك ،
لأن المعنى : فإنك إن أتيتني أكرمك ؛ ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان . وكذلك :
لاتأت زيدا يكن خيراً لك ؛ لأن المعنى : فإنك إلا أتته يكن خيراً لك .

ولو قال على هذا : لاتدن من الأسد يأكلك كان محالاً ؛ لأنه إذا قال : « لاتدن » فإنما
هو : تباعد ، فتباعد منه لا يكون سبباً لأكله إياه . ولكن إن رفع جاز ، فيكون المعنى : لاتدن
من الأسد ثم قال : إنه مما يأكلك^(٢) .

وإنما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي
وذلك قولك : أين / بيتك أزرَكَ ؟ لأن المعنى . بيان أعرِفهُ أزرَكَ وكذلك هل أتيتني أعطك ، $\frac{2}{418}$
وأحسن إليك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تفعل أفعل .

فأما قول الله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ
الْأَلِيمِ) ثم قال : (تَوَمِّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) فإن هذا ليس بجواب ، ولكنه شرح ما دُعوا إليه ،
والجواب : (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ)^(٣) .

(١) انظر ص ٨٢ من هذا الجزء .

(٢) في سيبويه ١ : ٤٥١ : « فإن قلت : لاتدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ،
فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فهو حسن » .

(٣) تقدمت في ص ٨٢ من هذا الجزء .

فإن قال قائل : فهلاً كان الشرح (أن تؤمنوا) ، لأنه بدل من تجارة ؟

فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كدكريك إياه ؛ ألا ترى أنهم يقوون : من كذب كان شراً ، يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ)^(١) لأن المعنى : البخل هو خيراً لهم ، فدل عليه بقوله (يبخلون) . وقال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي^(٢)

فالمعنى : عن أن أحضر الوعى ، كقولك : عن حضور الوعى . فلما ذكر / أحضر الوعى دل على الحضور . وقد نصبه قوم على إضمار « أن » [وقدموا الرفع]^(٣) .

٢
٤١٩

وسنذكر ذلك باستقصاء العلة فيه إن شاء الله .

فأما الرفع فلأن الأفعال لا تُضمَرُ عواملها ، فإذا حذف رُفِعَ الفعل وكان دالاً على مصدره بمنزلة الآية وهي (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال : (تُوْمِنُونَ) . وكذلك أو قال قائل : ماذا يصنع زيد ؟ فقلت : يأكل أو يصلى - لأغناك عن أن تقول : الأكل أو الصلاة . ألا ترى أن الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو المصدر ، لأن قولك : قد قام زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام ، والقيام هو النوع الذى تعرفه وتفهمه ولو قلت : ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضرباً واصلاً إلى مضروب ، إلا أنك لا تعرف المضروب بقوله : ضرب وتعرف المصدر .

وأما الذين نصبوا فلم يأتوا الرفع ، ولكنهم أجازوا معه النصب ؛ لأن المعنى إنما حقه « بأن » ، وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله : وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدى ؟ فجعله بمنزلة الأسماء التى يجىء بعضها محذوفاً للدلالة عليه .

(١) آل عمران : ١٨٠ : « ولا يخسبن » بالياء والتاء سببتان . انظر الإتحاف ص ١٨٣ .

(٢) تقدم فى ص ٨٥ من هذا الجزء .

(٣) تصحيح السيرافى .

وفي كتاب الله عز وجل^(١) : (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) فالقول عندنا أن (مَنْ) / $\frac{2}{420}$ مشتملة على الجميع ؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد .

وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى : ومن في الأرض . وليس المعنى عندي كما قالوا^(٢) وقالوا في بيت حسان :

فَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ^(٣)

إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنه جعل (من) نكرة ، وجعل الفعل وصفا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف . فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذ كان دالاً عليه .

وجلي هذا قول الله عز وجل^(٤) : (وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ) .

(١) الرحمن : ٢٩

(٢) حذف الموصول الإسني أجازة الكوفيون قال ثعلب في مجالسه ص ٤٦٥ :

« اختصم عندي من يقوم ويقدم قال : أجازة الفراء في الاستواء وهو مثله في الحذف والإقرار . »

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ « وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين . . ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس . إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا . . وليس الموصول بالزق منها . »

وقد نخرج أبو حيان آيات كثيرة على حذف الموصول الإسني البحر ج ١ ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ - ج ٥ ص ٣٧٠ ، ٥١٠ ، ج ٧ ص ١٤٧ ، ٢٩٧ ، ج ٨ ص ٢٢٣ ، ٣٩٩ . وانظر المعنى ج ٢ ص ١٦٥ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٥٦٢ .

(٣) البيت من قصيدة لحسان في أول ديوانه وقد شرح هذه القصيدة عبد الله فكري في الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ . وهي في كتاب حسن الصحابة ص ١٧ - ٢٨ ومثل بيت حسان قول الأحوص :

إِنِّي لِأَمْدَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَّانٍ عِنْدَكَ مَنْ يَغْشَى وَيَنْصَحُ

(٤) النساء ١٥٩ - في سيبويه ج ١ ص ٣٨٥ « وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما منها مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منها واحد مات ومثل ذلك قول الله عز وجل (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) » وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٦ .

وفي الكشف ج ١ ص ٣١٢ « جملة ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به نحوه (وما منا إلا له مقام معلوم) (وإن منكم إلا واردها) والمعنى : وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته ببيسى وبأنه عبد الله ورسوله يعني إذا عاين قبل أن تزهر روحه حين لا ينفعه إيمانه لانقطاع وقت التكليف . »

وقال الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَسَارَةٌ أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتغِي العَيْشَ . أُكْذِحُ^(١)

يريد : وتارة أخرى :

وقال :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْيِشٍ يُقَمِّعُ حَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشْنٍ^(٢)

= وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٢ « قال الزجاج : وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء نحو ما قام إلا زيد معناه ما قام أحد إلا زيد . . ثم قال معقبا على كلام الزمخشري : وهو غلط فاحش . . صفة (أحد) الجار والمجرور وهو : من أهل الكتاب . وجملة ليؤمن به جواب القسم المحذوف ، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف .

وانظر المبنى ج ١ ص ١٦٦

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الموصوف . والتقدير فمهما تارة أموت وأخرى . وروايته : وما الدهر إلا تارتان فمهما وكذلك في الكامل بوضع (هل) مكان (وما) ، وعلى رواية المقتضب لا يكون فيه شاهد سوى حذف موصوف (أخرى) .

وفي الخزانة : المعنى : فمهما تارة أموت فيها فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير : أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت .

وتارة المحذوفة مبتدأ - ومنها خبر مقدم - وأخرى : صفة مبتدأ محذوف . والخبر جملة أبغى العيش .

والمالذ محذوف تقديره فيها . وجملة أكبح ، حال مؤكدة لعاملها وهو أبغى .

البيت من قصيدة تميم بن مقبل يقول : لا راحة في الدنيا : لأن وقتها قسمان : إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سقى في المعيشة - انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ - الكامل ورغبة الآمل ج ٧ ص ٩٦ وديوان تميم بن مقبل ص ٢٤ وهو من قصيدة في الديوان ص ٢٢ - ٣٩ وروايته هناك كرواية سيبويه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ على حذف الموصوف .

القممعة : تحريك الشيء اليأس الصلب . الشن : القرية البالية وقممعتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع منها ضوت ، وهذا مما يزيد في نفورها . ومنه المثل : لا يقمقع لي بالشنان : يضرب الرجل الشرس الصعب أي لا يهدد .
بنو أقيش : سقى من عكل وقال الأصمعي : جمال بني أقيش حوشية لا ينتفع بها فيضرب بنفارها المثل (انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٩٩) .

والبيت من قصيدة للنايفة قالها لما قتلت عيس رجلا من أسد فقتلت أسد به اثنين من عيس فأراد عيينه بن حصن الفزاري أن يعين عيسا وينقض الحلف الذي بين ذبيان وأسد فقال له النايفة : كأنك لسرعة غضبك وشدة نفورك جعل من جمال بني أقيش . وجملة يقمقع صفة ثانية أو حال .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٣ والمبنى ج ٤ ص ٦٧ وديوان النايفة ص ٧٧

يريد : كأنك جمل ، وكذلك قال : يُقَمِّعُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ .

وقال آخر :

٢
٤٢١

/ وما مِنْهُمَا إِلَّا يُسْرُ بِنِسْبَةٍ تُقَرِّبُهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ ذَا نَقَرٍ^(١)

يريد : وما منهما أحد :

وقالوا في أشد من ذا :

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَّسَرُ وَعَيْرٌ كَبْدَاءُ شَدِيدَةٌ الْوَتَرُ

جَادَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٢)

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين .

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي من قصيدة قالها لما ارتحل هاربا حتى أتى قوما من الأزدي فلم يزل فيهم حتى مات وذكرها المبرد في الكامل ج ٧ ص ٨٧ - ٨٨ وقال في ص ٩٦ عن هذا البيت : الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : وما منهما أحد فحذف لعل المخاطب - ورواية الكامل : تقربني منه وما في المقتضب أنسب لمقام الملح .
(٢) الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : بكفى رجل أو إنسان وقال البغدادي : الأولى تقدير رام للقرينة .
وفي مجالس ثعلب ص ٥١٣ « منهم ضرب زيدا محال إلا أن يقول منهم من ضرب زيدا وقال : لم تقع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع :

جادت بكفى كان من أرمى البشر وقوله : ألا رب منهم من يقوم بمالك . . « وقال البغدادي معلقا على كلام ثعلب : لأن كان فعل ورب حرفاً ولا يليها إلا الأسماء ويظهر لي أن ثعلبا يرى زيادة (كان) هنا فالجار والمجرور صفة لمحذوف هو المضاف إليه فلما حذف الموصوف قامت الصفة مقامه فان وقوع الجار والمجرور بعد كان قد يكون خيرا عنها أو متعلقا بها أو غير ذلك فلا يلزم أن يقوم مقام الاسم ، قوس كبداء : يملا الكف مقبضها . جادت : أي أحسنت .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ . . روى غير هذه الرواية روى « بكفى كان من أرمى البشر » بفتح ميم (من) أي بكفى من هو أرمى البشر وكان على هذا زائدة .

بكفى - متعلق بمحذوف حال ، و (غير) فاعل للجار والمجرور لاعتماده على نفي أو مبتدأ وعندى متعلق بلك أو خبر آخر .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ - والإنصاف ص ٧٥ - السيوطي ص ١٥٧ شواهد الكشاف ص ١٣٧ والرجز لا يعرف

قاله .

هذا باب

ما وقع من الأفعال للجنس على معناه
وتلك الأفعال : نعم ، وبئس وما وقع في معناهما

اعلم أن «نِعْمَ» و «بِئْسَ» كان أصلهما نَعِمَ وَبِئَسَ^(١) ، إلا أنه ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلقِ كما هو على (فَعِلَ) جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فعلاً . وذلك قولك : نَعِمَ وَبِئَسَ على التام وَفَخِذَ ، ويجوز أن تكسر الأول بكسرة الثانی فتقول : نَعِمَ وَبِئَسَ وَفَخِذَ . ويجوز الإسكان ، كما تُسَكَّنُ المضمومات والمكسورات إذ كنَّ غيرَ أولٍ . وقد تقدم قولنا في ذلك^(٢) . فيقول / من قولك فَخِذَ : فَعِذَ ، وعِلِمَ : علمَ ومن نَعِمَ : نَعَمَ ومن قولك : فَعِذَ فَعِذَ ، ونِعِمَ وَبِئَسَ .

وحروف الحلقِ ستة : الهمة والهاء وهما أقصاه ، والعينُ والحاء وهما من أوَسَطه ، والغين والحاء وهما من أوله كما يلي اللسان . فكان أصلُ نَعِمَ وَبِئَسَ ما ذكرت لك . إلا أنهما الأصل في المدح والذم . فلما كَثُرَ استعمالهما ألزِمَا التخفيف ، وجزياً فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة .

وقد يقول بعضهم نَعِمَ . وكلُّ ذلك جائزٌ حسنٌ إذا أثرت استعماله ، أعنى الوجوه الأربعة .

قال الشاعر :

فَفِئْدَاءُ لِبَنِي قَيْسِ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرِّ
مَا أَقَلَّتْ قَسْدِي أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « وأصل نعم وبئس نعم وبئس . . » وقال في ص ٢٥٥ « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه فعل وفعل وإذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء . . » .

(٢) نظر الجزء الأول ص ١١٧ ، ٢٦٠ .

(٣) استشهد به سيبويه على استعمال نعم على الأصل نعم ج ٢ ص ٤٠٨ .

قرئ بهذا الأصل في الشواذ : قرأ يحيى بن وثاب (فنعم عقبي الدار) (نعم العبد) على الأصل نعم (شواذ ابن خالويه ص ٦٦ - ٦٧ البحر المحيط ج ٥ ص ٣٨٧) .

وأما ما ذكرت لك أنه يقع في معناهما مقاربا / لهما فنحو : (فَعَلَ) نحو: لَكَرُمَ زيدٌ ، $\frac{2}{423}$ ولظُرْفَ زيدٍ . وكذلك (حَبَدَا) . ونحن ذاكروا كلَّ بابٍ من هذا على حياله إن شاء الله .

* * *

أما «نِعَم» و «يُبْس» فلا يقعان إلا [على مضمَر يفسره ما بعده والتفسير لازم] (١) .

أو على معرفة بالألف واللام (٢) على معنى الجنس ، ثم يُذكر بعدها المحمود والمذموم .

فأما ما كان معرفة بالألف واللام فنحو قولك : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، وبئسَ الرجلُ عبدُ الله ، ونعم الدارُ دارُك . وإن شئت قلت : نِعَمَتِ الدارُ . لما أذكره لك إن شاء الله ، وبئسَتِ الدابَّةُ دابَّتُك .

وأما قولك : الرجلُ ، والدابَّةُ ، والدارُ . فمرتفعات بنعم وبئس ؛ لأنهما فِعْلان يرتفع بهما فاعلاهما .

وأما قولك : زيد ، وما أشبهه - فإنَّ رفعه على ضريين (٣) :

أحدهما : أنك لما قلت : نعم الرجلُ فكأنَّ معناه محمود في الرجال قلت : زيد على

التفسير كأنه قيل : مَنْ هذا المحمودُ ؟ فقلت : هو زيد .

= الإقلاق : الرفع وقدمى : فاعل وروى قدمى بالثنائية وعليهما ففعل أولت مخلوف أى أقلتني، المبر : اسم فاعل من أبر فعلان حل أصحابه : أى غلبهم . أى هم نعم الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه - فداء : خبر لمبتدأ مخلوف أى أنا فداء - أنهم : يجوز فتح الهمزة وكسرها لأنها تعليل . البيت من قصيدة طويلة لطرفة بن العبد وهي في ديوانه ص ٦٨ - ٨٣ .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٠١ - ١٠٢ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٥٥ وشرح الحماسة ج ٢ ص ١٧٣ .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) فاعل نعم وبئس إما أن يكون إسماً ظاهراً محل بآل ، أو مضافاً لسا فيه (أل) وإما أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً

بنكرة بعده فهما موضعان .

والمبرد نقد سيبويه في قوله : (ج ١ ص ٣٠٠ هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً) فقال المبرد : نقض جميع

ذلك بقوله في هذا الباب وأما قولهم نعم الرجل عبد الله . . عمل (نعم) في الرجل ولم يعمل في عبد الله . .

أطال المبرد في نقده على خلاف عاداته وهو نقد تحامل فيه وقد رد عليه ابن ولاد في الانتصار (انظر ص ١٤٤ - ١٤٨) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله عمل نعم في الرجل ولم

يعمل في عبد الله وإذا قال : عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه أو كأنه قال : نعم الرجل فقيل له من هو ؟ =

والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديماً فأخترته ، وكان موضعه أن تقول : زيد

نعم / الرجل . $\frac{2}{424}$

فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجلُ زيدٌ إنما (زيد) بدلٌ من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيد ، وجاءني الرجل عبدُ الله . قيل له : إن قولك : جاءني الرجل عبدُ الله ، إنما تقديره - إذا طرحت الرجل - : جاءني عبدُ الله . فقل : نعم زيدٌ ؛ لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع . وهذا محال ؛ لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه^(١) ؛ كما تقول : جاءني الرجل ، أي : جاءني الرجل الذي تعرف . وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤول (نعم الرجل) في التقدير إلى أنك تريد معنى محموداً في الرجل ، ثم تُعرّف المخاطب مَنْ هذا المحمود ؟ .

وإذا قلت : بشئ الرجل ، فمعناه : مذموم في الرجال . ثم تفسر مَنْ هذا المذموم ؟ بقولك :

زيد .

فالرجل وما ذكرت لك بما فيه الألف واللام / دالٌّ على الجنس ، والمذكور بعدُ هو المختص بالحمد والذم . وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلان يفرق الأسد ، إنما تريد هذا الجنس^(٢) ، وليست تعني أسدا معهودا وكذلك : فلان يحب الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الدينارُ

$\frac{2}{425}$

= فقال عبد الله . وإذا قال عبد الله . فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل « .
(١) بعينه : الباء زائدة في التوكيد . وقد جاء في أسلوبه توكيد النكرة . وهو مذهب كوفي . أو هو جار ومجرور صفة لواحد .

(٢) ظاهر كلام سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ - أن ال في فاعل نعم وبشئ للمهد . قال : واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره . وفي التصريح ج ٢ ص ٩٥ نسب إلى سيبويه أنها للجنس حقيقة .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٩٠ واعلم أن اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستفراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه . . . - ٢٩٢ .

وابن الحاجب في شرحه للكافية ص ١١٦ يرى أنها لتعريف المهد الذهني .

وكذلك الجامي في شرح الكافية ص ٢٣٢ .

وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للمهد ج ٧ ص ١٣٠ . والمبرد صرح بأنها للجنس ، في ص ١٤١ أيضاً وجوز الأمرين العصام في شرح الكافية ص ٢٧٩ وانظر الجمع ج ٢ ص ٨٤ وشرح الأشموني .

والدرهم ، وأهلك الناس الشاة والبعير . وقال الله عز وجل : (وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)^(١)
فهو واقع على الجنس ؛ ألا تراه يقول : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وقال : (إِنَّ
الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا)^(٢) . وقال : (إِلَّا الْمُصَلِّينَ)^(٣) .

* * *

واعلم أن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام^(٤) ، وذلك قولك : نعم أخو القوم
أنت ، وبئس صاحب الرجل عبد الله .

ولو قلت : نعم الذى فى الدار أنت لم يجز ، لأن الذى بصلته مقصود إليه بعينه . فقد
نخرج من موضع الاسم الذى لا يكون للجنس وتقول : نعم القائم أنت . ونعم الداخِلُ الدارَ
أنت . والدار بالنصب والخفض ، والنصب أجود على ما ذكرت لك . لأن تعريفك يقع
كتعريف / الغلام وإن كان معناه الذى .

فإن قلت : قد جاء (وَالَّذِي جَاء بِالصُّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)^(٥) فمعناه الجنس . فإن الذى إذا
كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس . وإنما يُكْرَهُ بعد هذا تلك المخصوصة .

(١) العصر : ١

(٢) الماعراج : ١٩

(٣) الماعراج : ٢٢

(٤) فى سيبويه - ١ ص ٣٠١ « فالاسم الذى يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة فى الاسم الذى فيه الألف واللام نحو الرجل
وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه » .

(٥) الزمر : ٣٣ - فى البحر المحيطة - ٧ ص ٤٢٨ « والذى جنس كأنه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ويدل عليه
أولئك هم المنتقون فجمع وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل أراد والذين فحذفت النون وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد الدين بلفظ الذى لكان الضمير مجموعاً . « ثم ذكر أقوالاً
أخرى .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة يراد بالموصول فيها الجنس انظر البحر ج ٤ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ج ٥ ص ٦٩ وحاشية
الجلد ج ٤ ص ١٢٧ .

وكذلك لو قلت : نعم القائم في الدار أنت . وأنت تريد به واحدا على معنى الذى مخصوصة لم يجز^(١) ؛ لما ذكرت لك من تعريف الجنس . فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التى بالألف واللام .

وأما وقوعها على المضمرة الذى يفسره ما بعده فهو قوله : نعم رجلاً أنت^(٢) ، وبئس في الدار رجلاً أنت ، ونعم دابةً دابَّتكَ . فالمعنى في ذلك : أن في نعم مضمراً يفسره ما بعده وهو هذا المذكور المنصوب ؛ لأن المبهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين . كقولك : عندي عشرون رجلاً ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك لنا قلت : عشرون أبهمت فلم يدر على أى شىء هذا العدد / وقع ؟ ، فقلت : رجلاً ونحوه ، لتبين نوع هذا العدد ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك إذا قلت : هو خير منك لم يدر فيم فضاته عليه ؟ ، فإذا قلت : أباً ، أو عبداً ، أو نحوه - فإنما تفضله في ذلك النوع . فكذلك «نعم» .

والإضافة نحو قولك : هو أفضلهم عبداً ، وعلى التمرة مثلها زُبداً . فإن قال قائل : فهل يكون المضمرة مقدماً ؟ . قيل : يكون ذلك إذا كان التفسير له لازماً . فمن ذلك قولك : إنه عبد الله منطلقاً . وكان زيداً خيراً منك ؛ لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبد الله منطلقاً ، وكان الحديث زيد «خير» منك^(٣) ، ولهذا باب^(٤) يفرد بذي فسيه . قال الله عز وجل : (إنه

(١) هكذا حكى الرضى مذهب المبرد في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٥ والسيوطى في المعجم ج ٢ ص ٨٦ ولم يفصل الأشرفى هذا التفصيل فيما نسب إلى المبرد ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وذلك قولهم : نعم رجلاً عبد الله كأنك قلت : حسبك به رجلاً عبد الله لأن المعنى واحد ومثل ذلك ربه رجلاً . . وحسبك به رجلاً مثل نعم رجلاً في العمل وفي المعنى وذلك لأنها ثناء في استيجابها المنزلة الرفيعة ، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما يضمرة لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : إنه كرام قولك وإنه ذاهبة أمتك ، فالهاء إضمار الحديث الذى ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به قال : إن الأمر ذاهبة أمتك » .

(٤) لم يفرد باباً لضمير الشأن ، وإنما تحدث عن ضمير الشأن في ليس وكان في باب : « من مسائل كان وأخواتها » . في الجزء الرابع .

مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا (١) أَي : إِنَّ الْخَبِير .

ومنها قولك في إعمال الأَوَّل والثاني : ضَرَبُونِي ، وضربت إخوتك ؛ لأنَّ الذي يعده من ذِكْرِهِ الأُخُوَّةَ يفسره فكذلك هذا . قال الله جلَّ وعزَّ : (بِشَسِّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (٢) وقال : (نِعْمَ / ٤٢٨ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (٣) ، لأنَّه ذُكِرَ قَبْلُ فكذلك جميع هذا .

* * *

وأما « حَبْدًا » فإنَّما كانت في الأصل : حَبْدًا الشَّيْءُ ؛ لأنَّ (ذَا) اسمٌ مبهم يقع على كلِّ شَيْءٍ . فإنَّما هو حَبٌّ هذا ، مثل قولك : كَرَّمْ هذا . ثمَّ جعلت (حَبٌّ) و (ذَا) اسمًا واحدًا ، فصار متبدلًا (٤) ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في « نِعْمَ » فتقول : حَبْدًا عَبْدُ اللَّهِ ، وحَبْدًا أُمَّةُ اللَّهِ .

ولا يجوز : حَبْدِهِ ؛ لأنَّهما جُعِلَا اسْمًا واحدًا في معنى الدح ، فانتقلا عمَّا كانا عليه قبل التسمية ؛ كما يكون ذلك في الأمثال ؛ نحو : « أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ » (٥) ونحو « الصَيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ » (٦) ؛ لأنَّ أصلَ المثل إنَّما كان لامرأة ، فإنَّما يُضْرَبُ لكلِّ واحدٍ على ما جرى في الأصل . فإذا قلته للرجل فإنَّما معناه : أنتَ عندي بمنزلة التي قيل لها هذا .

(١) طه : ٧٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٣٩ « فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت بها لن ذلك قولك : إنه من يأتي نأته وقال عز وجل (إنه من يأتي ربه مجرمًا فإن له) » .

وانظر الحديث عن ضمير الشأن في المغنى ج ٢ ص ١٠٠ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٥ - ٢٧ والأشباه ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الكهف : ٥٠

(٣) سورة ص : ٣٠ - وهذه الآية لم يمد فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبة كالتى قبلها .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٢ « وزعم الخليل : أن حَبْدًا بمنزلة حب الشيء ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع كما تقول يابن عم فالعم مجرور ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حَبْدًا ولا تقول حَبْدَهُ لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل » . وذه اسم إشارة للمؤنث .

(٥) في اللسان « هذا المثل يقال في جلادة الرجل ومعناه أى اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه وأصل هذا أن رجلا قاله لرأعية له كانت ترعى في السهولة وتترك الحزونة فقال لها : أطرى ، أى خفى في إطار الوادى وهى نواحيه فإنك ناعلة ، أى فإن عليك نعلين . . . » وروى : أطرى بالظاء المعجمة : أى اركبى الظرر وهو الحجر المحمد وانظر أمثال الميدانى ج ١ ص ٤٣٠ .

(٦) يضرب مثلا لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحته فركته وكان موسراً فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شاباً مقترأ فرت به إبل عمرو فسأته البن فقال لها ذلك ، وانظر أمثال الميدانى ج ٢ ص ٦٨ .

فَأَمَّا قَوْلِكَ : نِعِمْتُ وَبِئْسَتْ^(١) إِذَا عَيَّنْتَ الْمُؤَنَّثَ ، فَلَأَنَّهُمَا فِعْلَانِ لَمْ يَخْرُجَا مِنْ بَابِ
الْأَفْعَالِ إِلَى التَّسْمِيَةِ ؛ كَمَا فُعِلَ بِحَبِّ وَ (ذَا) وَكَأَنَّهُمَا عَلَى مِنْهَاجِ الْأَفْعَالِ .

ومن قال : نِعِمَ الْمَرْأَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَأَنَّهُمَا فِعْلَانِ / قَدْ كَثُرَا ، وَصَارَا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَصْلًا ؛
وَالْحَذْفِ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لِإِيَّاهِ .

٢
٤٢٩

فَأَمَّا ضَرْبُ جَارِيَتِكَ زَيْدًا ، وَجَاءَ أَمْتُكَ ، وَقَامَ هِنْدٌ - فَغَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا
تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ . وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانَ لَصَلَحَ وَكَانَ جَيِّدًا ؛ نَحْوُ : هَلِيمَ دَارِكَ ، وَعُمَيْرَ
بَلَدْتِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ لَفِظٌ لَا حَقِيقَةً تَحْتَهُ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا
الصَّبِيحَةَ)^(٢) وَقَالَ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)^(٣) . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٠١ « وَاعْلَمْ أَنَّ (نِعِمْتُ) تُوْنُثُ وَتَذَكُرُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ نِعِمْتُ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ ثَلُثْتَ قُلْتَ : نِعِمَ الْمَرْأَةُ ،
كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ وَالْحَذْفُ فِي نِعِمْتُ أَكْثَرُ » .

وَقَالَ فِي ص ٣٠٢ « وَأَمَّا قَوْلُكَ : هَذِهِ الدَّارُ نِعِمْتُ الْبَلَدُ فَإِنَّهُ لِمَا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ أَتَمَّحُوا النَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ
أُمُّكَ ، وَمَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟ وَمَنْ قَالَ نِعِمَ الْمَرْأَةُ قَالَ : نِعِمَ الْبَلَدُ وَكَذَلِكَ : هَذَا الْبَلَدُ نِعِمَ الدَّارِ . . . » .

(٢) هُودُ : ٦٧

(٣) الْبَقْرَةُ : ٢٧٥ - وَفِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وَإِنَّمَا لَجَأُوا بِالنَّاءِ لِتَأْنِيثِهَا ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَامَةً لِإِضْمَارِ كَالْوَاوِ
وَالْأَلْفِ وَإِنَّمَا هِيَ كِتَابَةُ التَّأْنِيثِ فِي طَلْحَةٍ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : قَالَ فُلَانَةٌ وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ نَحْوُ قَوْلِكَ
حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلَ . . . » .

وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَوَاتِ قَدْ حُذِفَتْ فِيهِ النَّاءُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وَقَوْلُهُ (مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ
الْبَيِّنَاتُ) وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ أَقْلَ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَ . . . » .
وَقَالَ فِي ص ٣٠١ « كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ . » .

* * *

تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه هنا فقال :

قال محمد بن يزيد : وهذا خطأ لم يوجد في قرآن ، ولا كلام فصيح ، ولا شعر ولكنه يجوز في غير المرأة أن تقول :
عمر دارك ، لأن الدار ليس تحتها معنى تأنيث ، ولا تذكير ، وإنما تجرى على اسمها ، ولا فصل بينها وبين قولك منزل . فن ذلك
قوله عز وجل (فمن جاءه موعظة من ربه) ، لأن الموعظة والوعظ واحد ، وكذلك « (وقال نسوة) ، لأن تأنيث الجماعة
والجميع سواء ، ولم يجر هذا في الحيوان ، لأن معناه التأنيث . ولو سميت امرأة ، أو شاة ، أو كلبة باسم مذكر بينته في التأنيث
لمعناهن . ألا ترى أنك لو سميت امرأة بقاسم ، وجعفر لقلت : جاءني قاسم ، وجعفر وكذلك جميع الحيوان لتأنيث المعنى .

وقال جرير : ... لقد ولد الأخيطل أم سوء

لأن (أم) في الأصل صفة ، ولأنه قد فصل بينها وبين الفعل .

لثيم يَحْكُ قَفَا مُضْطَرِفٍ لثيم مَائِرُهُ قُعْدُ (١)

وقال الآخر :

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنَّ يَسْرَا لَنْ مُضْطَرِمًا طُرْتَاهُ طَلِيحًا (٢)

وأما :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطَلُ أُمَّ سَوَاءً (٣) *

= ورد عليه ابن ولاد فقال :

قال أحمد بن محمد : هذا الكلام ظاهر الفساد ، بين الاختلال ، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن العرب : قال فلانة ثم غطاه في ذلك . وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة ، لأنه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ، ويخطأ فيه وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك . فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أضلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليل ثم قال : وهذا لا يجوز لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ، ولا كلام فصيح لمسا نسه إلى الضمف . فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير . وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك في أحسن تمثيل وهو الذي للنحوى أن يفعله وهو أن يمثل ، ويحتل لمسا جاء عن العرب فأما أن يردده فليس ذلك له ، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين وكذلك الجمع إذا قلت : قام أخواك ، وقام إخوتك . فلما كان ذكر اسم الاثنين ينشئ عن الحاق علامة التثنية كذلك كان ذكره اسم مؤنث يفنى عن إلحاق علامة التانيث في الفعل . فإن قال قائل : إن العرب قد تسمى المذكر باسم المؤنث ، والمؤنث بالمذكر قيل له : وقد تسمى الواحد باسم الاثنين واسم الجمع ، كقولهم : أبانان وعرفات .

أنظر الانتصار ص ١١٩ - ١٢١ . وسيكرر المبرد ما قاله هنا في الجزأين الثالث والرابع ص ٢٢١ - ٢٤٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من لثيمة لأن الفاعل مؤنث مجازي . وقال : « وكان أبو عمرو يقرأ (خاشماً أبصارهم) » رواية سيبويه : قرني يحك .

المقرف : الذي أمه عربية وأبوه غير عربي . فالأقرف من جهة الفعل ، والمهجنة من جهة الأم . « مائر » فاعل لثيم وهو موضع الاستشهاد . القمعد : الجبان . وهو بضم الدال ملحق ببرثن ، وبفتحةا ملحق بمجخدب ، ولذلك فك إدغامه .

والبيت للفرزدق في هجاء جرير . الديوان ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من « مضطمرأ » في المخصص ج ٢ ص ٢٧ الاضطمار : استحكام الضمور وأنشد البيت وفي شرح الديوان : خميص البطن ، من هزال . طرتاه : كشحاه . طليحا : ممبيا .

والبيت لأبي ذؤيب وروايته في الديوان ج ١ ص ١٣٥

تريع الغزاة وما أن يربع مضطمرأ . . أي يرجع الغزاة وهو مقيم بالفرز .

والبيت وما بعده مما يوصى به الشاعر صاحبه إذا هجرته وأرادت خلفاً له أن تختار ما هو متصف بهذه الصفات والأعلم يقول أنه مدح للزبير رضى الله عنه وانظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٤١٣ .

(٣) تمساره :

على باب استها صُلبٌ وشامٌ

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً. ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين
 جائزاً على بُعد. وجوازه للتفرقة بين الامم والفعل بكلام. فتقديرهم أن ذلك الكلام صار
 عوضاً من علامة / التانيث ؛ نحو : حضر القاضي اليوم امرأة ، ونزل دارك ودار زيد جارية .
 ٢٠٤٣٠

والوجه ما ذكرت لك .

ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندى حذف علامة التانيث فأما قوله :

فكان مجئى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومُعَصِر^(١)

فإنما أنت (الشخص) على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان
 ومُعَصِر .

ومثل ذلك :

فإن كلاباً هلمه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر^(٢)

= الأخطيل : تصغير الأخطل الشاعر المعروف. وصلب : جمع صليب - شام : اسم جمع شامة وهي الخالة ، وأراد بذلك أنه
 عارف بذلك الموضع .

والبيت لجرير في هجاء الأخطل الديوان ص ٥١٢ - ٥١٥

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٤ والمعنى ج ٢ ص ٤٦٨ - ٤٦٩

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٥ على تأنيث الشخص مراعاة لمعناه لأنه أراد به المرأة وذكره المبرد في الكامل أيضاً
 ج ٥ ص ٢٧١ .

وقال ابن السكيت : أنت الشخص لأنها شخوص إناث فلو قلت : ثلاثة شخوص كان أجود لأن الشخص ذكر وإن
 كان لأنثى .

المجن : الترس . الكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود .

المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت يقال : قد أعصرت ، كأنها دخلت عصر شبها أو بلنته . دون : بمعنى قدلم .
 كاعبان خبر مبتدأ محذوف على قطع البدل وثلاث خبر كان . والبيت من رأية عمر بن أبي ربيعة الديوان ص ٨٤ - ٩٥ بشرح
 الشيخ محي الدين وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٣ والخصائص ج ٢ ص ٤١٧ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٤ على تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ؛ لأنه
 أراد من البطن القبيلة .

هجا رجلا ادعى نسبة في بني كلاب . نسب في سيويه إلى رجل من بني كلاب وانظر الكامل ج ٥ ص ٢٧٠ والمخصص ج ١٧
 ص ١١٧ والمعنى ج ٤ ص ٤٨٤

وقال الله عزَّ وجلَّ : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا^(١) » ، والتقدير - والله أعلم - :
فله عشرُ حسناتٍ أمثالِها .

فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلد ؛ لأنك إنما عنيت بالبلد دارا . وكذلك هذا
البلد نعم الدار ؛ لأنك إنما قصدت إلى البلد .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعموا رجالاً^(٢) ، كما تقول : قومك قاموا . ولا قومك
بشسوا رجالا ، ولا أخواك بشسا رجلين ، كما تقول : أخواك قاما ؛ لأن « نِعِمَّ » / و « بِشَس »
إنما تقعان مُضمراً . فيهما فاعلاهما قبل الذِّكْر يفسرهما ما بعدهما من التمييز . ولو كانا تَمَّا
يضمير فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه في صدر
الباب . فإنما موضعهما أن يقعا على مضمير يفسره ما بعده ، أو على مرفوع بالألف واللام
تعريف الجنس لما ذكرت لك .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيدٌ نعم الرجلُ ، والرجل غير زيد ؛ لأن نعم الرجلُ خبر
عن زيد^(٣) . وأيس بمنزلة قولك : زيد قام الرجل ؛ لأن نعم الرجلُ محمود في الرجال ؛ كما
أنك إذا قلت : زيد فارهُ العبيدِ - لم يكن الفاره من العبيد إلا ما كان له ، أولا ذلك لم يكن
(فارهٌ) خبراً له .

* * *

واعلم أنه ما كان مِثْلَ كَرُمٍ زَيْدٌ ، وَشَرَفَ عَمْرُو فَإِنَّمَا معناه في المدح معنى ما تعجبت
منه نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك أشرف به . وكذلك معنى « نِعَمَ » إذا أردت المدح ، ومعنى

(١) الأنعام : ١٦٠ - وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٩ « وإن كان المعلوم صفة نالبة عن الموصوف اعتبر حال
الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى (فله عشر أمثاله) وإن كان المثل مذكراً إذ المراد بالأمثال الحسنات : أي عشر حسنات
أمثالها » وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٧٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « واعلم أنك لا تظهر علامة المضميرين في (نم) ، لا تقول : نعموا رجالا . يكتفون
بالذي يفسره كما قالوا : مررت بكل . وقال الله عز وجل (وكل أتوه حاجرين) فحلقوا علامة الإضمار وألزموا الحذف ،
كما ألزموا نم بشس الإسكان وكما ألزموا (خذ) الحذف » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله ، كما أنه
محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره » .

« بئس » إذا أردت الذم . ومن ذلك قوله عز وجل : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ)^(١) ؛ كما تقول : نعم
 ٢
 رجالاً أخوك ، وكرُم رجلا / عبدُ الله .
 ٤٣٢

واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) تأكيد : لأنه مُستغنى
 عنه بذكر الرجل أولاً . وإنما هذا بمنزلة قولك : عندى من الدراهم عشرون درهما . وإنما
 ذكرت الدرهم تأكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه . وعلى هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً^(٢)

(١) الأعراف : ١٧٧ - وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٩ « اختلفوا في (فعل) المراد به المدح والذم فذهب الفارسي
 وأكثر النحويين إلى جواز الحاقه باب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا بما يكون فاعلاً لهما .

وذهب الأفشش والمبرد إلى جواز الحاقه باب نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلها ، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب وإلى جواز
 إلحاقه بفعل التعجب ، فلا يجرى مجرى نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب .
 وقال في ج ٤ ص ٤٢٥ عن الآية : « ساء بمعنى بئس لما استعملت استعمال بئس بنيت على (فعل) وجرت عليها أحكام
 بئس و (مثلاً) تمييز للضمير المستكن في ساء فاعلاً وهو مفسر بهذا التمييز . . .

ولا بد أن يكون المخصوص بالذم من جنس التمييز فاحتجج إلى تقدير حذف أما في التمييز أي ساء أصحاب مثل القوم وأما في
 المخصوص أي ساء مثلاً مثل القوم » .

وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٧٧ والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٦ والمغني ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) شرح ابن يعيش مذهب سيبويه وبين وجهة نظره كما شرح مذهب المبرد فقال ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٣ « منح سيبويه
 (من الجمع بين فاعل نعم وتمييزها) واحتج في ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر .

وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت
 بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك .

وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتوكيد والأول أظهر وهو الذي أراه فأما بيت جرير (تزود . .) فإنه أنشده
 شاهداً على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المعرف بالألف واللام بأنه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالمدح وزادا .
 تمييز وتفسير .

والقول عليه أنا لا نسلم أن (زادا) منصوب بنعم وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير : تزود زادا مثل زاد أبيك فينا ،
 فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرأ مؤكداً مخلوف الزوائد والمراد تزود وهو قول الفراء ويجوز أن
 يكون زادا تمييزاً لقوله : مثل زاد أبيك فينا ، كما يقال : لي مثله رجلاً .

وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر بن السراج ، وما ثبت للضرورة
 يتقدر بقدر الضرورة ولا يحمل قياسياً » .

فأما قولك : حَسْبُكَ به رَجُلًا ، ووَئِحَهُ رَجُلًا ، وما أشبهه - فإن هذا لا يكون إلا على
مذكور قد تقدم . وكذلك : كفى به فارساً ، وأبرحت فارساً . قال الشاعر :

وَمُرَّةٌ يَرِيهِمْ إِذَا مَا تَبَسَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا^(١)

على معنى التعجب :

فأما قولهم : ما رأيت كاليوم رجلاً ، فالمعنى : ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلاً ، أى :
ما رأيت مثله فى الرجال . ولكنه حذف لكثرة استعمالهم له ، وأن فيه دليلاً ، كما قالوا :
لا عليك ؛ أى : لا بأس عليك ، وكما / قالوا : افعَلْ هذا إما لا^(٢) ، أى : إن كنت لاتفعل غيره .
٢
٤٣٣

= وفى الخزانة ج ٤ ص ١١٠ شواهد كثيرة مثل بيت جرير .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٨٣ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وسيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

والبيت لجرير من قصيدة فى ملح عمر بن عبد العزيز الديوان ص ١٣٤ - ١٣٧ والخزانة ج ٤ ص ١٠٨ - ١١١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ على نصب فارس على التمييز قال : فكأنه قال : فكفى بك فارساً .

الشعر : : الطعن فى جانب - وأصل أبرحت من البراح وهو المتسع من الأرض المنكشف أى تبين فضلك تبين البراح من
الأرض وما ثبت فيه .

والبيت للعباس بن مرداس الصحابي من قصيدة قالها فى الجاهلية قبل إسلامه وهى فى الأضميات ص ٢٣٧ - ٢٤٠ والأغانى ج ١٤

ص ٣١٥ وبعضها فى الحماسة ج ٢ ص ١٥ - ١٧ والخزانة ج ٣ ص ٥١٨

والبيت فى السمت ص ٣٨٨ وروايته كرواية الأضميات : وقرة يحميم .

وقال الأستاذ الميضى : « فى المغربية فوق قرّة أحسبه مرة - وهذا الحسبان ليس فى محله » .

وأقول : إن هذه رواية سيبويه والمبرد ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٤٨

(٢) جاء ذلك فى قول الراجز :

أَمْرَعَتِ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا

أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا

المجع ج ١ ص ١٢٢ ، والأشعورى ج ١ ص ٣٠٠

وفى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ « ومثل ذلك قولهم : إما لا فكأنه يقول : افعَلْ هذا إن كنت لا تفعل غيره ولكنهم حلفوا ذا
لكثرة استعمالهم إياه وتصرفوا حتى استغنوا عنه بهذا » .

وقال فى ص ١١٤ « تا الله ما رأيت كاليوم رجلاً أى : كرجل أراه اليوم رجلاً وإنما أضمر ما كان يقع مظهراً استخفاً
ولأن المخاطب يعلم ما يبنى فجرى بمنزلة المثل كما تقول : لا عليك وقد عرف المخاطب ما تنى أنه لا بأس عليك ، ولا ضرر عليك
ولكنه حذف لكثرة هذا فى كلامهم ولا يكون هذا فى غير لا عليك » .

فما زائدة ، والتقدير : إن لاتنفل غير هذا فافعل هذا . وكذلك قولهم : عندي درهم ليس غير وليس إلا^(١) .

وأما قوله :

ياصاحبي^٢ دنّا المَسِيرُ فسيِّـراً لا كالعَشِيَّةِ زائِراً ومزُوراً^(٣)

فعل لإضمار فعل كآنه قال : لا أرى كالعشيّة أي كواحد أراه العشيّة ؛ لأن الزائر والمزور ليسا بالعشيّة فيكون بمنزلة : لا كزيد رجلاً^(٤) .

(١) سيعقد باباً لهذا يختم به الكتاب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ « وأما قول الشاعر (يا صاحبي . .) فلا يكون إلا نصباً ، من قبل أن العشيّة ليست بالزائر . وإنما أراد لا أرى كالعشيّة زائراً كما تقول : ما رأيت كالأيوم رجلاً ، فكاليوم كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب ، كما قال : تا الله رجلاً ، وسبحان الله رجلاً ، وإنما أراد : تا الله ما رأيت رجلاً ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء ، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمّر فيه هذا الفعل لكثرة استعماله إياه . »

وفي مجالس ثعلب ص ٣٢١ « وكذا يقولون : لا كاليوم رجلاً ولا كالعشيّة رجلاً ولا كالساعة رجلاً فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها . »

وفي الخزانة ج ٢ ص ١١٤ « وإنما لم يجعل الكاف اسماً ، بل مضافاً إلى العشيّة ويكون (زائراً) عطف بيان للكاف تبعه على اللفظ لأن الزائر غير العشيّة فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) نافية للفعل المقدر دون كونها نافية للجنس . » وقد جوز الرضي أن يكون (زائراً) تابهاً بتقدير مضاف فالأصل كزائر العشيّة .

العشى : قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر الليل ، وقيل من صلاة المغرب إلى العتمة . وأراد الشاعر بالزائر نفسه ، وبالمزور من يهواه .

والبيت لجرير ، من تصيدة في هجاء الأخطل ، الديوان ص ٢٨٨ - ٢٩٣

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ « وتقول : لا كالعشيّة عشيّة ، ولا كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجل ، كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع . » وإن شئت نصبت . . كأنه قال : لا أحد كزيد رجلاً حمل الرجل على زيد وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً . »

وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤٣ « لا كزيد رجل » بالرفع (رجل) بدل من الكاف التي هي اسم بمعنى مثل المضاف إلى زيد أو صفة على الحمل ولا كزيد رجلاً بالنصب تمييز أو صفة على اللفظ « أنظر الخزانة ج ٢ ص ١١٢

ويظهر أن المبرد يسوى بين الأسلوبين : لا كالعشيّة رجلاً ولا كزيد رجلاً وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٢٥

هذا باب

العدد وتفسير وجوه والعلة فيما وقع منه مختلفاً

اعلم أنك إذا ثبتَ الواحد لحقيقته زائدتان :

الأولى منهما : حرف اللين والمدّ ، وهى الألف فى الرفع ، والياء فى الجر والنصب .

والزائدة الثانية : النونُ ، وحركتها الكسر ، وكان حقّها أن تكون ساكنة ولكنها حُرِّكت
لالتقاء الساكنين ، وكُسِّرت على حقيقة ما يقع فى الساكنين إذا التقيا . وذلك قولك : هما
المسلمان ، ورأيت / المسلمَين .

$\frac{2}{134}$

فأما سيبويه^(١) فيزعم أنّ الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء فى الخفض والنصب .

وكان الجرّيمى^(٢) يزعم أنّ الألف حرف الإعراب ؛ كما قال سيبويه ، وكان يزعم أنّ
انقلابها هو الإعراب .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤ « واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقيقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف
الإعراب غير متحرك ولا منون ، وتكون فى الرفع ألفاً ولم تكن واواً ، ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، وتكون
فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية . وتكون فى النصب كذلك » .

* * *

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على هذا بقوله : ص ٦ - ٧ من الانتصار : قال محمد بن يزيد : « فزعم أن الألف
والياء فى الاثنين ، والواو والياء فى الجمع . حروف الإعراب . وهذا محال ، لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب
لازماً لها وهن غيرها ، نحو : دال زيد لمسا كانت حروف الإعراب هى وما أشبهها كان ما يعثورها من الضم والكسر والفتح
هو الإعراب ، وليست الألف فى التثنية وما ذكرنا معها إعراباً ، لأن الإعراب حركة فى حرف إعراب ولكنها دلالة على الإعراب
وهذا قول أبى الحسن الأخفش وأبى عثمان المسازنى . . . » .

فى النسخة خرم يقدره الناسخ بعشرة أسطر .

(٢) فى الإنصاف ص ٢٢ « وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين :
أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى الكلام .

وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الإعراب . فإذا قيل له : بأيّن حرف الإعراب ؟ قال : إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة . فأمّا إذا كان حرفاً قام بنفسه .

والقول الذي نختاره ، ونزعم أنه لا يجوز غيره - قول أبي الحسن الأخفش^(١) ؛ وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ؛ كما كان في الدال من زيد ، ونحوها ، ولكنها داليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .

ويقال لأبي عمر : إذا زعمت أن الألف حرف إعراب ، وأن انقلابها هو الإعراب - فقد لزمك في ذلك شيثان :

أحدهما / : أنك تزعم أن الإعراب معنى ، وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد .

٢
٤٣٥

والشيء الآخر : أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها ، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب ؛ لأنه لا انقلاب معها .

= والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن تكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر مبنيين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٦ .

(١) في الإنصاف ص ٢١ « وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك : قام زيد وما أشبه ذلك .

ولو أنها حرف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت : قام زيد من غير حركة ، وهي تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت : رجلاً علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخالو إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبينة وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المسازي أن التثنية والجمع مبنيان » وانظر شرح الكافية ج ١ / ٢٥ - ٢٦ والجمع

ج ١ ص ٤٧ - ٤٨

وقولنا : دليل على الإعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع. إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين . وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفاً نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك ، وأبوك وأباك وأبيك ، وذو مال وذا مال ، وذى مال ، وجميع هذه التي يسميها الكوفيون^(١) مُعْرَبَةً من مكانين . لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا .

والزائدة الثانية النون إنما هي بدل. مما كان في الواحد من الحركة والتنوين وقد مضى القول في هذا^(٢) .

* * *

واعلم أنك إذا ذكرت الواحد فقلت : رجل أو فرس أو نحو ذلك ، فقد اجتمع / لك فيه $\frac{٢}{٤٣٦}$ معرفة العدد ومعرفة النوع .

إذا ثنيت فقلت : رجلان أو فرسان ، فقد جمعت العدد والنوع . وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع ، ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع . وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجل ، واثنان رجال . ولكنك أمكنتك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنتك ذلك من لفظ الواحد فقلت : رجلان ، وغلامان ، ولم يحسن ذلك في الجمع ، لأنه غير مخطور ، ولا موقوف على عدة ، ولا يفصل بعضه من بعض .

ولو أراد مرید في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر ، لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع . وإنما معنى قولك : جمع : أنه ضم شيء إلى شيء . فمن ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلُدِ . ظَرْفُ جِرَابٍ فِيهِ تِنْتًا حَنْظَلٌ^(٣)

* * *

(١) عقد في الإنصاف مسألة لخلاف في إعراب الأسماء الستة ص ١٠ - ١٩ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٨٠ ، شرح الكافية ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ والمجم ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .
(٢) أنظر الجزء الأول ص ٥ ، ٦ .
(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة تينتا إلى حنظل .

٢ / ٤٣٧ / فإذا جمعت الواحد فكان مذكراً ذكراً العدة ، ثم أضفتها إلى الجمع ؛ لتخبر أن هذه العدة مُقتطعة. لما أردت من الجنس الذي ذكرت .

فإن كان المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدلُّ على أقلُّ العدد^(١) . فمن ذلك ما كان على (أفعل) ؛ نحو : أكَّلب ، وأفرَّخ ، وأكبَّش . وما كان على (أفعال) ؛ نحو : أجمال ، وأقتاب ، وأمثال . وما كان على (أفعلته) نحو : أخمرة ، وأقميزة ، وأجربة . وما كان على (فُعلة) نحو : صبئية ، وغلثة ، وفتية .

وما كان من المذكر مجموعاً بالواو والنون ، نحو : مسلمون وصالحون ، فهو أدنى العدد ؛ لأنه على منهاج التشنية .

ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالألف والتاء^(٢) ؛ نحو : مسلمات ، وصالحات ، وكريمات .

وما كان بعد ما وصفنا فهو لأكثر العدد ، وسنفسر هذا أجمع حتى يعلم على حقيقته إن شاء الله .

٢ / ٤٣٨ / اعلم أنك إذا صغرت بناءً من العدد يقع في ذلك / البناء أدنى العدد — فإنك تردّه إلى

وفي إصلاح المنطق ص ١٦٧ - ١٦٨ تقول : ما أعظم خصيته ، وخصيته ولا تكسر الحاء . . الواحد خصى وخصية .

وفي تهذيبه ج ٢ ص ٢٥ : التدلُّل : تحرك الشيء الملقق واضطرابه . وظرف العجوز : خلق متقبض قد تشنج لقدمه .

وفي الخزانة : ظرف العجوز : مزودها الذي تخزن فيه متاعها .

الرجز لحطام مجاشي في هجاء شيخ كبير .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٤ - ٣١٧ والمخصص ج ١٢ ص ١١٠ - ج ١٣ ص ١٩٦ ج ١٦ ص ٩٨ ج ١٧ ص ٨٩ ، ١٠٠ والحامسة ج ٤ ص ٣٣٨ وإصلاح المنطق ص ١٦٨ والرواية في كل ما ذكر ظرف عجوز إلا في الحامسة فإن روايتها : سحق جراب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وما أجرى هذا المجرى أسماء العدد تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما ينبي لجمع أدنى العدد إلى أدنى العقود » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . . » .

أدنى العدد فتصغره . وذلك أنك إذا صغرت (كلاباً) فقلت : أكئلب : لأنك إنما تُخبر
أن العدد قليل . فإنما تردّه إلى ما هو للقليل .

فلو صغرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال . وهذا هو المحال
ونذكر هنا في باب التصغير^(١) ، ولكننا ذكرنا منه هاهنا شيئاً لما يجرى في الباب .

فإذا أردت أن تجمع المذكّر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التانيث . وذلك نحو :
ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال . فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ،
واكن كدخلها في علامة ، ونسابة ، ورجل ربعة ، وغلام يفعة^(٢) .

فإذا أوقعت العدة على مؤنث أوقفته بغيرها فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوار ، وخمس
بغلات^(٣) . وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبينية ، كتانيث عقرب / ، وعناق ، وشمس ، وقدر .

وإن سميت رجلاً بـ(ثلاث) التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه ؛ لأنه اسم مؤنث بمنزلة
عناق .

وإن سمّيته بـ(ثلاث) من قولك : ثلاثة التي تقع على المذكّر صرفته .

فكذلك يجرى العدد في المؤنث والمذكّر بين الثلاثة إلى العشرة في المذكّر . وفيما بين
الثلاث إلى العشر في المؤنث . قال الله عز وجل : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِيَةَ أَيَّامٍ^(٤))
وقال : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ^(٥)) وقال : (هَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَاِنَّ

(١) سيأتي حديثه في هذا الجزء .

(٢) رجل ربهه : بين الطويل والتقصير . غلام يفعة : مراחק .

(٣) في سيبويه - ٢ ص ١٧١ « اعلم أن ما جاوز الإثنين إلى العشرة ما واحد مذكر فإن الاسماء التي تبين بها عدته مؤنثة
فيها الهاء التي هي علامة التانيث وذلك قولك : ثلاثة بنين ، وأربعة أجمال . . . وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة ،
وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التانيث وذلك قولك : ثلاث بنات ،
وخمس أيتى ، وسبع ثمرات . . . وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر » .

(٤) الحساقه : ٧

(٥) فصلت : ١٠

أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ^(١) ، لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ حِجَّةٌ . وَقَالَ : (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ^(٢)) .

فإذا كان في الشيء ما يقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء إليه فقلت : ثلاثةُ أَعْلَمَةٌ ، وأربعةُ أَحْمِرَةٌ ، وثلاثةُ أَفْلُسٍ ، وخمسةُ أَعْدَادٍ .

فإن قلت : ثلاثةُ حَمِيرٍ ، وخمسةُ كِلَابٍ - جاز ذلك^(٣) . على أنك أردت : ثلاثة من

(١) القصص : ٢٧

(٢) البقرة : ١٩٦

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ « وقد تجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب أى : هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : « هذا حب رمان » وقال في ص ٢٠٢ : « سألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهوه بثلاثة قرود ونحوها ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب كأنك قلت : ثلاثة عيسى الله وإن نوتت قلت : ثلاثة كلاب على معنى كأنك قلت : ثلاثة ثم قلت كلاب » .

* * *

المبرد في نقده لكتاب سيبويه عرض لهذه المسألة فقال : قال : وسألت الخليل عن قولهم ثلاثة كلاب فقال يجوز في الشعر على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب كما قال ثننا سنظل .

قال محمد : والعرب تقول في أقل العدد في قرء المرأة أقرأ قال الله جل وعلا « ثلاثة قرود » فهذا ينقض قوله ؛ إنما يجوز في الشعر .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : نص سيبويه عن الخليل غير ما حكاه وذلك أنه قال : وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهوه بثلاثة قرود ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب .

فهذا وجهان : الأول منهما يجوز في الشعر وهو أن يكون ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب ، وكما قالوا : ثلاثة قرود ، إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل في قرود فيقولوا أقرأ واستعملوا الكثير القليل والكثير فجاز في الكلام وشبهوا كلاباً به فجاز في الشعر لاستعمالهم الجمع القليل فيه وهو قولهم : أكلب .

وأما الوجه الثاني الذي على معنى الإضافة إلى الجنس فهو جاز في الكلام والشعر وقد زعم سيبويه في أول الباب أنه يجيء خمسة كلاب ولم يقل في الشعر ، وقال : كقولك : خمسة من الكلاب وحذفت من وأضفته إلى الجنس وقال هذا كما تقول صوت كلاب أى صوت هذا الجنس . وهذا حب رمان والحب ليس برمان وإنما هو منه وكذلك الصوت من الكلاب فكأنه يريد أن هذه العدة من الكلاب وليست بجميع الكلاب وإذا قلت : ثلاثة أكلب فالثلاثة هي الأكلب وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقليل والكثير . فن ذلك قولهم : ثلاثة شسوع استغنوا عن أشساع وثلاثة قرود استغنوا عن أقراد وثلاثة قرود استغنوا بها عن أقررة فلما جعلوا الجمع الكثير ههنا ينوب عن القليل والكثير حسنت إضافة العشرة وما دونها إليه ، لأنه قد قام مقام القليل تركهم استعمالهم إياه وجعلهم الكثير ينوب منابه فأما كلاب فإنما ضمت فيه خمسة كلاب لأنهم قد قالوا =

الكلاب ، وخمسة^(١) من الحمير ؛ كما قال الله عز وجل / « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »^(٢) .
وقال الشاعر :

قَدْ جَعَلْتُ مَيَّ عَلَى الظُّبُرِ رَارٍ خَمْسَ بَنَانٍ قَانِيءِ الْأَظْفَارِ^(٣)

يريد : خمساً من البنان .

واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذى يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل ؛
كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ؛ وذلك
نحو قولك : يد وأيد ، ورجل وأرجل . فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره فالكثير
من العدد يُلقب أيضاً بهذا . وكذلك ثلاثة أرسان^(٤) . وتقول ذلك للكثير ؛ لأنه لا جمع له
إلا ذلك .

= أكلب فكان الأولى أن يضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملاً لم يستغن عنه بكلاب ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بكلاب
لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شسوع .

ومأ قوله : إن العرب تقول فى القليل أقرأ فليس ذلك الأصل فى جمع فعل القليل إنما هو شاذ فيه فشبهه بغيره وإنما الأصل
فى قليل فعل أفل وقد ترك استعماله ألبته فى قرء واستغنوا عنه بفعل . وإذا لم يستعملوا أقل الجمع على الأصل أجازوا أن يضيفوا
إلى الأكثر لأنهم قد صبروه يقوم مقام الأقل وإن كان قوياً إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجمع
المستعمل منه القليل على الأصل نحو خمسة كلاب فلما أجازوا هذا على ضعف كان ما لم يستعمل له القليل على الأصل قوياً جيداً وهو
قولهم ثلاثة قرء وبه جاء القرآن .

أنظر الانتصار ص ٢٩٤ - ٢٩٨

وانظر ابن عييش ج ٦ ص ٢٥ - وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٨٦

(١) هكذا بالأصل والمناسب لتثنيه أن يقول : خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير .

(٢) البقرة : ٢٢٨

(٣) استشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة خمس إلى البنان على تقدير خمس من البنان .

الظرار : جمع ظرر وهى حجارة مستديرة محددة يقال أرض مظرة : إذا كانت كثيرة الظرار . ويروى على الظرار بالطاء
المهمل ، وهى جمع طرة وهى عقيصة من مقدم الناصية ترسل تحت التاج فى صدغ الجارية . والقافى : الشديد الحمرة .

وفى المخصص ج ٢ ص ٧ وإنما أضاف إلى المفرد بحسب إضافة الجنس (فى الأصل : الخمس والتصحيح من اللسان) وليس
يعنى بالمفرد أن البنان واحد إنما يعنى أنه لم يكسر عليه واحد للجمع إنما هو كسرة وسدر .

والبيت فى اللسان (بنان) وهو غير منسوب لقائل .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو الأكثر المدد فىبنى به

= ما يعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب وأقتاب ورسن وأرسن « الرسن : الجبل .

وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شُوع^(١) . فتقول : ثلاثة شُوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر .

فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناءان . وذلك قولك : عندي ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد^(٢) .

فإن حُقرت / الدراهم قلت : دراهمات . تردّه في التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء ؛ لأنّ كل جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التانيث . وهذا يُبين لك في باب الجمع^(٣) إن شاء الله .

وتقول : عندي ثلاثة محمّدين وخمسة جعفرين^(٤) ؛ لأنّ هذا كما يجمع بالواو والتون . فإن قلت : محامد وجعافر ، على أنّك أردت ثلاثة من الجعافر وثلاثة من المحامد ، كان جيّدا على ما فسّرت لك .

= وقال في ص ١٧٩ . وذلك قولم : ثلاثة رجلة ، استغنوا بها عن أرجال .
وقال في ص ١٨٠ « ورجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأقل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف - لم يقولوا : أجراح كما لم يقولوا أفراد » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنوا بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شُوع فاستغنوا بها عن أشساع » .
وفي المفصل : وقد روى عن الأئفش أنّه أثبت أشسعا قال ابن يميث ج ٢ ص ٢٥ « فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشسع فهو شاذ قياسا واستعمالا فأما الاستعمال فما أقله وأما القياس فإنّ الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو : عدل وأعدال فجيته على أفعال على خلاف القياس » .

وقال أبو حيان : لقلة أشساع وإن لم يكن شاذاً استعماله . البحر ج ٢ ص ١٨٧
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر مل مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع ، وضفداع . . فإنّ عنيت الأقل لم تجاوز ذلك . . » .

(٣) باب تصغير ما كان من الجميع سيأتي في هذا الجزء إن شاء الله .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب مالا يحسن أن تصيف إليه . . » .

وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر . . . =

فإذا خرجت عن العقد الأول ضمنت إليه اسماً مما كان في أصل العدد إلى أن تتسعه . وذلك قولك : عندي أحد عشر رجلاً ، وخمسة عشر رجلاً^(١) . بنيت (أحد) مع (عشر) ، وغيرت اللفظ للبناء ، وذلك أنك جعلتهما اسماً واحداً . وكان الأصل أحدًا وعشرة ، وخمسة وعشرة ، فلما كان أصل العدد أن يكون اسماً واحداً يدل على جميع ، نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة - بنوا هذين الاسمين فجعلوهما اسماً واحداً ، وأزموهما الفتح ؛ لأنه أخف الحركات ؛ كما قالوا : هوجارى بيئت بيئت ، ولقيته كفة كفة يافتى ، والقوم فيها شغراً بغير^(٢) .

فإن قال قائل : فهلاً أعربوه ؛ كما قالوا : حضرموت^٢ / ، وبعلبك^٣ ، وما ، أشبههما^(٣)؟ قيل $\frac{٢}{٤٤٢}$ إن (حضرموت) بنوا الاسمين فجعلوا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاء التانيث ، وجعلوا لذلك

= وقد فصل القول في ذلك الرضى فقال في شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٩

« وأما الجمع السالم فلا يقع بميزاً للعدد عند سيويه إن كان وصفاً إلا نادراً . إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات فاصرة في هذه الفائدة إذ أكثرها للموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفاً : ثلاثة ظرفاء .

وأما غير الوصف فإن كان علماً قل وقوعه بميزاً لأن جمع العلم لابد فيه من الألف واللام ، والفرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التمييز فميزه متكرر في الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قل ثلاثة الزيديين وثلاث الزينيات . وإن لم يكن علماً فإن جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الأغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول : ثلاث كسر لقلته تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى : (سبع سنبلات) مع وجود سنابل .

وإن لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى : (ثلاث عورات) . . . » .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٧١ « فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت : أحد عشر كأنك قلت : أحد جمل وليست في عشر ألف وهما حرفان جملاً اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت له أحد وعشرون عاماً وجاء الآخر على غير بنائه حين كان مفرداً والعدد لم يجاوز عشرة » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٥٣ « ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٨٥

وفي اللسان « لقيته كفة كفة : أى كفاحاً وذلك إذا استقبلته مواجهة .

وفي حديث الزبير : فتلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة ، أى مواجهة ، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره ، أى منعه » .

وسعيد حديث تركيب الظروف والأحوال في الجزأين الثالث والرابع .

(٣) باب الإسمين اللذين يحملان اسماً واحداً نحو : حضرموت وبعلبك ومع ذلك يكره سياق في الجزء الثالث إن شاء الله

من ٣٥٨ - ٣٥٩

عَلَمًا ، ولم يكن له حدٌّ صُرِفَ عنه ، والعدد الذي ذكرت كان له حدٌّ صُرِفَ عنه كما ذكرت لك
فلمَّا حُدِلَ عن وجهه حُدِلَ عن الإعراب .

وأما (اثنا عشر) فليست هذه سبيله ؛ لأنَّه تمَّا فيه دليل الإعراب تقول : جاعلي اثنا عشر ،
ورأيت اثني عشر . فلمَّا كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يجز أن يُجْعَلَ مع غيره اسماً
واحداً^(١) . ولا تجد ذلك في بناء حضرموت ، ولا في شيء تمَّا ذكرت لك من : لقيته كَفَّةً كَفَّةً
ونحوه ولكنهم جعلوا (عشرة) بمنزلة النون من اثنين ، إلَّا أنَّ لها المعنى الذي أبانت عنه من العدد.

ولو سميت زجلا اثني عشر ثمَّ رَحِّمته لقلت : يا اثنَ أَقْبِيلُ ، تحذف الألف مع (عشر) ؛ كما
كنت فاعلا بالنون أو كانت مكان (عشر) .

فأمَّا تغييرهم (عشر) عن قولك : «عشرة»^(٢) ؛ فإنمَّا ذلك لصُرْفها عن وجهها ، واكتنك أثبتُّ
الهاءات للمذكَّر ؛ كما كنت مثبتها في ثلاثة وأربعة / ، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وأربعة عشر
رجلاً ، وخمسة عشر إنساناً ، ولم تُثبِت في (عشر) هاءٌ وهي للمذكَّر ؛ لأنك قد أثبتُّ الهاء في
الاسم الأوَّل ، وهما اسم واحد ، فلا تدخل تأنيثاً على تأنيت ؛ كما لا تقول : حمراء ولا صفراء
فأمَّا الاسم المنصوب الذي يُبَيِّن به العدد فنحن ذاكرود في موضعه مشروحا إن شاء الله .

فإذا أردت المؤنث أثبتُّ الهاء في آخر الاسم ؛ لأنَّ (عشرا) مذكَّر في هذا الموضع ، فأنثته
لمَّا قصدت إلى مؤنث فقلت : ثلاثَ عشرةَ امرأةً ، وخمسَ عشرةَ جاريةً ؛ لأنك بنيتَه بناءً على

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦ « وإما اثنا عشر فزعم الخليل : أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خمسة
عشر وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع وإثني في النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة
كما لا يجوز في مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنين ويكون علم العدد قد ذهب » .

وقال في ص ١٧١ « فإن زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت : له اثنا عشر ، وإن له إثني عشر لم يغير الاثنين عن
حاملها إذا ثبت الواحد غير أنك حذف النون ، لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب وليس
كخمس عشرة . . .

وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت : له اثنتا عشرة واثنتا عشرة وإن له ثني عشرة واثني عشرة (بكسر الشين)
وبلغة أهل الحجاز عشرة (بسكون الشين) » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ « وبني الحرف الذي بعد إحدى واثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر ، كما
فعل ذلك بالمذكر وقد يكون اللفظ له بناء في حالة فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه . . . » .

جِدَّة ؛ كما فعلت ذلك بالمدكَّر (فسَلِمَت الأَسْمَاءُ الأُولَى ؛ كما سَلِمَت أَسْمَاءُ المَدكَّر)^(١) وأُثِبَتْ الهاء في آخره ، وبنيت العشرة على غير بذائها في قولك : عشرٌ نسوة فقلت : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، وإن شئت قلت : عشرة على غير منهاج عشرة ، ولكنك أسكنت الشين^(٢) ؛ كما تسكَّن فخذًا فتقول : فخذ . وعلم فتقول : علم .

وتنصب الاسم الذي تُبَيِّن به العدد كما فعلت ذلك في المدكَّر .

فإن قال قائل : فما بالك قلت ؛ إحدى عشرة . و (إحدى) مؤنثة و (عشرة) فيها هاء التانيث وكذلك اثنتا عشرة^(٣)

فالجواب في ذلك أن تانيث إحدى بالألف ، وإيس بالتانيث الذي / على جهة التذكير ، $\frac{٢}{٤٤٤}$ نحو : قائم وقائمة ، وجميل وجميلة . فهما اسمان كانا باثنين ، فوصيلا ، ولكل واحد منهما لفظ من التانيث سوى لفظ الآخر ، ولو كان على لفظه لم يجز . فأما اثنان واثنتان ، فإنما أنت اثنان على اثنتين ولكنه تانيث لا يُفرد له وحد . فالتاء فيه ثابتة ، وإن كان أصلها أن تكون تاء وقفه بالهاء .

ألا ترى أنهم قالوا : (مُدْرَوَان) ؛ لأنه لا يفرد له واحد ، واو كان تاءً ينفرد له واحد لم يكن إلا مُدْرَبَان^(٤) . وكقوله : عقلته بِشِنَائِيْن^(٥) (واو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا بِشِنَائِيْن)^(٦)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ « وإن جاوز المؤنث العشر فزادوا واحداً قلت إحدى عشرة (مكسورة الشين) بلفظ تميم كأنما قلت إحدى نبقة وبلغة أهل الحجاز عشرة كأنما قلت إحدى تمرة . . . »

(٣) في إحدى عشرة جمع بين علامتي تانيث وقد استشكل ذلك أيضاً وأجاب عنه ابن يعيش ج ٦ ص ٢٦ والسيوطي في الأشباه ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٣

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١

(٥) الهاء تحصنت من حيث أنه لم يرد له واحد فتطرف ياءه ولو تطرفت لاستحقت المنزومى عقلته بشنابيين أن تشد يديه بطرفي حبل فهو حبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البير وبالطرف الآخر اليد الأخرى . واتفق البصريون والكوفيون على ألا يمزوه ويقال لذلك الحبل الثنائية . شرح أدب الكاتب للجبالي ص ٤١١

في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ : وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بشنابيين وهنابيين لم لم يمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم يبنوا عليه فهذا بمنزلة السواة وانظر سيبويه أيضاً ص ٢٨٢

(٦) تصحيح السيرافي .

فأما نصب الاسم الذي بعد خمسة عشر ، وأحد عشر ، وبعد إحدى عشرة إلى تسع عشرة^(١) ، فلأنه عدد فيه نية التنوين ولكنه لا ينصرف ، كما تقول : هؤلاء ضوَّارِبُ زيداً غداً . إذا أردت التنوين ولم يجز أن يكون هذا مضافاً ؛ لأنَّ الإضافة إنَّما تكون لما وقع فيه أقلُّ العدد ، وذلك ما بين الثلاثة إلى العشرة . فإذا خرجت عن ذلك خرجت إلى ما تحتاج إلى تبين نوعه . فإن كان منزهاً انتصب ما بعده من ذكر / النوع ، وإن كان غير منزهٍ أُضيف إلى الواحد المفرد الذي يدلُّ على النوع .

فإن قال قائل : فهلَّا كان هذا ممَّا تجرى عليه الإضافة ؛ كما تقول : مائة درهم ، وألف درهم ؟

قيل له : لمَّا كان هذا اسمين ضمَّ أحدهما إلى الآخر ، ولم يكن في الأسماء التي هي من اسمين ضمَّ أحدهما إلى الآخر إضافة - كان هذا لاحتياجه إلى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتنوينه .

فإن قال [قائل] ^(٢) : فأنت قد تقول : هذا حضر موتٌ زيدٍ . إذا سميت رجلاً (حضر موت) ، ثمَّ أضفته ؛ كما تقول : هذا زيدٌ عمرو .

قيل : إنَّ إضافته ليست له لازمةً . وإنَّما يكون إذا نكرته ، ثمَّ عرفته بما تُضيفه إليه .

(وخمسة عشر) عدد مُبهم لازم له التفسير ، فكانت تكون ^(٣) الإضافة لازمةً ، فيكون كأنَّ أصله ثلاثة أسماء قد جُعِلتْ اسماً واحداً ؛ ومثْلُ هذا لا يوجد .

فإن قال : فهلَّا جُعِلَ ما تُبين به النوع جمعاً ، فتقول : خمسة عشر رجلاً ، كما تقول : زيدٌ أقره الناس عبداً ، وأقره الناس عبداً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك وكذلك هو إلى التسمين » .

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٤ (٢) تصحيح السيرافي .

(٣) توسط خبر كان إذ لا لبس كما في قوله تعالى : (فلم يك ينضمهم إيمانهم) وقوله : (ألم تلك تأتيكم رسلكم) وبعض النحويين يقدر ضمير الشأن في كان والجملة الفعلية خبرها .

قيل : الفصل بينهما أنك / إذا قلت : زيد أفره الناس عبداً جاز أن تكون تعنى عبداً واحداً ، $\frac{2}{446}$
وأن تكون تعنى جماعة . فإذا قلت : عبداً بيّنت الجماعة ، وأنت إذا قلت : خمسة عشر ونحوه
فقد بيّنت العدد فلم تحتاج إلى النوع فجئت بواحد منكور يدلُّ على جنسه ؛ لأنك قد استغنيت
عن ذكر الجماعة .

فإذا ثبت أدنى المقود اشتقت له من اسمه ما فيه دليل على أنك قد خرجت عنه إلى تضعيفه
والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة ، وهى الواو والنون فى الرفع ، والياء والنون فى الخفض
والنصب ، ويجرى مجرى مسلمين . وذلك قولك : عندي عشرون رجلاً ، وعشرون جاريةً ،
فيستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ لأنه مشتقٌّ مبهم وليس من العدد الذى هو أصلٌ . والأصل ما بين
الواحد إلى العشرة . فكلُّ عدد فمن هذا مشتقٌّ فى لفظ أو معنى .

فأما قولهم (عِشْرُونَ) ولم يفتحوا لعشر العين ، فقد قيل فيه أقاويل^(١) .

قال قوم : إنما كُسِرَتْ ؛ ليدلُّوا على الكسرة التى فى / أول اثنين ؛ لأنها ثنية عشرة وليست $\frac{2}{447}$
بجمع ، وليس هذا القول بشئ .

ولكن نقول فى هذا : إنه اسم قد صرف على وجوده : [فمنها أنك تقول فى المذكر : عشرة
وللمؤنث : عشر بالإسكان^(٢)] وليس على منهاج التذكير ، واو كان على منهاجه لكان حذف الهاء
لازماً للمذكر وإثباتها لازماً للمؤنث كسائر الأسماء ؛ نحو : ظريف وظريفة ، ومتكلم
ومتكلمة ، وعلى هذا قالوا : خمسة عشر فغيروه ، وقالوا : خمس عشرة فبنوه على خلاف بناء
التذكير . فلما كان هذا الاسم مغيراً . فى جميع حالاته ، ولم يكن فى العشرين على منهاج

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا ضاعفت أدنى المقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى المقد ويجرى ذلك الاسم مجرى
الواحد الذى لحقته الزيادة للجمع ، كما لحقته الزيادة للثنية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبعدهما النون وذلك قولك
عشرون درهماً . »

(٢) تصحيح السيراقى .

سائر العقود غيره - كان دليلا على مجيئه على غير وجهه ، ألا ترى أنهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ، ليكون التغيير دليلا على خروجه من بابهِ . وذلك قولك : سنة . ثم تقول : سنون ، فتكسر السين ، وكذلك قلة وقلون^(١) .

وأما قولنا : إنه على خلاف العقود ، فإنما هو لأنك اشتقت للثلاثين من الثلاثة ؛ لأنها ٢
٤٤٨ ثلاثة عقود ، وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين ، / فكان الواجب إذ اشتقت للثلاثين من الثلاثة أن تنشق للعشرين من الاثنتين .

فإن قال قائل : فهلا فعلوا ذلك ؟

فالجواب^(٢) : أن الاثنتين تما إعرابه في وسطه ، فإو فعل به ما فعل بالثلاثة حيث صيرت إلى الثلاثين لبطل معناه ، وصير إلى الأفراد ولم يقع مفردا قط فالامتناع منه كالضرورة .

* * *

فإذا زدت على العشرين واحداً فما فوق إلى العقد الثاني أو واحدة فما فوقها - قلت في المذكر : أحد وعشرون رجلا ، واثنان وعشرون رجلا ، وواحد وعشرون ؛ كما كنت قائلاً قبل أن تصله بالعشرين .

فإن قال قائل : فهلاً بُنيَ الأحد مع العشرين وما بعد الأحد من الأعداد ؛ كما فعل ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسماً واحداً ، كما كان ذلك في كل عدد قبله .

قيل له : لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الأسماء كحضر موت وبعثك ، لا تجد اسمين جعلا اسماً واحداً تما أحدهما إعرابه كإعراب مسلجين وقد تقدم قولنا في هذا حيث ذكرنا اثني عشر .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤١ والتعليق هناك .

(٢) انظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢١ وابن يبيش ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤١

فإذا صرت إلى العقد الذى بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال (عشرين) وكذلك إعرابه ، إلا أن / اشتقاقه من الثلاثة ؛ لأنّ التثليث أدنى العقود . وكذلك لما بعده إلى $\frac{2}{249}$ التسعين^(١) .

إذا صرت إلى العقد الذى بعدها كان له اسم خارج من هذه الأسماء ، لأنّ محله محلّ الثلاثين تماماً قبلها ، والأربعين تماماً قبلها ، ونحو ذلك . ولم يشتق له من العشرة اسمٌ أثلاً يلتبس بالعشرين ، ولأنّ العقد حقه أن يكون فيما فرط من الأعداد خارجاً من اسم قبله ، وأضفته لما بعده معرفةً كان أو نكرةً ؛ كما كتبت فاعلا ذلك بالعقد الأول . وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم التى قد عرفت^(٢) .

ولم يجز أن تقول : عشرون الدرهم^(٣) ، لأنّ (درهما) بعد (عشرين) تمييز منفصل من العشرين ، والمائة مضافة ، والمضاف يكون معرفةً بما يُضاف إليه .

فإذا أردت تعريف (عشرين) وما كان مثلها قلت : العشرون رجلاً ، والثلاثون جاريةً ؛ كما تقول : الضاربون زيداً ؛ لأنّ ما بعد التنوين منفصل تماماً قبله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإن أردت أن تثبت أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذى كان للتثنية وذلك قولك ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تتسمه وتكون النون لازمة له . كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة وإنما جعلوا هذا بهذه الأسماء وأزموها وجهاً واحداً ، لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ولا التى شبهت بها فلم تقو تلك القوة » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا بلغت العقد الذى يليه تركت التنوين والنون ، وأضفت ، وجعلت الذى يعمل فيه ، ويبين به العدد من أى صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل الألف واللام ، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم وذلك أن ضاعفته قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار » .

وانظر تمليل أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ١٩ - ٢٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك ، وكذلك حوالى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أى صنف العدد » .

و(المائة) اسم ليس. التنوين له لازماً ؛ لأنَّ حالَ التنوين ليست حالَ النون ، لأنَّك تقف على النون ولا تقف على التنوين ؛ ولأنَّ النونَ تثبتُ مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معها .
 ٢
 ٤٥٠ تقول : المسلمون والصالحون ، ولا تقول : المسلمُ والصالحُ ، فتقف/ على التنوين . فكانت (مائة) في بابها كثلاثة في بابها . إلاَّ أنَّ الذي تضاف إليه [مائة واحدٌ في معنى جمع] (١) ، والذي يضاف إليه ثلاثة وما أشبهها جَنَع . تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهمٍ ، والفضلُ بينهما ما يقع في الثلاثة إلى العشرة من أدنى العدد ، وأنَّ المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة . وكذلك صار لفظها للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة . تقول : مائة درهمٍ ومائةٌ جاريةٌ ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسة عشرَ ، وخمسة عشرَ ؛ لأنَّهما مجموعان كما كان واقعاً لأدنى العدد .

فإن اضطرَّ شاعر فنونَ ، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة ، لأنَّه تمييز ، كما أنَّه إذا اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً (٢) . فمن ذلك قولُ الشاعر :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في مجالس ثعلب ص ٦٥٢ « يقال : ثلاثة أثواب وثلاثة أثواباً وثلاثة أثواب فيقال : عندى أثواب ثلاثة » .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعر فقال : ثلاثة أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثواب » .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦ ، ٣٩٣ على إثبات النون في مائتين ونصب تمييزها للضرورة .

في المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٣ « الفتاء : المصدر من الشباب ممدود يقال : إنه لفتى بين الفتاء كقولك بين الشباب ، والفعل كفتح » .

نسب البيت في الموضع الأول من سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري ، وفي الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة . ونسب الأهل في الموضعين إلى الربيع ، ونسب أبو حاتم السجستاني إلى الربيع في كتابه (المعمرين) وذكر القصيدة ص ٧ . وكذلك في شرح أدب

الكاتب للبراليقي ص ٢٦٦ . وفي الاقتضاب ص ٣٦٩ وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٦ - ٣١٠

وانظر المخصص ج ١ ص ٣٨ ج ١٥ ص ١٣٢ ومجالس ثعلب ص ٣٣٢ ، وأمل القالي ج ٣ ص ٢١٤ - ٢١٥

وشروح سقط الزند ص ١٥٩١

فإنَّما حَسَنَ هذا في المائتين وإن كان تثنية (المائة) ؛ لأنَّه تَمَّا يلزمها النون . فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين / وما أشبهها . ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة .

فأمَّا قولهم : ثلاثمائة وأربعمائة^(١) ، واختيارهم إيَّاه على مائتين ومئات - فإنَّما ذلك قياس على ما مضى ؛ لأنَّ الماضي من العدد هو الأَصْلُ ، وما بعده فَرَعٌ . فقياسُ هذا قياسُ قولك : عشرون درهما ، وأحد وعشرون درهما إلى قولك : تسعة وعشرون درهما . فالدرهم مفرد ، لأنَّك إذا قلت : ثلاثون [وما بعدها إلى تسعين ثمَّ تجاوزته]^(٢) صرت إلى عقْد ليس لفظه من لفظ ما قبله . فكذلك تقول : ثلاثمائة وأربعمائة ؛ لأنَّك إذا تجاوزت تسعمائة صرت إلى عقْد يخالف لفظه لفظاً ما قبله ، وهو قولك : ألف ، ثمَّ تقول : ثلاثة آلاف ؛ لأنَّ العدد الذي بعده غير خارج منه .

تقول : عشرة آلاف ؛ كما تقول : عشرة أثواب ، وأحد عشر ألفاً ؛ كما تقول : أحد عشر ثوباً إلى العقْد الآخر . فلو كنت تقول : عشر مئتين ، وإحدى عشرة مائة - لوجب جمعها في التثليث وما بعده .

وإنَّما جاز أن تقول : ثلاث مئتين وثلاث مِئات من أجل أنَّه مضاف ؛ فشبهته / من جهة الإضافة لا غيرُ بقولهم : ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ . قال الشاعر :

ثلاثٌ مِئِينٍ للمُلُوكِ وَفِي بِهَآ رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجُوهِ الأَهَائِمِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون مئتين أو مئتين ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين فيه العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد ، كما أن عشرين اسم لعدد . وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحد ، والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

وانظر تحليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٢

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئتين وثلاث مئتين لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال » .

وقال الآخر :

ثلاثٌ مِثِينٌ قَدْ مَرَزَنَ كَوَامِـلاَ وها أَنذا أَرْتَجِي مَرَّ أَرَبِعِـ

فَبأَمَّا قولك : مائةُ درهم ، ومائةٌ جارية ، وألفُ غلام ، وألف جارية - فلا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنَّه ليس بمنزلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث عشر ؛ لأنَّ الثلاث والثلاثة على مِثِينٍ وقع ، أو على أُلوف ، أو غير ذلك . ففيهِنَّ أقلُّ العددِ مَّا وقعن عليه .

ومجاز مائة وألف في أَنه لا يكون لأدنى العدد مجازُ أحد عشر درهما فما قَوْقُ .

فأَمَّا قوله عزَّ وجلُّ : (وَكَلِبُوثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فَإِنَّه على البَدَلِ لأنَّه لَمَّا قال : (ثلاثمائة) ثمَّ ذكر السنين ليَعْلَمَ ما ذلك العدد ؟

= وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ « قيل غرم ثلاث ديات فرفهن بها رداه وكانت الدية مائة من الإبل . جلت : كشفت تلك المتون المرهون بها ردائي حين أديتها المار عن وجوه الأهاتم يعنى بهم الأهم بن سنان . . » .
والبيت من تصيدة طويلة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً - الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وروايته هناك ص ٨٥٣ :

فَدَيْ لِسِيوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفِي بَها ردائي ، وجلت عن وجوه الأهاتيم
وكذلك روايته في النقائض ج ٢ ص ٧٦ وعل هذا فلا شاهد فيه وانظر أمان الشجري ج ٢ ص ٢٤
(١) البيت في ابن يمش ج ٦ ص ٢٣ غير منسوب .

وفي المعمرين ص ٢٢ « قالوا وعاش ابن حمزة الدوسي واسمه كعب أو عمرو أربعمائة سنة غير عشر سنين فقال :

كَبِرتُ وطالَ العَمرُ حَتى كَأَننى سَليماً أَفَاعِ لَئيلُهُ غَيرِ مودِعِـ
فَما المَوتُ أَفنانى وَلَكن تَتابَعْتُ عَلى سَنونِ من مَصِيفِ وَمَرَبِعِـ
ثلاث مِثِينِ . . .

ثم ذكر بعده بيتين .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وكذلك المقد الذي بعده واحداً كان أو مثنى وذلك قولك : ألف درهم وألف درهم » .
وانظر أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يمش ج ٦ ص ٢٠

ولو قال قائل : أقاموا سنين يافى ، ثم قال : مؤثين أو ثلاثمائة لكان على البدل ، ليبين :

كم مقدار تلك السنين ؟

وقد قرأ بعض القراء / بالإضافة فقال : (ثلاث مائة سنين)^(١) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . $\frac{٢}{٤٥٣}$
وإنما يجوز مثله في الشعر [للضرورة ، وجوازه في الشعر أننا نحمله على المعنى ، لأنه في المعنى جماعة وقد جاز]^(٢) في الشعر أن تُفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع^(٣) فمن ذلك قوله :

(١) الكهف : ٢٥ - قراءة ثلاثمائة سنة بإضافة مائة إلى سنين قراءة سبعية وإن قال عنها المبرد : إنها خطأ في الكلام غير جائزة - في شرح الشاطبية ص ٢٤٠ قرأ حمزة والكسائي : ثلاثمائة سنين بخلاف التنوين على الإضافة وانظر غيث النفع ص ١٥٥ والنشر ج ٢ ص ٣١٠ والاتحاف ص ٢٨٩ وقال أبو حيان « أنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك » وقال أبو علي : « هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع ؛ البحر ج ٦ ص ١١٧ ، وانظر الروض الأنف ج ١٠ ص ١٩٣ - ١٩٤

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وليس بمستكثر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

• • •

وما جملة سيبويه والمبرد من الضرورة يراه الفراء جائزاً في الاحتياط وفي القرآن الكريم آيات كثيرة جداً قرئ فيها بالإنفراد والجمع في السبعة .

(١) قرئء بافراد الريح وجمعها في السبعة في هذه الآيات .

(وتصريف الريح - تذرؤه الريح - ومن يرسل الريح - الله الذي يرسل الريح - وهو الذي أرسل الريح - وأرسلنا الريح - إن يشأ يسكن الريح - اشتدت به الريح - يرسل الريح نثراً) انظر شرح الشاطبية ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٢٣

(٢) افراد عبد وجمعه في (واذكر عبادنا إبراهيم وإسماعيل ويعقوب) (أليس الله بكاف عبده) .

(٣) افراد كتاب وجمعه في هذه الآيات (كل آمن بالله وملائكته وكتبه - كفى السجل للكتب - وصدقت بكلمات ربها وكتبه) .

(٤) جمع الكافر وإفراده في (وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار) .

(٥) جمع جدار وإفراده في (أو من وراء جدر) .

(٦) جمع نصب وإفراده في (كأنهم إلى نصب يوفضون) .

(٧) جمع عظم وإفراده في (فكسونا العظام لحماً) .

(٨) (وجعلنا فيها سراجاً) قرئء في السبعة أيضاً سرجاً .

كُلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيضٌ (١)

وقال آخر :

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ سُبِينَا فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا (٢)

وينشد : شربنا .

وقال عَلْقَمَةُ بن عَبَّدة :

بِهَا حَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ (٣)

= (٩) (فانظر إلى آثار رحمة الله) أثر .

(١٠) (وأسبغ عليكم نعمة)

(١١) (فدية طعام مساكين) مسكين وكذلك في (أو كفارة طعام مساكين) .

(١٢) جمع مسجد وإفراده في (أن يعمروا مساجد الله - إنما يعمروا مساجد الله) .

(١٣) (لقد كان لسبأ في مسكنهم) مسكنهم .

(١٤) جمع كبير وإفراده في (يمتحنون - كبار الإثم) في آيتين .

(١٥) (إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس) في المجلس .

(١٦) (فلا أقسم بمواقع النجوم) بموقع .

(١٧) أفراد الصلاة وجمعها وذرية وذريات وأمانة وأمانات - وكلمة وكلمات وخطية وخطيات ورسالة ورسالات ومكانة ومكانات وآية وآيات وبينة وبيئات . . . وغير ذلك في آيات كثيرة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠٨ على وضع المفرد وهو (بطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة .

الخميص : الجائع . الصفة للزمن والمضى لأهله . وتميشوا مجزوم في جواب الأمر .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٣٧٩ - ٣٨١ وأمال الشجري ج ١ ص ٣١١ وابن يمش ج ٦ ص ٢٢ والمخصص ج ١ ص ٣١

ج ٤ ص ٤١ وشواهد الكشاف ص ١٥٩

(٢) استشهد به أيضاً سيبويه ج ١ ص ١٠٧ ونسبه الأعمى إلى المسيب بن زيد مائة الفنوى وانظر المخصص ج ١ ص ٣١

ج ١٠ ص ٣٠ وابن يمش ج ٦ ص ٢٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

ورواية المقتضب في الشطر الأول مخالفة لرواية غيره في بعض الألفاظ . وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه

في حلوقكم عظم بقتلنا لكم وقد غصصنا نحن أيضاً بسيكم منا .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٠٧

وصف طريقاً بعيدة فيها مشقة على من سلكها . فجيف الحسرى : وهى المعيبة من الإبل يتركها أصحابها فتموت مستقرة فيه

وعظامها يبض أكلت السباع والطير ما عليها فتمرت ، وجلدها يابس .

والبيت لملقمة الفحل من قصيدة له في ديوانه ص ٣ - ٥ وهى في المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ والخزانة ج ٢ ص ٣٧٩

وأما قوله عز وجل : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(١) فليس من هذا ؛ لأن السمع مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع .

وكذلك قول الشاعر ، وهو جرير :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُخَيِّنْ قَتَلْنَا^(٢)

لأن الطرف مصدر . وأما قول الله عز وجل : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً)^(٣) وقوله : (فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)^(٤) فإنه أفرد / هذا ، لأن مخرجهما مخرج التمييز ؛ كما تقول : $\frac{٢}{١٥٤}$ زيد أحسن الناس ثوباً ، وأفره الناس مركباً . وإنه ليحسن ثوباً ، ويكثر أمةً وعبداً . وقد قالوا في قول العباس بن مرداس قولين وهو :

فقلنا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخَوَكُم فَقَدْ بَرَقَتْ مِنَ الْإِحْنِ الصُّلُورُ^(٥)

(١) البقرة : ٧

(٢) البيت لجرير من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل - الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

(٣) غافر : ٦٧

في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ أنه من وضع المفرد موضع الجمع .

وفي المخصص ج ١ ص ٣١ قد يقع الطفل على الجميع .

وفي إعراب القرآن للمكبري ج ٢ ص ٧٣ هو واحد في معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلاً كما قال تعالى : (فاجلدوهم ثمانين جلدة) أى كل واحد منهم .

وقيل هو مصدر في الأصل فلذلك لم يجمع .

وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٦ « يوصف بالطفل المفرد والمتى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويقال أيضاً طفل وطفلان وأطفال .

وقال المبرد هو اسم يستعمل مصدراً كالرضا والعدل يقع على الواحد والجمع ،

وما نسب أبو حيان إلى المبرد لا يوافق ما قاله المبرد هنا .

(٤) النساء : ٤

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٠١ « وسأته عن أب فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت أبون وكذلك أخ تقول

أخون لا تغير البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً » .

ولم يذكر سيبويه البيت وإنما ذكره الأعمى للتنظير به .

وذكره ابن قتيبة شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع (تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩) .

فقال بعضهم : أراد : إنا إخوتكم ، فوضع الواحد موضع الجميع ، كما قال : في حلقكم
أى في حلوقكم .

وقال آخرون : لفظه لفظُ الجمع من قولك : أخ وأخون ، ثم تحلف النون وأضاف ؛
كما نقول : مسلموكم وصالحوكم . وتقول على ذلك : أب وأبون ، وأخ وأخون ؛ كما قال
الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بِكَيْنٍ وَقَدِينَنَا بِالْأَيْنَا^(١)

وقال الآخر :

وكان لنا فزارة عمّ سوءه وكنت له كشر بني الأئينا^(٢)

= وذكره المخصص ج ١٣ ص ٢١٨ - ٢١٩ على أنه جمع أخ وكذلك في اللسان (أخ) .

وذكر الوجهين ابن الشجرى الأمالى ج ٢ ص ٣٨ وفي الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ والخزاعة ج ٢ ص ٢٧٧
والبيت من قصيدة طويلة للعباس بن مرداس ذكرها ابن هشام في السيرة وتكلم عليها السهيل .

(١) من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٠١

وهو لزياد بن واصل شاعر جاهل ومعنى البيت كما يقول ابن الأعرابي : أنه يفتخر بأباه قومه وبأمهاتهم من بني عامر وأنهم
قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا إلى نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم أبلوا في الحروب .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٧١ ، ج ١٧ ص ٨٦ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ والخزاعة
ج ٢ ص ٢٧٦

(٢) فزارة : أبو حى من قطفان . أنظر جهمرة الأنساب ص ٢٥٥ - ٢٥٩ - السوء بالفتح : المؤذى . يقال : رجل
سوء بالفتح والإضافة . وعمل سوء . فإن عرفت الأول قلت الرجل السوء والعمل السوء (بالضم) على التمت .
والبيت لمقيل بن علفة .

انظر الخزاعة ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٨ وقوادى أبي زيد ص ١١١ - ١٩١ ، والبيان والتبيين ج ١ ص ١٨٥ - ١٨٦ ،
ج ٢ ص ٢٥٣ ج ٤ ص ١٨٦ ، ٨٥

هذا باب

إضافة العدد واختلاف النحويين فيه

/ اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فقي ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم . $\frac{2}{400}$
وبعضهم يقول : أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا
كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلالُ بالرواية ؛ لا أنه يُصِيب له في قياس العربية نظيراً .
وتما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه . فروايةُ برواية . والقياسُ
حاکمٌ بعدُ أنه لا يُضاف ما فيه الألفُ واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال . لا يجوز أن
تقول : جاءني الغلامُ زيدٌ ؛ لأنَّ الغلامَ معرفٌ بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدارُ
هيدي الله ، ولا أخذت الثوبَ زيدٍ .

وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجةٌ على من خالفه منهم . فعلى
هذا تقول : هذه ثلاثة أثوابٍ ؛ كما تقول : هذا صاحبُ ثوبٍ . فإن أردت التعريف قلت :
هذه ثلاثة الأثوابِ ، كما تقول : هذا صاحبُ الأثوابِ ؛ لأنَّ المضاف إنَّما يعرفه ما يضاف
إليه^(١) فيستحيل هذه الثلاثة الأثوابِ ؛ كما يستحيل هذا الصاحبُ / الأثوابِ . وهذا محال $\frac{2}{406}$
في كلِّ وجه ، ألا ترى أنَّ ذا الرِّمةَ لما أراد التعريف قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به معرفة . . . وإذا أدخلت
الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال . »

وقد عقد الأتباري مسألة لهذا الخلاف في الإنصاف ص ١٩٥ - ١٩٩ ورجع مذهب البصريين وانظر إصلاح المنطق
ص ٣٠٢ ومجالس ثلث ص ٦٥٨ والمخصص ج ١٧ ص ١٢٥ - ١٢٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٦ ص ٢٢ وشرح
الكافية ج ١ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ١٤٦ والأشباه ج ٢ ص ١٠٥ .

أَمْنَزَلْتَنِي فِي سَلَامٍ عَلَيَّكُمْ سَا هَلِي الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وَهَل يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءُ ثَلَاثُ الْأَثْنَائِي وَالرَّسُومُ الْبَلَّاقِعُ (١)

وقال الفرزدق :

مَا زَالَ مُدَّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَدَنَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ (٢)

فهذا لا يجوز غيره .

وأما قولهم : الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه ، لأنَّ خمسة عشر بمنزلة
حَضْرَمَوْتٍ وَبِعْلَابِكُ وَقَالِي قَلَا وَأَيْدِي سَبَا ، وما أشبه ذلك من الأسمين اللذين يجعلان اسمها
واحدا .

فإذا كان شيء من ذلك نكرة فإنَّ تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله . لأنَّ الثاني
قد صار في درج الكلام الأول ، فهذا أَقْبَحُ وَأَشْنَعُ .

وأما قولهم : العشرون الدرهم فيستحيل من وجه ثالث ، وهو أنَّ العدد قد أُخْكِمَ وَبُيِّنَ
بقولك : عشرون . فإنَّما يحتاج إلى أن يُعْلَمَ النوعُ ، فإنَّما درهم وما / أشبهه للنوع . فإن كانت
العشرون معلومة قلت : أخذت العشرين درهماً ، أي : التي قد عرفت ، وليس الدرهم بواحد
معلوم مقصودٍ إليه . ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين . وكذلك كلُّ رجلٍ جاءني فله

٢
٤٥٧

(١) استشهد بالبيت الأول سيوييه ج ٢ ص ١٧٨ على جمع زمن على زمن .

البلقع : الأرض القفر التي لا شيء فيها ، يقال : منزل بلقع ، ودار بلقع .

والبيتان مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٥٠ وفي طبعة كبرديج ص ٣٣٢ وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٠٠ - ١٢٥

وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

وسيميد ذكرهما المبرد في الثاني والرابع .

(٢) يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل : أدرك خسة الأشبار ، وهو مثل : وقيل : أراد طول السيف لأنه منتهى
طوله في الأكثر .

وقيل معناه : ارتفع وتجاوز حد الصبا .

والبيت من قصيدة للفرزدق - الديوان ص ٣٧٤ - ٣٨٠ يمدح فيها آل المهلب .

وانظر النبي ج ٣ ص ٣٢١ والسيوطي ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

درهم . إنما المعنى : كلُّ من جاعى من الرجال إذا كانوا واحداً واحداً فله درهم ، ألا تراك
تقول : كلُّ اثنين جاء إلى أكرمهما ؛ لأنك تريد : الذين يجيئونك اثنين اثنين . فأوقلت :
كلُّ الاثنين أو كلُّ الرجل على هذا - لاستحالة .

فساد هذا بينٌ جداً . وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة
القياس ، ولا يَمُض على التقليد^(١) .

(١) يريد بهذا الحديث الكوفيين .

هذا باب

ما يضاف من الأعداد المنونة

اعلم أنك إذا أضفت عددا حذفته منه النون والتنوين ، أي ذلك كان فيه . فتقول :
هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك ، ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك .
وهذه مائتك ، وألفك .

$\frac{2}{40}$ وتقول : هذه ثلاثة وثلاثوك إذا سميت / بها رجلا . وإن كان عددا في مرضعه قلت :
هذه ثلاثتك وثلاثوك ، كما تقول : هذا غلامك وجاريتك ، وكذا سبيل كل معطوف .

وتقول : هذه ثلاثة أثوابك ، وهذه ثلاثة أثواب القوم ، لا يكون إلا ذلك ، لأن المضاف
ينكر حتى يعرفه ما بعده أو ينكره .

وكذلك تقول : هذه مائة درهيك ، وألف دينارك ، وهذه خمسة عشرك . تقدّر حذف ما فيه
من التنوين في النية ، كما تقول : هنّ حواج بيت الله إذا نويت التنوين ، وهنّ حواج
بيت الله إذا نويت طرحه ، لأنّ (فواعل) لا ينصرف . فإنما يقع التنوين في النية ، ويخرج
مخرج هذا ضارب زيدا وضارب زيد ، كما قال الشاعر :

إذا أمّ سرباح غدت في ظعائني طوالع نَجْدًا فأصت العَيْنُ تَدْمَعُ^(١)

(١) في أمالك الشجرى ج ٢ ص ٢٦٧ « وقد استعملوا (في) مكان (مع) كقول الشاعر : إذا أم سرباح . . أي مع
ظعائن يقال جلس فلان : إذا أتى نجدًا ويقال لنجد : ابلس والبيت في شرح لامية العرب للمبرد ص ٦١ وروى سرباح بالباء
الموحدة هنا وفي شرح اللامية وفي أمالك الشجرى .

وابن منظور يقول : السرياح من الرجال : الطويل وأم سرياح امرأة مشتق منه قال بعض أمراء مكة وقيل هو لدراج
بن زرة : إذا أم سرباح وفي أصل المقتضب : طوالع نجد . ولكن السيرافي صحيح : جوالس نجد وذكر أبو تمام في (الوحشيات)
قصيدة دراج الضباب وفيها هذا الشاهد ص ٣٠ - ٣١ .

وقال آخر :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِدِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

$\frac{2}{459}$

ومن لم يرد التنوين خفض في هذين البيتين وما / أشبههما .

واعلم أنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر .

وقوم من العرب يقوون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر^(٢) . وهم قليل ، وله وجية من القياس : وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب ، كما أنك تقول : ذهب أمير بما فيه ، وذهب أمسك بما فيه ، وتقول : جئت من قبل يافى ، فإذا أضفت قلت : من قبلك فهذا مذهبهم .

ولأنما كان القياس المذهب الأول ؛ لأنّ (خمسة عشر) نكرة . وما لم تردّه النكرة إلى أصله لم تردّه الإضافة .

(١) الذناب والذنابة بكسر الفاء فهما والذناب بالضم والقصر : الذنب . والأجب : الجبل المقطوع السنام . والسنام : يستعار كثيراً للمز .

والظهر في هذا البيت على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول بالنصب وقال ابن الحاجب في أماليه : نصب الظهر كنصب الوجه في مررت برجل حسن الوجه وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعل نصبه على التمييز ولا حاجة إليه .
الثاني رفع الظهر على الفاعلية .

الثالث خفضه بإضافة أجب إليه وقال ابن الحاجب أجب : صفة للذناب أو عيش .
وقيل البيت :

فإنَّ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

و (تأخذ) معطوف على جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والنصب والرفع .

وللأبيات قصة ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٩٦ - ٩٨ وانظر ديوان النابغة الديراني ص ٧٣ والعيبي ج ٣ ص ٥٧٩ ج ٤ ص ٤٣٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥١ « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضرب أيم أفضل وكالآن وذلك لكثرة في الكلام وأنها نكرة فلا تمييز ومن العرب من يقول : خمسة عشر وهي لغة رديئة » .

أما (أميس) و(قَبْلُ) ونحوهما فمعارف . ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام .

وعلى هذا قُرئ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ) (١) على النكرة ، على مثل قولك : أولاً وآخرأ ؛ ألا ترى أنك تقول في النداء : يا زيدُ أَقْبِلْ . فإذا جعلته نكرة قلت : يا رجلاً أَقْبِلْ ، كما تقول : يا عبدالله / فترده النكرة إلى الإعراب ؛ كما ترده الإضافة ؛ إلا تراك تقول : جاعلي الخمسة عشر رجلاً ، والخمس عشرة امرأة . فلو كانت الإضافة ترده إلى الإعراب لرددته الألف واللام . وإنما أجاز سيبويه الضمّ على بُعْدِ .

فأما قولك : مررت بالقوم خمسة عشرهم ، كما تقول : مررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ . فغير جائز عندنا البتة ؛ لأن ما بعد خمسة عشر إذا كان عدداً لم يكن إلا مفرداً ؛ نحو : خمسة عشر رجلاً ، ولم يكن إلا نكرة ، وليس بمنزلة خمسة وستة وبأيهما إلى العشر ؛ وذلك أن الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى المعرفة والنكرة . وعلى هذا لا نقول : أخذت عشرين درهما وثلاثيه لأن الذي تبين به النوع لا يكون معرفة مضمرة ولا مظهرة .

(١) الروم : ٤ . القراءة بالكسر والتنوين من الشواذ . في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ « وقرأ أبو السّمك والجمهدري . . من قبل وبعد بالكسر والتنوين فهما قال الزمخشري : على البحر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه كأنه قيل قبل قبل وبعد بمعنى أولاً وآخرأ » .
والحديث عن الغايات سيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله .

هذا باب

اشتقاقك للعدد اسمَ الفاعل^(١) / كقولك

هذا ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة

٢
٤٦١

اعلم أنك إذا قلت : هذا ثانى اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ؛ كما قال الله عز وجل :
(إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثنِينَ^(٢)) وقال : عز وجل : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ
قَالَتْ ثَلَاثَةٌ^(٣)) على هذا :

فإن قلت : هذا ثالث اثنين فعلى غير هذا الوجه . إنما معناه : هذا الذى جاء إلى اثنين
فثَلَّثَهُمَا فمعناه الفِعْل . وكذلك هذا رابعُ ثلاثة . ورابعُ ثلاثةٌ يا فتى ، لأنَّ معناه : أنه
رَبَعَهُمْ ، وثَلَّثَهُمْ . وعلى هذا قوله عز وجل : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ
وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ^(٤)) . ومثله قوله عز وجل : (سَيَتُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعَهُمْ كَتِيبُهُمْ^(٥))

(١) عنون سيبويه لهذا بقوله ج ٢ ص ١٧٢ هذا باب ذكرك الإسم الذى تبين به العدة كم هى مع تمامها الذى هو من ذلك
اللفظ .

(٢) التوبة : ٤٠

(٣) المائدة : ٧٣

في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « فبناء الإثنين وما بعده إلى العشرة فاعل وهو مضاف إلى الإسم الذى به يبين العدد وذلك قولك :
ثانى إثنين قال الله عز وجل (ثانى إثنين إذ هما فى النار) و (ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة وتقول فى المؤنث ما تقول
فى المذكر إلا أنك تجيء بعلامة التأنيث فى فاعلة وفى ثنتين وإثنتين ، وتترك الهاء فى ثلاث وما فوقها إلى العشر » .

(٤) المائدة : ٧

(٥) الكهف : ٢٢

فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « وتقول : هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذى خمس الأربعة كما تقول
خمسهم وربعتهم .

وتقول فى المؤنث : خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة وإنما تريد هذا الذى صير أربعة خمسة وقلما تريد
العرب هذا وهو قياس ألا ترى أنك لا تسمع أحدا يقول : نثيت الواحد ولا ثانى واحد » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٤٨ « فعل هذا جاز بناء إسم الفاعل من الإثنين إلى العشرة إذ لكل منهما فعل ومصدر نحو
نثيت الأحد ثانيا ، وثلثت الإثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف
حلق كأربع وأربع واثسع وقد يكسر هذا على الأصل » .

وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ، لأنَّ المعنى : أَحَدٌ ثلاثة وأحد أربعة^(١) .

فتقول على هذا القول : هذا رابعٌ أربعة إذا كان هو وثلاثٌ نسوة ؛ لأنَّه قد دخل معهنَّ فقلت : (أربعة) بالتذكير ؛ لأنَّه إذا اجتمع مدكَّر ومؤنَّث جُعِلَ الكلامُ على التذكير ؛ لأنَّه الأصل .

وتقول على القول الآخر : هذا رابعٌ ثلاث يا فتى ؛ لأنَّه لم يدخل معهنَّ / وإنَّما مثاله : هذا ضاربٌ ثلاث . فعلى هذا فأجر هذا الباب .

٢
٤٦٢

فإذا جاوزَ العِقْدَ الأوَّلَ فإنَّ القياسَ على المذهب الأوَّل - وهو : هذا ثالثٌ ثلاثة ورابعٌ أربعة ، أى : أَحَدٌ ثلاثة وأحَدٌ أربعة - أن تقول : هذا حادى عشرَ أَحَدَ عشرَ ، وخامس عشرَ خمسة عشرَ . ولكنَّ العربَ تستثقل إضافة على التمام لطلوه فيقولون : هذا حادى أَحَدَ عشرَ ، وخامس عشرَ عشرَ^(٢) . فيرفعون الأوَّلَ بما يرفعه . وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه ؛ لأنَّه معرب .

وإنَّما منعهم من بنائه أنَّ ثلاثة أسماء لا تُجْعَلُ اسما واحدا في غير الإضافة . وإنَّما شبهه خمسة عشرَ بحضرموت ، وببني لما ذكرنا من إزالته عن موضعه .

فإن قلت : هذا حادى عشر وخامس عشر ، كما تقول : هذا خامس وسادس - بنيتيه على الفتح ؛ لأنَّهما اسمان . فحالهما كحال خمسة عشر ونحوه . فعلى هذا القياس يجرى هذا العدد .

(١) يعبر عن هذا المتأخرون بأن فاعل بمعنى بعض فلا يعمل والآخر بمعنى مصير فيعمل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ . « ومن قال : خامس خمسة قال : خامس خمسة عشر وحادى أحد عشر وكان القياس أن يقول : حادى عشر أحد عشر لأن حادى عشر وخامس عشر بمنزلة خامس وسادس ولكنه يعنى حادى ضم إلى عشر بمنزلة حضرموت قال : تقول : حادى عشر فتبنيه وما أشبهه ، كما قلت : أحد عشر وما أشبهه فإن قلت : حادى أحد عشر فحادى وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ، لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فإن بنيت حادى وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء إسما واحدا . وقال بعضهم : تقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حلف استخفافا ، لأن ما أبقوا دليل على ما ألفوا . »

وعقد في الانصاف ص ١٩٩ مسألة لهذا فقال : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وذهب البصريون إلى أنه يجوز . . .

فإن قلت على قياس قول من قال : هذا رابعٌ ثلاثةٌ وخامسٌ أربعةٌ . فإنَّ النحويين كانوا يقولون : هذا خامسٌ أربعةٌ عشر ، وهذه خامسةٌ أربعٌ / عشرةٌ ، ويقيسون هذا أجمع ، $\frac{2}{463}$ ، ويقولون : هذا رابعٌ ثلاثٌ عشرةٌ ، إذا كنَّ نساءً ، فصرنَ به أربعةٌ عشر ، كما تقول : هذا رابعٌ ثلاث ، وخامسٌ أربع . فهذا قول النحويين المتقدمين^(١) ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً ؛ وذلك لأنَّك إذا قلت : رابعٌ ثلاثةٌ فإنَّما تُجرِّبه مجرى ضاربٍ ونحوه ، لأنَّك كنت تقول : كانوا ثلاثةً فربَّعهم ، وكانوا خمسةً فسَدَّسهم ، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ؛ لأنَّ الأصل : خامسٌ عشر أربعةٌ عشر .

والقياس عندي ما قال ، وهو قول المازني^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « وتقول : هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نساءً ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك .

وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر . »

* * *

(٢) تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال : ص ٢٨٨ - ٢٩٠ « قال محمد : وهذا خطأ لأنه يريد أن يبني فاعلاً من فعل نحو ثلاث ، وربيع ، وخمس رابع وخامس ونحوه ويلزمه أن يبني فاعلاً في هذا الموضع من أربعة عشر من الإسمين جميعاً وهذا محال فلا يجوز أن يتكلم بمثل هذا إلا على قول من قال : ثالث ثلاثة فتقول ثالث ثلاثة عشر ، لأن معناه : أحد ثلاثة عشر ، ولا يريد أن يكون فاعلاً من الفعل بمنزلة ضاربٍ من الضرب وترك جواز ما ذكرنا قبل قول الأخفش والمازني . »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : هذا الذي حكاه عن الأخفش والمازني من الاعتلال في أنه لا يجوز رابع ثلاثة عشر كما جاز رابع أربعة عشر هو بعينه لازم لهم في رابع أربعة عشر وذلك أنهم زعموا أن هذا إنما امتنع من أجل أنك تدفعه أن يبني فاعلاً من كلمتين : أربعة عشر وهذا لا يجوز فهم أيضاً إنما قدروا أن يبني فاعلاً في الوجه الآخر وهم يريدون اللفظين أعنى قولهم : رابع أربعة عشر وذلك أنه في الأصل : رابع عشر أربعة عشر وإنما حذفوا (عشر) استخفافاً ، واستغناءً بدلالة الثاني عليه ، وكذلك إذا قالوا : رابع ثلاثة عشر إنما معناه : رابع عشرة ثلاثة عشر ، وحذف (عشر) الأول ودل عليه الثاني وهذا شيء فعلته العرب بنت فاعلاً من الصدر لما لم يحز أن تبني من اللفظين وليس الحذف هنا بقياس قاسه النحويون ومثل ذلك في كلامهم النسبة إلى المحكي ، نحو تأبط شراً إنما تقول : تأبطى فتنسب إلى الصدر ولو لزمه أن يبني فاعلاً من لفظين في رابع ثلاثة عشر لزمه ذلك في رابع أربعة عشر فإن قال : أنه بنى رابعاً من أربعة وحذف عشراً استخفافاً فكذلك هو في رابع ثلاثة عشر بنى رابعاً من أربعة وحذف (عشر) استخفافاً . ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة لفظ ثلاثة . فأما بناء (فاعل) في الوجهين فن لفظاً واحدة ، وحذفت الأخرى ، وكان ، ما أبقوا دليلاً على ما ألقوا ، واستعملت العرب استعمالاً مطرداً في الوجهين ومنهم من يأتي بعشر فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر .

فإذا بلغت العشرين فما بَعْدَهَا لم تَبْنِ منه فاعِلًا ، لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِمَا قَبْلَهُ ، لِأَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى لَفْظِ الْعَشْرِينَ ، وَالثَلَاثُونَ عَلَى لَفْظِ الثَّلَاثَةِ ، وَهَكَذَا إِلَى التَّسْعِينَ .

فإذا بلغت المائة قلت: كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم : إذا جعلتهم مائة . وكانوا تسعمائة فألفتهم . إذا أردت : (فعلتهم) ، وآلفتهم . إذا أردت : (أفعلتهم) . كلُّ ذلك يقال ^٢/_{٤٦٤} وجاء في الحديث «أولُ حى ألف مع رسول الله / صلى الله عليه وسلم - جهينة ، وقد آلفت معه بنو سليم بَعْدُ» .

قال بُجَيْرُ بْنُ زُهَيْرٍ :

صَبَّحْنَاَهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سَلِيمٍ وَسَبَعٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي^(١)

وبنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر هم مُزَيْنَةُ .

- فأما قوله : إذا أردت بفاعل الإسم جاز بناؤه وكان معناه أحد أربعة عشر فإذا أردت به الفعل لم يميز فهذا تحكّم بغير حلة وقد جملت العرب حكم هذا الباب أن يبنى فاعلا من الأول كما ينسب إلى اللفظة الأولى ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الآخر الذى على معنى الفعل غير قوله : يلزمك إذا أردت به الفعل أن تبنى فاعلا من لفظين ولا فرق بين فاعل إذا أردت به الفعل وبين فاعل إذا أردت به الإسم فى الاشتقاق وإنما يقع الفرق فى النية إذا نويت به الإسم ، ولم ترد إيقاع الفعل فأما فى لفظ الاشتقاق فهما سواء ألا ترى أن ضارب زيد أمس ، وضارب زيدا غدا اشتقاقهما واحد اللفظ فهما سواء وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل وبالماضى الإسم » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٦ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٩ .

(١) فى نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٦ « ومن قبائل بنى طابخة بن إلياس بنو أد بن طابخة وهم بنو مر بن أد وعبد مناة ابن أد وضبة بن أد وعمرو بن أد وهم مزينة نسبوا إلى أهمهم » .

وفى جمهرة أنساب العرب ص ٢٠١ « ولد عمرو بن أد عثمان وأوس وأمهما مزينة بنت كلب فنسب ولدها إليها » وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ ، والاشتقاق ص ١٨٠

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير قالها فى فتح مكة ذكرها ابن هشام فى السيرة .

انظر : الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ . ورواية البيت هناك :

صَبَّحْنَاَهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سَلِيمٍ وَأَلْفٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي

هذا باب

ما يُضَافُ إليه من العِدَّةِ من الأجناس وما يمتنع من الإضافة

اعلم أنه كلُّ ما كان اسماً غيرَ نعتٍ فإضافة العدد إليه جيّدة . وذلك قولك : عندي ثلاثة أجمالٍ ، وأربعُ أَيْنِقٍ ، وخمسةُ دراهمٍ ، وثلاثةُ أنفُسٍ .

فإن كان نعتاً قُبِحَ ذلك فيه ، إلّا أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً بمَوْقَعِهِ . وذلك قولك : عندي ثلاثة قرشيين ، وأربعةُ كرامٍ ، وخمسة ظرفاء^(١) هذا قبيحٌ حتّى تقول : ثلاثة رجالٍ قرشيين . وثلاثة رجالٍ كرامٍ ، ونحو ذلك . فأما المضارع للأسماء فنحو : جاءني ثلاثة أمثالِك ، وأربعة أشبأو زيد . كما قال الله عزَّ وجلَّ . « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » وقد قرئ : (فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالُهَا) / . فهذه القراءة المختارة^(٢) عند أهل اللغة ، والتي بدأنا بها $\frac{٢}{٤٦٥}$ حسنةً جميلةً .

فإن كان الذى يقع عليه العدد اسماً لجنس من غير الآدميين لم يُلاقه العددُ إلّا بحرف الإضافة ، وكان مجازُهُ التانيثَ ، لأنَّ فِعْلَهُ وَجَمْعَهُ على ذلك ، إذ كان معناه الجماعة ، ألا ترى أنك تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن ؟ كما قال الله عز وجلَّ عند ذكر الأصنام : (رَبُّ إِنْهُمْ أَضَلُّنَا كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ)^(٣) . وعلى هذا يُجمع ؛ كما تقول : حمّامٌ وحمّامات ، وسرادقٌ وسرادقات .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تصيغ إليه الأسماء التي يبين بها العدد . . . وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالإسم إلا أن يضطر شاعر وهذا يدك حل أن النسبات إذا قلت ثلاثة نسبات إنما يجي كانه وصف المذكور ، لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الإسم فلما لم يقع إلا وصفا صار المتكلم كانه قد لفظ بمدكرين ثم وصفهم بها وقال الله جل ثناؤه (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) » .

(٢) الأنعام : ١٦٠ وانظر تعليق ص ١٤٩ من هذا الجزء والكامل ج ٥ ص ٢٧٠

وقراءة « عشر أمثالها » بتنوين عشر ورفع أمثالها قراءة عشرية ليعقوب . النشر ج ٢ ص ٢٦٦ - الاتحاف ص ٢٢٠ .

وقرئ في الشواذ بتنوين عشر ونصب أمثالها قرأ بذلك الأعشى الاتحاف ص ٢٢٠ .

(٣) إبراهيم : ٣٦

فَأَمَّا الْآدَمِيُّونَ فَإِنَّ الْمَذْكَرَ مِنْهُمْ يَجْرَى عَلَى جَمْعِهِ التَّذْكَيرَ ، لِأَنَّ فِعْلَهُ عَلَى ذَلِكَ . تَقُولُ :
 هُمْ يَضْرِبُونَ زَيْدًا ، وَيَنْطَلِقُونَ ، فَلِلذَلِكَ تَقُولُ : مُسْلِمُونَ وَمَنْطَلِقُونَ ، وَنَحْوَهُ ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ :
 هُمُ الرِّجَالُ ، وَلَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا مَا يَعْقِلُ .

فَإِنْ قُلْتَ : هِيَ الرِّجَالُ . صَلَحَ عَلَى إِرَادَتِكَ هِيَ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، كَمَا تَقُولُ : هِيَ الْجَمَالُ .
 فَأَمَّا (هَمْ) فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يَعْقِلُ .

فَإِذَا أَضَفْتَ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ قُلْتَ : عِنْدِي / ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثٌ مِنَ
 الْغَنَمِ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ ذَكَورٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا^(١) ،
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : ذَكَورٌ بَعْدَ أَنْ أُجْرِيَتْ فِي اسْمِهِ التَّأْنِيثُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا حَقَّرْتَ الْإِبِلَ
 وَالْغَنَمَ قُلْتَ : أُبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الشَّاءِ ، وَثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الْإِبِلِ^(٢)
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : مِنَ الْإِبِلِ ، وَمِنَ الشَّاءِ ، بَعْدَ أَنْ جَرَى فِيهِ التَّذْكَيرُ ؛ كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي
 ثَلَاثَةٌ أَشْخُصٌ ، ثُمَّ تَقُولُ : مِنَ النِّسَاءِ^(٣) ؛ لِأَنَّكَ أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ التَّذْكَيرُ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِهِ ،
 ثُمَّ بَيَّنْتَ بَعْدُ مَا تَعْنَى .

٢
٤٦٦

وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ^(٤) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ثَلَاثٌ أَنْفُسٍ . أَمَّا التَّذْكَيرُ فَإِذَا عَنَيْتَ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « إِذَا جِئْتَ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبِينُ بِهَا الْمُدَّةُ أُجْرِيَتْ فِي الْبَابِ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي التَّحْلِيثِ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةَ
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثَلَاثٌ شِبَاهُ ذَكَورٌ ، وَلَهُ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ فَأُجْرِيَتْ ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّ الشَّاءَ أَصْلُهُ التَّأْنِيثُ وَإِنْ وَقَعَتْ صَلَّ
 الْمَذْكَرُ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : هَذِهِ غَنَمٌ ذَكَورٌ فَالْغَنَمُ مُؤَنَّثَةٌ وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَقَالَ الْخَلِيلُ : هَذَا شَاءٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى (هَذَا
 رَحْمَةً مِنْ رَبِّي) .

وَتَقُولُ : لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَورٌ وَخَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ إِسْمَانِ مُؤَنَّثَانِ كَمَا أَنَّ مَا فِيهِ الْهَاءُ مُؤَنَّثٌ
 الْأَصْلُ وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الْمَذْكَرِ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : لَهُ ثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الْإِبِلِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجِءْ بِشَيْءٍ مِنَ التَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا ثَلَّثْتَ الْمَذْكَرَ
 ثُمَّ جِئْتَ بِالتَّحْلِيلِ بِمِنْ الْإِبِلِ (لَا تَذْهَبُ الْهَاءُ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : ذَكَورٌ بَعْدَ قَوْلِكَ : مِنَ الْإِبِلِ لَا تَثْبُتُ الْهَاءُ) .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : ثَلَاثَةٌ أَشْخُصٌ وَإِنْ عَنَيْتَ نِسَاءً لِأَنَّ الشَّخْصَ إِسْمٌ مَذْكَرٌ .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَقَالُوا : ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ ، لِأَنَّ النَّفْسَ عِنْدَهُمْ إِنْسَانٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَفْسٌ وَاحِدَةٌ
 فَلَا يَدْخُلُونَ الْهَاءَ .

وَقَالَ فِي ص ١٧٤ « وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ رُوَيْبَةَ أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثٌ أَنْفُسٌ عَلَى تَأْنِيثِ النَّفْسِ ، كَمَا يُقَالُ ثَلَاثٌ أَهْلِينَ لِلْمَعْنَى مِنَ النَّاسِ .
 وَقَالَ كَمَا أَنَّ النَّفْسَ فِي الْمَذْكَرِ أَكْثَرُ .

بالنفس المدكّر . وعلى هذا تقول : عندي نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندي ثلاث أنفُس ؛ لأنها على اللفظ تصغرُ نَفْسَةً . وعلى هذا قوله عز وجل : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ (١)) وقال عز وجل : (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتِ (٢)) ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتِ بِهَا / وَاسْتَكْبَرْتِ وَكُنْتِ (٣)) على مخاطبة النفس ، وقال : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ (٤)) .

وتقول : ثلاثة أفراس وثلاث أفراس ، لأن الفرس يقع على الذكر والأنثى (٥) .

فأما قولك : هذه عين (٦) القوم وأنت تعنى الرجل بعينه ، فلأنك وضعت موضع العين بعينها ، فأقمته ذلك المقام . واو سميت رجلا (عَيْنًا) لقلت في تصغيره . نيزن . فإتاما هذا بمنزلة قولك للمرأة : ما أنتِ إلا رَجِيلٌ ، وللرجل : ما أنتِ إلا مُرْبِئَةٌ : لأنك تقصِدُ قَصْدَ الشيء بعينه . فقس ما ورد عليك من هذا تُصَبُّ إن شاء الله .

فأما تسميتهم الرجل عُيَيْنَةً وأذينة فإنما سموا بهما بعد أن ضُمَّتا في موضعهما ، ولو سميت الرجل (أذنا) ، ثم صغرته لقلت : أذَيْن فاعلم .

(١) الفجر : ٢٧ .

(٢) الزمر : ٥٦ .

(٣) الزمر : ٥٩ في شواذ ابن خالويه ص ١٣١ . . بكسر التاء الذي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه وفى البحر المحيط ج ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء خطاب للنفس وهى قراة أبي بكر الصديق وابنته عائشة رضى الله عنهما وروتهما أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) آل عمران : ١٨٥ .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « وتقول : ثلاث أفراس إذا أردت المدكّر ، لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار فى كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم » .

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجلا لأن العين مؤنثة » .

وقال فى ص ١٣٧ : وإذا سميت رجلا بعين وأذن فتحقيره « بدير هاء وتدع الهاء ها هنا . . ويونس يدخل الهاء ويصح بأذينة .

هذا باب

الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلَة)

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالألف والتاء حرّكت أوسطه^(١)، لتكون الحركة عَوْضاً من الهاء المحذوفة، وتكون فرقا / بين الاسم والنعمة، وذلك قولك في طلحة :
طَلَحَاتٌ ، وفي جَفْنَة : جَفْنَاتٌ ، وفي صَحْفَة : صَحْفَاتٌ ، وكذلك جميع هذا الباب .

قال الشاعر :

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْفَرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(٢)

وقال الآخر :

نَضَرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنْسُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وأما ما كان على فعلة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين ، وذلك قولك : قصعة وقصمات ، وصحفة وصحفات ، وجفنة وجفنات ، وشفرة وشفرات ، وجمرة وجمرات » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨١ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير فالجفنات مراد بها الجفان .

الفر : البيض ، ويريد بياض الشحم . والأسياف جمع قلة وأراد به الكثرة .

والبيت لحسان من قصيدة في ديوانه ص ٢٩٦ - ٣٠٢

(٣) روى بجر طلحة وينصبه - جمل ابن عصفور الجمر من الضرورة لأنه حذف المضاف من غير أن يقوم المضاف إليه مقامه . وقال ابن بري : الأشبه عندي أن يخفضه بإضافة سجستان إليه لأنه كان أميرها والنصب بتقدير أهي أو منصوب على نزع الخافض والأصل دفنوها بطلحة الطلحات قاله ابن خروف والأول قول البطلبيوسي أو هو بدل مطابق من (أعظما) فتكون أعظما من قبيل ذكر البعض وإرادة الكل .

طلحة الطلحات : أحد الأجداد المشهورين في الإسلام وإسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة أجداد إسم كل منهم طلحة ، وقيل غير ذلك وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٣٨ والاشتقاق ص ٤٧٥ وشروح سقط الزند ص ٩٥٨ وسجستان : ولاية واسعة .

والبيت أول قصيدة لعبيد الله بن قيس بن الرقيات في رثاء طلحة أنظر الخزائن ج ٣ ص ٣٩٢ - ٣٩٥ ومعجم البلدان ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩١ والقصيدة في الديوان ص ٢٠ - ٢٢ .

ويرى الكوفيون جمع نحو طلحة جمع مذكر سالما وفي الإنصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦ - ٣١ . واستدل البصريون لهم بهذا البيت .

فهذا إنما يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة ، لأنَّ الفتح أخفَّ الحركات .

فإن كان الاسم على (فُعَلَة) ففيه ثلاثة أوجه (١) :

إن شئت قلت : فُعَلَات ، وأتبع الضمَّة الضمَّة ؛ كما أتبع الفتح الفتحَة .

وإن شئت جمعته على فُعَلَات ، فأبدلت من الضمَّة الفتح لخصتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعَلَات ؛ كما تقول في عَضِد : عَضِد ، وفي رُسُل : رُسُل . قال

الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ (١)) . وواحدها خُطُوة . وقال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكْبَاتُنْسَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجَدَّ بِالْخَزَلِ (٢) /

٢
٤٦٩

ينشدون : رُكْبَاتَنَا وَرُكْبَاتَنَا . وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة . وذلك قوله : (في

الظلمات ، والظلمات ، والظلمات (٣)) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ هـ وأما ما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى المدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمة وذلك قولك : رُكْبَة وركبات وغرفة وغرفات وجفرة وجفرات . . ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : رُكْبَات وغرفات هـ .

(٢) البقرة : ١٦٨ . قرئ في السبعة خطوات بضم العين وسكونها في جميع القرآن . الإتحاف ص ١٥٢ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ على سماعه الفتح في رُكْبَاتَنَا . ويقول الأعمى : زعم بعض النحويين أنه جمع رُكْبَة على رُكْب ثم جمع رُكْبًا على رُكْبَات فهو جمع الجمع وقول سيبويه أصح ، لأنهم يقولون : ثلاث رُكْبَات بالفتح ، كما يقولون ثلاث رُكْبَات بالضم والثلاثة إلى العشرة إنما تصاف إلى أدنى المدد . رُكْبَاتَنَا : فاعل للوصف وذكر لأنه مؤنث مجازي .

يقول : رأونا وقد شمرنا للهرب وكشفنا عن أسوقنا حتى بدت رُكْبَاتَنَا .

ولم ينسب البيت لعاقل معين وهو في ابن يعيش ج ٥ ص ٢٩ .

(٤) في الظلمات - بأداة التعريف في ثلاث آيات الأنعام : ٢٩ ، ١٢٢ ، والأنبياء : ٨٧ .

وقراءة تسكين العين في ظلمات والظلمات في جميع القرآن شاذة قرأ بها الحسن وكذلك قراءة فتح العين أنظر إتحاف فضلاء

البشر ص ١٣٠ ، ٢٥٥ ، ٣١١ ، ٣٢٥ وشواذ ابن خالويه ص ٢ ، ٣٦ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٥٠ .

وما كان على (فِعْلَة) ففيه ثلاثة أوجه^(١).

أحدها : فِعَلَاتٌ تُتْبَعُ الكسرة الكسرة .

وإن شئت قلت : فِعَلَاتٌ . فتُبَدَلُ الفتححة من الكسرة ، كما أبدلتها من الضمة .

وإن شئت قلت : فِعَلَاتٌ ، وأسكنت ؛ كما قلت في إِبِلٍ : إِبِلٌ ، وفي فَخِذٍ : فَخِذٌ ؛ لاستثقال الكسرة ، وذلك قولك سِدْرَةٌ وسِدْرَاتٌ ، وقربة وقِرِيَاتٌ . فإن استثقلت قلت : سِدْرَاتٌ وقِرِيَاتٌ ، وفي الإسكان : سِدْرَاتٌ ، وقِرِيَاتٌ .

وأما الدعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة ، للفضل بين الاسم والنعت^(٢) ؛ وذلك قولك : ضخمة ، وضخمات ، وعبلة وعبلات ، ونخلة ونخلات .

وأما قولهم في بنى أمية الأصغر : العبلات - فإنما قصدوا إلى عبلة وهو اسم .

وأما قولهم في جمع ربيعة : رَبَعَاتٌ - في قولهم : امرأة ربيعة ، ورجل ربيعة - فلأنه يَجْرَى عندهم مَجْرَى الاسم . إذ صار يقع للمؤنث / والمذكر على لفظ واحد^(٣) . بمنزلة قولك : فرس $\frac{٢}{٤٧٠}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أذى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك : قربات وسدرات وكسرات . ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فعلة وذلك قولك قربات وسدرات . . . ومن قال غرفات فخفف « قال كسرات » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وجميع هذا إذا لحقته الهاء للتأنيث كسر على فعال وذلك عبلة وعبال . . . وليس شيء من هذا يمتنع من التاء غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة وقالوا : شياه بلبات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة بلبة فإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع » وانظر مجالس ثعلب ص ٥٩٥ .
ما تقدم يتضح لنا أن المبرد على وفاق مع سيبويه في تحريك عين الإسم دون الصفة ولكن السيوطي في المجمع ينسب إلى المبرد أنه يميز تحريك عين الصفة قياسا قال في ج ١ ص ٢٣ : ونحو كهلات بالفتح كهلة ، وأجاز المبرد القياس عليه . الخدلة : المرأة الغليظة السياق المستدبرتها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وأما ربيعة فإنهم يقولون : رجال ريمات ونسوة ريمات وذلك لأن أصل ربيعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث ، فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الإسم المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون رجال خمسة وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر » .

للدخْر والأُنْثَى^(١) كذلك إنسان وبعير ، يقع على المذْكَر والمؤنْث وإن كان في اللفظ مذْكَراً .
كما أن رُبْعَة في اللفظ مؤنْث وهو يقع على المذْكَر والمؤنْث . فبعير يقع عليهما^(٢) ومجازه
في الإبل مجاز قولك : إنسان . وجمل يجرى مَجْرَى رجل . وناقَة يجرى مجرى امرأة .

وأنشدني الزياتي عن الأصمعي لأعرابي :

لَا تَشْتَرِي لَبَنَ البَعِيرِ وَعِنْدَنَا عَرَقُ الزَّجَاجَةِ وَالكُفُّ المِعْصَارِ^(٣)

وأما قولهم : شاة لَجْبَة ، وشاء لَجَبَات - فزعم سيبويه . أنهم يقولون : لَجْبَة ولَجْبَة ،
وإنما قالوا : لَجَبَات على قولهم لَجْبَة^(٤) .

= في مجالس ثعلب ص ٥٩٥ « ولم يحك الفراء ولا الكسائي في ربعة إلا التحريك وقال ابن الأعرابي رجال ربعات وربعات ..
وقال أبو العباس والذي سكن في ربعات جملة مرة على النعت ومرة على الإسم » .
الربعة : المربوعة الخلق ليست بالطويلة ولا بالقصيرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « لأن الفرس قد أنزموه التأنيث وصار في كلامهم المؤنث أكثر منه في المذكر » .

(٢) في إصلاح المنطق ص ٣٢٦ « وقال الأصمعي : البعير بمنزلة الإنسان يكون للمذكر والمؤنث .. وكذلك تقول
للجمل : هذا بعير وللناقَة هذه بعير ، وحكى عن بعض العرب : صرحتني بعير لى أى ناقَة وتقول : شربت من لبن بعيرى أى من
لبن ناقى » وانظر اللسان أيضا .

(٣) البيت في مبادئ اللغة للكسائي ص ١٤٣ وروايته : لا تشهى لبن . . وشرحه بقوله : يقول : لسان من أهل
البادية والناشئين للشقاوة فيكون غاية سهوتنا شرب لبن البعير وعندنا من شراب العنب الكثير الذى يفرق فيه القمح وتمتله
منه المعصرة حتى تسيل سلاتها .

المعصار : الذى يجعل فيه الشيء ثم يعصر . وكف . مال وتقاطر - وانظر الحصاص ج ٢ ص ٤١٨ والرواية هناك :
لا تشربا . وروى في نهاية الأرب ج ١٠ ص ١٠٣ لا تشهى . وروى في الأغاني ج ٤ ص ٣٧٣ برواية :

لَا نَبْتَعِي لَبَنَ البَعِيرِ وَعِنْدَنَا مَاءُ الزَّبِيبِ وَنَاطِئُ المِعْصَارِ

وروى في شروح سقط الزند ص ٢٦ : لا تشربى ماء القلوص وعندنا . .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : شياه بلجات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة
فإنما جاءوا بالجمع على هذا ، واتفقوا عليه في الجمع » .

وقال قوم : بل حرك ، لأنه لا يلتبس بالمدكر ، لأنه لا يكون إلا في الإناث . ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان مصيباً^(١) .

وقد جاء في الأسماء بالإسكان في (فَعْلَة) . أنشدوا للذي الرمة :

.. / ورَفَضَاتُ الهوى في المفاصل^(٢)

٢
٤٧١

وهو جمع رَفُضَة .

(١) أجاز المبرد تسكين العين في لجات ولم يقل ذلك في ربمات وأجازه ثعلب كما ذكرنا في مجالسه وقال السيوطي في الجمع ج ١ ص ٢٤ : وأجاز المبرد التسكين فيما قياسا وإن لم يسمع ووافقه ابن مالك .
(٢) قطعة من البيت :

أَبَتْ ذِكْرُ عَرْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفُوقًا وَرَفُضَاتُ الهوى فِي المفاصل

قال ابن عصفور : كان ينبغي أن يقول رَفُضَاتٍ بالتحريك إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن وما يبين لك حصة ما ذكرته من الحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك في الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذي هو صفة .

الذكر بكسر الذال وفتح الكاف : جمع ذكر والذكر بالكسر والضم : إسم لذكرته بقلبي وبلساني ذكرى بالكسر والقصر وأنكر الفراء الكسر في القلب وقال : اجملني على ذكر منك بالضم لا غير .

الأحشاء : جمع حشي وهو ما في البطن من معى وكرش وغيرهما .

رَفُضَاتُ الهوى : ما تفرق من هواها في قلبه .

خَفُوقًا : مفعول ثان من خفق : إذا اضطرب ، ورَفُضَاتُ الهوى معطوف على ذكر وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

والبيت للذي الرمة من قصيدة في ديوانه ص ٧٠ - ٧٣ وفي طبعة كبردج ص ٤٩١ - ٥٠١ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢٣ -

٤٢٤ وشواهد الشافية ص ١٢٨ - ١٣٢

هذا باب

ما جاء من هذا في ذوات الياه والواو
التي ياءتهن، وواوتهن لامات

وذلك قولك في رمية : رميات ، وفي غزوة : غزوات ، وفي قشوة : قشوات^(١) ، كما تقول
في (فَعَلَة) ، نحو : حَصَاة وَقَتَاة . حَصِيَاة وَقَنَوَات ؛ لِأَنَّكَ أَوْ حَلَفْتَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ لِاتِّبَسِ
بِفَعَالٍ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . فَجَرَى مَا هُنَا مَجْرَى غَزَوًا وَرَمِيًا ؛ لِأَنَّكَ أَوْ أَلْحَقْتَ أَلْفَ غَزَا وَأَلْفَ
رَمَى أَلْفَ التَّنْثِيَةِ - لِلزَّمِكِ الْحَلْفِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَاتِّبَسِ الْإِثْنَانِ بِالوَاحِدِ ، فَكُنْتَ تَقُولُ
لِلثَلَاثِينَ : غَزَا ، وَرَمَى . فَلَمَّا كَانَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ لَمْ يُحْلَفِ .

فأما ما كانت الياه والواو منه في موضع العين فإن فيه اختلافًا^(٢) .:

أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فإن تقول في بيضة : بيضات ، وفي جوزة :
جوزات ، وفي لوزة : لوزات .

وأما هذيل بن مديكة خاصة فيقولون : جوزات ، وبيضات ، ولوزات / على منهاج غير $\frac{٢}{٤٧٢}$
المعتل ، ولا يقلبون واحدة منهما ألفا .

فيقال : أليس حق الواو والياء - إذا كانت كل واحدة منهما في موضع حركة - أن
تقلب ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا ؟ .

فيقول من يحتج عنهم : إنما حُرِّكَتْ هَذِهِ الْيَاءُ وَهَذِهِ الْوَاوُ ، لِأَنَّ الْبَابَ وَقَعَ اسْمًا مَتَحْرِّكًا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وبنات الياه والواو بتلك المنزلة تقول : ركوة وركاء وركوات وقشوة وقشاة وقشوات
وغلوة وغلاء وغلوات وظلية وظباء وظليات » .

القشوة : قفة من خوص تجمل المرأة فيها عطرها وحاجتها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩١ « وعبر وعيرات حركوا الياه وأجمعوا فيها على لغة هذيل لأنهم يقولون بيضات وجوزات » .

أَلْحَقُ الْمَعْتَلُّ بِالصَّحِيحِ ؛ لِثَلَا يَلْتَبِسُ [النعمة بالمتنوع أُجْرَى هذا البابُ في تركه القلبُ .
مَجْرَى خَوْنَةٍ وَخَوَكَةٍ . لِثَلَا يَلْتَبِسُ] (١) بِمَا أَصْلُهُ فَعَلَةٌ ، نَحْوُ : دَارَةٌ ، وَقَارَةٌ إِذَا قَلَّتْ : دَارَاتُ ،
وَقَارَاتُ . فَصَحَّ هَذَا لِأَنَّ أَصْلَهُ السُّكُونُ ؛ كَمَا صَحَّ الْعَوْرُ ، وَالصَّيْدُ ، وَعَوْرٌ ، وَصَيْدٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ
الْفِعْلِ (أَفْعَلٌ) .

* * *

واعلم أنه ما كان من هذا مضمومَ الأولِ كما واوه أو يئاوه لام أو مكسورَ الأولِ فله أحكام
نذكرها مفسرةً إن شاء الله .

أما ما كان من الواو مضمومَ الأولِ (٢) : نَحْوُ : غُدُوَةٌ وَرُشُوَةٌ - فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ : رُشُوَاتُ ،
وَعُدُوَاتُ . وَمَنْ قَالَ : ظَلَمَاتُ قَالَ : رُشُوَاتُ وَعُدُوَاتُ . وَمَنْ قَالَ : ظَلَمَاتٍ قَالَ : رُشُوَاتُ ،
وَعُدُوَاتُ .

وَمَنْ كَانَ يَقُولُ : رِشُوَةٌ فَيَكْسِرُ أَوَّلَهُ / وَيَقُولُ : غِدُوَةٌ (٣) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ
مَا قَالَ فِي سِيدِرَاتٍ ، وَكِسِيرَاتٍ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ ، فَتَلْتَبِسُ بِنَاتِ الْوَاوِ بِنَاتِ الْيَاءِ .
وَلَكِنَّهُ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ ، وَيَفْتَحُ إِنْ شَاءَ ، فَيَقُولُ : رِشُوَاتُ ، وَرِشُوَاتُ .

وَكَذَلِكَ غُدُوَةٌ وَمَا أَشْبَهَهَا . وَمَنْ قَالَ : مُدِيَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ جَمْعُهَا عَلَى مِنْهَاجِ قَوْلِهِ :
ظَلَمَاتُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْيَاءِ وَوَاوٍ . وَلَكِنْ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ فَيَقُولُ : مُدِيَاتُ ، وَإِنْ شَاءَ فَتَفْتَحُ (٤)
فَهَذَا الْعَارِضُ الَّذِي يَدْخُلُ فِي بِنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .
وَمَجْرَى الْبَابِ وَأَصْلُهُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا : خطوة وخطوات وخطى وعروة وعروات وعرى .
ومن العرب من يدع العين من الضمة في فعلة ويقول عروات وخطوات » .
« وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهي بمنزلة بنات الواو وذلك قولك : كلية وكلى ومدية ومدى وزبية وزبى
كقولهم أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة فتجئ هذه الياء بمد ضمة فلما نقل عليهم ذلك تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر ،
ومن غنفت قال : كليات ومديات » .

(٣) تشبعت غدوة في كلام النحويين واللغويين فلم أجد ضبطها بكسر الفاء وقد تكون مصحفة عن عدوة فالعدوة بثلثة
وقرى في السبعة بالفتحة : ضم الفاء وكسرها .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٧٦ « وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الإبتاع اتفاقا للثقل ، وأما الفتح
فالبرد نص على جوازها ، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه » .

وزَند وأزناد ؛ كما قال الشاعر :

وُجِدْتَ - إِذَا اضْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ - وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا^(١)

فمشبهه بغيره ، نخرجُ عن بابه .

وكذلك ما كان على (فِعْلَةٌ) ؛ نحو : فَقَعَ وَفَقَعَهُ ، وَجَبَّ وَجِبَّاهُ^(٢) .

وكذلك ما كان على (فِعْلَان) ؛ نحو : حَجَّلَ وَحَجَّلَان ، وَرَأَلَ وَرِئْلَان .

وما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : ظَهَرَ وَظَهْرَان ، وَبَطَّنَ وَبُطْنَان^(٣) .

وسنذكر لِمَ جاز أن يجيء على هذه الأبنية الخارجة عن الأصل عند ذكرنا النعوت إن

شاء الله ؟

وما كان على (فِعْلٍ) فَإِنَّ أدنى العدد فيه (أفْعَال) ؛ نحو : جَدَّعَ وَأَجْدَاع ، وَعِذَّلَ وَأَعْدَال ،

وَبَشَّرَ وَأَبْأَرَ^(٤) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ على جمع زند على أزناد وقال الأعمى : وهو جمع شاذ لأن باب فعل حكاه أن يكسر في القليل على أفعل . والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في الملح الديوان ص ٦٩ - ٧٥ . وضرب ثقوب الزند مثلا لكثرة خسيره .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وربما كسروا الفعل على فعلة ، كما كسر على فعال وفمول وليس ذلك بالأصل وذلك قولهم : جبء - وهو الكأة الحمراء - وجبأه وفتح وفتح وقعب وقعبه » .

الفقعة : البيضاء الرخوة من الكأة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وقد يجيء الفعل فعلانا وذلك قولك : ثب وثبنا - والثب : الغدير وبتن وبتنان وظهر وظهران .

وقد يجيء على فعلان وهو أقلهما - نحو حجل وحجلان وراأل وريئلان وجحش وجحشان وعبد وعبدان » .

الحجل : ذكر القبيح . الرال : ولد النعام . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٦ ، ص ٣٣٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فنحو بئر وأبأر » وفي إصلاح المنطق ص ١٤٧ « وهى البئر والجمع القليل أبؤر وأبأر » وفي المختصر ج ١٠ ص ٣٤ « ومن الرب من يقلب المنزة فيقول : أبأر » .

فلذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) (١) ؛ نحو : لِيَصَّ وَلِيُصَّوِّصَ ، وَجُدَّعَ وَجُدَّوِّعَ ، وَجَمَلٌ وَجَمُولٌ . وَقَدْ تَجَى عَلَى (فِعَال) (٢) ، لِأَنَّهَا أَخْتُ (فُعُول) ؛ نحو : بَثَّارٌ ، وَذِنَابٌ .

/ وَأَمَّا مَا يَجِي عَلَى (أَفْعَل) (٣) ؛ نحو : ذَنَّبَ وَأَذْوَبَ ، فَدَاخَلَ عَلَى بَابِ (فَعَلٍ) . وَهُوَ نَظِيرُ $\frac{2}{175}$ مَا جَاءَ مِنْ (فَعَلٍ) عَلَى أَفْعَالٍ .

وَكَذَلِكَ ذُوْبَانٌ (٤) . إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ ظُهْرَانٍ .

وَقَوْلِكَ : حَسِلٌ وَحِسْلَةٌ (٥) . إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ فِدْعَةٍ . كُلُّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ بَابِهِ .

وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَى (فُعَلٍ) فَأَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ (أَفْعَال) (٦) ، وَذَلِكَ نَحْوُ : قُفِّلَ وَأَقْفَلَ ، وَجُنَّدَ وَأَجْنَادٌ ، وَجُحِرَ وَأَجْحَارٌ ؛ كَمَا قَالَ :

كِرَامٌ حِينَ تَنْكَفَتُ الْأَفَاعِي إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ (٧)

فلذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ، نحو : جُنُودٌ ، وَخُرُوجٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كسر على أفعال ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فعول وفعال والفعول فيه أكثر فن ذلك قولهم : حمل وأحمال وحمول وعدل وأعدال وعدول وجذع وأجداع وجدوع وعرق وأعراق وعروق وعتق وعتاق وعلوق » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وأما الأفعال فنحو بثر وأبأر وبثار وذب وذئاب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وربما بنى فعل على أفعل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم : ذنب وأذوب وقطع وأقطع وجرو وأجر وقالوا ذئاب ورجل وأرجل إلا أنهم لا يجاوزون الأفعال ، كما أنهم لم يجاوزوا الألف » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقالوا في الذئب : ذوبان جملوه كثف وثنيان » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد يكسر على فعلة نحو قرد وقردة وحسل وحسلة » الحمل : ولد الفسب حين يخرج

من بيضته وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢١٢ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٨ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فعول وفعال وفعول أكثر وذلك قولهم : جند وأجناد وجنود ، وبرد وأبراد وبرد ، وبرج وأبراج وبروج وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أفراد ، وأما الأفعال فقولهم : جمد وأجماد وجماد ، وقرط وأقراط وقرط » .

(٧) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ على جميع جحر على أجحار .

انكفت القوم إلى منازلهم : انقلبوا وهنا بمعنى تنقبض . الصقيع : الذي يسقط من السماء شبيه بالثلج . يعني أنهم كرام إذا أجدب الزمان واشتد البرد .

ولم ينسب لقائل معين .

والمضعف يجيء على (فِعَالٍ) (١) ؛ لأنهم يكرهون التضعيف والضم ، وذلك قولك : خُفَّ وخِفاف ، وَقَفَّ وقِفَاف . وأما ما جاء منه مثل جُحِرَ وجِحْرَة ، وَحُبَّ وحِبَّة (٢) - فبمئزلة فِقْمَة في بابهِ ، وَجِسَلَة في بابهِ . وسنذكر كل ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أصله إن شاء الله .

* * *

أما ما كان من (فَعَل) من بنات الياء والواو ، فإنه إذا أريد أدنى العدد جمع على (أفْعَال) (٣) كراهيةً للضم في الواو والياء أو قلت / (أفْعَل) وذلك قولك : ثوب وأثواب ، وَسَوَطٌ وأسواط والياء نحو : بيْتٌ وأبيات ، وشَيْخٌ وأشياخ ، وَقَيْدٌ وأقياد .

٢
٤٧٦

فإذا تجاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فِعَال) كراهيةً ل(فُعُول) من أجل الضمة والواو (٤) ؛ وذلك قولك : سَوَطٌ وسياط وحوَضٌ وحياض ، وثوبٌ وثياب .

وكانت بنات الياء على (فُعُول) ؛ لئلا تلتبس إحداهما بالأخرى ، وكانت الضمة مع الياء أخف ؛ وذلك قولك : بيْتٌ وبيوت ، وشَيْخٌ وشيوخ ، وَقَيْدٌ وقُيُود .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « والفعل في المضاعف منه كثير وذلك قولهم : إخصاص وخصاص وأعشاش وعشاش وأقنات وقنات وأقنات وخفاف . القفت : جبل غير أنه ليس بطويل في السهالة في إشراف على ما حوله وقد يكون فيه رياض وقيمان . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فملة نحو جحر وأجحار وجحرزة . ونظيره من المضاعف حب وأحاب وحبية نحو قلب وأقلب وقلبة وخرجة ولم يقلوا إخراج . الحب : الجرة أو الضمة منها . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « باب . . . أما ما كان (فعلا) من بنات الياء والواو فانك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على أفعال وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس وأقواس . »

وإما منهم أن يبنوه على (أفعل) كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضا في ذلك نظائر من غير المعتل نحو : أفواخ وأفراد ورفع وأرفاغ . فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فِعَال) ، وذلك قولك : سباط وثياب وقياس ، تركوا فعولا كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو ، فحملوها على (فِعَال) . وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة من غير المعتل . »

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فعلا) فانك إذا بنيت بناء أدنى العدد بنيت على (أفْعَال) وذلك قولك : بيْتٌ وأبيات وقَيْدٌ وأقياد وخَيْطٌ وأخياط وشَيْخٌ وأشياخ لذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء . وقال في ص ١٨٦ : « وقالوا : بيْتٌ وأبيات وقَيْدٌ وأقياد وخَيْطٌ وأخياط وشَيْخٌ وأشياخ وذلك لأن قولنا : بيوت وخيوط وشيوخ وعيوننا وقبولنا وذلك لأن قولنا : »

« وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيت على (فُعُول) وذلك قولك : بيوت وخيوط وشيوخ وعيوننا وقبولنا وذلك لأن قولنا : وفعالا كانا شريكين في فعل . . . »

فأما قولهم في عين : أعين^(١) فإنه جاء على الأصل - مثل كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ - وأعيان على الباب^(٢) كما قال الشاعر :

ولكننا أغسَدُو عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاصٍ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ^(٣)

وقال الآخر :

فَقَدَّ أَرُوغُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ حَتَّى يَمِلْنَ بِأَجْيَادِ وَأَعْيَانِ^(٤)

وإذا اضطرَّ شاعر. جاز أن يقول في جميع هذا (أفعل) لأنه الأصل ، كما قال الشاعر :

/ * لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبَسْتُ أَوْبًا^(٥) * .

وما كان من الصحيح على (فعل) فإنَّ باب جمعه (أفعال^(٦)) ؛ نحو : جمل وأجمال وقتب وأقتاب ، وصنم وأصنام ، وأسَد وآساد ، قال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد بنوه على أفعل على الأصل قالوا : « أعين » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وقالوا : « أعيان » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٦

المفاضة : الدرع السابقة ، الدلاص : الدموع الصقيلة البراقة . شبه حلقها في الدقة والزرقة وتقارب السرد بميون جراد نظم بعضه إلى بعض .

ونسبه في اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان ولم ينسب في سيبويه وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ ، ٥١ والمخصص ج ١٦ ص ١٨٥ وسبق ذكره في الجزء الأول ص ١٣٢ :

(٤) في المنصف ج ٣ ص ٥١ : أنشد أبو علي :

إِذَا تَرَى شَمِطًا فِي الرَّأْسِ لَاحٍ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِيِ اللَّوْنِ فَيَنَانِ

فَقَدَّ أَرُوغُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ يَمِلْنَ بِأَجْيَادِ وَأَعْيَانِ

وذكر البيهقي أبو زيد في النوادر ص ٢٢ ونسبها إلى روى بن شريك الضبي .

(٥) تقدم في الجزء الأول ص ٢٩

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلًا) فإنك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيتَه على (أفعال)

وذلك قولك جمل وأجمال ، وجبل وأجبال ، وأسَد وآساد . فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجرى على فعال وفعلول » .

• آسَادُ غَيْبِلٍ حِينَ لَا مَنَاصِرٍ ^(١) •

فهذا باب جمعه ،وقد يجى على (فُعول) ؛ نحو : أُسود ، وكذلك فِعَال ؛ نحو : جِمال ،
ويجى على (فُعْلان) ؛ نحو : خَرَبَ وخِرْيَانٌ ^(٢) ، وعلى (أفْعَل) ^(٣) ؛ نحو : أَجْبَلُ وأزْمُن . قال
الشاعر :

إِنِّي لَأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنَ اجْبُلِهَا وَيَاسِمِ أُوْدِيَةٍ عَنَ ذِكْرِ وَإِدِيهَا ^(٤)

وقال الآخر :

أَمْنَزِلْتِي مِي سَلَامٌ عَلَيْكَمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ ،رَوَاجِعُ ^(٥)

فيخرج إلى ضروب من الجمع منها (فُعْلان) كقولك : حَمَلٌ وحُمْلَان . وكذلك (فُعْلان)
كقولك : ورلٌ وورِلَانٌ ^(٦) .
فَأَمَّا الْبَابُ وَالْأَصْلُ فَمَا صَدَّرْنَا بِهِ .

وكذلك (فَعِلٌ) بابه (أفْعَال) ^(٧) . لأنه كَفَعَلَ في الوزن وإن خالفه في حركة الشائى ؛نحو :

كَيْفٌ وَأَكْتَفٌ ، وَفَعِلٌ وَأَفْعَادُ / وَكَبِدٌ وَأَكْبَادُ . ٢
٤٧٨

(١) نسب إل سيدنا عل كرم الله وجهه في عمرو بن العاص وقبله :

لَأُصْبِحَنَّ الْعَاصِ وَأَبْنَ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي

مُسْتَحْقِقِينَ حَلَقَ الدَّسَدِ لَأَصِرَ قَدْ جَنَّبُوا الْخَيْلَ مَعَ الْقَلَاصِ

أنظر شواهد الكشاف للشيخ عليان ص ٦٦ ولحب ص ١٥٩

(٢) الحرب : ذكر الحبارى . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وبلغنا أن بعضهم يقول : جبل وأجبل » .

(٤) في الكامل ج ١ ص ٢٠٤ كما شبهوا فعلا بفعل في الجمع فقالوا : جبل وأجبل وزمن وأزمن . ثم ذكر البيت .

وقال الشيخ المرصني أن الشعر لأعرابي وذكر بقبته .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٥٩ ، ٣١٦

(٥) ذكره في الكامل أيضاً ج ١ ص ٢٠٤ وتقدم في ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « قد يجيء إذا جاوزوا به أذنى العدد على (فُعْلان) و (فُعْلان) فأما فعْلان فنحو خريان ،

ويرقان ، وورلان . وأما فعْلان فنحو حملان ، وسلطان ، وانظر الكامل ج ١ ص ١٨٥ . الورل : دابة على خلقة الضب .

أنظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنما تكسره من أبنية أذنى العدد على (أفعال) ،

وذلك نحو : كتف وأكتاف ، وكبد وأكباد ، وفخذ وأفخاذ ، ونمر وأنمار وقلما يجاوزون به لأن هذا البناء نحو كتف أقل

من فعل بكثير ، كما أن فعلا أقل من فعل » .

وتخرج إلى (فعل) (١) ؛ نحو : كُبود ، وكُروش . وهو أقل من (فعل) فالأصل أنم .

* * *

ويكون كذلك (فعل) (٢) ؛ نحو : عضد وأعضاد ، وعجز وأعجاز ، ويخرج إلى (فعال) ؛

نحو رَجُل ورجال وسَبُع وسباع (٣) ؛ كما قالوا : جمال ، ونحوه .

ولم يقولوا : أرجال . لقولهم في أدنى العدد : رَجْلة (٤) .

ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا .

وأو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل : أرجال ، وفي سَبُع : أسباع لأنه الأصل .

وقد يكون البناء في الأصل للأقل فيشركه فيه الأكثر ؛ كما تقول : أرسان ، وأقتاب (٥) .

فلا يكون جمع غيره .

وقد يكون البناء للأكثر فيشركه الأقل ؛ كما تقول : شسوع (٦) ، وسباع ، فيكون لكل

الأعداد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وقد قالوا : النور ، والوعول ، شبهوها بالأسود ، وهذا النحو قليل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو كفعل وفعل وهو أقل في الكلام منهما وذلك قولك : عجز وأعجاز وعضد وأعضاد » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد بنى على فعال قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة استغنوا بها عن أرجال » في المصباح : وقد جمع قليلا على رجلة وزان تمرة حتى قالوا : لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء إلا رجلة وكأمة جمع كم .

في اللسان : « وليس في الكلام فعلة جاء جمعا غير رجلة جمع راجل وكأمة جمع كم .

وقال : وحكى أبو زيد في جمعه : رجلة (يكسر الجيم) وهو أيضا اسم جمع لأن فعلة ليست من أبنية الجموع .

وذهب أبو العباس إلى أن رجلة مخفف عنه » .

وإن أراد بأبي العباس المبرد فليس في كلامه هذا التخفيف .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الإسم على البناء الذي هو لأكثر العند فيمضى به

ما على بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قتب وأقتاب ، ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفعل الألف والأراد » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنى بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع وقالوا :

ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ » .

الششح : أحد سيور النمل ، وهو الذي يدخل بين أصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النمل المشدود في الزمام

(من اللسان) وانظر المخصص ج ٤ ص ١١٣ .

وانظر ص ١٦٥ من هذا الجزء والتعليق عليها .

وإنما اختلف الجمعُ لأنها أسماء ، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها ،
إلا أنا ذكرنا الباب لندلّ على ما / يلزم طريقةً واحدة والسبب في اختلاف ما فارقتها . ٧
٤٧٩

* * *

ويكون على (فعلٍ) فيلزمه. (أفعال) ، لأنه في الوزن بمنزلة ما قبله وإن اختلفت الحركات ؛
وذلك قوله : ضلّع وأضلاع ، وعنب وأعنان . وهذا قليل جدًا^(١) .

وقد خرج إلى (فعل) ، كما قالوا : أسود ، ونمور ؛ وذلك قولك : ضلّع وضلوع .

ويكون على (أفعل) ، كما جاء : أزمن ، وأجبل ، وذلك قولك : أضلّع^(٢) .

* * *

فإنما ما كان على (فعلٍ) فإنه مما يلزمه (أفعال)^(٣) ، ولا يكاد يجاوزها ؛ وذلك قولك :
عنق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان .

وقد يجئ من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمعٌ على (فعل) ، وذلك قولك : فرس
ورّد ، وخيل ورّد ، ورجل نطّ وقوم نطّ^(٤) ، وتقول : سقّف وسقّف وإن شئت حرّكت ؛ كما قال
الله عزّ وجلّ : (لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيَبْتَغِيَهُمْ سِقْفًا)^(٥) . وقالوا : رهن ورهن^(٦)

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل وهو أقلّ وذلك قولك :
قع وأقع ومي وأمعاء ، وعنب وأعنان ، وضلع وأضلاع ، وأرم وآرام » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد قالوا : الضلوع والأروم كما قالوا : النحور وقد قال بعضهم : الأضلع شبهها بالأزمن »

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٧٩ : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل ، لأنه قليل مثله ، وهو
قولك : عنق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان » الطنب : حبل .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٢٠٤ : « وقد كسروا فعلا على فعل فقالوا : رجل كث وقوم كث وقالوا : نط ونط وجون
وجون وقالوا : سهم حشر وأسهم حشر وسمنا من العرب من يقول : قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء وقالوا : فرس ورد
وخيل ورد » .

الورد من الخيل ، بين الكيت والأشقر - والسط : هو البلى لاشعر على عارضيه .

(٥) الزخرف :- ٣٣ .

(٦) في سيويه ج ٢ ص ١٨١ « كقولك أسد وأسد ، وهذا قول الخليل ، ومثله رهن ورهن » .

وكان أبو عمرو يقرؤها (قَرُّهُنَّ مَقْبُوضَةٌ) ويقول: لا أعرف الرِّهَانُ إِلَّا في الخيل ، وقد قرأ غيره (فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)^(١) . ومن كلام العرب الماثور : غَلِقْتَ الرَّهَانَ بما فيها^(٢) .

وقالوا : أَسَدٌ وَنَمْرٌ / ، قال الشاعر :

* فيها عيائيلُ أسودٌ ونمْرٌ^(٣) *

* * *

فَأَمَّا (فِعْلٌ) فلم يَأْتِ منه إِلَّا القليل . قالوا : إِبِلٌ وَأَبَالٌ ، وإِطْلٌ وَأَطَالٌ^(٤) .

فهذا حكم المتحركة من الثلاثة إِلَّا (فُعلا) فَإِنَّ له نَحْوًا آخر لخروجه عن جميع المتحركات^(٥) .
وَأَنَّهُ ما عدل عن فاعل فإليه يُعدّل ، فله نَحْوُ آخر .

فَأَمَّا غير هذا من الأبنية ، نحو : (فِعْلٌ) فَإِنَّه ليس في شيء من الكلام . وكذلك (فِعْلٌ) لا يكون في الأسماء ، إِنَّمَا هو بناء مختصّ به الفِعْلُ الذي لم يُسَمَّ فاعله نحو : ضُرِبَ وَقْتِيلٌ .
إِلَّا أَنْ تكون ساكن الوسط ؛ نحو : رُدٌّ ، وَقَيْلٌ . فهو بمنزلة كُرٌّ ، وَقَيْلٌ ، وما أشبه ذلك .

* * *

(١) البقرة : ٢٧٨ - قراءة فرهن بضم الراء والهاء سبعية قرأ بها أبو عمرو وابن كثير (شرح الشاطبية ص ١٧٠ غيث النفع ص ٥٨ النشر ج ٢ ص ٢٣٧) وقرئ في الشواذ فرهن بضم الراء وسكون الهاء (ابن خالوية ص ١٨ - البحر ج ٢ ص ٣٥٥) .

(٢) في الكامل ج ١ ص ٨٩ غلق الرهن : أي لم يوجد له تخلص .

وفي اللسان : غلق الرهن يغلّق غلوقا إذا لم يوجد له تخلص وبقى في يد المرتهن لا يقدر راحته على تخليصه ، وكان هذا من فعل الجاهلية أن الرهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن ، فأبطله الإسلام ، وفي الحديث : لا يغلّق الرهن .
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٦١ : غلق الرهن بما فيه يضرب لمن وقع في أمر لا يوجو انتياشا منه .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٩ على جمع نمر على نمر .

واستشهد به الرضي في شرح الشافية ج ٣ ص ١٣٢ على أن عيائيل جمع عيل كسيد ثم أشبعت الكسرة فتولدت ياء والأصل عيائل فلم يمتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها في طواويس .

اسود بالجر بالإضافة ، ورويت بالرفع فتكون بدلا من عيائيل .

والريز لحكيم بن معية ، راجز اسلامي معاصر للعجاج .

وصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر .

وانظر شواهد الشافية ص ٣٧٦ - ٣٨١ .

(٤) لم يثبت عند سيبويه سوى ابل ج ٢ ص ١٧٩ ، ٣١٥ . الاطل : الخاصرة .

فَأَمَّا (فُعَلٌ) فَإِنَّ جَمْعَهُ اللّازِمَ لَهُ (فِعْلَانٌ)^(١) ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صُرْدٌ ، وَصِرْدَانٌ ، وَنُغْرٌ وَنِغْرَانٌ ، وَجُعَلٌ وَجِعْلَانٌ . هَذَا بَابُهُ .

وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى (أَفْعَالٍ) . شَبَّهَ بِسَائِرِ الْمُتَحَرِّكَاتِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَذَلِكَ رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ ، وَهَبْعٌ وَأَهْبَاعٌ^(٢) . فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ اخْتِلَافِ الْجَمْعِ . بَعْدَ لُزُومِ الشَّيْءِ لِبَابِهِ إِذَا كَانَ مَجَازُهُ مَجَازَ الْأَسْمَاءِ ، وَكَانَتْ الْأَسْمَاءُ / عَلَى ضُرُوبٍ مِنَ الْأَبْنِيَةِ .

* * *

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْمُعْتَلِّ مُتَحَرِّكًا ، نَحْوُ : بَابٌ ، وَدَارٌ ، وَقَاعٌ ، وَتَاجٌ - فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِي ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ فِيهِ : (أَفْعَالٌ)^(٣) نَحْوُ : بَابٌ وَأَبْوَابٌ ، وَتَاجٌ وَأَتْوَاجٌ ، وَجَارٌ وَأَجْوَارٌ ، وَقَاعٌ وَأَقْوَاعٌ . فَأَمَّا دَارٌ فَإِنَّهُمْ اسْتَعْنَوْا بِقَوْلِهِمْ : أَدْوَرٌ [عَنْ أَنْ يَقُولُوا : أَفْعَالٌ]^(٤) لِأَنَّهُمَا لِأَدْنَى الْعَدَدِ . وَالْمَوْنُثُ يَقَعُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فِي الْجَمْعِ^(٥) ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : ذِرَاعٌ وَأَذْرُوعٌ ، وَكُرَاعٌ وَأَكْرُوعٌ ، وَشِمَالٌ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٩ « وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ (فَعْلًا) فَإِنَّ الْعَرَبَ تَكْسِرُهُ عَلَى فَعْلَانٍ . وَإِنْ أَرَادُوا أَدْنَى الْعَدَدِ لَمْ يَجَاوِزُوهُ وَاسْتَعْنَوْا بِهِ ، كَمَا اسْتَعْنَوْا بِأَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ فِيمَا ذَكَرْنَا فَلَمْ يَجَاوِزُوهُ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صُرْدٌ وَصِرْدَانٌ ، وَنُغْرٌ وَنِغْرَانٌ ، وَجُعَلٌ وَجِعْلَانٌ ، وَخُرْزٌ وَخِرْزَانٌ » .

الصُّرْدُ طَائِرٌ فَوْقَ الْعَصْفُورِ ؛ وَقِيلَ هُوَ طَائِرٌ أَبْيَضُ نِصْفُهُ أَيْبِضٌ وَنِصْفُهُ أَسْوَدٌ ضَخْمُ الْمَنْقَارِ . وَالْجُعَلُ : دَوِيَّةٌ . النَّغْرُ : طَائِرٌ كَالْعَصْفُورِ . وَانظُرْ حَيَاةَ الْحَيْوَانِ ج ٢ ص ٥٠ ، ص ٣٠٠ ، ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٩ « وَقَدْ أُجْرَتِ الْعَرَبُ شَيْئًا مِنْهُ مَجْرَى فَعْلٍ هُوَ قَوْلُهُمْ رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ وَرَطْبٌ وَأَرْطَابٌ كَقَوْلِكَ : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ » .

الرَّبْعُ : الْفَصِيلُ تَنْتَجِ فِي الرَّبِيعِ وَهُوَ أَوَّلُ النَّتَاجِ .

الْمُهْبَعُ : الْفَصِيلُ تَنْتَجِ فِي آخِرِ النَّتَاجِ . وَانظُرْ حَيَاةَ الْحَيْوَانِ ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَأَمَّا مَا كَانَ (فَعْلًا) فَإِنَّهُ يَكْسَرُ عَلَى أَفْعَالٍ إِذَا أُرِدَتْ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَاعٍ ، وَأَقْوَاعٍ ، وَتَاجٍ ، وَأَتْوَاجٍ ، وَجَارٍ وَأَجْوَارٍ » .

(٤) تَصْحِيحُ السِّيْرَانِي .

(٥) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٧ « وَمَا كَانَ مَوْثِقًا مِنْ فَعْلٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَإِنَّهُ يَكْسَرُ عَلَى أَفْعَلٍ إِذَا أُرِدَتْ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ وَذَلِكَ دَارٌ وَدُورٌ ، وَسَاقٌ وَأَسْوَاقٌ ، وَنَارٌ ، وَأَنْوَارٌ ، وَهَذَا قَوْلُ يُولَسَ وَنَفْلَتُهُ إِذَا جَاءَ عَلَى نِظَائِرِهِ فِي الْكَلَامِ نَحْوُ : جَمَلٌ وَأَجْمَلٌ ، وَزَمَنٌ وَأَزْمَنٌ ، وَعَصَا وَأَعْصَى فَلَوْ كَانَ هَذَا إِذَا هُوَ لِلتَّأْنِيثِ لَمَا قَالُوا : رَحَى وَأَرْحَاءُ وَفِي قَفَا وَأَقْفَاءُ مِنْ قَوْلِ مَنْ أَنْثَ الْقَفَا ، وَفِي قَدَمٍ وَأَقْدَامٌ وَمَا قَالُوا : غَنَمٌ وَأَغْنَامٌ » .

وأشمل ، ولسان وألسن . ومن ذكر اللسان قال : ألسنة ، ومن أنشأها قال : ألسن^(١) وكذلك
نار وأذور ، قلب الشاعر :

فَلَمَّا فَمَدَّتْ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأَطْفَيْتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَذُورُ^(٢)

فإذا تجاوزت أدنى العدد لآت بابيه (فعلان)^(٣) ؛ وذلك قولك : نارونيران ، وقاع وقيمان ،
وتاج وتيجان . فهذا الأصل ، وما دخل بعد فعلية جهة التشبيه الذي وصفت لك .

* * *

وأما قولهم : الفلك للواحد والفلك للجميع^(٤) فإنه ليس من قولهم : شكاعى واحدة
وشكاعى كثير^(٥) ، وبهيمى واحدة وبهيمى كثير^(٦) . ولكنهم يجمعون ما كان على (فعل) كما
يجمعون ما كان على (فعل) لكثرة اشتراكهما / ألا تراهم يقواون : قلنفة ، وقلنفة ، وصلعة
وصلعة . ويلتقيان في أمور كثيرة .

فمن قال : في أسد : آساد ، قال في فلك : أفلاك ؛ كما تقول في قفل : أقفال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وأما من أنك اللسان فهو يقول : السن ومن ذكر قال ألسنة وقالوا : ذراع وأذرع
حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عوا الأكثر ، كما فعل ذلك بالألف والأرجل وقالوا شام وأشمل وقد كسرت
على الزيادة التي فيها فقالوا شامل . . . » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ١٢ - ٦٣ ، ج ٨ ص ٢١٣ .

(٢) استشهد به في المخصص ج ١ ص ٥٣ ، ج ١٧ ص ٣ على ابدال الواو المضمومة همزة في (أذور) .

والبيت من رائية عمر بن أبي ربيعة المروفة وقد ذكرت في الخزانة في مواضع متفرقة أنظر ج ٢ ص ٤٢١ - ٤٢٤ ج ٣ ص
٣١٢ ج ٤ ص ٥٥٢ والديوان ص ٨٤ - ٩٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرتة على (فعلان) وذلك نحو جيران ، وقيمان ، وتيجان
وساج وسيجان ونظير ذلك من غير المتلثيث وشبثان ، وخريان ، ومثله في وقتيان ولم يكونوا ليقولوا : فقول كراهية الضمة
في الواو مع الواو التي بعدها والضمة التي قبلها وجعلوا البناء على (فعلان) وقل فيه (الفعال) لأنهم ألزموه (فعلان) فجعلوه
بدلاً من الفعال . . . » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد كسر حرف منه على (فعل) ، كما كسر عليه (فعل) وذلك قولك للواحدة هو
الفلك فتذكر وللجميع هي الفلك وقال الله عز وجل (في الفلك المشحون) فلما جمع قال (والفلك التي تجرى في البحر) » .

(٥) شكاعى : نبت دقيق .

(٦) نبت تجدد به الفم وجداً شديداً ما دام أخضر .

ومن قال في أسد : أسد ، لزمه أن يقول في جمع فُلك : فُلُك . ونظير هذا مما عدده أربعة
أحرف قولك : دِلاص للواحد ودِلاص للجمع ، وهِجان للواحد وهِجان للجمع^(١) وذلك لأنه إذا
قال في جمع فَعِيل : (أَفْعِلَة) قال في جمع فِعَال (أَفْعِلَة) ، نحو : رَغِيف وأرْغِفَة ، وجَرِيب
وأجْرِبَة . فيقول على هذا : مِدَاد وأمِدَة ، وزِمَام وأزِمَة ، وعِقَال وأعْقِلَة .

فإذا قال في فعيل : (فعال) - نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف - لزمه أن يقول في
دِلاص : دِلاص ، وفي هِجان ، هِجان ، إذا أراد الجمع . وبدلُك على أنه ليس كمثَل شُكاعِي
واحدة وشُكاعِي جمع قولهم : دِلاصان ، وهِجانان^(٢) . قال الشاعر :

أَلَمْ تَعَلَّمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا^(٣)

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٠٩ « زعم الخليل أن قولهم : هِجان للجماعة بمنزلة ظراف وكسروا عليه فعلا فوافق فعلا هاجنا ،
كما يوافق في الأسماء . وزعم أبو الخطاب أنهم يجعلون الشمال جميعا فهذا نظيره وقالوا : شمائل كما قالوا : هِجانان .
وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد وقالوا : دلص كقولهم : هِجان .
ويدل على أن دلاصا وهِجانا جمع لدلاص وهِجان وأنه كجواد وجياد وليس كجذب قولهم هِجانان ودلاصان فالثنية دليل
في هذا النحو » .

درع دلاص : لينة براءة . الهِجان : الإبل البيضاء .

(٢) استدل سيبويه بالثنية على أنه ليس بمصدر ، واستدل بها المبرد على أنه ليس باسم جنس جمعي وفي سيبويه ج ٢ ص
٢٠٢ « قالوا : ابلان » وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٢ « وقد يجوز وليس بالوجه رجلان جنبان وامرأة جنبية وقوم أجناب » .
(٣) استشهد به المخصص ج ١٦ ص ١٥٣ على أن شماليا جمع شمال وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٠٩ « وزعم أبو الخطاب :
أنهم يجعلون الشمال جميعا . . وقالوا شمائل » .

وقال البندادي : « الشمال بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا والمراد في البيت الجمع . وقال السيرافي : هو في البيت جمع وتبعه
ابن جني في سر الصناعة وإنما جعلوه جمعا لأجل (من) التمييزية . وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد وجمعه شمائل ، قال لبيد :

هُم قَوْمِي ، وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شِمَائِلَ بَدَلُوهُنَّ مِنْ شِمَالِي

وأجاز أبو علي في الإيضاح أن يكون ما في البيت مفردا وجمعا . وغلب الأفراد وقال بعض شراح كتابه : ألا ترى أنه يسوغ
أن يكون المعنى وما لومي أخى من طبعي فلذلك لم يجعله نصا في الجمعية .

والبيت من قصيدة لعبد ينفوت في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ .

والخزانة ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ ، وأمالى القلبي ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

واقظ شواهد الشافية ص ١٣٥ - ١٣٦ وشرح أدب الكاتب ص ١٩١ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥ .

وأخطأ ابن سيده في نسبة البيت إلى الأسود بن عبد ينفوت وقد رد عليه الشنقيطي .

يريد : من شمائل . فجمع فعلا على فعال . وقال الآخر :

أَبِي الشُّتْمِ أَنِّي قَدْ أَصَابُوا كَرِيمِي وَأَنْ لَيْسَ إِهْدَاءُ الخَنَا مِنْ شَمَائِلِي^(١)

/ فهذا ما ذكرت لك من لواحق الجمع . وإنما الباب ما صدرنا به في جميع ذلك .

٢
٤٨٢

* * *

واعلم أن هذه المخلوقات أجناس ، وبها ألا يكون بين واحدما وجمعها إلا الهاء^(٢) ؛ وذلك قولك : بُرَّةٌ وَبُرٌّ ، وشعيرة وشعير وحصاة وحصى ، وكذلك سَمَكَةٌ وَسَمَكٌ ، وبقرة وبقر ، وطلحة وطلح ، وشجرة وشجر ، ونخلة ونخل .

فإن كان مما يعملها الناس لم يجز هذا المجزى ، لا يقع مثل هذا في جفنة ، وصحفة ، وقضعة .

وقد يقولون في مثل سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ ، ودرة ودُرٌّ : سِدْرٌ وَدُرٌّ . فالباب ما ذكرت لك . ولكن شبه للوزن بظلمة وظلم ، وكِسْرَةٌ وَكِسْرٌ . قال الشاعر :

كَانَهَا دُرَّةٌ مَنَعَمَ بِهَا ، فِي نَيْشَوْرَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَّرًا^(٣)

(١) الكريمة : أخرج إخراج المصادر وعلى ذلك ما زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه » ويجوز أن تكون الهاء للمبالغة : الخليل : الفهشن من الكلام وفي كتاب المقصور والمملوء لابن ولاد ص ٣٥ : « ومن المقصور الخنا : الكلام القبيح واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ولم يذكر الهجة لذلك في كتابه المقصور والمملوء ولعل له فيه حجة لانملها وسماعا جده على أن هذه الكلمة من الياء أصلها . . . وحكى غير الفراء خنايخنو خنا فلا يكتب على هذا المذهب إلا بالألف » .
والبيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من قصيدة في الحاسة ج ٣ ص ١١٠ - ١١١ ومهذب الأغانى ج ٢ ص ٨٧ وذكرها في موضعين من الكامل ج ٢ ص ٢٣٢ ج ٢ ص ٢٤٥ وشروخ سقط الزند ص ٤٤٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٣ « باب ما كان واحدا يقع للجميع . . . فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو نحو طلح والواحدة طلحة ، وممر والواحدة ممرمة ونخل ونخلة ونخض ونخضة فإذا أردت أذن العدد جمعت الواحد بالياء . وإذا أزدت الكثير صرحت إلى الإسم الذي يقع على الجميع . ولم تكسر الواحدة على بناء آخر . » وقال في ص ١٨٤ : « الذي مثل ذلك من المضاعف . درة ودرات وقد قالوا درر فكسروا الإسم على الفعل ، الكلام كسروا سدره على سدر » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٩ ج ٧ ص ٢٩ ج ٨ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .
(٣) يروى الرواة أن الربيع بن ضبع عاش حتى أدرك الإسلام ، وأنه قدم الشام على معاوية ومعه حفته ، ودخل حفيده على معاوية فقال له : أقم يا شيخ فقال له : وكيف يقعد من جده بالباب ، فقال له معاوية : لعلك من ولد الربيع بن ضبع فقال : أجل . فأمره بالدخول فلما دخل سأله معاوية عن سته فقال قصيدة منها هذا البيت .

وكذلك تومة وتوم^(١) ، وإن لم يكن مرثياً محدوداً بالبصر ، قال الشاعر :
وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهْبُ سَاعًا^(٢)

والأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد . تقول فيما كان بغير زوائد :
جَعْنَةُ وَجَعْنُ^(٣) ، وَخِمْمَةٌ وَخِمْمِمْ^(٤) ، وَقَلْقِلَةٌ وَقَلْقِلِ^(٥) .

وفي الزوائد ؛ نحو : شَعِيرَةٌ وَشَعِيرِمْ ، وَقَيْبِلَةٌ وَقَيْبِلِمْ ، وما ذكرت لك من قليل هذا يدل
على كثير .

٢
٤٨٤

-
- = وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣٠٩ ، والأمالى ج ٢ ص ١٨٥ ، والمعمرين ص ٦-٧ .
وليس في رواية « المعمرين » هذا الشاهد ، وبعض القصيدة في (ألف باء) للبلوى ج ٢ ص ٨٨ ، وحجاسة البحري ص
٣٢٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٨٥ وشروح سقط الزند ص ١٢٤ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ « ومثله التوم يقال : تومة وتومات وتوم ويقال توم » وقال في ص ١٨٩ : « وقد قالوا :
تومة وتومات وتوم وقد قالوا : توم ، كما قالوا : درر » .
وفي اللسان : التومة اللؤلؤة وقال الجوهري : حبة تعمل من القضة كالدرة والتومة : بيضة النعام تشبها بتومة اللؤلؤ .
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩ .
الغاب : الشجر الملتف . يخبو : يسكن لهبه . والساعة : جزء من أجزاء الليل والنهار ، يهب مضاعف لازم جاء من باب نصر
على خلاف القياس .
والبيت للقطامي من قصيدة طويلة في الديوان ص ٣١-٤٢ .
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ والخزانة ج ١ ص ٣٩١-٣٩٢ ، ج ٤ ص ٢ .
(٣) في اللسان : الجمشنة : أرومة كل شجرة تبقى على الشتاء والجمع جمشئ . ومنهم من يقول للواحد جمشئ والجمع الجمائن .
(٤) في اللسان : الخميمم بالكسر : ثبات تعلق حبه الإبل قال عنزة .
ما راعني إلاَّ حُمُولَةٌ أَهْلُهَا وَسَطَ الدِّيَارِ تَسْفُ حَبَّ الخِمْمِمْ
ويقال هو بالخاء وقال أبو حنيفة : الخميمم والحميمم واحد .
(٥) شجر أو نبت له حب اسود .

هذا باب ما يُجمع مائة حروفه أربعة

أما ما كان من ذلك على (فَعِيل) فَإِنَّ أدنى العدد (أفَعلة)^(١) وذلك قولك : قَنِيْزٌ وَأَقْفِرْزَةٌ .
وجريب وأَجْرِيَّة ، ورغيف وأَرْغِفَةٌ . فإذا جاوزت أدنى العدد فإنه يجيء على (فَعُل) وعلى (فُعْلَان)^(٢)
نحو : قَضِيْبٌ وَقُضُبٌ . ورغيف ورُغْفٌ ، وكثيب وكُثِبٌ ويقال أيضا : رُغْفَانٌ وكُثْبَانٌ
وقُضْبَانٌ فهذا بابُه .

وقد تكون الأسماء من هذا على (أفَعلاء) ، نحو : نَصِيْبٌ وَأَنْصِيْبَاءٌ ، وَصَدِيْقٌ وَأَصْدِيْقَاءٌ ؛
لأنَّه يجرى مَجْرَى الأسماء ، ونَحْمِيْسٌ وَأَحْمَسَاءٌ .

فإن كان مضاعفا أو معتلا فهو يجرى على (أفَعلاء)^(٣) أيضا ؛ كراهية أن تَحْتَوِرَ

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فَعِيلا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفعال ، لأن الزيادة التي فيها
مدة لم تجيء الياء التي في فعيل لتلحق بنات الثلاثة ببنيات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في (فعال) و (فعال) لذلك . وهو بعد
في الزنة والتحرير والسكون مثلها ، فهن أخوات ، وذلك قولك : جريب وجربة وكثيب وأكثبة . . . » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٩٣ « ورغيف وأَرْغِفَةٌ ، ورغفان ، وجريان ، وكثبان ويكسر على فعل أيضا وذلك قولهم :
رغيف ورغف ، وقليب وقلب ، وكثيب وكُثِبٌ ، وأميل وأمل ، وعصيب وعصب ، وعسيب وعسب وعسبان ، وصيلب
وصلبان وصلب .

وربما كسروا هذا على أفَعلاء وذلك نصيب وأنصباء ونحيس وأحساء وربيع وأربعاء » وانظر الكامل ج ٣ ص ٩٤ ج ٤ ص ١٣١

(٣) في سبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : في التضعيف كما قالوا في الجريب وقالوا حزيب وأحزة وحزان وقال بعضهم :
حزان ، كما قالوا : ظلمان وقالوا : سرير وأسرة وسرر ، كما قالوا : قليب وأقلبة وقلب . . » .

وقال في ص ٢٠٧ (عن تكسير الصفات) « أما ما كان من هذا مضاعفا فإنه يكسر على فعال كما يكسر غير المضاعف وذلك
شديد وشداد ، وحديد وحداد .

ونظير فعلاء فيه أفَعلاء وذلك شديد وأشداء ، ولييب وألباء ، وشبيح وأشحاء وإنما دعاهم إلى ذلك إذ كان مما يكسر عليه فعيل
كراهية التقاء المضاعف وقد يكسرون المضاعف على أفَعلة نحو أشعة كما كسروه على أفَعلاء . . وكما جاز أفَعلاء جاز أفَعلة . .
نحو أشعة » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ .

أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعِيسِهِ تَعَدُّو بِهِ سَلْهَبَةً سُرَاعَةً^(١)

ووثوب رقيق ورُقاق ، وهذا أكثر من أن يُحصى .

* * *

وجمع (فُعَالٍ) في أدنى العدد كجمع «فَعِيلٍ»^(٢) . وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف وثالثه حرفَ لينٍ . غراب وأغربة ، وذُباب وأذبة . فإذا أردت الكثير قلت : غُرْبَانٌ ، وحرَّيبَانٌ^(٣) .

فأَمَّا (غَلَامٌ) فيستغنى أن يقال فيه : أَعْلِمَةٌ بقولهم : غِلْمَةٌ^(٤) ؛ لأنَّهما لأدنى العدد ، ومجازُهما واحدٌ إلا أنَّك حذفت الزيادة ، فإذا حَقَّرْتَ (غِلْمَةً) فالأجود أن تردَّه إلى بنائه فتقول : أَعْلِمَةٌ ، وكذلك صِبْيَةٌ^(٥) . واو قلت : صُبْيَةٌ ، وغلَّيْمَةٌ على اللفظ كان جيِّدا حسنا .
كما قال الشاعر :

(١) في اللسان (سرع) قال ابن برى : وفسر سريع وسراع ، قال عمر بن معد يكرب :

حتى تروه كاشفا قناعه تعدو به سلهبة سُراعة

والسلب من الخيل : الطويل على وجه الأرض ويقال فرس سلب وسلهبة للذكر إذا عظم وطالت عظامه .

وفي كتاب التلبيحات على أغاليل الرواة (في قسم ما أخذ على فصيح ثلث) .

يقال طويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع ، قال الشاعر :

غسلى به سلهبة سراعة

وروى في المنصف ج ٣ ص ٤٠ :

أين دريد وهو ذو براعة تصنو به سلهبة سراعة

وفي الأصل : تعدو به . وصححه السيرافي وترك الألف بعد الواو .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعالا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال ، لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر

والضم وذلك قولك : غراب وأغربة ، وخراج وأخرجة ، وبنات وأبنثة » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرت على فعلان وذلك قولك غراب وغربان ، وخراج

وخرجان ، وبنات وبنشان » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وغلّام وغلّمان ولم يقولوا : أعلّمه . استغنوا بقولهم : ثلاثة غلّمة ، كما استغنوا بفعية عن

أن يقولوا : افتاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « ولم يقولوا : أصببة استغنوا بصيبة عنها » .

صُبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكًا مَا لِنْ عَدَا أَكْبَرَهُمْ أَنْ زَكَّا^(١)

يقال : زكَّ زكيكا : إذا درج .

وقد قيل : زُقَاقٍ وَزُقَاقٍ . ولكن باب جمع (فُعَال) في العددب الكثير (فُعَلَان) ، كما أنَّ باب / جمع (فَعِيلٍ) (فُعَلَان) : نحو : ظَلِيمٌ وَظُلْمَانٌ ، وَقَضِيْبٌ وَقَضِيْبَانٌ ، فَادْخُلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ . فَبَابِ فَعِيلٍ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ^(٢) .

وقد يجي على (فُعَل) ^(٣) ؛ كما ذكرت لك قُضِبٌ ، وَرُغْفٌ ، وَكُثِبٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جُدَّدَ وَسُرَّرَ ، فِي جَمْعِ جَدِيدٍ وَسَرِيرٍ - فَإِنَّ الْأَصْلَ وَالْبَابَ جُدَّدَ ، وَسُرَّرَ . وَإِنَّمَا فَتَحَ لِكِرَاهَةِ التَّضْعِيفِ مَعَ الضَّمَّةِ^(٤) .

واعلم أنَّ فَعَالًا ، وَفِعَالًا ، وَفَعِيلًا ، وَفَعِيلًا ، وَفَعُولًا تَرْجِعُ فِي الْجَمْعِ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهَا مُسْتَوِيَةٌ فِي أَزْهَاهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَأَنَّ ثَالِثَهَا حَرْفُ لَيْنٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قَدَّالٌ

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أن من العرب من يقول في تصغير صبية صبية فيصنرها على لفظها ويقول الأهل : الأكثر في كلامهم أصيبية يردونه إلى أفعله لا طرادة في جمع فعيل .

الرمك : جمع ارمك . والرمكة : لون كلون الرماد . عدا : جاوز . الزكيك : الديق ، يقال : زك زكيكا : إذا دب .

ورواية سيبويه ما أن عدا اصغرهم كما في الديوان والصواب رواية المبرد كما يقول الأعمى أي لم يعد كبيرهم أن يدب صفرا وضعفا فكيف صغيرهم .

والرجز لرؤية وانظر العيني ج ٤ ص ٥٣٦ - ٥٣٧ في اللسان (صبا) .

والأرجوزة في ديوان رؤبة ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وقالوا في المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا في المضاعف في فعال وذلك قولهم ذباب وأذبة وقالوا حين أرادوا الأكثر ذبان ولم يقتصروا على أدنى العدد لأنهم آمنوا التضعيف » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ .

(٤) في الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ « جمع جديد جدد وكذلك باب فعيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم . . . فا كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن تبدل من ضمته فتحة ، لأن التضعيف مستعمل ، والفتحة أخف من الضمة فيجوز أن يمال إليها استخفافاً فيقال : جدد وسرر ولا يجوز هذا في مثل قضيب ، لأنه ليس بمضاعف وقد قرأ بعض القراء (على سرر موضونة) » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « والمضاعف بمنزلة ركة تقول : سرات وسرر وجدة وجدد » .

وَأَنْذِلَّةَ ، وَغَزَالٍ ، وَأَعْزَلَةَ . وتقول: غِزْلَانٌ ؛ كما تقول في غراب: غِرْيَانٌ وتقول: قُلٌّ ، كما تقول جُرْبٌ ، وَكُتْبٌ . وتقول في عمود: أَعْمِدَةٌ^(١) ، وَعُمْدٌ ، وفي رسول: رُسُلٌ . فمجرى هذا كله واحدٌ . فإن تَرِكَ منه شيءٌ ما فلاستغناء عنه بغيره . فإن جاء منه شيءٌ على غير المنهاج الذى وصفت لك فعلى تسمية الجمع الذى / ذكرنا .

٢
١٨٨

فمن ذلك قولهم: عمود وعمد ، وأديم وأدم ، وأفيق وأفق^(٢) .

* * *

واعلم أنه ما كان من الجمع على مثال (فُعَل) أو كان واحداً فإن الإسكان جائز^(٣) ؛ كما جاز إسكان الحركة في عَضُدٍ هَرَبًا من الضمة ؛ وذلك قولك: رُسُلٌ ، وَرُغْفٌ ، وما أشبه ذلك .

* * *

واعلم أن قولهم: فَصِيلٌ وَفِصَالٌ ، وَقَاوِصٌ وَقِوَالِصٌ - إنما جاء على وزن (فِعال)^(٤) . و(فِعال) إنما يكون جَمْعٌ ما كان وصفاً ؛ نحو: كَرِيمٌ وَكَرِيمٌ ، وَظَرِيفٌ وَظَرِيفٌ ، وَنَبِيلٌ وَنَبِيلٌ ؛ لأن ذلك في الأصل كان نعتاً ، وإن جرى مجرى الأسماء ؛ لأن الفصيل هو حدث المفصول من أمه ، والقلاوص ما حدث ولم يُسْتَنَّ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان (فعولا) فهو بمنزلة فِعِيلٍ إذا أردت بناء أذى العدد ، لأنها كفعيل في كل شيء إلا أن زيادتها أو ذلك قعود وأعمدة ، وعمود وأعمدة ، وخروف وأخرقة .

فإن أردت بناء أكثر العدد كسرتة على (فعلان) وذلك خرفان وقمدان وعتود وعدان خالفت (فِعِيلًا) كما خالفتها (فعال) في أول الحروف وقالوا: عمود وعمد وزبور وزبر ، وقلموم وقدم فهذا بمنزلة قصب وقلب وكُتِبَ .

(٢) في اللسان: والمنينة: الجلد أول ما يدبغ ثم هو أفيق والجمع أفق مثل أديم وأدم والأفق اسم للجمع وليس بجمع لأن فعيل لا يكسر على فعل وقال اللحياني لا يقال في جمعه أفق البتة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاه يخففون أيضاً كرهوا ذلك ، كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين فكأ تكره الواوان ، كذلك تكره الضمتان ؛ لأن الضمة من الواو وذلك قولك: الرسل والطنب والعنق ويريدون الرسل والطنب . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا: فصيل وفصال شبهوه بظريف وظراف ودخل مع الصفة في بنائها . كما دخلت الصفة في بناء الاسم وسُتْرَاهُ فقالوا: فصيل حيث قالوا: فصيلة كما قالوا ظريفية وتوهوا الصفة حيث أنشأوا وكان هو المنفصل من أمه . . .

واعلم أنّ قولهم : ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ^(١) إنّما جُمع على حذف الزائدة وهي الياء ، فجاء على

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٨ « وزم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم يكسر على ظريف كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر .
وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر هل غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير » .

سبق أن نبت على أن في كتاب سيبويه زيادة أضيفت إليه وهي هذا النص من قوله : قال عمر وهذه المسألة ما وجه إليها نقده المبرد ويغلب على ظني أن هذه الزيادة أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد .

وقد نخص السير في الخلاف بين الخليل والجرمي فقال :
الخليل يجعل ظروفًا اسماً للجمع في ظريف أو يجعله جمعا لظرف وإن كان لا يستعمل ويكون ظرف في معنى ظريف ، كما يقال عدل في معنى عادل . . .
وقال أبو عمر الجرمي : ظروف جمع لظريف وإن كان الباب في ظريف ألا يجمع على ظروف ، كما أن كثيراً من الجموع قد خرجت من بابها .

ونسوق هنا نص نقد المبرد لسيبويه ، قال :
قال أبو عمر الجرمي : ظروف تكسير ظريف على غير الباب وليست بمنزلة مذاكير ، لأنك لو صغرت ظروفًا قلت : ظريفون فرددته إلى ظريف ، ولو صغرت مذاكير لقلت : مذاكيرات لم تردده إلى ذكر .
ورد ابن ولاد على المبرد فقال :

قول أبي عمر : أن ظروفًا جمع ظريف على غير الباب غلط . وإنما هو على غير الواحد ، وبين اللفظين فرقان :
ذلك لأن الذي يجمع على غير الباب مثل قولك : زلد وأزباد ، وفرد وأفراد . وكان الباب أن يبنى على أفعل كفلس وأفلس وكلب وأكلب . وإنما شبه بجمع وأجداع وففل وأفقال فحمل على غير باب ، لأنه ليس بينهما في البناء اختلاف غير حركة .
وأما ظريف فلليس كذلك ، لأنه على وزن (فمعل) والذي يمانسه في البناء ويقاربه فعال كقزاق وفعال كحجار وفمول كرسول . فهذه أصواته ، وليس شيء من هذه الألفية المقاربة يجمع على (فمول) فيكون ظروف شاذًا قد حمل على ما قاربه من الألفية ، ولم يحصل على بابها كما فعل ذلك في فعل وفعل ، وفعل وليس يقال في هذا أنه جاء على غير بناء واحده ، كما كانت ملامح ومذاكير على غير بناء الواحد .

وليس هذا أيضاً بمنزلة ركب ، وجمال وبافر ، لأن هذه الجموع موحدة دالة على معنى الجمع . والدليل على ذلك قولهم : هذا الركب ، وهذا الجمال . فأما ظروف ومذاكير فجمع لأنك تجمع لتقول : هؤلاء الظروف ، كما تقول : هؤلاء الظرفاء ، وتؤنث المذاكير .

فأما ظروف فهو جمع على غير لفظ واحده ، وليس هو بموحده اللفظ كالركب للدلالة التي ذكرناها . وعلى هذا قسم سيبويه هذه الجموع وتفصل كل نوع منها عن صاحبه .

مثال قُلُوسٍ وأَسود ، وكذلك قُلُوٌّ (٢) وأَفْلام ، وَعَدُوٌّ وأَعْداء . إنما جاء على حذف الزيادة ؛ كقولهم ؛ عَصُدٌ وأَعْضَاد .

٢
٤٨٩

/ فهذا ما ذكرت لك من دخول الجمع بَعْضُهُ على بعض .

== وإنما لحقه الغلط في ظروف ، لأنه حقره بلفظ ظريف ثم جمعه وحقر مذاكير بلفظ مذكر الذي لم يستعمل ، ولم يحقر بلفظ ذكر . فصار هذا عنده فرقا . والعلة في ذلك أن واحد مذاكير يأتي أبدا في القياس على طريقه واحدة ووزن واحد ، لأن مفاعيل إنما هو جمع للمفعل أو مفعول وهما واحد وجمعهما يرجع إلى مثال واحد وكذلك تحقيرهما . . وإنما ظروف فهي مفعول (فعل) تأتي جمعا لأينية مختلفة . فلما لم يلزم طريقة واحدة ، ولا كان له مثال من الواحد هو أحق به من غيره ، كما كان للمفاعيل جمعه على واحدة المستعمل . ومع هذا فليس ذكر من لفظ مذاكير للزوائد التي في لفظ مذاكير ، وليس واحدا من لفظها يستعمل . وواحد ظروف من لفظها مستعمل وإن لم يكن مكسرا عليه الجمع . فهذا الفرق بينهما .

وإنما واحد مذاكير من لفظها مستعمل وأن لم يكن مكسرا عليه الجمع مذكارا ولم يستعملوه . فهو بمنزلة عبايد ، لأنهم لم يقولوا ؛ عبيد ولا عباد . فأنت لو حقرت عبايد لقلت : عبيدون أو عبيدات . وإنما ظراف جمع ظريف على القياس والباب وأما ظروف فجمع لم يكسر عليه ظريف . وإن كان واحدا من لفظه وإنما هو بمنزلة شاهد وشهود ، وجالس وجلوس . ولو صغرت هذا كله لرددته إلى الواحد المستعمل ، لأنه من لفظ الجمع . وإن كان غير مكسر عليه . فتقول : شويدون جويلسون كما قلت : ظريفون . حقرت شاهدا وجالسا ثم جمعت بالواو والنون .

وأما مذاكير كما قلنا فبمنزلة عبايد . لم يستعمل له واحدا من لفظه فلذلك حقرته على واحدة في القياس . إذ لم تجد له واحدا في الاستعمال من لفظه ، ألا ترى أن سبويه قد جمع ظروفًا وعبايد في باب واحد ، لأنه جمع على غير الواحد . فقد اتفقا في هذا المعنى واقتراعا بأن هذا له واحد مستعمل من لفظه وليس لهذا واحد مستعمل من لفظه .

الانحصار ص ٢٩٧ - ٣٠٠ .

(١) كقنو ، وعدو ، وسمو : المهر .

هذا باب

جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة

وذلك نحو : أفكَلِ وأيدِعِ ، وإصْبِحِ وإثْمِدِ وأبْلُغِ (١) . فهذه الأسماء كلها تُجمع على أفاعل ؛ نحو : أفاكِلِ ، وأصابعِ ، وأبالمِ .

وكذلك (أفعل) الذى لا يتمّ نعتاً إلا بقولك : من كذا يجرى مجرى الأسماء (٢) . تقول : الأصاغر والأكابر .

وكلُّ (أفعل) مما يكون نعتاً سمّيت به فلإى هذا يخرج . تقول : الأحامز ، والأحامس ، وما كان من هذا للآدميين لم يمتنع من الواو والنون ، كما قال الله عزّ وجلّ : (قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ) (٣) و(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) (٤) فهذا كلُّه على هذا .

ومؤنث (أفعل) الذى يلزمه (من) يكون على (فُعَلَى) ؛ نحو : الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى ، والأمجد والمعجى (٥) .

(١) الأكل : الرعدة . الأيدع : الزعفران . الأثمِد : حجر يتخذ منه الكحل . الأبلم : الخوص .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل ، ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه لاتقل رجل أصغر ولا رجل أكبر سمعنا العرب تقول : الأصاغرة ، كما تقول : القشاعة وصيارفة حيث خرج على هذا المثال فلما لم يتمكن هذا فى الصفة كتبكن أحمر أجرى مجرى أجدل وأفكل ، كما قالوا : الأباطح ، والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء .

وإن شئت قلت الأصغرون ، والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكبير ههنا .

وانظر الكامل ج ١ ص ١٧٨ ، ج ٦ ص ١٢٢ .

(٣) الشعراء : ١١١ .

(٤) الكهف : ١٠٣ .

(٥) فى التصريح ج ٢ ص ١٠٤ : قال أبو سعيد على بن سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه : ولا يستثنى فى الجمع والتأنيث عن السباع . فإن الأشرف والأطرف لم يقل فيما .
الأشرف ، الشرق ، والأطراف ، الطرفى . كما قيل ذلك فى الأطول ، والأفضل . وكذلك الأكرم ، والأجد قيل فيما : الأكارم والأماجد ولم يسع فيما الكرمى ، والمجلى .

وجمعه بالألف والثاء . تقول : الصغريات ، والكبيريات ، وتكسره على (فعل)^(١) ، لأن الألف في آخره للتأنيث فتكسر على (فعل) . فتقول : الصغرى والصنر ، والكبرى والكبير ، كما تقول : ظلمة وظلم ، وغرفة وغرف .

* * *

فإن كان (أفعل) نعتاً مكثفياً فإن جمعه على (فعل)^(٢) ساكن الأوسط . وذلك قولك : أحمَرٌ وحُمُرٌ ، وأخضَرٌ وخُضُرٌ ، وأبيضٌ وبِيضٌ ، فانكسرت الباء لتصحح الباء ؛ واو كان من الواو لثبت على لفظه نحو : أسودٌ وسُودٌ ، وأخوىٌ وحُوٌ .

وكذلك مؤنثه . تقول : حمراءٌ وحُمُرٌ ، وصفراءٌ وصُفُرٌ .

فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت : الأحمرون ، والأصفرون . وقلت في المؤنث : حمروا ، وصفروا ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضروات صدقة^(٣) « لأنه ذهب مذهب الاسم . والخضروات في هذا الموضع : ما أكيل رطباً ، ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابساً .

= ويرى الرضى في كتابيه : شرح الكافية وشرح الشافية أن تأنيث أفعل التفضيل المحل بأل قياسي (شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٥) .

وصنيع المبرد هنا ثم عدده ذلك من المقصور القياسي ص ٦٧ من الجزء الثالث يشرح بأنه يرى قياسيته .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنك تكسره على فعل وذلك قولك : الصغرى والصنر ، والكبرى والكبر والأولى والأول وقال تعالى جده (إنها لاحدى الكبر) . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر على فعل (كما كسروا) فعولا على (فعل) من الثلاثة وفيه رائدة ، كما أن في فعول زيادة وعدة حروفه كلمة حروف فعول إلا أنهم لا يثقلون في أفعل الجمع العين إلا أن يضطر شاعر وذلك أحمر وحمر وأخضر وخضر وأبيض وببيض وأسود وسود وهو مما يكسر على (فعلان) وذلك حمران وسودان وببيضان وشيطان وإدمان والمؤنث من هذا يجمع على فعل وذلك حمراء وحمر وصفراء وصفير . »

(٣) ضمه السيوطي في (الجامع الصغير) وقال شارحه المناوي في كتابه (فيض القدير) شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٤ قال النرباني في مختصر الدارقطني ؛ وفيه الحارث بن نهبان - ضعفه وعقبه الترمذي بقوله : إسناده غير صحيح وقال الذهبى في المذهب : منقطع وقال عنه أيضاً : طرقة واهية . وانظر نصب الراية للزبلي ج ٢ ص ٣٨٦ - ٣٨٨

ولو سميت رجلا (أخمر) لم يجز في جمعه حُرْمٌ ؛ لأنَّ هذا إنما يكون جمعاً لما كان نَعْتاً ،
ولكن أحامر . فهذا جملة هذا الباب .

* * *

وما كان من الأسماء على (فاعِل) فكان نَعْتاً فإنَّ جَمْعَهُ (فاعِلون) ؛ لأنَّ مؤنَّته تلحقه الهاء ،
فيكون جمعه (فاعلات) ؛ وذلك قولك : ضارب وضاربون ، وقائم وقائمون . والمؤنث : قائمة
وقائمات ، وصائمة وصائمات . فهكذا أمرُ هذا الباب .

٢
٤٩١

فإن أردت أن تكسر المذكر فإنَّ تكسيه يكون على (فَعَل) ، وعلى (فُعَال) (١) .

فأما (فُعَل) فنحو : شاهد وشهَد ، وصائم وصُوم ، و(فُعَال) : نحو : ضارب وضُرَّاب ،
وكاتب وكُتَّاب .

ولا يجوز أن يجمع على (فواعِل) (٢) ، وإن كان ذلك هو الأصل ؛ لأنَّ (فاعِلَة) تُجمع على
(فواعِل) . فكهوا التيبَّاس البنامين ؛ وذلك نحو : ضاربة وضوارب ، وجالسة وجوالس ، وكذلك
جميع هذا الباب .

وقد قالوا : فارس وقوَّارس ؛ لأنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء . فأمنوا الاتباس فجاءوا
به على الأصل .

وقد قالوا : هالك في الهوالك ؛ لأنَّه مثل مستعمل ، والأمثال تجرى على لفظ واحد ،
فلذلك وقع هذا على أصله :

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وإما ما كان (فاعلا) فإلك تكسره على (فعل) وذلك قولك : شاهد المصر وقوم
شهد ، وبازل وبزل ، وشارد وشرد ، وسابق وسبق ، وقارح وقرح ، ومثله من بنات الهاء والواو التي هي عينات صائم وصوم
وقائم ونوم ، وغائب وغيب ، وحائض وحيض . ومثله من الواو والهاء التي هي لامات غزي وعن .

ويكسره أيضاً على فعال (وذلك قولك : شهد وجهال وركاب وعراس وزوار وغياب وهذا النحو كثير .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٠ - ١٢١

وإذا اضطرَّ شاعرٌ جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل .

قال الشاعر :

$\frac{2}{492}$

/ وإذا الرجالُ رأوا يَزِيدُ رأيتَهُمْ نَحُصُّ الرقابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ^(١)

فأما قولهم : عائدٌ وعُوذُ ، وحائِلٌ وحُوولٌ ، وهالكٌ وهَلِكِي ، وشاعرٌ وشعراءٌ فمجموع على غير بابيه .

فأما ما كان من هذا على (فُعَل) فإنه جاء على حذف الزيادة كما تقول : ورد ووُزِد^(٢) ، وأسَدٌ وأسَدٌ .

وأما (هَلِكِي) فإنما جاء على مثال (فَعِيل) الذي معناه معنى المفعول ؛ لأنَّ جمع ذلك يكون على (فَعَلَى) ؛ نحو : جريحٌ وجَرَحِي ، وصريعٌ وصَرَعِي ، وكذلك جميع هذا الباب . فلما كان (هالك) إنما هو بلاءٌ أصابه كان في مثل هذا المعنى فجمع على (فَعَلَى) ، لأنَّ معناه معنى (فَعِيل) الذي هو مفعول . وعلى هذا قالوا : مريضٌ ومرْضِي ؛ لأنه شيءٌ أصابه ، وأنت لاتقول مُرِيضٌ ولا مَرُوض^(٣) .

فأما قولهم : شاعرٌ وشعراء^(٤) فإنما جاء على المعنى ؛ لأنه بمنزلة (فَعِيل) الذي هو في معنى الفاعل ؛ نحو : كريمٌ وكُرَماءٌ ، وظريفٌ وظُرَفاءٌ ، وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٢١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : لرس ورد ، وشيل ورد » .

الوردة ؛ حمرة تصرب إلى صفرة . في شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ١٥٧ « ويجمع كثيراً على فعل بضمين كَبُرل وشرف تشبيهاً بفعل لمناسبه له في عدد الحروف ثم تخفف عند تميم بإسكان العين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ : « وقال الخليل : إنما قالوا مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشبه ذلك ، لأن ذلك أمر يبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ . وقد يكسر على (فعلاء) شبه بفعيل من الصفات ، كما شبه في فعل بفعول وذلك شاعرٌ وشعراءٌ ، وجاهلٌ وجهلاءٌ ، وعالمٌ وعلماءٌ يقوفاً من لا يقول إلا عالمٌ وليس من هذا شيءٌ إذا كان للأدبيين يمتنع من الواو والنون وليس فعل وفعلاء بالقياس المتسكن من ذا الباب . . .

٢
٤٩٣ وعُرِفَ / به . فكل ذلك جميع هذا الباب . فلما كان (شاعر) لا يقع إلا أن هذه صناعته ، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة ، وأصله الثلاثة - كان بمنزلة (فَعِيل) الذي ذكرنا .

ف(فَاعِل) و(فَعِيل) من الثلاثة وفي ...^(١) صنف من هذا زائدة وهي حرف اللين ، كما هي في الباب الذي هو مثله . فلذلك حُيِلَ أحدهما على الآخر .

وقد قالوا في (فَعِيل) : شريف وأشرف ، ويتم وأيتام على حذف الزيادة ، كما قالوا : أقمار وأصنام .

وأما قولهم : نادم ونختم ، وغائب وغيب فإن هذا ليس يجمع (فَاعِل) على صحة وإنما هي أسماء للجمع ، ولكنّه في بابه كقولك : عمود وعمد ، وأفيق وأفق ، وإهاب وأهب . واو قالوا : (فَعَل) لكان من أبواب جمع (فَاعِل)^(٢) ؛ كما أنك لو قلت في (فَعِيل) (فَعُول) وجميع بابهما : (فَعُل) لكان الباب ، نحو : كتاب وكتب ، وإهاب وأهب ، وعمود وعمد ، وكذلك كاتب وكتبة ، وعالم وعلمة ، وفاسق وفسقة^(٣) .

فإن كان (فَاعِل) من ذوات الواو والياء التي هما لإمان كان جمعه على (فَعَلَة)^(٤) ؛ لأنّ فيه مُعاقبةً لفَعَلَة في الصحيح . وذلك قولك : قاضٍ وقضاة ، وغازٍ وغازة / ، ورامٍ ورامة .

(١) شبه سيويه فاعلا بفعيل في أن كلاسهما يكون صفة ٢ ص ٢٠٦ فيظهر أن الساقط هنا يلور حول هذا المعنى وإن كلا منهما فيه حرف لين زائد ويجوز أن يكون الساقط لفظة « بنائهما » .
(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وكسر على (فعل) لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف ، وذلك بازل وبزل وشارف وشرف ، وعائد وعوذ ، وحائل وحول ، وعاطل وعيط » .
وجاء أيضاً في قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا
أو تنزلون فإننا معشسر نزل

وقد تكلم سيويه في ج ١ ص ٤٢٩ على رفع تنزلون .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٢ - ٦١٣ وديوان الأعشى ص ٦٣ والمغنى ج ٢ ص ١٩٧

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ويكسرونه على (فعلة) وذلك فسقة ، وبررة وجهلة وظلمة وفجرة وكذبة ، وهذا كثير ، ومثله حونة وحوكة وباعة » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ وسيكرره فيما يأتي أيضاً :

وكلام المبرد في كل هذه المواضع صريح في أن نحو قضاة جمع فكسير لقاض . وابن عيش والرضي ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع .

والمعتلّ قد يختصّ بالنّبأ الذي لا يكون في الصحيح مثله .

من ذلك أنّ المعتلّ يكون على مثل «فَيَعْلُ» ، ولا يكون مثل ذلك في الصحيح ؛ نحو : سيّد ، وميّت ، وهين ، ولين ، ونحو ذلك ، ولا يكون في الصحيح إلاّ (فَيَعْلُ) نحو : جَيِّدٌ^(١) ، وصيرف .

ويجىء المصدر في المعتلّ على (فَيَعْلُوْلَةٌ) . ولا يكون مثل هذا في الصحيح ، وذلك نحو : كَيِّنُونَةٌ ، وَقَيِّدُوْدَةٌ ، وصيرورة . فهذا ما ذكرت لك من أنّ المعتلّ يختصّ بأبناءه الذي لا يكون مثله في الصحيح .

— في شرح المفصل لابن يمشى ج ٥ ص ٥٤ « وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكسیر لفاعل على الصحة إتماماً هي أسماء للجمع » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ١٥٦ « وإذا كسر على فعلة في المحل اللام بضم الفاء . . وقال الفراء : أصله فعل بتشديد العين .

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كقرفة وخرى وليس بجمع لعلم فعلة جمعاً في غير هذا النوع » .

وقال سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ونظيره من بنات الياء والوار التي هي لام يحيى على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة » .

(١) الجيدر : التصير .

هذا باب

جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة^(١)

اعلم أنك لو سميت رجلا (عَمْرًا) أو (سَعْدًا) فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ أَعْمَرُ ، وَأَسْعَدُ^(٢) .
وتقول في الكثير : عُمور ، وسُعود ، كما كنت قائلا : فَلَسَ وَأَفْلَسَ وَقُلُوسَ ، وَكُغَبَ
وَأَكُغَبَ وَكُغُوبَ . قال الشاعر :

وَشَيْدٌ لِي زُرَّارَةٌ بِإِذْخَسَاتٍ وَعَمْرُو الْخَيْرِ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ^(٣)

/ وقال آخر :

٢
٤٩٥

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٤)

فَأَمَّا الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَهُوَ لِكُلِّ اسْمٍ مَعْرُوفٍ لَيْسَ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٦ باب جمع أسماء الرجال والنساء .

(٢) في سيبويه : « اعلم إنك إذا جمعت اسم رجل فأنث بالخيار إن شئت الحقت الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب ، وإن شئت كسرتة للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع . .

فن ذلك إذا سميت رجلا يزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار إن شئت قلت : زيدون ، وإن شئت قلت : أزيد كما قلت :
آيات ، وإن شئت قلت : الزيود ، وإن شئت قلت السمور والأعمر » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع عمرو على عمور .

شيد : رفع وطول وأصل التشديد تطويل البناء . الباذخ : الشرف العالي ، وزرارة وعمرو من بني دارم .

نسب البيت في سيبويه إلى الفرزدق وليس في المطبوع من ديوانه كما نسب إليه الأعمى والمخصص ج ١٧ ص ٨١ واللسان (عمرو)

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع سعد على سمود .

الشعوب : جمع شعب وهو فوق القبيلة ، كما أن القبيلة فوق الحى ، وسعد بن مالك : رهط طرفة وانظر جمهرة أنساب
العرب ص ٢٢٠

والبيت من قصيدة في ديوان طرفة بن العبد ص ٩٩ - ١٠٢ ، وبمضهما في الأسميات ص ١٦٦ - ١٦٧ وانظر المخصص
ج ١٧ ص ٨١ ، والاشتقاق ص ٥٧

قال الشاعر :

* أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ^(١) *

فَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ (هِنْد) ^(٢) فَإِنَّ جَمْعَهُ هِنْدَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ ؛ كَمَا قَلْتُ لَكَ فِي مِثْلِ كِسْرَةٍ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ ، لِأَنَّ (هِنْد) ، اسْمٌ مُؤنَّثٌ فَجَمَعْتَهَا بِالتَّاءِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا هَاءٌ ، وَكَذَلِكَ قَدَّرَ وَلَوْ سَمَّيْتُ بِهَا مُؤنَّثًا. فَأَرَدْتُ تَكْسِيرَهُ قَلْتُ : أَهْنَادٌ ، وَهِنُودٌ : كَمَا تَقُولُ : جِدَعٌ وَأَجْدَاعٌ وَجُلُوعٌ .
وَبِى (جَمَلٌ) : أَجْمَالٌ وَجُمُولٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَخَالِدٌ قَدْ خَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيْبَتِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ^(٣)

فَإِنْ سَمَّيْتُهَا (جُمَلًا) وَ(حُسْنًا) قَلْتُ : جُمَلَاتٌ وَحُسُنَاتٌ / كَمَا تَقُولُ : ظُلَمَاتٌ وَغُرْفَاتٌ .
وَتَقُولُ : جُمَلَاتٌ وَحُسُنَاتٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : ظُلَمَاتٌ وَغُرْفَاتٌ .

فَإِنْ قِيلَ فِي هِنْدٍ : هِنْدٌ مِثْلَ كِسْرٍ فَكَذَلِكَ جُمَلٌ وَحُسْنٌ ؛ مِثْلَ ظُلَمٌ وَغُرْفٌ فَجَيِّدٌ بِالْع .

وَلَوْ سَمَّيْتُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا قَدَمًا لَقَلْتُ : أَقْدَامٌ^(٤) ؛ كَمَا تَقُولُ : أَصْنَامٌ وَأَجْمَالٌ ؛ لِأَنَّ التَّكْسِيرَ يَجْرِي فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمؤنَّثِ مَجْرَى وَاحِدًا .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٢٨٩ فقال : زعم يونس : أنه سمع رؤبة يقول : أنا ابن سعد أكرم السعدينا نصبه على الفخر .

وذكره في ج ٢ ص ٩٦ على جمع سعد جمع مذكر سالماً .

والرجز لرؤبة وهو في ديوانه ص ٩١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٧ « وإن سميتها هند أو حمل فجمعت بالتاء فقلت جملاث ثقلت في قول من ثقل ظلمات وهنداث ليمن ثقل في الكسرة فقال : كسرات ومن العرب من يقول : كسرات .

وإن شئت كسرت كما كسرت بردا وبشرا فقلت : أهناد وأجمال » .

وقال في ص ٩٨ « وقالوا الهنود كما قالوا الجلود » وقال في ص ٩٦ « وإذا جمعت اسم امرأة فأنث بالختيار إن شئت جمعتها بالتاء ، وإن شئت كسرت على حد ما تكسر عليه الأسماء لجمع » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٨ على تكسير خالدة على خوالد ، وهند على هنود وخالد مرخم خالدة .

والبيت لجرير من قصيدة طويلة في ديوانه ص ١٦٠ - ١٩٦ هجوا فيها التيم وانظر المخصص ج ١٧ ص ٨٢

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨ « وإن سميت امرأة بقدم فجمعت بالتاء لثقلت كما تقول : هنداث وجملاث . . .
وإن شئت كسرت كما كسرت حجرا . . . » .

فإن أردت الجمع المسلّم ، وعيّيت مذكراً قلت : قَدَمُونَ : كما تقول : في حَسَن اسم رجل : حَسُنُونَ . وعلى ما بيّنت لك يجرى الجمع في المسلّم المؤنث فكلُّ ما كان يقع على شيء قَبْلَ التسمية فإنَّ تكسيره باقٍ عليه إذا سمّيت به . فأما الجمع المسلّم فمنتقل بالتأنيث والتذكير ولو سمّيت امرأة عِبْلة أو طلحة لقلت : عِبَالٌ وِطْلَاحٌ^(١) . ولم يجر أن تقول في طلحة : طَلَحَ ؛ لأنَّ الجمع الذي ليس بينه وبين واحدِه إلاَّ الهاء إنما يكون للأنواع ؛ كقولك : تمرّة وتمر ، وسِدْرَة ، وسِدْر ، وشعيّرة وشعيير .

وَأُو سَمِّيت رجلاً بفَخْدٍ لقلت في / التّكسير : أفخاذ ؛ كما كنت قائلاً قبل التسمية به .
٢
٤٩٧
فأما الجمع المسلّم فَمَخِلُونَ . فقس جميع ما يرد عليك بهذا تُجِيبُ إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٨ « ولو سمّيت رجلاً أو امرأة بعيلة ثم جمعت بالهاء لقلت ، كما نقلت تمرّة لأنها صارت اسماً وقد نقلوا لفظها حيث صارت اسماً وهم حى من قریش » وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٧٤ ، ٧٥ .

هذا باب

ما كان اسما على فاعلٍ غير نعت معرفة أو نكرة

اعلم أنَّ ما كان من ذلك لآدميين فغير ممتنع من الواو والنون . لو سميت رجلاً (حاتمًا) أو (عاصمًا) لقلت : حاتمُون ، وعاصمُون . وإن شئت قلت : حَوَاتِمٌ وَعَوَاصِمٌ ؛ لأنه ليس بنعت فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنثه ، واكنه اسم . فحكّمه حكّمُ الأسماء التي على أربعة أحرف . وإن كان لغير الآدميين لم تلحقه الواو والنون . واكنك تقول : قوادم في قادم الذقة ، وتقول : سواعِد في جمع ساعد . هكذا جميع هذا الباب^(١) .

فإن قال قائل : فقد قال الله عز وجل في غير الآدميين : (لَأَنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَالشَّمْسُ / وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ^(٢) .

٢
٤٩٨

فالجواب عن ذلك : أنه لما أخبر عنها بالسجود - وليس من أفعالها وإنما هو من أفعال الآدميين - أجزاها مجزاهم ؛ لأن الآدميين إنما جمعوا بالواو والنون ، لأن أفعالهم على ذلك . فإذا ذكر غيرهم بذلك الفعل صار في قياسهم ؛ ألا ترى أنك تقول : القوم ينطلقون ، ولا تقول : الجمال يسرون .

وكذلك قوله عز وجل : (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)^(٣) . لما أخبر عنها أنها تفعل - وإنما حقيقتها أن يفعل بها فتجرى - كانت كما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ٢ ص ١٩٨ « وما كان من الأسماء على فاعل أو فاعل فإنه يكسر على بناء فواعل وذلك : تابل وتوابل ، وطابق وطوابق ، وحاجز وحواجز ، وحائط وحوائط وقد يكسرون الفاعل على فلان نحو حاجر وحجران ، وسال وسلان وحائر وحوران . . . » .

(٢) يوسف : ٤

(٣) الأنبياء : ٢٢

ومن ذلك قوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا قَاسًا لَّوَهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ)^(١) ، إنما ذلك لدعواهم أنها فعالة ، وأنها تُعْبَدُ باستحقاق ، وكذلك (لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَوَاءٌ يَنْطَلِقُونَ)^(٢) ومثله : (قَالَتْ نَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ)^(٣) لَمَّا جعلها مُخَاطَبَةً ومُخَاطَبَةٌ . وكلُّ ما جاء من هذا فهذا قياسه . قال الشاعر :

تَمَزَّتْهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُوا نَعَشٍ ذَنُوبًا فَتَصَوَّبُوا^(٤)

لما ذكرت من أنه جعل الفِعْلُ لهذه الكواكب ، وعلى هذا قال الشاعر :

(١) الأنبياء : ٦٣

(٢) الأنبياء : ٦٥

(٣) النمل : ١٨

وفي سيويه ج ١ ص ٢٤٠ « وأما (كل في فلك يسبحون) و (رأيتم ل ساجدين) و (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك المنزلة حين جدت عنه ، كما تحدث عن الأتاسي ، (في ذلك يسبحون) لأنها جعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ، ويصبر الأمور » .

(٤) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٢٤٠ على تذكير بنات نمش لإخباره عنها بالدنو والتصويب كما يخبر عن الآدميين . وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٣٧ « وقد تستعمل (الواو) لغير العقلاء إذا نزلوا منازلهم نحو قوله تعالى (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم وشد قوله : شربت بها والديك يدعو صباحه . .

والذي جراه على ذلك قوله بنو لا بنات ، والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل بوجهه تغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) مع امتناع قامت الزيدون » .

التمز : تصمص الشراب قليلا قليلا ، مزه يمهز : مصه . ورواية سيويه : شربت بها .

وبنات نمش : من منازل القمر الخالية والعشرين .

وتصوب بنات نمش : دفوها من الأفق للغروب .

وصف خمراً بأكرها بالشرب عند صياح الديك .

في الصحاح : اتفق سيويه والفقهاء على ترك صرفه نمش للمعرفة والتأنيث وقال الدماميني : الظاهر أنه جائز لا واجب لأنه ساكن الوسط .

والبيت للناطقة الجملى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢١ - ٤٢٢ والسيوطي ص ٢٦٥

حَتَّى يُفِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً نَعُشُ وَيَرَهْنَكَ السَّيَّكُ الْفَرَقْدَا (١)

فقال : من بنيهِ لَمَّا خَبَّرَ عَنْهُ بِهَذَا الْفِعْلِ .

(١) في اللسان (رهن) وشاهد رهنته الشيء قول الأعشى :

حتى يفيدك من بنيهِ رهينة . .

وروى يفيدك بالفاء كما روى كذلك في ديوان الأعشى ص ٢٣١

وخطأ الأستاذ الميمني في تعليقه على السمت ج ١ ص ١٥٦ رواية يفيدك بالفاء وقال : الصواب بالقاف وهو في أصل المقتضب بالقاف .

ويظهر أنه من قولهم : أقاده خيلا : أعطاه إياها .

والبيت من قصيدة طويلة للأعشى - الديوان ص ٢٢٧ - ٢٢٣ وقوله :

آليت لا نعطيهِ من أبنائنا رهنا فيفسدهم كمن قد أفسدا

والمعنى : حلفت على ألا نعطيهِ الرهائن حتى ترهته نجوم نعش أبنائنا أو يرهته السيك الفرقداء . . والمعنى : لا يكون ذلك أبدا

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف أصليّة أو فيها حرف زائد

اعلم أنّ جميعها^(١) كلّها يكون على مثال مفاعل^(٢) في الوزن ، وإن اختلفت مواضعها وحركاتها تقول في جعفر : جعافر ، وفي سلّهب : سلّاهب ، وفي جدول : جداول ، وفي عجوز : عَجَائِز ، وفي أسود - إذا جعلته اسماً : أساود / كما قال الشاعر :

أسودُ شَرِي لا قَتَ أسودَ حَفِيّةٍ تَساقَتُ على لَوحٍ دِماءِ الأَساودِ^(٣).

وقالوا : الأباطح والأبارق في جمع الأبطح والأبرق^(٤) ، لأنهما - وإن كانا نعتين - قد أُجْرِيَا مُجْرَى الأَسْمَاءِ في معناها .

(١) جميع وعامة يجوز أن تليهما العوامل وهما على حالهما في التوكيد (الأشموني ج ٢ ص ٢٩٤) ويقبح المبرد أن يكون كلهم اسماً ص ٣٣٥ من الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « أما ما كان من بنات الأريفة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قولك : ضمدع وضفادع وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقطر وقاطر فإن عنيث الأقل لم تجاوز ذا . . . » .

(٣) ذكره في موضعين من الكامل ج ١ ص ١٧٩ ج ٦ ص ١٢٢ والرواية هناك : تساقوا على حرد - وفسره بقوله : على حرد : على قصد .

وفي الخزانة : حرد يفتح الحاء وسكون الراء مصدر حرد بمعنى قصد من باب ضرب وبمعنى غضب من باب فرح . اللوح : العطلش .
الشرى : أرض في جهة اليمن وهي مأسدة .
خفية : اسم غيضة ملتفة وهي مأسدة أيضاً .
الأساود : جمع أسود ، وهو العظيم من الحيات وفيه سواد وهو اسم له ، ولو كان وصفاً لجمع على فعل (بضم فسكون) .

والبيت للاشهب بن رميلة .

أنظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥٠٩ - والمقصود والمنلود لابن ولاد ص ٥٨ والمخصص ج ١١ ص ٤٨ والعي ج ١ ص ٤٨٢ ومعجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٠ ، ج ٣ ص ٣٣٠

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء » .

الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى .

الأبرق : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل متسمة وقيل غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة .

وكذلك (الأذهم) إذا عنيت الحية فهو غير مصروف . ولكنه يجرى مجزئ الأسماء في معناه .

وكذلك (الأذهم) إذا عنيت القيد ، قال الشاعر :

هو القينُ وابنُ القبنِ لاقينَ مثله لفتح المساحي أو لجذل الأدهم^(١)

وكذلك ما ذكرت لك في التصغير جاء على مثال واحد أصلياً كان أو زائداً ، اتفقت حركاته أو اختلفت ، إلا في تصغير الترخيم فإنه يحذف منه الزوائد ، ولا تحذف الأصول : وسنذكره لك في باب التصغير^(٢) إن شاء الله .

(١) في الكامل ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ : أسود ان عنيت به الحية وأدهم إذا عنيت به القيد وأبطع إذا عنيت به المكان المنبسط وأبرق إذا عنيت به المكان مضارعة للأسماء ، لأنها تدل على ذات الشيء وإن كانت في الأصل نعتاً تقول في جمعها : الأباطع والأبارق والأدهم والأساود ثم ذكر البيت

المساحي : واحدها مسحاة وهي المحرفة من حديد يحمى بها الطين عن وجه الأرض . وفتحها : جعلها عريضة .
وفي اللسان : فطحت الحديدية : إذا عرضتها وسويتها لمسحاة أو معزق أو غيره ثم ذكر البيت . خبر لا (مثله) لأنه لا يعرف بالإضافة .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الفرزدق ، الديوان ص ٥٥٢ - ٥٥٩ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٢٧٩

(٢) عقد له بابا هناك .

هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل

اعلم أنَّك إذا أردت جمعه لم يكن لك بدٌّ من حذف حرف / ليكونَ على مثال الجمع .
والحرف الذى تحذفه هو الحرفُ الأخير ؛ وذلك لأنَّ الجمع يَسْلَمُ حتَّى ينتهى إايه فلا يكون
له موضع ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سفارج ، وفى فرزدق : فرازد ، وفى شمردل^(١) : شمَّارد
وكذلك جميعُ هذا .

وقد يقال فى فرزدق : فرازق ، وايس ذلك بالجيِّد ؛ وذلك لأنَّ الدالَّ من مخرج التاء .
والتاء من حروف الزيادة . فلما كانت كذلك ، وقربتُ من الطرفِ حذفوها . فمن قال ذلك
لم يقل فى جَحْمَرِش : جَحَارِش ؛ لتباعدِ الميم من الطرفِ . فهذا يجرى مجرى الغلط . والبابُ
ما ذكرت لك أولاً .

واعلم أنَّهم يتنكبون . جمع بناتِ الخمسة^(٢) ؛ لكرهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً .
فإذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك .

(١) الشمردل : الفتى السريع من الإبل .

(٢) ذكر سيويه ج ٢ ص ١١٩ أن تكسير الحماسى المجرى مستكره .

وذكر فى ص ١٠٦ أن تصغيره وتكسيره بحذف لامه وانظر ص ١٢١

هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه

فمن ذلك قولهم : صحراء يا فتى ، فإذا جمعت قلت : صحاري^(١) ؛ وكان / الأصل صحاري^٢ .
وإن شئت أن تقوله قلته^(٢) ، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت . وإنما جاز الإثبات ؛
لأن الألف إذا وقعت رابعةً فيما عدته خمسة أحرف ثبتت في التصغير والتكسير . وإنما تحذف
إذا لم يوجد من الحذف بُدٌّ . فتقول في مفتاح : مَفَاتِيح ، وفي سِرْدَا ح : سَرَادِيح ، وفي جُرْمُوق :
جَرَامِيق^(٣) ، وفي قِنْدِيل : قِنَادِيل . فلا تحذف شيئاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ « وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث وذلك قولك : صحراء وصحاري وعذراء وعذارى وقد قالوا : صحار وعذار وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث . . . » .
(٢) جاء هذا الأصل في قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

وقد أَعْتَوَا عَلِيَّ أَشَقَرَّ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

أنظر شواهد الشافية ص ٩٥

(٣) السراج : الناقة الطويلة أو السينة . الجرْمُوق : ما يلبس فوق الخلف .

هذا باب

ما كانت عدته أربعة أحرف وفيه علامة التانيث

أما ما كان من ذلك على (فَعَلَّة) فجماعه (فِعَال)^(١) إذا كان من غير الأنواع التي ذكرنا وذلك قولك : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ . وَقَصْصَةٌ وَقِصَاصٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ .

وأما قولهم : جَفْنَةٌ ، وَجِفَانٌ ، وَضَيْعَةٌ وَضَيْعٌ - فليس الباب ، إنما هي أسماء للمجمع . وإنما الكلامُ جَفْنَاتٌ وَجِفَانٌ ، وَصِحْفَاتٌ وَصِحَافٌ ، وَضَيْعَاتٌ وَضَيْعٌ .

فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التي فيه ألف التانيث/ ؛ نحو : حُبْلَى ، وَذِفْرَى ، وَدُنْيَا - فإن جمعه أن تقول في حُبْلَى : حُبَلِيَّاتٌ ، وفي دُنْيَا : دُنْيِيَّاتٌ ، وفي ذِفْرَى : ذِفْرِيَّاتٌ . وكذلك هذا البابُ أَجْمَعُ .

٢
٥٠٣

وأما ما كان منه مؤنثاً من (أَفْعَل) الذي تصف به : نحو : هذا أفضل من زيد ، وهذا أكبر من عمرو - فإن تكسيه على (فُعَل) . تقول : الدنيا والدُّنْيَى . والقُصْيَا والقُصَى . وكذلك إن قلت : القصوى^(٢) ، والكبرى . والصغرى والصُّغْرَى .

وإن لم يكن مؤنثاً لأَفْعَل فإنه يجمع على (فَعَالِي) في وزن فعالل ، كما قلت في جمعهم : جعافر^(٣) ، وفي جُنْدُب : جناديب . وذلك قولك في حُبْلَى : حَبَالِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الإسم على فعال وذلك قصة وقصاع وجفنة وجفان وشغرة وشغار وجرة وجمار وقد جاء على فمول وهو قليل وذلك قولك بكرة وبور . . . » .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٧١ وسيبويه ج ٢ ص ٣٨٤

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنك تكسره على (فعل) وذلك قولك الصغرى والصغر . . . وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التانيث فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التي هي للتانيث ويبنى على فعالي وتبدل بن الياء الألف وذلك نحو قولك في حبل : حبال ، وفي ذفرى ذفارى وقال بعضهم ذفرى وذفار ولم يتونوا ذفرى . » .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في ذَفَرَى : ذَفَارَى^(١) .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في أَرَطَى : أَرَاطَى^(٢) .

(١) ذَفَرَى فيها لغتان : من نونها جعلها ملحقة بدرهم ٤ ، ومن ينون جعل الألف لتأنيث .

وقد صرح بذلك المبرد في الجزء الثالث ص ٢٩٨ من الأصل .

وقال سيويه ج ٢ ص ٨ - ٩ « فأما ذَفَرَى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذَفَرَى أسيلة فنوتوا وهي أفلهما وقالوا : ذَفَرَى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يحملوها ألف تأنيث .

فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع « (حلف الفاء في جواب أما وذلك إنما يكون في الضرورة كما صرح بذلك في موضعه) .
الذَفَرَى : الموضع الذي يمرق خلف أذن الناقة .

(٢) جعل المبرد ألف أَرَطَى هنا لتأنيث إنما هو من قبيل السهو فالإجماع على أن الألف زائدة للإلحاق بمجرى بدليل تنوينها ولاحق التاء لها . وقد صرح بذلك المبرد في أربعة مواضع من المختضب .

قال في الجزء الثاني ص ٣٩٢ من الأصل ونظيره من الأسماء أَرَطَى وعلق ويدل على أن الألف ليست لتأنيث أنك تقول في الواحدة أَرطاة وعلقاء وهذا مبين في باب التصريف .

وقال في ص ٥٢٧ وذلك قولك في أَرَطَى أَرطى لأن أَرَطَى ملحق بمجرى وليست ألفه لتأنيث ألا ترى أنك تقول في الواحدة أَرطاة فلو كانت الألف لتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وقال في الجزء الثالث ص ٢٩٨ وكذلك أَرَطَى ملحق بمجرى ووزنه فعل ملحق بفعل وعلى ذلك تقول في الواحدة أَرطاة وانظر ج ٣ ص ٧٢ وكذلك جعلها زائدة للإلحاق في الكامل ج ٦ ص ١٩٩

وقال سيويه ج ٢ ص ٩ : وكذلك الأَرَطَى كلهم يصرف وتذكيره بما يقويك على هذا التفسير وانظر ج ٢ ص ٣٤٤ وتصريف المسازني ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ والمنصف ج ٣ ص ٧

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف
وفيه زيادتان مُلحقتان أو غير مُلحقتين

$\frac{2}{004}$ اعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإزك في / حذف ما تشاء منهما مُخَيَّر إذا كانتا متساويتين ، إما مُلحقتان وإما غير مُلحقتين ؛ وذلك قولك . حَبَيْطَى ودَلَنْطَى وسَرَنْدَى^(١) .

فالنون زائدة وكذلك الألف وهما مُلحقتان بباب سفرجل .
فإن شئت قلت : حَبَاطٍ ، ودَلَاظٍ . وسَرَادٍ . وإن شئت قلت : حَبَانِطٍ ، ودَلَايِظٍ . وسَرَانِدٍ ،
لأن الألف في الزيادة كالنون . وكذلك يكون هذا في التصغير .
ومن ذلك قَلَنْسَوَةٌ^(٢) ؛ لأن الواو والنون زائدتان وهي على مثال قَمَحْدُوَةٌ . فإن شئت قلت :
قَلَانِسٍ فحلقت الواو ، وإن شئت : قلت : قَلَانِسٍ فحلقت النون .
وكذلك فَعْلُهُمَا ، يقال تَقَلَّنَسَ وتَقَلَّسَى . والتصغير على هذا جرى .
فأما جَحَنْفَلٌ^(٣) فليس فيه إلا جحافلٍ . وكذلك قَرَنْفَلٌ لا يجوز فيه إلا قرافل ؛ لأنه
ليس هاهنا زيادة إلا النون .

واعلم أن كل شيء حذف منه فالعوض فيه جائز . وهي ياء تلحق قبل آخره .
 $\frac{2}{004}$ وكذلك قولك في سفرجل / سفاريج . وإن شئت قلت في حَبَيْطَى : حَبَايِطٍ إن حلقت
النون وعوضت . وإن حذف الألف وعوضت قلت : حَبَانِيطٍ . والتصغير على هذا يَجْرَى^(٤)

(١) تكلم سيويه عن زيادتي حبتلى في التصغير ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى :

الحبتلى : القصير العظيم البطن ، الدلنطى : الشديد الدفع يقال دله بمنكبه : إذا دفعه . السرندى : الجرى ويقال اسرنداد ؛ إذا ركب .

(٢) تكلم سيويه عن زيادتي قلنسوة في التصغير أيضاً ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى في ص ٥٢٤ من المقتضب قوله : (لما كانت قلنسوة) في وزن قملوة كانت النون بجذاه الأصل ، والواو بجذاه الواو الزائدة فكان قلنسوة أقيس من قليبية) .

(٣) الجحافل : غليظ الشفة .

(٤) تكلم سيويه على التمييز عن المحلوف في ج ٢ ص ١٠٦ .

وبين الأنبارى في أسرار العربية ص ٣٥٩ لم كان التمييز بالياء دون غيرها ؟ .

هذا باب

ما تلحقه زائدتان

إحداهما مُلْحَقَةٌ والأخرى غير مُلْحَقَةٌ

اعلم أنَّكَ تُجْرِي المُلْحَقَ مُجْرَى الأَصْلِيِّ فِي الجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ : وَذَلِكَ أَنَّ المُلْحَقَ إِذْ نَمَا وَضِعَ بِإِزَاءِ الأَصْلِيِّ لِتَلْحَقَ الثَّلَاثَةَ بِالأَرْبَعَةِ وَالأَرْبَعَةَ بِالخَمْسَةِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مِثْلِ مُسْحَنُكَ سَحَاكَكَ ، وَفِي مُقْتَنَسِيسَ : قَعَايسِيسَ (١) ؛ لِأَنَّ المِيمَ وَالنُّونَ لَمْ تَزِدَا لِتَلْحَقَا بِنَاءِ بِنَاءِ .

وَكَانَ سَيِّبِيهِ يَقُولُ فِي مُقْتَنَسِيسَ : مَقَاعِيسَ . وَهَذَا غَلَطٌ شَدِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي مَحْرَجِمَ : حَرَاجِمَ . فَالسِّينَ الثَّانِيَةَ فِي مَقْتَنَسِيسَ بِحَدَاءِ المِيمِ فِي مَحْرَجِمَ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّهَا زَائِدَةٌ . قِيلَ لَهُ : فَالِيمَ زَائِدَةٌ أَيْضًا ، إِلاَّ أَنَّ السِّينَ مُلْحَقَةٌ بِالأَصُولِ وَليستِ المِيمُ كَذَلِكَ . إِذْ نَمَا هِيَ المِيمُ الَّتِي تَلْحَقُ الأَسْمَاءَ مِنْ أفعالها/، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي أَسْوَدَ : $\frac{2}{0.6}$ أَسْوَدَ قَالَ فِي جَدُولَ : جُدَيُولَ ، فَاجْرِي المُلْحَقَ مُجْرَى الأَصْلِيِّ .

(١) اسْحَنُكَ اللَّيْلُ : اظلم . اقْتَنَسِيسَ : قَالَ أَبُو عَمْرٍو : سَأَلْتُ الأَصْمَعِيَّ : مَا الأَتَمَّاسُ ؟ فَقَالَ : هَكَذَا وَقَدْ بَطَنَ ، وَآخِرُ صَدْرِهِ (أَنْظَرَ المَصْنُفَ ج ٣ ص ١٣) .
سَيَأْتِي فِي التَّصْغِيرِ نَقْدُ المَبْرَدِ لِسَيِّبِيهِ وَرَدَّ ابْنَ وَلاَدِ عَلَيْهِ .

هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه

زعم المازني عن الأصمعي [أنه] قال قال الخليل بن أحمد : وضعتُ التصغير على ثلاثة
أبنيّة : على فلس ، ودرهم ، ودينار^(١) .

وذلك أن كلَّ تصغير لا يخرج من مثال فُلَيْس ، ودُرَيْهَم ، ودُنَيْبِير فإن كانت في آخره
زائدة لم يعتد بها ، وصُغِرَ على أحد هذه الأمثلة ثم جِيءَ بالزوائد مُسَلِّمَةً بعد الفراغ من هذا
التصغير

(١) في ابن يعيش ج ٥ ص ١١٦ وقيل للخليل : لم يبيت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس
على فلس ودرهم ودينار

هذا باب

ما كان من المذكّر على ثلاثة أحرف

اعلم أنّ تصغيره على مثال (فَتَيْل) متحرّكاً كان حرفه الثاني أو ساكناً : وذلك قولك في
فلس : فُلَيْس ، وفي عمرو : عُمَيْر ، وكذلك تقول في عمر ، وفي خِذِر : خُدَيْر ، وفي رَطْب / : $\frac{٢}{٥٠٧}$
رُطَيْب ، وفي جَمَل : جُمَيْل . لا تبالى ما كانت حرّكته ؟ ، لأنّ التصغير يُخرجُه إلى بنائه .
وحكّم التصغير : أن يُضمّ أوّله ، ويُفتح الحرف الثاني ، ويُلحق بعده ياء التصغير ثالثة^(١) .
فإن كان الاسم على أربعة أحرف انكسر الحرف الذى بعد ياء التصغير ، كما ينكسر في
التكسير ، لأنّ التكسير والتصغير من واد واحد^(٢) . إلا أنّ أوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع
مفتوح ، وعلامة التصغير ياء ثالثة ساكنة ، وعلامة الجمع ألفٌ ثالثة . وهما في تغيير الاسم
عن بنائه سواء ؛ وذلك قولك في جعفر : جعيفر وجمافر .

* * *

واعلم أنّه لا يكون اسم على حرفين إلا وأصله الثلاثة ، فإذا صُغِر فلايُدّ من ردّ ماذهب
منه ؛ لأنّ التصغير لا يكون في أقلّ من ثلاثة أحرف ؛ وذلك قولك في دم : دُمِي ، لأنّ
لأنّ اللذاهب منه ياء ؛ يدلّك على ذلك أنّك إذا أخرجته إلى الفعل قلت : دَمَيْتُ . كما تقول :
خَشَيْتُ . وتقول في الجمع : دِمَاءٌ فاعلم فتهمزُ الباء ؛ لأنّها طرفٌ بعد ألف زائدة ، كما
تقول : رداء وسقاء .

(١) في أسرار العربية ص ٣٦١ - ٣٦٢ تليل لتغييرات التصغير لم كان بالزيادة ؟ ولم كان الزائد ياء ؟ ولم ضمّ الأول ؟
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « فالصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد
حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أن أوّل التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك فالصغير والجمع من واد واحد » .
واقطر الخصائص ج ١ ص ٣٥٤ وأسرار العربية ص ٣٦٢

فإذا فارقت الألف رجعت إلى أصلها فقلت : أَرْدِيَّة ، وَأَسْقِيَّة . ولما اضطرَّ الشاعر رده إلى أصله فقال :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَّةٍ رَزَّ ذَبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَّانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ^(١)

وتقول في تصغير (غَد) : غُدَى ، لَأَنَّ أَصْلَهُ غَدُو ، فكان تصغيره غُدَيْو يا فتى . ولكن الواو إذا كانت قبلها ياء ساكنة قلبت ياءً وأدغمت الياء فيها ؛ كما تقول : أَيَّام ، وَأَصْلُهَا : أَيَّوَامٌ لَأَنَّهَا جَمْعُ يَوْمٍ . وكذلك سَيِّدٌ وَمَيْتٌ ، إِنَّمَا هُوَ سَيُّودٌ وَمَيُّوتٌ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ يَسُودُ وَيَمُوتُ ؛ وكذلك قَيَّامٌ وَقَيُّوْمٌ ، إِنَّمَا هُوَ قَيَّوَامٌ ، وَقَيُّوْمٌ بِوَاوَيْنِ . وهذا يُحْكَمُ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ^(٢) .

* * *

والدليل على أَنَّ اللَّاهِبَ مِنْ (غَد) الواو أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيهِ : غَدُو^(٣) كما يقولون : غَد قال الشاعر :

لَا تَقْلُوَاهَا وَاذْلُوَاهَا دَلْوًا إِنَّمَا مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوًا^(٤)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ٢٢١ - ٢٢٢

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « وإنما يد وغد كل واحد منهما فعل يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتيتك غدوا يريون غداً » .

(٤) في كتاب الفاضل للبرد ص ١٩ « ويقال : قلوته الإبل : إذا سقتها سوقاً شديداً ودلوتهها : إذا هونت عليها السير ثم أنشد البيت » .

وفي أخبار النحويين البصريين ص ٥٩ أن المسازني لما دخل على الخليفة وأنشد هذا البيت طلب منه أن يفسره فقال :

لا تقلوها : لا تمنعها في السير يقال : قلوته إذا سرت به سيراً عفيفاً ، ودلوت : إذا سرت سيراً رفيقاً » .

ومن أمثالهم : ان مع اليوم غداً ، يضربه الراجي للظفر بمراده في عاقبة الأمر وهو في بدئه غير ظافر . وهذا الرجز غير منسوب .

أنظر شواهد الشافية ص ٤٤٩ والنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ والانتصاب ص ٣٧٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ واللسان (دلو) و (وغدو) وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

وقال لبيد بن ربيعة :

$\frac{٢}{٥٠٩}$

/وما الناس إلا كالديارِ وأهلها بها يوم حطوها وغدوا يلاقع^(١)

وكل ما لم نذكره من هذا الباب فهذا مجازه .

(١) استشهد به سيوييه ج ٢ ص ٨٠ على مجيء غدو على الأصل .

البلاقع : الخالية المتغيرة واحدها بلاقع .

يقول : الناس في اختلاف أحوالهم ، من خبر وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار : مرة يمرها أهلها ومرة تفقر منهم .

أهلها : مبتدأ خبره (بها) ، و (يوم) ظرف متعلق بمشعل الخبر ، و (غدوا) ظرف لبلاقع ، وبلاقع خبر لمبتدأ محذوف أي وهي خالية غداً .

والبيت من قصيدة للبيد في رثاء أخيه لأمه أربد ، وهي في الديوان ص ١٦٨ - ١٧٢ والشعر والشعراء ص ٢٣٦ .

والنظر شواهد الشافية ص ٤٥٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٨ والمنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ وأمال الشجرى ج ٢

ص ٣٥ وسيعيد ذكره في الجزء الثالث .

هذا باب

ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف

اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرته أحقته هاء التانيث^(١) التي هي في الوصل تاء .

وإن كان بهاء التانيث ثلاثة أحرف فقد ذهب منه حرف ؛ لأنّ الهاء لا يُعتدُّ بها . فيلزمك في التصغير ردُّ ذلك الحرف .

أمّا ما كان من ذلك لا هاء فيه فنحو قولك في دار : دُويرة ، وفي نعلٍ : نَعيلة ، وفي هند : هُنيدة . لا يكون إلّا على ذلك .

فأمّا قولهم في الناب من الإبل : نُيب . فإنما صغروه بغير هاء لأنّها به سميت^(٢) ؛ كما تقول للمرأة : ما أنتِ إلّا رُجِيل ؛ لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل .

وكذا قولهم في تصغير الحرب : حُرَيْب إنما المقصود/ المصدر من قولك : حربته حربا . فلو سمينا امرأة حربا أو نابا ، لم يجز في تصغيرها إلّا حُرَيْبة^(٣) . ونُيبَة .

٢
٥١٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « باب تحقير المؤنث - اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء وذلك قولك في قدم قديمة وفي يد يديّة وزعم الخليل : أنهم إنما أدخلوا الهاء ليقرقروا بين المؤنث والمذكر قلت : فأبال عناق ؟ قال : استقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وسأله عن الناب من الإبل فقال : إنما قالوا : نيب لأنهم جعلوا الناب الذكر اسما لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة : إنما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسما غالباً » .

(٣) قول المبرد هنا : (ولو سميت امرأة حربا لم يجز في تصغيرها إلا حربية) يشمر بأن حربا عنده مؤنثة فقط .

والشئى والبغدادى ينقلان عن المبرد أن الحرب قد تذكر .

قال الشئى على المخفى ج ٢ ص ٧٣ : قال الخليل : وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب . قال المازنى : لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد : الحرب قد تذكر .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٤٣٦ وقال المبرد : الحرب قد تذكر وأنشد :

وهو إذا الحرب هفا عقابه
مرجم حرب تلتق حرا به

وفي اللسان وحكى ابن الإعرابى فيها التذكير وأنشد البيت :

وانظر شواهد الشافية ص ٩٨ .

والفرس يقع للمدكر والأُنثى . فإن قصدت إلى الذكر قلت : قُرَيْسٌ ، وإن قصدت إلى الأنثى قلت : قُرَيْسَةٌ (١) .

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التانيث فنحو : (شاة) تقول في تصغيرها : شُوَيْهَةٌ (٢) فترد الهاء الساقطة .

والدليل على أن الذاهب منه هاء قولك في الجمع : شِيَاهُ فاعلم . وتقول في تحقير (شَفَةٍ) : شُفَيْهَةٌ (٣) ؛ لأن الذاهب كان هاء . يدلُّك على ذلك قولك : شافهت الرجل ، وشَفَةٌ وشِفَاهَةٌ فاعلم .

ومن ذلك (سنة) فتقول في تصغيرها : سُنِيَّةٌ وَسُنِيَّةٌ (٤) ، لأنه يجتلبها أصلان : الواو ، والهاء . فمن قال : سنوات ، واكثريته مُسَانَةٌ ، وقرأ : (فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ وَانظُرْ (٥)) فوصل بغير هاء فهو على قول من أذهب الواو . فهذا يقول / سُنِيَّةٌ . والأصل $\frac{2}{111}$ سَنَوَةٌ . لا يجوز غيره في قوله . ومن قال : (لَمْ يَتَسَنَّ وَانظُرْ) وقال : اكثريته مسانهة ، فهذا يزعم أن الذاهب الهاء . ولا يجوز على قوله إلا سُنِيَّةٌ ، والأصل عنده سنهة .

وكذلك ما لم يكن فيه من ذوات الحرفين هاء وكان مؤنثاً فأمره مثل ما ذكرت لك ؛ لأنك ترد الحرف الذاهب ، ثم تجريه مجرى هند ، ودعد ، وقدر ، وشمس ، لأنه ما كان على حرفين فلا بد من رد الثالث فيه . فإذا رد صار بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف مما لم ينقص منه

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٣٧ « ولو سميت امرأة بفرس لقلت : فريسة » .

وقال في ص ١٧٤ « الفرس قد ألزموه التانيث وصار في كلامهم المؤنث أكثر منه للمذكر » وانظر المقضب ص ١٧٣ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٢٦ « وأما الشاة فإن العرب تقول فيه شوى وفي شاة شوية » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٢٢ « ومن ذلك أيضاً شفة تقول : شفهة يدلك على أن اللام هاء شفاه وهي دليل أيضاً على أن ما ذهب من شفة اللام وشافهت » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٢٢٢ « ومن قال في سنة : سانيت قال : سنية ، ومن قال سانهت قال : سنهية » .

(٥) البقرة : ٢٥٩ - القراءة بحذف الهاء من السبعة ، فقد قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بحذف الهاء وصلوا وإثباتها وفقاً . والباقون بإثباتها وفقاً ووصلوا .

الاحتجاج ص ١٦٢ غيث النفع ص ٥٥ .

شيء ؛ وذلك [قولك] (١) في يد : يُدَيِّة ؛ لأنَّ الداهب كان ياء . يدُّك على ذلك قولهم :
يَدَيْتْ إليه يداً ، وكذلك أياد ، وكلُّ ما لم نذكره مما كان على هذا المثال فهذا قياسه .

* * *

واعلم أنَّك إذا سميت مذكراً بمؤنث لا علامة فيه أنَّك لا تلحقه هاء التانيث إذا
صغرتَه ؛ لأنَّك قد نقاته إلى المذكر ؛ وذلك قولك في رجل سمَّيته هنداً أو شمساً أو عيناً :
عُيِّن / ، وشُمِينس ، وهُنَيْد .

٢
٥١٢

فإن قيل : فقد جاء في الأسماء مثلُ عُيَيْنة ، وأذَيْنة (٢) .

قيل : إنَّما سُمِّي بهما الرجلان بعد أن صغرتا وهما مؤنثتان . والدليل على ذلك أنَّك لم تسمَّ
الرجل عيناً ولا أذناً ، ثمَّ تأتى بهذا إذا صغرتَه . إنَّما أولُ ما سميت به عُيَيْنة وأذَيْنة . فهذا
بيِّن جدًّا . وكذلك إن سميت امرأة أو مؤنثاً غيرها باسم على ثلاثة أحرف مما يكون للمذكر -
فلا بدَّ من إلحاق الهاء إذا صغرتها . وذلك أنَّك أو سميت امرأة حَجْرًا (٣) أو عمراً أو عُمر ،
لم تقل في تصغيرها : إلَّا عُمَيْرَة ، وحَجَيْرَة . لا يكون إلَّا ذلك ؛ كما لم يكن في المذكر إلَّا
ما وصفت لك إذا سمَّيته بمؤنث .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجر اسم
امرأة ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة وإنما سمي بمحقر » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « قلت : فما بال المرأة إذا سميت بحجر قلت حجيرة ؟ قال : لأن حجراً قد صار اسماً لها
عندنا وصار خالصاً وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكراً على معنى واحد ولم ترد أن تحقر الحجر » .

هذا باب

تصغير ما كان من المذكّر على أربعة أحرف

اعلم أنّ تصغير ذلك على وزن واحد ، كانت فيه زوائد أو كانت الحروف كلها أصليةً
اختلفت حرّكاته أو اتّفتحت / ، كانت الزوائد مُلحقة أو للمدّ واللين^(١) ؛ وذلك قولك في $\frac{٢}{١٣}$
جعفر : جَعْفَيْر ، وفي قَمَطِر : قَمَيْطِر ، وفي درهم : دُرَيْهَم ، وفي عَلَبَط : عَلَيْبَط^(٢) وفي جُلْجُل :
جُلَيْجِل^(٣) ، وفي زَهْلِق^(٤) : زَهَيْلِق ، وفي عَجُوز : عَجِيْز ، وفي رَغِيْف : رَغِيْف ، وفي كتاب :
كُتَيْب .

* * *

واعلم أنّ ما كانت فيه الواو متحركةً في التكبير زائدة مُلحقةً أو أصليةً فأنت في تصغيره
بالخيار :

إن شئت أبدلت من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها ، وهو أجود وأقيس .

وإن شئت أظهرت الواو ؛ كما كانت في التكبير متحركةً ؛ وذلك قولك في أسودَ :
أَسَيْد ، وفي أَحْوَل : أَحْيَل ، فهذا الأصل . والزائدة تقول في قَسُور : قُسَيْر ، وفي جدول : جُدَيْل
وإن شئت قلت فيه كله : أَسِيود ، وقُسَيور ، وجُدَيول ، وإنما استجازوا ذلك لما رأوا
التصغير والجمع على منهاج واحد وكان جمع هذا إنما يكون : قَسَاور ، وجدَاول .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « وأما فاعيل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني ، وذلك نحو : جعفر ومطير
وقولك في سطر : سبيطر وفي غلام غليم فإذا كانت المنة أربعة أحرف صار التصغير على مثال فاعيل تحركن جمع أو لم يتحركن
اختلفت حرّكتهن أو لم تختلف كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على فاعيل تحركن جمع أو لم يتحركن ، اختلفت حرّكتهن
أو لم تختلف » .

(٢) رجل علبط وعلابط : ضبخم عظيم .

(٣) غلام جلجل وجلجل : خفيف الروح نشيط في عمله والجلجل : الجرم الصغير أيضاً .

(٤) الزهلق : الحمار السمين المستوى الظهر من الشحم أو الحمار الخفيف .

فَأَمَّا الْأَوَّلُونَ فَعَلِمُوا أَنَّ الْوَاوَ إِذَا تَنَقَّلَتْ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُوجَدُ فِيهَا / مِثْلُ ذَلِكَ . وَالْوِزْنَ وَاحِدًا . وَالْقَلْبَ لَعَلَّةٍ تَوَجَّهَ . وَكُلُّ قَدِّ ذَهَبٍ مَدْمَبًا ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ أَقْيَسُ لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ (١)

فَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ سَاكِنَةً فِي التَّكْبِيرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَلْبُ (٢) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا تَحَرَّكَتْ وَآوَهُ الْوَجْهَ فِيهِ الْقَلْبُ . وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ لِتَحَرُّكِ الْوَاوِ . فَلَمَّا كَانَتْ الْمُتَحَرِّكَةُ الْوَجْهَ فِيهَا الْقَلْبُ لَمْ يَكُنْ فِي السَّاكِنَةِ غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَجُوزٍ : عَجَّيْزٌ ، وَفِي عَمُودٍ : عُمَيْدٌ .

* * *

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ زَائِدَةً يَبْلُغُ بِهَا الْخَمْسَةَ فِي الْعَدَدِ بِالْحَقِّ أَوْ غَيْرِ الْحَقِّ - فَبِنِّ تِلْكَ الزَّائِدَةِ تُحذفُ فِي التَّصْغِيرِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَآوًا رَابِعَةً أَوْ يَاءً أَوْ أَلْفًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَإِنَّهَا لَا تُحذفُ (٣) ، لِأَنَّهَا تُصَوِّرُ عَلَى مِثَالِ دُنَيْبِيرٍ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَالْحذفُ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ دُرَيْبِهِمْ . وَذَلِكَ

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ . « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَسْوَدٍ : أَسِيدٌ وَفِي أَحْمَرَ : أَعِيرٌ وَفِي مَرُودٍ : مَرِيدٌ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَظْهَرُ الْوَاوُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ أَبْعَدُ الْوَجْهَيْنِ يَدْعِيهَا عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَحْقُرَ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ أَشْيَاءَ تَكُونُ الْوَاوُ فِيهَا ثَالِثَةً وَتَكُونُ زِيَادَةً فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي أَسْوَدٍ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَدُولٌ ، وَقَسُورٌ تَقُولُ : جَدِيدُولٌ ، وَقَسِيرُولٌ ، كَمَا قَالَتْ : أَسْوَدٌ . . . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ حَيَّةٌ وَإِنَّمَا أَلْحَقْتُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ لِأَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ هَذَا النَّحْوَ لَسَجْمٍ تُثَبِّتُ الْوَاوُ ، كَمَا تُثَبِّتُ فِي أَسْوَدٍ حِينَ قَالُوا : أَسَاوِدُ وَفِي مَرُودٍ حِينَ قَالُوا مَرَاوِدُ وَكَذَلِكَ جَدَاوِلُ وَقَسَاوِرُ » .

(٢) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ١٣١ « وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ : أَسْوَدٌ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ : مَقِيمٌ وَمَقِيلٌ لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ كَانَ الْوَجْهَ أَلَّا تَتْرَكَ فَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ لَمْ تَظْهَرْ فِي التَّحْقِيرِ وَكَانَ أَبْعَدَ مَا . . . » وَقَالَ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ « وَأَمَّا وَآوُ عَجُوزٍ وَجُزُورٍ فَإِنَّهَا لَا تُثَبِّتُ أَبَدًا وَإِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ تَبْعَتْ الْقِسْمَةَ وَلَمْ تَجِبْهُ لِتَلْحَقْ بِبِنَاءِ بِنَاءِ الْوَاوِ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ فِي الْجَمْعِ إِذَا قَالَتْ : عَجَائِزٌ ، فَإِذَا كَانَ الْوَجْهَ فَيَا تُثَبِّتُ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَبْدَلَ هَذِهِ الْمِثَّةَ الَّتِي لَا تُثَبِّتُ فِي الْجَمْعِ لِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تُثَبِّتَ » .

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ١٠٦ « وَأَمَّا فَمِيعِيلٌ فَلِكُلِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ الرَّابِعُ مِنْهُ وَآوًا أَوْ أَلْفًا أَوْ يَاءً وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مَصْبَاحٍ : مَصْبِيحٌ وَفِي قَتْدِيلٍ : قَتْدِيلٌ وَفِي كَرْدُوسٍ : كَرْدِيدِيسٌ وَفِي قَرْبُوسٍ : قَرْبِيدِيسٌ وَفِي حَمِصِيصٍ : حَمِصِيصِيصٌ »

وَقَالَ فِي ص ١١٣ « وَإِذَا حَقَرْتَ الْمَسْرُوقَ فَهُوَ مَسِيرِيلٌ لَيْسَ إِلَّا هَذَا لِأَنَّ الْوَاوَ رَابِعَةٌ وَلَوْ كَسَرْتَهُ لَلْجَمْعِ لَمْ تُحذفُ فَكَذَلِكَ لِتَحذفُ فِي التَّصْغِيرِ إِذَا حَقَرْتَ أَوْ كَسَرْتَ وَافَقَ بَهْلُولًا وَأَشْبَاهَهُ » .

قولك في سُرَادِقِ : سُرَيْدِقِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةً ، وَفِي جَعَنْمَلٍ / جُحَيْنِيلٍ^(١) ؛ لِأَنَّ^٢
الذون زائدة ، وكذلك ما كان مثله ذلك .

وأما (معاوية) فمن بنات الثلاثة وسند شرح لك أحكامها لتقف عليها إن شاء الله .

اعلم أن ذوات الثلاثة إذا لَحِقَتْهَا زائدتان مُسْتَوِيَتَانِ ، فَأُنْتِ فِي الْحَلْفِ بِالْخِيَارِ ، أَيُّهُمَا
شُتَّ حَذَفَتْ .

فإن كانت إحداهما مُلْحِقَةً لم يَجْزِ حَذْفُهَا ، وَحَذَفْتُ الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّ الْمَلْحِقَ كَالْأَصْلِ . فَإِنْ
كَانَتَا مُلْحِقَتَيْنِ فَأُنْتِ فِي حَذْفِ أَيُّهُمَا شُتَّ مُخَيَّرٌ .

وإن كانتا غير مُلْحِقَتَيْنِ وإحداهما للمعنى ، حذفت التي ليست للمعنى ، وَأَبْقَيْتِ الَّتِي
المعنى من أجلها يُعْلَمُ .

فأما ما استوت فيه الزائدتان فقولك في (حَبْنَطِي) : حُبَيْطٍ فاعلم ، وإن شُتَّ حُبَيْنِطٌ^(٣) ؛
وذلك ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَالنُّونُ وَالْأَلْفُ فِيهِ زَائِدَتَانِ مُلْحِقَتَانِ بِسَفَرِ جُلٍ . فَإِنْ حَذَفْتُ النُّونَ
قُلْتُ : حُبَيْنِطٍ ، وَإِنْ حَذَفْتُ الْأَلْفَ قُلْتُ : حُبَيْنِطٌ ، وَإِنْ عَوَّضْتُ فِيمَنْ حَذَفْتُ النُّونَ قُلْتُ :
حُبَيْنِطِي فاعلم ، وفيمن حذف الألف حُبَيْنِطٌ .

وكذلك جمعه : تقول : حبايظ فاعلم ، وإن عوّضت قلت : حبايبيظ .

فإن حذفت النون قلت : حبايظ وإن / عوّضت قلت : حبايطي ، فعل هذا يجري .

واو حقرت مثل (مُعْتَسِلٍ)^(٤) لقلت : مُعْتَسِلٌ . وإن عوّضت قلت : مُعْتَسِيلٌ . لا يكون إلا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في جحنفل : جحنفل وإن شئت جحنفيل كما كنت قائلا ذلك لو كسرتة وإنما
هذه النون زائدة كواو فدوكس وهي زائدة في جحنفل لأن المعنى العظيم والكثرة » .
الجحنفل : الغليظ الشفة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وكذلك حبنطى إن شئت حلفت النون فقلت حبيط وإن شئت حلفت الألف فقلت :
حبيظ ، وذلك لأنهما زائدتان ألحقنا الثلاثة ببنات الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحذف ألزم لها منه
للأخرى » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وإذا حقرت مستمعا قلت : مسيمع ومسيميع تجر به مجرى ميسيل تحذف الزوائد كما كنت
حاذفها في تكسيره للجمع لو كسرتة » .

ذلك ، لأنَّ الميم والتاء زائدتان ، والميم للمعنى ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : مُقتسل كان مؤدِّباً للمعنى . فالميم لا تحذف .

فإذا حُتِّرت (معاوية) فيمن قال : أُسيِّد قلت : مُمَيَّة . وكان الأصل مُمَيِّية . ولكنهم إذا اجتمعت ثلاث ياءات في بناء التصغير حُدِّفت^(١) الياء المعتلة لاجتماع الياءات .

ومن قال في أسود : أُسيِّود قال في تصغير معاوية : مُعَيَّوية ؛ لأنه يحذف الألف فيصير مُعَيَّوية ، ولا تجتمع الياءات فيلزمك الحذف^(٢) .

* * *

فأمَّا ما ذكرت لك بما يُحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء : عَطِيٌّ فاعلم ؛ لأنَّك حذفت ياء والأصل : عَطِيٌّ فصار تصغيره كصغير ما كان على ثلاثة أحرف^(٣) .

فعلى هذا تقول في تصغير (أحوى) : أحي^(٤) فاعلم على قولك : أُسيِّد ، ومن قال : أُسيِّود قال : أحيِّو فاعلم .

(١) . يحسن أن يكون : حذفوا ليكون هناك رابط لجسلة الخبر أو يقال : ولكنه فيكون الضمير ضمير الشأن فيستغنى عن الرابط .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٢ « وأما (معاوية) فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود لأن الواو من نفس الحرف وأصلها التحريك وهي تثبت في الجمع ألا ترى أنك تقول : معاو . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « ومن ذلك أيضاً عطاء وقضاء ورشاء تقول : عطى وقضى ورشى لأن هذا البدل لا يلزم . » وقال في ص ١٣٢ « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فمیل ويجرى على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء : عطى وقضاء : قضى : وسقاية : سقية وإداوة : أدية وفي شافية شوية . . » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٣ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « وكذلك (أحوى) إلا في قول من قال : أسود ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ولا يلتفت إلى قلته ، كما لا يلتفت إلى قلة يضع وأما عيسى فكان يقول أحي ويصرف وهذا خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحمر وصرفت رأس إذا سميت به ولم تهز فقلت : رأس .

وأما أبو عمرو فكان يقول : أحي ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى . . وأما يونس فقوله هذا أحي . وهو القياس والصواب . انظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ .

/ وتقول في تصغير (عِثُولٌ) : عَثِيلٌ فاعلم ، لأنَّ فيه زائدتين : الواو وإحدى اللامين . $\frac{2}{117}$
 والواو أَحَقُّ عندنا بالطرح ؛ لأنَّها من الحروف التي تزداد . واللام مضاعفة من الأصول . وهما
 جميعا للإلحاق بمثل جِرْدَخْل .

وكان سيبويه^(١) يختار عَثِيلٌ ، وعَثِيُولٌ فيمن قال : أَسْيُودُ ، ويقول : هي مُلْحِقَةٌ ، وهي
 أَبَعَدُ من الطَّرَفِ . وقد يجوز ما قال . ولكنَّ المختار ما ذكرنا ، للعلَّة التي شرحنا .

= وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤ « وتقول في تصغير أحوى : أحي في قول من قال في أسود : أسيد وهو
 الوجه الجيد . . . »

ومن قال في تصغير أسود : أسيد . . قال في تصغير أحوى أحيو . . .

وصريح كلام المبرد في المقتضب والكامل أنه اختار في تصغير (أحوى) ما اختاره سيبويه وهو أحي يقلب الواو ياء ومنع
 الصرف .

والسيرا في ينسب إليه أنه أبتل رد سيبويه بأصم وقال لأن أسم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى قد أُنْقِيت على الصاد
 ثم أخذ يرد على المبرد نقده . انظر تعليق السيرا في هامش سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « وإذا حقرت (عثول) قلت عثيل وعثييل لأنك لو جمعت قلت : عثاول وعثاويل وإنما
 صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنهم إنما جاؤا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأريمة فصارت عندهم كشين قرشب وصارت
 اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب فحذفها كما حذفوا الباء حين قالوا قرأشب فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة
 الشين وكذلك قول العرب وقول الخليل . »

تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال :

قال محمد : وهذا غلط من قبل أن الواو زائدة واللام مثلها والواو أولى بالحذف لأنها من حروف الزيادة واللام إنما هي من
 حروف التضييف وليس هكذا قرشب وأنت بخير في حذف أيهما شئت إلا أن حذف الواو في قولك : عثيل أجود وهذا قول أبي
 عثمان .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : وهذا نقض لرده عليه في مقمنس لأنه جعل الميم أولى بالحذف من السين لأن السين عنده ملحقة وهو يقول :
 إن الراء في نمر أولى بالحذف من الميم فيقول في نمر مجيم وفي نمار مجيمير وكذلك الدال من مقدم فهو يجعل الميم أولى بأن يبق
 في الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف ، فينبغي أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لها ما هو أولى منه .

وأما قوله : إنه بخير في حذف أيهما شاء فليس الأمر كذلك إنما يحذف أيهما شاء إذا استوتت الزيادتان كزيادتي قلنسوة وأما
 إذا كانت إحدى من الأخرى أبقينا التي هي أولى كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو فتكون التي توجب المعنى أولى
 بالإبقاء والتي للحشو أولى بالإلقاء .

الانتصار ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ومن عوض على قول سيبويه قال : عُثَيْبِلٌ وَعُثَيْبِيلٌ ، وعلى قولنا : عُثَيْبِلٌ فهذا وجهٌ
هذا .

* * *

واوْحَقَّرَتْ مثال مفتاح، وقنديل، وشِمْلان لم تحذف شيئاً ، وكنيت قائلاً : قُنَيْدِيلٌ ،
وَمُفَيْتِيحٌ ، وُشْمَيْلِيلٌ^(١) ، وذلك لأنك كنت قائلاً لو عوضت في مثل سفرجل : سُفَيْرِيحٌ .
فأنت - إذا أتيت بها فيما لم تكن فيه - أخرى ألا تحذفها فيما هي فيه أو ما تكون بدلاً منه .
وإنما تثبت في هذا الموضع ، لأنه موضع تلزمه الكسرة ، والياء إنما هي حرف لين ، فدخلت
بدخول ما هو منها / وهو الكسرة ، وكذلك الجمع للنوات الأربعة إنما يجرى مجرى تصغيره $\frac{٢}{٥١٨}$
في كل شيء ، فيجريان فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة .

= وفي شرح الرضى الشافية ج ١ ص ٢٥٤ وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما
قال المبرد لمجرد القياس .

وأقول : إن سيبويه رجع إلى هذا القياس في تصغير عَفْنَجِجٍ فقال في ج ٢ ص ١١٢ : « وتقول في تحقير عَفْنَجِجٍ عَفْنَجِجٍ
وعَفْنَجِجٍ تحذف النون ولا تحذف من اللامين لأن هذه النون بمنزلة أو غنودن وياه خفيدد وهي من حروف الزيادة والجم هنا
المزيدة بمنزلة الدال المزيدة في غنودن وخفيدد وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تضاعف ،
المثول : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضاً الكثير شعر الجسد والرأس :

(١) معنى في ص ٢٤٤ .

هذا باب

تحقير بنات الخمسة

اعلم أنك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أضلُّ فلأنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير ؛ لأنه يجرى على مثال التحقير ، ثم ترتدع عنده . فإنما حذفنا الذي يخرج من مثال التحقير^(١) ؛ وذلك قولك في سفرجل : سُفَيْرِج ، وفي شمرذل : شُمَيْرِد ، وفي جحمرش : جُحَيْرِمْ ، وفي جردخل^(٢) : جُرْدَيْح . وكذلك إن كانت في ذوات الخمسة زائدة حذفنا ، ثم حذفنا الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال ؛ وذلك قولك في عَصْرُفُوط^(٣) : عَصَيْرِيف ، وفي عَذْلَيْب : عُنْدَيْل ، وفي قَبَيْثَرَى : قَبَيْعَث . / والعوض في هذا كله جائز ؛ $\frac{٢}{٥١٩}$ وذلك قولك : قَبَيْعَيْث ، وعَصَيْرِيف . وكذلك كلُّ ما حُذِف منه . فهذا قياس هذا الباب .

ومن العرب من يقول في الفرزدق : فريزق . وليس ذلك بالقياس ، إنما هو شبيهه بالغلط^(٤)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ . باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . .

وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبئرى وشمردل وجحمرش وصهلحق فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزق وشميرد وقبيث وصهيبصل . .

وقال في ص ١٢١ « باب تحقير بنات الخمسة - زعم الخليل أنه يقول في سفرجل سفيرج حتى يصير على مثال فيمبل وإن شئت قلت سفيرج وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة . . » .

(٢) جردحل : جمل غليظ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجريته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك في عَصْرُفُوط عَصَيْرِيف كأنك حقرت عَصْرُفُوط وفي قَدَعِيمِ قَدَيْعِيمِ وقَدَيْعِيمِ فيمن قال فريزق . . وكذلك الخزيميلة تقول خزيمية ولا يجوز خزيميلة لأن الباء ليست من حروف الزيادة » .

العَصْرُفُوطُ : ذكر العطاء . القبئرى : الجمل الضخم .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « وقال بعضهم فريزق لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها . . » .

وكذلك خدرنق . . ولا يجوز في جحمرش حذف الميم وإن كانت تزاذاً . فهذان قولان والأول أقيس . .

الجحمرش : العجوز ، الشمردل : السريع من الإبل والفق الحسن الخلق .

وذلك لأنّ التاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها . فلما كانت طَرَفًا ، وكانت أشبه
ما في الحرف بحروف الزيادة - حذفتها .

ومن قال هذا قال في جمعه : فرازق . والجيد : فرأزد وفُرَيْزِدْ ؛ لأنّ ما كان من حروف
الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف .

ومن قال : فُرَيْزِقْ لم يقل في جَحْمَرِش : جُحَيْرِش ، وإن كانت الميم من حروف الزيادة
ليعدها من الطرف . ولكنه يقول في مثل شَمْرَدَل : شُمِيرِد . وإن كان هذا أبعد ؛ لأنّ اللام من
حروف الزيادة .

هذا باب

تصغير الأسماء المبنية من أفعالها

/ اعلم أنك إذا حَقَّرْتَ (مَضْرُوبًا) قلت : مُضَيَّرِب . لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنَّ الواو رابعة . $\frac{2}{520}$
وقد تقدّم القول في هذا وأنت لست تحذف إلا مضطراً .

فإن حَقَّرْتَ (مُدْحِرَجًا) أو (مُدْحَرَجًا) قلت : دُحَيَّرَج ؛ لأنَّ الميم زائدة ، وليس ها هنا من حروف الزيادة غيرها .

فإن حَقَّرْتَ مثل (مُنْطَلِقٍ) قلت : مُطَيَّرِق^(١) . تحذف النون ولا تحذف الميم ، وإن كانتا زائدتين ، لأنَّ الميم للمعنى ؛ ألا ترى أنك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلِّ فاعل ومفعول ، وتدخّل على المنعول من الثلاثة واسم الزمان ، والمكان ، والمصدر ، كقولك : سرت مَسِيرًا ، وأدخلته مُدْخَلًا كَرِيمًا ، وهذا مَضْرِبُ زيد ، ومَدْخَلُ زيد .

فإن حَقَّرْتَ مثل (مُقْتَدِرٍ)^(٢) قلت : مُقَيَّرِر . تحذف التاء من مَفْتَعَلٍ ؛ كما حذفنا النون من مَفْعَلٍ ؛ لأنَّ العتّة قد خرجت على مثال التصغير . فلا بُدَّ من حذف الزيادة .

والعوض /- في جميع هذا جائز ، لأنك قد حذفته منه . تقول في منطلق إذا عوضت : $\frac{2}{521}$
مُطَيَّرِيق ، وفي مقتدر : مُقَيَّرِر .

فإن حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُقَاتِلٍ) قلت : مُقَيَّتِل ، تحذف الألف ، وإن عوضت قلت : مُقَيَّتِيل .
فإن حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُسْتَضْرِبٍ) قلت : مُضَيَّرِب ، ومضيريب^(٣) ، تحذف التاء والسين ، ولا تحذف الميم ؛ لما ذكرت لك .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في منطلق : مطيق ومطليق لأنك لو كسرته كان بمنزلة مفتعل في الحذف والعوض »

(٢) تقدم في ص ٢٤٥ تصغير مفتعل .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١١١ « وكذلك مستزاد تحقيره مزيد لأنه مستعمل فهذه الزيادات تجرى على ما ذكرت لك » .

وكذلك ما كان من (مُفَعَّوِعِل) مثل مُفَعَّدَوِدِن . تحذف الواو وإحدى الدالين ، فتقول :
مُغَيِّدِن^(١) ، ومُغَيِّدِينَ . ولا تحذف الميم ؛ لأنها للمعنى .

وكلُّ ما كان على شيء من الأبنية فهذا قياسه .

وتقول في مثل (مُحَمَّر) : مُحَيِّمِر^(٢) . تحذف إحدى الراءين .

وكذلك تقول في تصغير (مُحَمَّر) : مُحَيِّمِير . تحذف إحدى الراءين ، ولا تحذف الألف
لأنها رابعة ، ولو حذفها لم يكن بدءاً من حذف إحدى الراءين ليكون على مثل التصغير والجمع
على ذلك . تقول : مَحَايِر في مُحَمَّر ، وَمَحَايِير في مُحَمَّر^(٣) .

وتقول في مثل (مُقَشَّعِر) : قُشَّيْعِر ، وقُشَّيْعِير إن عوّضت / تحذف الميم وإحدى الراءين ،
لأن الحرف يبتنى على أربعة ، فلو حذف غير الميم كنت حاذفاً من الأصل تاركاً الزيادة ،
فتخرج إلى مثال تصغير مدحرج .

٢
٥٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في مفودن مغيدبن إن حذف الدال الآخرة كأنك حقرت مفودن لأنها تبتنى
خمسة أحرف رابتها الواو فتصير بمنزلة هلول وأشبه ذلك .

وإن حذف الدال الأولى فهي بمنزلة جوالق كأنك حقرت مفودن » .

وأقول : الأولى هنا حذف الدال الثانية ، لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره . وسيبويه على ذلك المبرد وسيبويه ، انظر
ص ٢٥٦ من هذا الجزء المطبوع .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمر : محيبر ومحيبر كما حقرت مقدماً لأنك لو كسرت محمراً للجمع اذهبت
إحدى الراءين لأنه ليس في الكلام مقاعل » .

صرح المبرد بجمع محمر ، ومحمار جمع تكسير ويقول سيبويه هنا : لو كسرت محمراً للجمع وقال أيضاً في هذه الصفحة :
لو كسرت (منطلق) . لو كسرت (مستمع) ولكنه في ج ٢ ص ٢١٠ يمنع تكسير الوصف المبدوء بالميم اسم فاعل أو اسم
مفعول .

(٣) المبرد جمع نحو محمر ومحمار جمع تكسير وقال في ص ٥٤٩ من الأصل مياسير ، ومياقين (جمع موسر ، وموقن) .
وترى سيبويه يمنع تكسير الأوصاف المبدوءة بالميم سواء كانت اسم فاعل أو مفعول قال في ج ٢ ص ٢١٠ : « والمفعول نحو
مضروب : مضروبون . . . وكذلك مفعل ، ومفعل . . . » .

وانظر شرح بانث سعاد لابن هشام ص ٤٠ - ٤٦ .

والظاهر أن ابن مالك لا يمنع ذلك بدليل قوله : « والسين والتاء من كمتدح أزل » وغير ذلك .

في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمار محيبر ولا تقل محيبر لأن فيها إذا حذف الراء ألفاً رابعة فكانت حقرت محمار »

وكذلك (مطمئن). تقول : طمئنين ، وطمئنين^(١) إن عوضت . وتقول في مثال (مخرنجم) حرنجم ، وخرنجم إن عوضت . فتحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، ولا تجد من ذلك بدا ، لأنه يبقى على أربعة أحرف .

وكان سيبويه يقول في تصغير (مقننس) : مقنيس ومقنيس^(٢) . وأيس القياس عندي

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ « وإذا حقرت مقشرا أو مطمئا حلفت الميم وإحدى النونين حتى يصير إلى مثال ما ذكرنا ولا بد لك من أن تحذف الزائدتين جميعا ، لأنك لو حذفت إحداهما لم يبق ما بقى على مثال فعمل ولا فعمل . . وذلك قولك في مقشرا قشيرا وفي مطمئن طمئنا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « فأما مقننس فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السنين زائدة خامسة تثبت في تكسيرا الاسم للجمع والتي تبقى هي النون ألا ترى أنه ليس في الكلام مفاعل » .

* * *

وهذه المسألة ما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه :

علق على قول سيبويه : « وإذا حقرت مقننسا قلت : مقنيس تحذف النون وإحدى السنين » بقوله :

قال محمد : وهذا خطأ وهو نقض قوله فيما عليه أصل التغيير عنده وذلك أن الملحق عنده بمنزلة الأصل وعند جميع النحويين وهو يعلم أن سين مقننس الزائدة ملحقة بميم محرّجيم ولذلك لم تدغم فيها التي قبلها وقد أوجب في تصغير محرّجيم فحذف الميم إذ لم يكن بعدها إلا أصل فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أن يقول مقنيس وهو القياس اللازم .

وقد رد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله :

قال أحمد : وقد زعم محمد في مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره هنا وغلط في المسألتين جميعا وذلك أنه زعم في عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل وقال في تصغيره عثيل وهو مع هذا يزعم أن الواو عثول كشين قرشب فترك اللام الزائدة التي هي مكررة عن الأصل وحذف الواو التي في موضع شين قرشب ورأى ذلك أولى بالحذف وقال هي زائدة والزائد أولى بأن يحذف فحصلنا عليه هذا القول ثم رأيناه قد وافق في أن حذف الدال من مقدم وهي مكررة عن الأصل أولى من حذف الميم فقال فيه مقيدم ، لأن العرب قالت : مقادم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررا عن الأصل لأن المكرر عن الأصل كالحشو والميم زيدت في الأول لمعنى فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوا في الكلمة فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هي عند العرب فكيف جاز أن يحذف الميم في مقننس ويبقى السين ؟ وهو يحذف المكرر بليم ويحذف الملحق للمكرر وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب .

والذي عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى وليس في الملحق معنى في البناء والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بملحق لأن ذلك جرى مجرى الأصل . . .

الانتصار ص ٢٥٣ - ٢٥٥

ما قال ؛ لأن السين في مقعَنَسِسْ مُلْحِقَةٌ ، والملحِق كالأصلَى . والميم غير مُلْحِقَةٌ . فالقياس :
قُعَيْنَسِسْ وَقُعَيْنَسِسِيسْ ، حتَّى يكون مثل خُرَيْجِم وخُرَيْجِيمِ .

= ليس في كلام المبرد تناقض فهو يؤثر بقاء التكرير الذي للإلحاق سواء كان معه زائد آخر للإلحاق نحو عشول أم زائد دل على المعنى كما في نحو : مقعَنَسِسْ . أما التكرير الذي ليس للإلحاق فيحذف إن كان معه زائد دل على المعنى نحو : محمر ومقدم .

في الخصائص ج ٢ ص ٤٧٨ « في قولهم : خنائق (جمع خنفيق) تقوية لقول سيبويه في تحقير مقعَنَسِسْ وتكسيره مقاص ومقيس فأعرفه فإنه قوي في بابه » وانظر ج ٢ ص ٦٢ وجه التقوية : إنه حذف الحرف المكرر وهو القاف وأبقى النون وهي زائدة غير مكررة وقال الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٩ قول سيبويه أولى لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الشافية أو قريبة من الطرف إن كانت هي الأولى والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في إفادة معنى .

هذا باب

مالحقته زائدتان : إحداهما مُلْحِقَةٌ والأخرى غير مُلْحِقَةٌ

وذلك قولك : ثمانٍ وثمانٍ

اعلم أنك إذا حَقَرْتَ ثمانية وعلائية ، فإنَّ أقيس ذلك / - وأجودَه أن تقول : ثُمَيْنِيَّة ، ^٢/_{٥٢٣} وَعُلَيْنِيَّة ، وذلك لأنَّ الياء فيهما مُلْحِقَةٌ^(١) واقعةٌ في موقع المتحرك . والألف غير مُلْحِقَةٌ ولا يقع في موضعها إلا حرف مدّ ، فإنما هي بمنزلة ألف عُدَاوِرَةٍ^(٢) ، والياء بمنزلة الراء . فلما ، لم يجز في عُدَاوِرَةٍ إلا عُدَيْنِيَّة ، فكذلك يجب فيما ذكرت لك .

وقد أجازوا ثُمَيْنَةً ، وعلَيْنَةً ، واحتجَّوا بأنهما زائدتان ، وقالوا : الأولى وإن لم تكن مُلْحِقَةٌ فهي بعيدة من الطرف . وهو وجه رديء . كما أنَّ قَلَنْسُوَةَ لَمَّا كانت في وزن قَمَحْدُوَةَ كانت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٦ « وإذا حقرت علائية أو ثمانية أو صفارية فأحسنه أن تقول : عفيرية وعلينية وثمانية من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عدافر وصباح وإنما مد بها الاسم وليست تلحق بناء ببناء والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي تلحق بناء ببناء » .

* * *

وقدردد الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٧ هذا الكلام فقال : إن ياء ثمانية وعلائية للالحاق . ولست أدري كيف يكون نحو ثمانية وعلائية ملحقا ؟ والمعروف أن بناء فعال وفعالة مختص بالجمع فلا يكون مثله في المفردات .

فليس لنا في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلائية ويقول الرضى : إن الياء في مقام الحرف الأصل في نحو ملائكة . وفي كتب الصرفيين نصوص كثيرة صريحة في أنه لا بد في الإلحاق من وجود بناء يلحق به وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للالحاق .

انظر الخصاص ج ١ ص ٣١٨ - ٣١٩ والمنصف ج ١ ص ١٧٨ وابن يعيش ج ٦ ص ١٤٠ ، ج ٩ ص ١٤٧ والمخصص ج ١ ص ٩٧ والمغنى في تصريف الأفعال ص ٦٩ - ٧١ .

وما أظن أحدا يستسيخ الحاق المفرد بالجمع وما فائدة الإلحاق حينئذ ؟

(٢) المذافرة : الناقعة الشديدة .

الثون بحذاء الأصلَى والواو بحذاء الواو الزائدة ، فكان قَلْبَيْنَسَة أَقْبَس من قَلْبَيْنِيَة (١) . فهذا مَجْرِي هذا .

واعلم أنه كلُّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذف إحداهما ثبتت الأخرى ، لم تحذف غيرها ، وذلك نحو : عَيْضَمُوز ، وَعَيْطُمُوس . تقول : إذا حَقَّرت : عَضَيْمِيْز ، وَعُطَيْمِيْس ، لأنَّك لو حذفت الواو لاحتجت أن تحذف الياء ليكون على مثال التصغير . وأنت إذا حذف / الياء وَحَدَّهَا لم تحتج إلى حذف الواو ؛ لأنَّها تقع رابعةً ، فيصير تحقيره مِثْلَ تحقير سُرحوب ، وقِنْدِيل . فكلُّما قل من الحذف (٢) لم يصلح غيره ؛ ألا ترى أنَّك أو جمعت لم تقل لإعطاميس ، وعضاميز ، وسراحيب ؟ فعلى هذا فأجر هذا الباب (٣) .

٢
٥٢٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وذلك نحو قلبينة إن شئت قلت : قلبية وإن شئت قلت قلبينة ، كما فعلوا ذلك حين كسروا للجمع فقال بعضهم : قلانس وقال بعضهم : قلاس وهذا قول الخليل » .

وقد سوى المبرد بين الزيادتين ولم يرجح وجها على آخر في الجزء الأول ص ١١٩ والجزء الثاني ص ٢٣٤ المقصدوة : العظم الناقء فوق القفا خلف الرأس .

(٢) المناسب حذف (من) أو يقول : وكل ما

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في عيطموس : عطيميس ، كما قالوا عطاميس ليس إلا لأنها تبقى واوا رابعة إلا أن يضطر شاعر كما قال غيلان :

قد قربت ساداتها الروائسا والبكرات الفسج العطاسا

وكل ذلك عيضموز عضيْمِيْز لأنك لو كسرتَه للجمع لقلت : عضاميز » .

العيطموس : التامة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة .

العيضموز : العجوز والناقاة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

هذا باب

ما يُحَقَّرُ على مثال جمعه على القياس لا على المُسْتَعْمَلِ^(١)

وذلك قولك في تحقير دَائِقَ : دُوَيْنِقَ ، وطَابِقَ : وَطَوَيْبِقَ ، وخَاتِمَ : وَخَوَيْتِمَ . ولا تلتفت إلى قولهم : خَوَاتِمَ ، ودَوَانِيقَ ، وَطَوَابِيقَ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ على الحقيقة إنما هو دَوَانِقَ ، وَخَوَاتِمَ ، وَطَوَابِيقَ ؛ كما تقول في تَابِلٍ^(٢) : تَوَابِلَ ، وفي فارس : فَوَارِسَ . وعلى هذا قال الشاعر :

• وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ^(٣) •

فَأَمَّا دَوَانِيقَ فَإِنَّ الْيَاءَ زِيدَتْ لِلْمَدِّ فِي تَكْسِيرِهِ ؛ كما تُزَادُ حُرُوفُ / الْمَدِّ فِي الْوَاحِدِ . وكذلك $\frac{٢}{٥٢٥}$ طَوَابِيقَ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « باب ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرتَه لجمع على القياس لا على التفسير لجمع على غيره - وذلك قولك في خاتم : خويتم ، وطابق : طويبق ، ودائق دويبق والذين قالوا : دوانيق ، وخواتيم ، وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن من كلامهم ؛ كما قالوا : ملامح والمستعمل في الكلام لغة ، ولا يفاك : ملحمة غير أنهم قد قالوا خاتام حدثنا بذلك أبو الخطاب وسعنا من يقول من يوثق به من العرب : خويتم فاذا جمع قال : خواتيم . . »

(٢) التابل : من أهازر الطعام .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً : خواتم ودوائق وطوابق على فاعل كما قالوا : تابل وتوابل . »

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٩٠ يجوز أن يكون جمع خاتم أي آثار الخواتم ويجوز أن يكون جمع ختم ومثله في المخصص ج ١٠ ص ١٠٨

والبيت للأعشى من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني ، وقوله :

فَأَقْسِمُ إِنَّ جَدَّ التَّقَاتِعِ بَيْنَنَا لَتَصْطَفِقَنُ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَسَاتِمُ

يقبلن حراماً ما أحلَّ برَبِّنَا وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

والمنى : أن جد التقاطع بيننا لتقتلن خلفاً أموالك التي تمتاز بها عليها الخواتم ولتجتمن عليك النساء في مآتمك يندبنك نائمات يقلن : حرام ما أحل يسيدنا .

انظر الديوان ص ٧٧ - ٨١

فَأَمَّا خَوَاتِيمُ فَإِنَّهُ عَلَى قِيَاسٍ مِنْ قَالَ : خَاتَامٌ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :
أَعَزُّ ذَاتَ الْمِثْرَةِ الْمُنَشَّقُ أَخَذَتْ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ^(١)

فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له ؛ للزوم الكسرة
ذلك الموضع . وإنما الكسرة من الياء . قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَقَمَى الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادُ الصِّيَارِيْفِ^(٢)

(١) في الكامل ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ « وتظيره من الكلام سابط وخاتام .
قال الراجز :

يأى ذات الجسورب المنشق أخذت خاتامى بنسير حسق
قال أبو الحسن : يقال : خاتم على وزن دائق وخاتم على وزن ضارب وخيتام على وزن ديان وخاتام على وزن سابط «
وانظر شواهد الشافية ص ١٤١

وفي اللسان (ختم) روى الراجز هكذا :

يا هند ذات الجسورب المنشق أخذت خيتامى بنسير حسق
ويروى خاتامى :

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٥ « وربما ملوا مثل مساجد فيقولون : مساجيد ومناير شهبوها بما جمع على غير واحده في
الكلام « ثم أنشد البيت :

وفي الخزانة : ذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهام قال : فيكون على هذا تصحيح الجمع .

وذكر البيت المبرد في الكامل ج ٣ ص ٨٨ وجعل الياء حرف إشباع من الكسرة .

كل ما رددته فقد نفيت . الهاجرة : وقت اشتداد الحر - التقياد : من نقد الدراهم ، وهو التمييز بين جيدها وروديتها .

وصف نأته بسرعة السير في الهواجر فيقول : إن يديها لشدة وقمها في الحصى ينقيانه ، فيقرع بمضه بعضها ، ويسمع له
صوت كصوت الدراهم إذا انتقدتها الصير في . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٧ والبيت
في ديوان الفرزدق مفردا ص ٥٧٠ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرفٍ مما آخره حرفُ تانيث

اعلم أنه ما كان من ذلك فإنَّ ثالته يُتْرَكُ مَفْتوحًا ؛ لثلاثًا تنقلبُ ألفُ التانيث . وذلك قولك في حُبَيْلى^(١) ؛ لأنَّه لو قيل فيها كما قيل في جعفر : جُعِفَيْر - لصارت الألف ياءً فذهبت علامة التانيث .

وكذلك تقول في دِفْلَى : دُفَيْلى^(٢) ، وفي دنيا : دُنَيَا .

فإن كانت الألف زائدة لغير التانيث انكسر ما قبلها / وانقلبت ياءً . وذلك قولك في $\frac{٢}{٥٣٦}$ أَرْطَى : أَرْيَطُ^(٣) ؛ لأنَّ أَرْطَى مُلْحَقٌ بجعفر ، وليست ألفه للتانيث . ألا ترى أنك تقول في الواحدة : أَرْطَاة ؟ فلو كانت الألف للتانيث لم تدخل عليها هاءُ التانيث ، لأنَّه لا يدخل تانيث على تانيث .

وتقول في مِعْزَى : مَعْيِزُ^(٤) فاعلم ، وهكذا كلُّ ما كانت ألفه للتانيث .

* * *

فَأَمَّا الهاءُ فَإِنَّهَا بمنزلة اسمِ ضُمِّ إلى اسم ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَدْخُلُ على المذْكَرِ ، فلا تُغَيِّرُ بناءه ؟ . فَإِنَّمَا البَابُ فيها أن يُصَغَّرَ الاسمُ من أَى بَابِ كان على ما يجب في مثله ، ثمَّ تَأْتِي بها ؛ وذلك

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتانيث ، فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف . »

وذلك نحو حبل وبشرى وأخرى تقول : حبيبل وبشبرى وأخبرى ، وذلك أن هذه الألف لا كانت ألف تانيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير وجعلوها هاءنا بمنزلة الهاء التي نجىء للتانيث . . . »

(٢) النفل : ثبت .

(٣) انظر ص ٢٣٣ من هذا الجزء .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « وإن جاءت هذه الألف لغير التانيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء . . . وهو قوله في معزى : معيز كما ترى ، وفي أرتى : أريط كما ترى . »

قولك في حمدة : حُمَيْدَةٌ^(١) ، وفي نخلة : نُخَيْلَةٌ ، وفي قسورة : قُسَيْرَةٌ . ومن قال في أسود :
 أُسْوَدُ قال : قُسْيُورَةٌ ، وفي هلباجة : هَلْبَيْبِجَةٌ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ أَوْ صَغُرْتَ هَلْبَاجًا لَقَلْتَ : هَلْبَيْبِجَ
 فَلَمْ تَحْدَفْ مِنْهُ شَيْئًا .

٢ / فَإِنَّمَا يَجْرِي عَلَى الصَّدْرِ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْهَاءِ . ٥٢٧

وتقول في تصغير سَفْرَجَةٍ : سَفْرَيْجَةٌ ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ قَائِلًا فِي سَفْرَجَلٍ : سَفْرَيْجَ . فهذا
 حكم الألف والهاء .

* * *

فَأَمَّا مَا لِحِقَّتْهُ أَلْفَانِ التَّأْنِيثِ - فَإِنَّكَ قَائِلٌ فِيهِ مَا قَلْتَ فِي الْهَاءِ ، لِأَنَّكَ قَلْتَ فِي الْأَلْفِ
 الْمَقْصُورَةَ وَسَنَبَيْتَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

تقول في حَمْرَاءٍ : حُمَيْرَاءُ^(٣) يَا قَتِي ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ مَتَحَرِّكٌ ، فَهُوَ كَالْهَاءِ . وتقول في حُنْفُسَاءَ :
 حُنْفَيْفِسَاءُ^(٤) يَا قَتِي ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقُولُ فِي حُنْفُسٍ : حُنْفَيْفِسَ . فَإِنَّمَا تُسَلِّمُ الصَّدْرَ ، ثُمَّ تَأْتِي

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وذلك قولك في طلحة : طليحة وفي سلمة : سلمة وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة لأنها تضم إلى الأسم ، كما يضم (موت) إلى حضر و (بك) إلى بعل » .

(٢) الهلباجة ، بكسر الهاء : الأحمق الضخم والأكول الجامع لكل شر .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف - اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ولا تغير الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنهما بمنزلة الهاء وذلك قولك : حميراء وصفيراء ، وفي طرفاء : طرففاء » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث . . أما ما لحقته ألفا التأنيث فحنفساء وحنصلاء وقرملاء فإذا حقرت قلت : قريملاء وحنفيساء وحنصلاء ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث سمي آخر الإسم وتحرك كتحرك الهاء وإنما حذقت الألف لأنها حرف ميت . . فأما المدود فإن آخره سمي كحياة الهاء وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا إسما واحدا . . » .

بالألفين . وتقول في معيورا^(١) : مُعَيَّرَاء . تُسلم الصنر على ما ذكرت لك ؛ لأنَّ الألفين يجريان مَجْرَى الهاء .

فأمَّا الألف المقصورة فإنَّها في الاسم كبعضه . وقد ذكرتها لك رابعةً بحيث لا يُحلف من التصغير شيء . وسأذكرها خامسةً وسادسةً .

اعلم أنك إذا صغرت شيئاً فيه الألف المقصورة وهو على / خمسة أحرف بها أو أكثر $\frac{٢}{٥٢٨}$ ذلك - فإنَّك تحذفها ، كما تحذف الحرف الخامس^(٢) وما بعده من الأصل والزوائد .

تقول في (قَرَقَرَى) : قَرَيْقِر^(٣) لأنَّك حَقَرْتَ قَرَقِراً ، فانتهى التحقير ، وهذه الألف زائدة . ولم تكن لتكون بأقوى من لام سَفَرَجَل وما أشبهها من الأضول ، ولم تكن متحركة ، فتصير كاسم ضمَّ إلى اسم بمنزلة الهاء والألف الممدودة . فألف (قَرَقَرَى) للتأنيث وهي محذوفة لما ذكرت لك .

فإن قلت في مثل (حَبَرَكِي)^(٤) وألفه مُدْحَقَةٌ بسفرجل قلت : حُبَيْرِك لما ذكرت لك . وإن عوضت قلت : حُبَيْرِك ، وقَرَيْقِر .

وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذفت أيتهما شئت ، وذلك قولك في مثل (حُبَارَى)^(٥) : حُبَيْرَى ، وهو أقيس ؛ لأنَّ الألف الأولى من حِبَارَى زائدة لغير معنى إلا للمد . وألف حِبَارَى الأخيرة للتأنيث . فلأنَّ تَبَى التي للمعنى أقيس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت معيورا وملوجاه قلت : معيلجاه ومعيراء لا تحذف الواو لأنها ليست كألف مبارك هي رابعة » .

في اللسان : « الأزهرى : المعورا : الجمير مقصور وقد يقال المعيورا بمدودة مثل الملوجاه والمشيوخاء والمأتوناء بمد كله ويقصر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت وذلك قولك في قرقرى : قريقر وفي حبرك : حبيرك وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ، لأنها ميتة مثلها ، ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت . . . » .

(٣) موضع مخصب باليامة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٤) القراد الطويل الظهر القصير الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، ويقال : حباريات . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص

وقد قالوا : حُبَيْرٌ ، فحذفوا الأخيرة ؛ لأنهما زائدتان . وما دون الطرف أقوى مما كان طرفاً .

٢ / وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها : حُبَيْرَةٌ^(١) ، فيحذفها ، ويُبدلُ منها هاء
٥٢٩
التأنيث ؛ لتكون في الاسم علامةً تأنيث ، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التأنيث خامسةً
فضاعداً . ويقول : لم يجز إثباتها لأنها ساكنة . فإذا حذفها لم أدخل الاسم من علامة تأنيث
ثابتة .

ومن قال في حُبَارَى : حُبَيْرَةٌ قال في تحقير (لُغَيْزَى) : لُغَيْزَةٌ^(٢) على مذهب أبي عمرو .

وقول جميع النحويين يُثبتون الياء في لُغَيْزَى ؛ لأنهم أو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف
الألف . وقد مضى تفسير هذا^(٣) .

واعلم أن ياء (لُغَيْزَى) ليست بياء التحقير ؛ لأن ياء التحقير لا تكون إلا ثالثةً ، وهذه
رابعةٌ ؛ كما أن الألف في حُبَارَى لا تكون للجمع ؛ لأن الجمع من هذا الحيز لا يكون إلا
مفتوح الأول ، ولا تكون ألفه إلا ثالثةً في موضع ياء التصغير .

* * *

واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بَرُوكاء ، وِبَرَاكاء ، وِخْرَاسان : بُرَيْكاء ، وِخْرَيْسان ،
٢ / فيحذف ألف خراسان الأولى / ، وواو بروكاء ؛ كما يحذف ألف مبارك . وليس هذا بصواب
٥٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وما لا يكون الحذف الألف الأخرى (حبارى) إن شئت قلت :
حبارى كما ترى وإن شئت قلت : حبير وذلك لأن الزائدتين لم يجبا لتلقا الثلاثة بالخسة وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث والأولى
كواو عجز فلا بد من حذف إحداهما لأنك لو كسرته للجمع لم يكن لك بد من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقلنسوة . . وأما أبو
عمرو فكان يقول : حبرة ويحذف الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتأنيث إذا لم يصل إلى أن تثبت » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت (لغيزى) قلت : لغيز تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك
لو حذفها احتجت أيضا إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان إن حذف إحداهما ثبت الأخرى لأن ما يبقى لو كسرته
كان على مثال مفاعيل وكانت الأخرى إن حذفها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذف التي إذا حذفها استغنيت » .
اللغيزى : مايمى به .

(٣) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وعبارة المبرد أوضح وأخصر من عبارة سيبويه هنا .

ولا قياس . إنما القياس ألا يحذف شيئاً ؛ لأنك لست تجعل ألقى التانيث ، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم . ونحن ذاكرون احتجاجه ، والاحتجاج عليه إن شاء الله .

حُجَّتُهُ أَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا وَقَعَتِ الْأَلْفُ ثَالِثَةً فِي مَوْضِعِ أَلْفِ مُبَارَكٍ حُدِفَتِ كَثْرَةُ الْعَدَدِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ لَيْسَتَا مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَهِيَ كِهَاءِ التَّانِيثِ فِي الزُّومِ ، وَلَيْسَتَا بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي أَنَّهَا كَأَسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ . فَتَحَقَّرَ الصَّدْرُ وَتَتْرَكَ مَا بَعْدَهُ وَلَكِنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ ، هُوَ مِنَ الْأَسْمِ .

فيقال له : إن كانتا بمنزلة ما هو بالاسم وجب عليك ألا تُحَقَّرَ ما هما فيه ؛ إذا كان على ستة آخرُفَ بهما .

وإن كانتا بمنزلة شيءٍ ضُمَّ إلى الصدر . وجب أن يحقَّرَ ما قبلهما ؛ كما تفعل ذلك بما قبل الهاء ، ثم تأتي بهما ؛ كما تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حضر موت ومعدي يكرِّب . وكذلك حُكِّمُ أَلْفِ التَّانِيثِ ، وَيَاءُ النَّسَبِ كِهَاءِ التَّانِيثِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي زَعْفَرَانَ : زُعَيْفِرَانَ ؟ فَلَوْ كَانَتْ / الْأَلْفُ وَالنُّونُ كَاللَّامِ فِي سَفَرَجَلٍ لَكَانَ هَذَا التَّحْقِيرُ مُحَالًا ، وَلَكِنَّكَ $\frac{2}{531}$ تَقُولُ فِي خُنْفُسَاءَ : خُنَيْفِسَاءَ ، وَفِي مَدَائِنِي : مُدَيْئِنِي^(١) . فَإِنَّمَا حَقُّ هَذَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي التَّحْقِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْحَقًا بِالْجَمْعِ مَفْتُوحًا ، وَمَا قَبْلَ أَلْفِي التَّانِيثِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ؛ كَمَا يَكُونُ مَا قَبْلَ الْهَاءِ . فَهَذَا بَيِّنٌ جَدًّا^(٢) .

(١) في الأصل : مدني بتخفيف الياء الثالثة وتصغير نحو قبائل علما سيأتي في ص ٢٨٦ .

(٢) تصغير نحو بروكاه وبراكاه مما تناوله فقد المبرد لكتاب سيبويه ونسوق أولا كلام سيبويه ، ثم نتبعه نقد المبرد ، ثم رد ابن ولاد .

في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت بروكاه وجلولاه قلت : بريكاه وجليلاه ، لأنك لا تحذف هذه الزوائد ، لأنها بمنزلة الهاء وهي زيادة من نفس الحرف كالف التانيث . فلما لم يجدوا سبيلا إلى حذفها ، لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف صارت بمنزلة كاف مبارك وراء عذافر ، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو والياء التي تكون في موضع الواو إذا كن سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك لأن الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التانيث » .

وقال في ص ١١٨ « ولو جاء في الكلام فعولاء بمدودة لم تحذف الواو ، لأنها تلحق الثلاثة بالاربعة فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف وذلك حين تظهر الواو فيمن قال : أسود فهذه الواو بمنزلة واو أسود .

ولو كان في الكلام أفلاء العين منها ولو لم تحذفها ، فإنما هذه الواو كنون عرضة ، ألا ترى أنك كنت لا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التانيث ولم يكن ليلزمها حذف ، كما لم يلزم ذلك نون عرضي لو مددت .

وكان سيوييه يقول في تحقير (جدارين) إذا أردت التثنية : جُدَيْرَان ، فيحقر جدارا ،
ثم يلحق الألف والنون .

= ومن قال في أسود أسيد وفي جدول جدبل قال في فعولاء إن جاءت فعولاء مخفف لأنها صارت بمنزلة السواكن لأنها تغيرها وهي
في مواضعها فلما ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف وهذا قول يونس .

وهذا هو نقد المبرد :

« قال محمد : وقوله هذا غلط بين يلزمه أن يقول : بريكاء ، كما كان لو حقر بروكة (قال) بريكة واحتجابه بألف
مبارك ليس بحجة لأن كاف مبارك من الكلمة فلذلك حذف الألف لأنه لا يصغر حسة أحرف وزعم تحقيقاً لهذا القول أن من قال
في أسود أسيد وبني منه فعولاء فإنه يقول : أسوداء فاعلم ومن قال أسيد فجعلها في اللفظ (ك) واو عجوز قال : أسيداء فحذفت
إذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك وهذا تأكيد لذلك الخطأ لا يجوز على حال إلا أسيداء وأسوداء ولو كان
مثل عجوز تلحقه ألف التأنيث الممدودة لم يميز إلا التثنية كما قال في بروكاء وهو مثله وفي وزنه . »

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : أما إلهامه أن يجعل بروكاء في التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول بريكاء ، كما يقول : بريكة فليس بصحيح ،
لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست بمنزلة الهاء في كل حال .

ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال : إن الهزرة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء لأن الهاء
كاسم ضم إلى اسم تقول : ضارب ثم تقول : ضاربة فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكراً ، وليست الألف في حمراء كذلك
إنما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خالياً منها فجعلها بمنزلة كاف مبارك لهذه العلة فهي كهاء التأنيث لأنها
للتأنيث كالهاء وتحركة كالهاء فثبت في الاسم الخجاسي مصغراً كما ثبتت فيه الهاء لمشايتها إياها في هذا المعنى ، ولذلك زعم أنهم
أجروها مجرى الهاء يريد أنها تثبت في الخجاسي ، كما ثبتت الهاء في التحقير . وإنما فارقتها في أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه ،
فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك ، كما حذف ألف مبارك ، وخالفت
الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها فأعطوها حقتها في الموضعين وإنما قالوا بريكة بالتثنية ولم
يحذفوا الساكن مع الهاء لأن الهاء لا يمتد بها مع الاسم فكأنك قلت : بروك ثم حقرته والهاء غير معتد بها وكذلك عجوز وليست همزة
التأنيث كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذفت معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما ، ولأنه قد تحذف زوائد الكلمة في ترغيم التصغير لغير
علة فكيف إذا وقعت علة توجب الحذف .

فأما إذا وقع في موضع هذا الزائد حرف ملحق أو أصيل كقولك فعولاء فلو جاءت ملحقة في أسود لتكلم بها والواو فيها أصلية
لم تحذف في التحقير وقالوا فعولاء وأسوداء ، ولم يجر هذا مجرى المدة الزائدة وهذا في لغة من قال : أسود في تحقير أسود وجر يول
في تحقير جرول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجرى هذه الحروف مجرى الحروف السواكن في مثل عجوز فيقول : أسيد ، كما يقول عجيز
فلما أجروها مجرى السواكن في التثنية والقلب في هذه اللغة لزم الحذف في الموضع الذي تحذف فيه هذه السواكن للمخفة التي ذكرناها
في الهزرة التي للتأنيث وأنها من بناء الكلمة فوجب حذف السواكن معها ، كما تحذف من الخجاسي فجاء سيوييه بقياس التثنية فنغيرها
وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفها في الموضع الذي يحذف فيه الساكن ومن لم يغيرها وجعلها كالأصل أبغها ، ولم يحذفها . =

فإذا سُميَ بهما رجل لم يقل: **الأجديران** على ما ذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله.

ويقول في تصغير **دجاجتين** اسم رجل: **دَجِيحَتَان** ، فلا يحذف من أجل هاء التانيث :

ويقول: **دجاجة بمنزلة كَرَابِجِرْد** في أنه اسم ضم إلى اسم ، و**دجاجتان بمنزلة كَرَابِجِرْدَيْن** (١).

والقياس في هذا **كُلُّه** واحد .

= وأما قوله : إن الكاف من مبارك أصلية والمهزة من بروكاه زائدة فالأصل والزائد إن كان من بناء الكلمة يحذف في النحاس ، ويثبت الزائد والأصل جميعاً إذا لم يخرج عن المثال فنون رعين ثابتة في التحقير ككبات راء جعفر ، ويحذف الأصل في النحاس فتقول سفيرج في سفيرجل فليس لذكر الزائد والأصل إذا وقع طرفاً في النحاس معنى إلا أنها يستويان في الحذف (الانتصار ص ٢٦٠ - ٢٦٤) .

البروكاه : الثبات في الحرب والجد وساحة القتال أيضاً .

جلولاء : ناحية من سواد العراق ومدينة مشهورة بأفريقيا .

وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٥٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٨ « ولو سميت رجلا جدارين ثم حقرته لقلت : جديران ولم تثقل ، لأنك لست تريد معنى التثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تصنف الثلاث .

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظريفين أو ظريفات خففت .

فإن سميت رجلا بدجاجة أو دجاجتين ثقلت في التحقير لأنه حيثل بمنزلة دراب جرد والهاء بمنزلة دراب وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجتين كدراب جردين » .

دراب جرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس معناه دراب كرد . دراب اسم رجل وكرد معناه عمل فعرّب بنقل الكاف إلى الجيم . . - معجم البلدان ج ٢ ص ٤٤٦ .

وقد اعترض المبرد في نقده لكتاب سيبويه على هذا بما اعترض به على تصغير بروكاه ، ورد عليه ابن ولاد بقوله :

جداران وظريفون إذا سميت بهما ثم حقرت يجران هذا المجرى تحذف منها حرف اللين ، ولا تثقله ، كما فعلت ذلك في بروكاه ، لأنك قد أجريت الزيادتين مجرى ما هو من الاسم ومبني معه ولم يكن كهاء التانيث التي هي مضمومة إلى الاسم الذي (ألحقت به) بعد تمامه (الانتصار ص ٢٦٥) .

هذا باب

ما لحقته الألف والنون زائدتين

اعلم أنك إذا حقرت غَضَبَان ، وسكران ، ونحوهما قلت : غَضِبَان ، وسَكِرَان (١) .

٢
٥٢٢

وكذلك إذا حقرت (عُثْمَان) ، أو (عُرْيَان) قلت : عُثِمَان ، وعُرْيَان ؛ لأنَّ حقَّ الألف والنون أن يسلمتا على هيتئهما بعدَ تحقير المصدر ، إلا أن يكون الجمع ملحقاً بالأصول. فتتفعل ذلك بتصغير الواحد ، فيجرى الواحد في التصغير مجرى الجمع .

فأما الملحق فمثل قولك : (سِرْحَان) تقول في تصغيره : سُرْحِين ، لأنك تقول في الجمع : سِرَاحِين . وتقول في (سُلْطَان) : سُلَيْطِين . كقولك في الجمع : سَلَاطِين ، وتقول في (ضِبْعَان) : ضَبَيْعِين . كقولك : ضَبَاعِين . وكذلك قُرْيَان (٢) .

واو كنت تقول في (عُثْمَان) : عَثَامِين في الجمع - اقلت في التصغير : عُثَيْمِين ؛ ألا ترى أن (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى) ؛ نحو : عطشان ، وسكران ، وغضبان ، وظمآن - لا يكون في جمع شيء منه (فَعَالِين) ؛ لأنه لا يكون ملحقاً ؟

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعل عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهززة التي في حراء لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كان يجرى على الألف كما يجرى على الهززة ما كان يجرى على التي هي بدل منها . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فعلان كسر للجمع على مفاعيل فإن تحقيره كتحقير سرباك شهوره به حيث كسر للجمع كما يكسر سرباك وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كسر للجمع هذا التفسير حقر هذا التحقير وذلك قولك : سريجين في سرحان لأنك تقول سراحين وضيمان ضميمين ، لأنك تقول : ضباعين ، وحومان : حوميين لأنهم يقولون : حواميين ، وسلطان : سليطين لأنهم يقولون سلاطين ويقولون في فرزان : فرزيين لأنهم يقولون : فرازيين . . . »

السرحان : الذئب . الضبعان : ذكر الضباع .

فكذلك جميع هذا الباب^(١). ما كان ملحق الجمع / وجب في تصغير واحده الإلحاق . $\frac{٢}{٥٣٣}$
وما كان غير ملحق الجمع لم يكن تصغيره إلا كتصغير (فَعْلان) الذي له (فَعَلَّ).

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره كأنخر سرحان ولم تعلم العرب كمرته
الجمع فتصغيره كتصغير فعلان الذي له فعل إذا لم تعلم فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلة أولى به حتى تعلم
ولو سميت رجلا بسرحان فحققته لقلت : سرحين . . . »

والررض طريقة أخرى ، انظر شرح الشافية ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

هذا باب

ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التانيث
وذلك نحو: عِلْبَاءٍ، وَحِرْبَاءٍ، وَزِيَاؤٍ وَنَحْوِهِ

اعلم أنك لا تقول في تحقيره: إِلَّا عَلَيَّيْ ، وَحُرَيْبِيْ ، لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لَيْسَتَا لِلتَّانِيثِ .
إِنَّمَا هُمَا مُلْحَقَتَانِ بِمِثْلِ سِرْدَاحٍ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ فِيهِ: إِلَّا سُرَيْدِيْبِيْعٍ ، كَمَا لَا تَقُولُ فِي شِمْلَالٍ :
إِلَّا شَمَيْلِيْلٍ .

وكذلك (قُوْبَاءٍ) فاعلم ؛ لِأَنَّ مِنْ قَالَ كَذَا إِنَّمَا أَلْحَقَهُ بِطُومَارٍ . فَلَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : إِلَّا
قُوْبِيْ ، كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ طُومَارٍ : طُوْبِيْمِيْرٍ . وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا التَّذْكِيرُ وَالصَّرْفُ مَا ذَكَرْتِ
لَكَ^(١) . وَمَنْ قَالَ : هِيَ الْقُوْبَاءُ فَانْتِ كُنْ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عُشْرَاءُ ، وَرُحْضَاءُ . فَلَا يَكُونُ تَصْغِيرُهَا
عَلَى هَذَا إِلَّا قُوْبِيْبَاءٍ . وَلَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ . وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ مَا لَا
يَجْرِي / وَمَا لَا يَجْرِي^(٢) .

٥٣٤

وكذلك (غَوْغَاءٍ) . مِنْ ذَكَرَ صَرْفٌ وَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَضْقَاضِ وَالْخَضْخَاضِ . وَكَانَ حَدِّه
أَنْ يَقُولَ : غَوْغَاوٍ . وَلَكِنَّكَ هَمَزْتَ الْوَاوَ لَوْقَوْعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفِ زَائِدَةٍ . فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ فِي
التَّصْغِيرِ : غُوْبِيْبِيْ ، وَصَرْفٌ . وَمَنْ أَنْثَ وَجَعَلَهَا كَمُورَاءٍ لَمْ يَصْرَفْ ، وَقَالَ فِي التَّصْغِيرِ :
غُوْبِيْبَاءُ^(٣) فاعلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدودا منصرفاً فإن تحقيره
كتحقير الممدود الذي هو بعد حروفه مما فيه الهزمة بدلا من ياء من نفس الحرف وإنما صار كذلك لأن همزته بدل من ياء بمنزلة
الياء التي من نفس الحرف وذلك نحو علباء وحرباء ، تقول عليي وحريبي كما تقول في سقاء : سقيي وفي مقلأ : مقيل » .
العلباء : عرق في العنق . الحرباء : ذكر أم حبين . الزيزاء : ما غلظ من الأرض . القوباء : المرض الجلدي المعروف .
وقوباء ، وطومار ملحقان بقراطس بضم القاف . السرداح : الضخم من كل شيء . الطومار : الصحيفة .

(٢) لم يمض القول كما ذكر وإنما سيتكلم على ذلك في آخر الجزء الثالث ص ٣٤٠ .
ثم يعيد الحديث أول الجزء الرابع ص ٣٤١ من الأصل . المشراء : الناقة مضى على حملها عشرة أشهر . الرحضاء : العرق .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠ « وأما غوغاء فن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤنث ولا يصرّف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة
تضقاض فيذكر ويصرف ويجعل العين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد » .

= وقال في ص ١٠٨ « واعلم أن من قال غو شاء فجعلها بمنزلة قضقاض وصرف قال غويغى ، ومن لم يصرف وأنت فلإنها عنده بمنزلة عوراء يقول : غويغاه كما يقول : عويراء .

ومن قال : قوباء فصرف قال قوبى كما تقول : علىى .

ومن قال : هذه قوباء فأنت ولم يصرف قال قوباء كما قال حميراء « .

وانظر ص ٣٨٦ من سيبويه أيضاً . النوشاء : الجراد ورعاع الناس .

أسد قضقاض : يحطم كل شيء ، ويقضقض فريسته .

المخصخاض : ضرب من القطران تهنأ به الإبل .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف
مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

اعلم أنّ تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه وردّ ما ذهب منه .
فأمّا ما كان في أوّله ألف الوصل من هذا الباب فإنّها تسقط منه لعلّتين :

إحداهما : لتحرك ما بعدها ؛ لأنّها إنّما دخلت لسكونه .

والعلّة الأخرى : أنّها زائدة على ما ذكرت لك في أحمل الباب .

وذلك / : ابن ، وامم ، واست ، واثنان ، واثنان ، وابنة تأنيث ابن . تقول في تصغير
ابن : بُنِيّ ؛ لأنّ الذاهب منه ياء أو واو ، يدلّك على ذلك قولهم : أبناؤنا فاعلم . وكذلك اسم
وأسماء ، تقول في تصغيره : سُمِّيّ .

واثنان هذه المنزلة : تقول في تصغيره : ثُنَيَّان ، لأنّ الألف والنون زادتان للثنائية .

وتقول في تصغير ابنة : بُنْيَّة . وفي تصغير است : سُنْيِيَّة ؛ لأنّ الذاهب منه هاء . يدلّك
على ذلك قولهم : أسّاه^(١) فاعلم . فهذا مجرّى هذا ؛ كما قال في سنة : سُنْيِيَّة ، وسُنْيِيَّة . فسُنْيِيَّة
فيمن قال : سنوات ، وسُنْيِيَّة فيمن قال : سنهات . وقد مضى تفسير هذا^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب ما ذهب لامه وكان أوله ألفا موصولة .

لن ذلك اسم وابن تقول : سمى وبني حلفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها وإنما تحتاج إليها في حال السكون ويدلّك
على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم : أسماء وأبناء ومن ذلك أيضاً است تقول : سنية يدك على ذهاب اللام
وأنها هاء قولك : أسّاه » .

(٢) المخلوف من سنة الهاء أو الواو تقدم في ص ٢٤١ وسيكرره في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل وتكلم من المخلوف
من ابن وابنة واسم واست في ص ٩٢ ، ٩٣ من هذا الجزء كما تحدث عن ذلك في الجزء الأول ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وأما ما لم تكن فيه ألف الوصل فنحو قولك : أخت . تقول في تصغيرها : أخیه ، فتحذف التاء ، وترد الواو التي كانت في قولك : أخوات ، وإخوة ، وأخوان .

وكذلك بنت ، وهنت . تقول : هنيئة ، وبنيئة ؛ لأن المحذوف من هذه الواو ؛ لأنه يقال : هنوات^(١) / قال الشاعر :

$\frac{٢}{٥٢٦}$

أرى ابنَ نِزارٍ قد جفاني وملني على هنواتٍ كلها متتابع^(٢)

وكذلك تقول في تصغير (هن) : هني .

وقد قال قوم : المحذوف منه هاء ، فقالوا في تصغير هن : هنيئة وفي تصغير هنة : هنيئة ، وهنيئة . إلا أن جملة هذا الباب أنه لا يكون المحذوف من الثلاثة إلا حرف لين ياء أو واو أو حرفاً خفياً وهو الهاء أو يكون مضاعفاً ، فتحذف منه استثقالاً ؛ كما حذف هذا الخفاء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث .

اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل كما يردون ما كانت فيه الهاء . . .

وذلك قولك في أخت أخية وفي بنت بنية وذيت ذية وفي هنت : هنية . ومن العرب من يقول في هنت : هنية ، وفي (هن) هنية ، يجعلها بدلا من الياء كما جعلوا الهاء بدلا من الياء في ذه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨١ على أن من العرب من يقول في جمع هنت هنوات .

الهنوات : الأفعال القبيحة .

وقال الأعمى وروى التابع بالياء وقال هو بمعنى التابع .

ورواه التابع بالياء ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٨ وقال التابع : التهافت في الشر : قيل هو اللجاج ولا يكون إلا في الشر

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ١٦٧ والمنصف ج ٣ ص ١٣٩ واللسان (هنو) ولم ينسب لقاتل معين .

هذا باب

ما يصغر من الأماكن وما يمنع من التصغير منها

اعلم أنّ أسماء الأماكن كسائر الأسماء خاصها وعامها . تقول في دار : دَوْبِرَة ، كما تقول $\frac{2}{537}$ في هند : هُنَيْدَة . وكذلك (مكان) . تقول فيه : مُكَيِّن ، وفي بيت : بُيَيْت / وبُيَيْت^(١) .

فأما الأسماء المبهمة فنحو : خَلْف ، ودُون ، وفَوْق . تقول : خُطِيفَ ذاك ، ودُوَيْنَ ذاك ، وفُويِقَ ذاك ؛ لأنك أردت أن تقرب ما بينهما وتُقَلِّله^(٢) .

فإن قلت : هو عند زيد لم يجز أن تصغر (عند) ؛ وذلك أنه قد يكون خَلْفَه بكثير وبقليل ، وكذلك دُونَه ، وفوقه . فإذا صغرتما قللت المسافة بينهما . وإذا قلت : (عندي) فقد بلغت إلى غاية التقريب . فلا معنى للتصغير^(٣) .

وجُمْلَةُ باب الأماكن التذكير إلا ما خصه التأنيث منها نحو قولك : غرفة . وعُليَّه . ومَشْرَبَة^(٤) ، ومَشْرَبَة^(٥) .

(١) كسر الحرف الأول في تصغير نحو : بيت وشيخ من الأجوف الياء لغة لبعض العرب كما أن ذلك لغة في جمع التكسير أيضاً الذي حل وزن فعول وقد قرئ في السبعة (في بيوتكم) بكسر الباء . انظر غيث النفع ص ٦٤ ، الإتحاف ص ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ « واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين ولكنك تريد أن تقرب حيناً من حين وتقلل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت : دوين ذاك وفويق ذاك فإنما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر ومثل ذلك قبيل وبعيد » .

(٣) في المخصص ج ١٤ ص ١١٠ « ولا تصغر (عند) لأن تصغيرها إذا صغرت إنما هو تقريب كما تقول : فويق وهي في نهاية التقريب لأن (عند زيد) لا يكون شيء أقرب إليه مما عنده فلما كانت موضوعاً لما يوجه التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرت - لم تصغر » .

(٤) المشربة : موضع القعود للشمس في الشتاء وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء وضمها وكسرها المخصص ج ١٤ ص ٢٠٢ .

(٥) المشربة - بفتح الراء وضمها : أرض لينة دائمة النبات والفرقة والعملية والصفة . العلية : بالضم والكسر : الفرقة .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار ، إنما هي في بابها بمنزلة نار ، وقدر ، وشمس . وكذلك تقول في تصغيرها : دؤيرة وقد بينت لك في باب الظروف^(١) أن هذه المخصوصة لا يتعدى الفعل إليها ، لأنه لا دليل فيه عليها . فإنما يتصل بها ، كما تتصل بسائر الأسماء ، / وذلك قولك : $\frac{٢}{٥٢٨}$ قمت في دار زيد ، وذهبت إلى زيد ، ووضعته في يد زيد ، ورأيت أثرًا في رجل زيد . ولا يصلح أن تقول : قمت دار زيد ، ولا قمت المسجد الجامع يا فتى ؛ لأن (قمت) لا يدل على مكانٍ مخصوص . وإنما يتعدى إلى ما يعتور الأسماء . فلا يخلو منه شيء أو من بعضه . نحو قمت خلف زيد ، وسرت أمام عبد الله ، وقمت مكانًا . وقد مضى تفسير هذا في باب^(٢) .

فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة . فما جاء منها مؤنثًا بغير علامة : قدام ووراء ، وتصغيرهما : قديمة وورثة^(٣) .

فإن قلت : فما هاتين لحقت كل واحدة منهما الماء ، وليستامن الثلاثة ؟

قيل : لأن الباب على التذكير . فلو لم يلحقوهما الماء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل . قال القطامي :

(١) سيأتي في الجزء الرابع .

(٢) لم يتقدم ذلك وإنما سيأتي حديث الظروف في الجزء الرابع ص ٦٢٠ من الأصل .

(٣) في الخصائص ج ٣ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ « ومن البدل الجارى مجرى الزائد ، عندي لا عند أبي علي - همزة (وراء) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : توأريت عنك إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضحية فكما أنك لو حقرت ضحية لقلت : ضحية فأقررت الهمزة فكذلك قالوا في تحقير وراء : وريثة ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : ورية كما قالوا في صلاة : صلية فهذا ما أراه أنا وأعتقد في وراء هذه وأما أبو علي - رحمه الله - فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة وأنها من تركيب وراؤها ليست من تركيب وري و استدل على ذلك بنبات الهمزة في التحقير على ما ذكرنا وهذا - لعمري - وجه من أقول إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعا أما الظاهر فلأنها في معنى توأريت وهذه اللام حرف علة لا همزة وأن تكون ياء واجب لكون الفاء واوا .

وأما القياس فما قدمناه من تشبيه البدل بالزائد » .

وفي شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٤٤ « وقال بعضهم بل لامة واو أو ياء مثل كساء من وريت بكذا وهو الأشهر فتصغيره على هذا وريه لا غير بحذف الياء الثالثة » .

ولا يصلح أن تكون اللام واو لأن الفاء واو .

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ ، لِتَسْنَى . أَرَى غَفْلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (١)

/ وقال الآخر : * يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ (٢) *

فكلُّ ما وردَ عليك من هذه الظروف ليست فيه علامةُ التَّائِيْثِ فهو على التذكير . تقول في تصغير خَلْفٍ : خُلَيْفٌ ، وَأَمَامٍ : أَمِيْمٌ ؛ كما تقول في قَدَالٍ : قُدَيْلٌ (٣) .

وكلُّ شَيْءٍ يَجْرِي مجرَى (عند) فَغَيْرِ مَصْفُورٍ لما ذكرت لك من امتناعه في المعنى . فكلذلك سَوَى وَسَوَاءٍ يَأْتِي : إِذَا أَرَدْتُ بهما معنى المكان ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : عِنْدِي رَجُلٌ سِوَاكَ ، إِنَّمَا هُوَ : عِنْدِي رَجُلٌ مَكَانَكَ يَحِلُّ مَحَلَّكَ ، وَيُغْنِي غِنَاءَكَ . لَا يُصَغَّرَانِ (٤) لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِمَا .

فإن أردت بقولك (سواء) : الوَسَطُ (٥) من قوله عز وجل : (فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَبْحِيمِ) (٦)

وكما قال الشاعر :

(١) قديمة تصغير قدام ولحقت التاء في التصغير شذوذاً لأنه زاد عن ثلاثة أحرف وليس في ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء .

وهزئة (إني يجوز فيها الفتح على تقدير لام الملة والكسر على الاستئناف .
والبيت من قصيدة لقطاي في ديوانه ص ٤٣ - ٥٠ ، وذكر في اللسان (نعم) وفي كتاب (المذكر والمؤنث) للمبرد ص ١٥ .

وسعيد حديث تأنيث قدام ووراء وذكر الشواهد في الجزء الرابع ص ٣٧٥

(٢) في المفصّل ج ٩ ص ٩٠ ابن السكيت . اسم يومنا وسم وسم ، وأنشد أبو علي :

وَقَدْ عَلَوْتُ قَتْدًا وَدَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

ثم ذكره في ج ١٦ ص ٨٣ شاهداً على إلحاق تاء التائيث في التصغير شذوذاً .

وانظر اللسان (سم) . الجوزاء : برج من أبراج السماء .

قتود الرحل : جمع قتد أو قتد وهو خشب الرحل . سفه السوم : لفحه . والبيت من قصيدة مقضلية لعلامة بن عبيدة برواية :

وقد علوت قتود الرحل يسفعنني يوم تجيء به الجوزاء مسموم

أنظر شرح المفضليات لابن الأنباري ص ٨١٩ ودار المعارف ص ٥٠٣ وهي في ختام ديوانه .

(٣) القذال : جماع مؤخر الرأس .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «سواك لا يحقر لأنه ليس اسماً متكاملاً وإنما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ،

فكما قبح تحقير (ليس) قبح تحقير سوى » .

وقال في ج ١ ص ٢٠٣ «ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواك والذي كزيد

فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ولا تحسن الأسماء هنا » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١١٢ «وكذلك نصف النهار لأنك قد تقول : بعد نصف النهار وموعدك نصف النهار وكذلك

سواء النهار لأنك تقول : هذا سواء النهار إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا نصف النهار » .

(٦) الصافات : ٥٥

يا وَيَحْ أَنْصَارِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ بِعَدِّ الْمُقَيَّبِ فِي سَوَاءِ الْمُلْحَدِ^(١)

صغرته ، فقلت : سَوَى فاعلم . تحذف الياء لاجتماع / الياءات . وكذلك إن أردت بسواء $\frac{2}{040}$ معنى الاستواء - كقولك هذا درهم سواء ، أى تمام - صغرته ، كما يلزمك فى كل متمكّن .

فإن قال قائل : ما معنى قولك : لقلّة تمكّنها ؟

فإنما قلّة تمكّنها : أنّهما داخلتان فى معنى (غير) . تقول : عندى رجل سوى زيد ، أى :

غير زيد . (وغير) ليس بما يصغر^(٢) ، لأنك إذا قلت : جاعى غيرك - لم تخصّص واحداً من الناس ، إنّما زعمت أنه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً . ولو قلت : عندى مثلك فحقرت المثل كان جيداً^(٣) ، لأنك إذا حقرت الذى هو مثله زعمت أنه هو حقير ، لأنك حقرت الآخر من حيث زعمت أنه مثله .

وكذلك تحقير شبهه ، ونحوه ، وشبيهه ، لأنّ الشيء لا يشبهه الشيء فى جميع حالاته ، وإنّما يُشبهه من حيث تشبّهه به ، ولا يكون إلا على مقلعة : تقول : كان خالد القسرى^(٤) مثل حاتم

الطائى . لم تُرد / الزمان والقِدَم ، ولم تُرد الجاهلية والإسلام ، ولم تُرد أن القبيلة تجتمع عليهما ، $\frac{2}{041}$ ولكنك ذكرت جود خالد ، فقرنته بحاتم لما سبق له .

وكذلك لو قلت : كان جرير كامرى القيس بعد أن تذكّر الشعر والمرتبة فيه ، فهذا دليل

التشبيه . فإن قلت : هذا مثيل هذا ، وقد قدّمت نحواً بما ذكرنا - علم أنّك حقرت من حيث حقرت المشبه به . فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد .

(١) البيت لحسان يبكى النبي - صل الله عليه وسلم . من قصيدة فى الديوان ص ٨٧ - ٨٩ وهى فى سيرة ابن هشام - انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٣٧٩ وأشعار الصحابة ص ٢٦٨ - ٢٧١ والكامل ج ٨ ص ١٣٧ استشهد بالأية وبالبيت على أن سواء بمعنى وسط .

الملحد : يفتح الميم وبضمها لأنه يقال : لحدّه وألحدّه .

(٢) فى سيويه ج ٢ ص ١٣٥ « ولا يحقر (غير) لأنها ليست بمنزلة مثل وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيراً . . . (غير) أيضا ليس باسم متمكّن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٣) فى سيويه ج ٢ ص ١٣٥ « وأما قول العرب : هو مثل هذا وأمثال هذا فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير كما أن المشبه به حقير » .

انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٤) انظر نسبة فى الروض الأنف ج ١ ص ١٩ .

هذا باب

تحقير الظروف من الأزمنة

والزمان خاصه وعامه يتصل به الفعل . وذلك أن الفعل إنما بُني لما مضى من الزمان ولما لم يمض .

فإذا قلت : ذهب - علم أن هذا فيما مضى من الزمان .

وإذا قلت : سيذهب - علم أنه لما لم يأت من الزمان .

وإذا قلت : هو يأكل - جاز أن تعنى ما هو فيه ، وجاز أن تريد هو يأكل غداً .

والمكان لا يكون / فيه مثل ذلك . فالفعل ينقض كالزمان ، لأن الزمان مرور الأيّام والليالي ، والفعل على سنينه يمضي بمضيه . وليست الأمكنة كذلك ، إنما هي جثث ثابتة ، تفصل بينها^(١) بالعين ، وتعرف بعضها من بعض ، كما تعرف زيداً من عمرو^(٢) .

فكل متمكن من الزمان يُصغر . تقول : يُويِم^(٣) في تصغير يوم ، وعُويم في تصغير عام . وإنما صغرت بالواو دون الياء ؛ لأن ألفه منقلبة من واو . يدلّك على ذلك أغوام ، وقولك : عاومت النخلة^(٤) . وهذا يشرح في باب على حياله بجميع علله^(٥) إن شاء الله .

وكذلك كل ما كان مثله يُردّ في التصغير إلى أصله ؛ تقول في ليل : لئيل ، فأما لئيلية فلها علّة نذكرها في بابها^(٦) إن شاء الله .

(١) في الأصل : بينها .

(٢) سيكرر هذا الحديث في الجزئين الثالث والرابع وهو في سيبويه ج ١ ص ١٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « واعلم أن اليوم والشهر والساعة يحقرون » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٠ فقد نقل عن السيرافي كلاماً قيمياً في معنى تصغير اليوم والليلة والشهر مع أنها محدة لا تزيد ولا تنقص .

(٤) عاومت النخلة : حملت سنة ، ولم تحمل سنة كمومت .

(٥) سيأت في ص ٢٨٠ من المطبوع .

(٦) سيأت في ص ٢٧٨ من المطبوع .

وتقول فيما كان علماً^(١) في الأيام كذلك ، في تصغير سبت : سببت ، وفي تصغير أحد :

(١) سيويه يمنع تصغير أيام الأسبوع ج ٢ ص ١٣٦ .

• • •

وقد ود عليه المبرد في نقده لكتابه فقال : ص ٢٧٥ - ٢٧٦

« زعم أنه لا يحقر الثلاثاء والأربعاء لأنهما وما أشبههما أعلام وإنما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة .

قال محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزيد وعمرو ، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير إسم المكان معرفة كان أو نكرة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما إدعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره ولو كان كل من سواه يوافق محمدا فكيف والأمر على خلاف ما ذكر ؟

ولكننا نبين حجة سيويه ، ونبطل الاعتلال في مخطئته فنقول :

إنما منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يوما يكون جوابا لكم يقول القائل : كم مررت ؟ فيقول المجيب : يوما أو يومين فإذا كان مقدارا أجاز تحقيره وتقليله . فأما السبت والأحد وما جرى مجراها فلم يوضع للمقادير وإنما هي أعلام وسماوات لأوقات لا يراد بها المقدار وهي تكون في جواب متى سرت ؟ فيقول المجيب : السبت فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل لأن التحقير في المقادير إنما هو كتصغير الشيء أو تقليل عدده .

وأما زيد وما أشبهه فهو وإن كان علما فقد يسمى به غير واحد ، ولم يجر السبب في كلامهم هذا المجرى ولا سموا به غيره من الأيام .

وأما قوله ان المكان يجرى مجرى الزمان فهو كذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علما كمكة وعمان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن المصغر والمكبر من باب الإضافة تقول : هذا صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه فإن لم يكن ثم أكبر منه لم يجز أن تنسبه إلى الصغر ولكن يجوز ذلك في التكررات من الأماكن كما جاز في التكررات من الزمان ، فتقول : فريسخ تصغير فريسخ لأنه قد يكون فريسخ أطول من فريسخ على حسب الوضع والتقدير .

فإذا قلت : ان السبت يتكرر كما يتكرر يوم فلو كان يجرى هذا مجرى يوم لكان نكرة كيوم ولكنهم جعلوه اسماً لأول كل جمعة فصار كأنه اسم لشيء واحد ولم يوضع على التكرير ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا في يوم .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ فقد نقل أن المازني والجرمي يميزان التصغير .

• • •

وكلام المبرد هنا صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله :

وتقول فيما كان علماً في الأيام في تصغير سبت . . .

ونسب إليه السيوطي في الجمع أنه خالف سيويه في علميتها قال ج ١ ص ٧٤ :

« وخالف المبرد فقال أنها غير أعلام ولأماها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات » .

٢
٥٤٣ أَحْيَد ، في الإثنين : تُنْيَان ، لَأَنَّ الألف ألف وصل فهي / بمنزلة قولك في ابن : بُقَى ، وفي اسم : سُمَى ، وفي الثلاثاء : ثُلَيْثَاء في قول سيبويه ، وفي قولنا : ثُلَيْثَاء ، لَأَنَّكَ إِنَّمَا صَغَرْتَ ثَلَاثًا فَتُسَلِّمُ الصَّدر ، ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَهُ بِأَلْفِي الثَّانِيَةِ ، وفي الأربعاء : الأَرْبَعَاء ، وفي الخميس : الخُمَيْس ، وفي الجمعة : جُمَيْعَة .

وكذلك الشهور^(١) . تقول في المحرم : مُحَيْرِم . تحذف إحدى الراءين حتى تصير على مثال جمفر . فإن عوضت قلت : مُحَيْرِم ، وفي صفر : صُفَيْر ، وفي ربيع : رَبِيع .

وفي جُمَادَى أنت مخير : إن شئت قلت : جُمَيْدَى وهي أجود ، وإن شئت قلت : جُمَيْد وتفسيره كدفسير^(٢) حُبَارَى ، وفي رجب : رُجَيْب ، وفي شعبان : شُعْبَان . وكذلك رَمَضَانَ : رَمِيضَانَ ، وفي شَوَّال ، شُوَيْوَيْل ، لَأَنَّهُ فَعَّالٌ مِثْلَ حَمَّاد ، وفي ذِي القَعْدَةِ : ذُوَى القَعْدَةِ ؛ لَأَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الأسمِ الأَوَّلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ صَغَّرْتَ غلامَ زَيْدٍ لَقُلْتَ : غُلَيْمٌ زَيْدٌ ؟ فَكَذَلِكَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ .

٢
٥٤٤ وتقول في أسماء الأوقات من الليل والنهار كذلك . تقول في تصغير ساعة : سَوَيْعَة ، وفي خُنُوءَة : خُنُوءَة ، وفي بُكْرَة بُكَيْرَة / وفي ضَخُوءَة : ضُحِيَّة : وفي ضُحَى ضُحَى . وكذلك تصغير

= وينسب إليه الرضى أنه قال ذلك في الإثنين .

انظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٧ .

والمبرد إنما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ولم يخالفه في عليتها .

قال المبرد في الجزء الثالث ص ٣٣٦ « وأما قولهم الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بمعدول لأن المعنى واحد وليس فيه تكثير ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعديل والمعدل ما كان من الناس والمعدل ما كان من غير ذلك والمعنى في المعادلة سواء ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والديبران لأنها معرفة وقد أبان ذلك الأحد والإثنين لأنه حل وجهه » .

وقال في الجزء الرابع ص ٦٠٨ فأما قولهم : النجم إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علما فإن فارقتاه رجيع إلى أنه نجم من النجوم والدليل على أنه علم

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « ولا تحقر أسماء شهور السنة فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر ، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته ، نحو : رجل وامرأة وأشباههما » وانظر المختص ج ١٤ ص ١١١ .

(٢) انظر ص ٢٦١ .

الضحاء ، لأنك تحلف الياء . فيصير مثل تصغير ضحى ؛ كما تقول في تحقير عطاء .
عُطَى . وقد مضى القول في هذا^(١) .

وتقول في عَشِيَّة : عَشِيَّة . فأما قولهم : عَشِيَشِيَّة ، وَعَشِيَّانَات . ومُغَيَّرِيَان . وَأَصِيلَان ،
وَأَصِيلَان ، وَأَصِيلَانَات^(٢) ، ومُغَيَّرِيَانَات - فنذكره في موضعه - مع ذكرنا اللَّيْلِيَّة ، وَالْأَنْبِيَّان
وما أشبه ذلك^(٣) ، مما يخالف تصغيره مكبرة إن شاء الله .

وكلُّ متمكِّن من أسماء الدهر فتصغيره كتصغير نظائره من سائر الأسماء . فعل هذا
فأَجْرِهِ ؛ ألا ترى أنهم قالوا : آتِيكَ بُعَيْدَاتٍ بَيْنِ^(٤) ، وَأَجْرُوهُ مَصْفَرًا عَلَى تَصْغِيرِ مِثْلِهِ .

(١) تقدم في ص ٢٤٦ من هذا الجزء .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « فن ذلك قول العرب في مغرب الشمس مغربان الشمس وفي العشي آتيك عشياناً وسمنا من
العرب من يقول في عشيّة : عشيّية فكأنهم حقروا مغربان وعشيان وعشاة .

وسألت الخليل عن قولك : آتيك أصيلاً فقال : إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أصيلاً
وفي شرح الشافية ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ « ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصيلان جمع أصيل تشبيهاً بمئان
فيقال : أصيلان ، وقد يعوض من فونه اللام فيقال : أصيلاً ، وهو شاذ على شاذ » .

وقال الرضى أيضاً ص ٢٧٤ « قياس إنسان أنيسين كسريجين في سرحان فزادوا الياء في التصغير شاذاً . . ومن قال إنسان
أفغان من نسي فأنيسيان قياس عنده . .

وقالوا في تصغير ليلة لييلية بزيادة الياء ، كما في أنيسان وكأنه تصغير ليلاء . . » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٢ - ١١٤ .

(٣) لم يتكلم المبرد في المقتضب عن التصغير الشاذ في غير هذا الموضع .

(٤) في اللسان : « أبو عبيد : يقال : لقيته بعيدات بين : إذا لقيته بمد حين . وقيل : بعيدات بين أى بعيد فراق . وذلك
إذا كان الرجل يمسك عن آتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه .
قال : وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً . . . ويقال : انك لتضحك بعيدات بين أى بين المرة ثم
المرة في الحين » .

هذا باب

تصغير ما كان من الجمع

اعلم أنك إذا صغرت جمعا على بناء من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله . فإن صغرتَهُ وهو بناء للكثير / رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه . [فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد ، وصغرتَهُ^(١) إن كان مذكرا آدميا وجمعه بالواو والنون . وإن كان من غيرهم أو مؤنثا منهم فبالألف والتاء . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وإنما أعدناه لما بعده .

اعلم أنك إذا سميت رجلا بجماعة-فإنك تصغر ذلك الاسم كما تصغر الواحد . تقول في رجل اسمه أكّلب : أكّلب ، وكذلك أخيرة تقول فيها : أخيرة ، وفي غلّمة : أغلّمة . لا يكون إلا كذلك .

فإن سمّيته بغلمان أو غربان أو قُضبان أو رُغفان كان تصغيره كتصغير غلمان ونحوه . تقول : غلّيمان ، وغُربان ، وقُضبان ولا تقول : غُربان ، كما تقول في سرحان : سُرّحين ؛ لأنك إنما قلت : سُرّحين لقولك : سراحين ؛ لأن (سرحانًا) واحد في الأصل .

فإن قلت : فأنا أقول : مصير ومُضران للجميع ثم أقول في جمع الجمع : مصارين^(٣) ، فكيف أصغر مُضرانًا ؟

فإن مُضرانًا تصغيره لا يكون إلا مُصيرانًا ، لأنه إنما ألحقه الألف والنون المجمع ، فلا نغبر علامة الجمع ؛ ألا ترى أنه ما كان على (أفعال) نحو: / أبيات : وأجمال ، وأقتاب لم تقل فيه إلا أجيمال ، وأقبتاب ، وأبيات ، فإن كان جمعا لجمع قلت : أبيات وأبيات ؛ كما تقول : أظفار وأظافير ولكن العلة فيما ذكرت لك .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) تقدم في ص ١٥٧ من هذا الجزء وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) في اللسان : « المصير : الممي وهو فصيل والجمع أمصرة ومصران مثل رغيف ورغفان ومصارين جمع الجمع عند سيبويه . قال الأزهرى : المصارين جمع المصران جمعته العرب على توهم النون أنها أصلية » .
وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر .

هذا باب

ما كان على فَعَلٍ من ذوات الياء والواو
نحو: باب وناب ودار وما أشبهه

اعلم أنَّ هذا الجمع^(١) ينقلب ياءه وواوه ألفا ، لانفتاح ما قبل كلِّ واحدة منهما؛ نحو:
دار ، وغار ، وباب ، إلَّا أنَّ يجيء حرف على أصله لعلَّة مذكورة في باب التصريف^(٢)؛ نحو:
القوَد ، والصيد ، والخونَة ، والحَوَكة . فأما مَجْرَى الباب فعلى ما ذكرت لك .

فإن صغرت شيئا من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل^(٣) ، وذلك أنَّ ياء التصغير تقع
بعده ساكنة ، فلا يجوز أن تُسكَّنه ، فتجمع بين ساكنين . فإذا حركته عاد إلى أصله ، وذلك
قولك في تحقير نار: نُويْرة ، وباب: بُويْب . يدلُّك على أنَّ الواو الأصلُ - قولك : أنوار ؛
لأنَّها من النور ، وقولك : بويْت له بابا . وكذلك غار . تقول : غوير ؛ لأنَّه من غار يغور .

فأما (ناب) فتصغيره نُيبُّ . فإن قلت : نيبب فإن ذلك يجوز في كلِّ ما كان ثانيه
ياء في التصغير^(٤) / لأنَّه من نيبت .

وكذلك (غار) : تقول فيه : غيير ، وغيير ؛ لأنَّه من غيرت^(٥) ونيبت .

(١) لا يريد الجمع الاصطلاحي .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه .

إن كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء ؛ كما أنك لو كسرته رددت الواو
إن كانت عينه واوا والياء إن كانت عينه ياء وذلك قولك في باب : بويب . كما قلت : أبواب ، وناب : نيبب كما قلت .
أنياب وأنيب . فإن حقرت ناب الإبل فكذلك . . . »

(٤) ذكرنا فيما سبق ص ٢٧١ أن ذلك لغة لبعض العرب .

(٥) قال السيرافي : كقولك في ناب نيبب ، وفي غار غير إذا أردت الغيرة .

(هامش سيبويه ج ٢ ص ١٢٧) .

وفي القاموس : غار على امرأته وهي عليه تغار غيره وغيرا وغارا .

وفي النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٥ « وفي حديث علي قال يوم الجمل : ما ظنك بامرئ جمع بين هذين الغارين أي الجيشين

والغار : الجاهة . هكذا أخرجه أبو موسى في الغين والواو وذكره الهروي في الغين والياء . . . »

وتقول في تصغير (تاج) : تُوِجِح ؛ لأنه من تَوَجَّت . وكلُّ ما لم أذكره لك فهذا مَعْرَاه ، وكذلك سائر ما كان على ثلاثة أحرف ، تقول في عين : عُيِنَةٌ وَعِيْنَةٌ ، وفي شَيْءٍ : شَيْءٌ ، وشَيْءٌ ، وكذلك كلُّ ما عَلِمَ أصلُه من هذا الباب ، فإن لم يُعلم أصلُه رُدَّ إلى واحده في التكبير أو إلى فعله فإنَّ دليله يظهر ، فإن لم يكن مشتقاً نُظِر هل تقع فيه الإمالة ؟ فإن كانت ألفه مالة فهو من الياء . وإن كانت مُنتَصِبَةً لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو^(١) .

واعلم أنَّ كلَّ حرف كان مكسوراً أو مضموماً بعده^(٢) ياءً أو واو فليس بدليل ، لأنَّ الواو الساكنة تَقْبَلُهَا الكسرةُ ياءً ، والياءُ الساكنة تَقْبَلُهَا الضمَّةُ واوا . فمن ذلك قولك : ميزان وميعاد ، وميقات . تقول في تحتيه : مُوزِن ، ومُؤَيِّت ، ومُؤَيِّد ، لأنه من الوقت ، والوعد $\frac{٢}{٥٤٨}$ والوزن . فإنَّما قَلَبْتَ الواوَ الكسرةُ / .

وما كان منقلبا لعلَّة ، ففارقته العِلَّةُ فارقه ما أحدثته ، ألا ترى أنَّك تقول في الجمع : موازين ، ومواعيد ، ومواقيت ؛ كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقَّت ؟ ومثل ذلك في الياء مُوسِر ، ومُوقِن . لا يكون في التحقير إلا بالياء ؛ لأنَّ الواو إنما جاءت بها الضمَّة^(٣) ؛ لأنَّها من أَيْقَنت ، وأَيْسَرت ، وكذلك : مَيَاسِر ، ومَيَاقِن . فإنَّ حَقَّرت قلت : مُيَسِّر ، ومُيَيِّقِن ، تردُّها الحركةُ إلى أصلها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وإن جاء اسم نحو الناب لاتدرى أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر . فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك ومن العرب من يقول في ناب : نويب ، فيجىء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم » .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٥ « باب تحقير كل حرف فيه بدل . . . »

فن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول : موزين ومويد ومويقيت وإنما أبدلوا الياء لاستفحالهم هذه الواو بعد الكسرة فلما ذهب ما يستقلون رد الحرف إلى أصله وكذلك فعلوا حين كسروه للجمع . . .

وما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف موقن وموسر وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما يستقلون وذلك ميقتن وميسر . . . » .

وكذلك (ريح) . لو حقرتها لقلت : رُوَيْحَةٌ ، لأنها من رَوَّحْتُ ، وإنما انقلبت الواو ياء
للكسرة قبلها ، وأنها ساكنة ، ألا ترى أنك تقول في الجمع : أزواح . وكذلك ثياب ، وحياض
تقول في تصغيرهما : أثْيَابٌ ، وأحْيَاغٌ ، لأنك تردّها إلى أقلّ العدد . وإنما تنقلب الواو ياء
لياء التصغير قبلها . ولولا ياء التصغير لظهرت لفارقة الكسرة إياها ، فكنت قائلا : أثْوَابٌ ،
وأخْوَاغٌ ، وأسواط . كما تقول : ثوب ...^(١)

/ وحوض ، وسَوَطٌ . وكذلك ديمة تحضيرها دُوَيْمَةٌ ، لأنها من دام يدوم . فهذا وجه هذا $\frac{٧}{٥٤٩}$

(١) وضعت في النسخة ص ٥٩٠ مكان ص ٥٥٠ كل منهما مكان الأخرى خطأ . فجاء الاضطراب في الموضعين . وينقل
ص ٥٩٠ إلى هنا يستقيم الكلام ، كذلك بوضع ص ٥٥٠ هناك استقام الكلام .

هذا باب

ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين

اعلم أنّها إذا كانت ظاهرة في موضع العين فأنت فيها بالخيار : إن شئت قلبتها لياء التصغير التي تقع قبلها - وهو الوجه الجيد - فقلت في أسود : أسيد ، وفي أخول : أخيل وفي مقود : مقيد . فهذا الأصل .

وأما الملحق فنحو : قسور^(١) وجدول ، تقول فيهما : قسير ، وجديل ؛ وذلك أنّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحركة قلبت الواو لها ياء ، ثم أدغمت فيها . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وذلك قولك : ميت ، وسيد ، وهين . إنما كنّ في الأصل : ميوتا ، وسيودا ، وهيونا ؛ وكذلك قيام وقيوم ، إنما هو قيوام وقيووم ، وكذلك أيام ، وفيما ذكرنا دليل على ما يرد منه . فإن شئت / قلت في هذا أجمع بإظهار الواو ، أي في باب أسود ، وجدول ، وقسور ، فقلت : أسويد ، وجدنيول ، وقسيور . وإنما جاز ذلك لأنّ الواو ظاهرة حية ، أي متحركة . وهي تظهر في التكسير^(٣) في قولك : جداول ، وقساور . فشبها هذا التصغير به والوجه ما ذكرت لك أولا .

فإن كانت الواو ساكنة ، أو كانت مبدلة ، لم تظهر في التصغير . فأما الساكنة فنحو واو عجوز ، وعمود . لا تقول إلا عجيز وعميد ؛ لأنّ الواو مدّة ، وليست بأصلية ، ولا ملحقّة . ألا ترى أنك لو جئت بالفرعل من جدول ، وقسور لقلت : قسورت ، وجدولت ، فكانت كالأصل . واو قلت : ذلك في عجوز لم يجز ؛ لأنها ليست بمُلحقّة .

(١) القسور ، والقسورة : الأسد .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٨ وفي هذا الجزء ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) في الأصل : التكبير .

وأما الاصلية المنقلبة فهو مقام ، ومقال . لا تقول فيهما إلا مُقِيم ، ومُقِيل ، لأنك كنت تختار في الظاهرة المتحركة القلب للياء التي قبلها . فلم يكن في الساكنة / والمبدلة إلا ما ذكرت $\frac{2}{001}$ لك .

واعلم أنه من قال في أسود : أسويد قال في معاوية : معيوية ؛ لان الواو في موضع العين . ومن قال : أسيد على اختيار الوجه الجيد قال : معية^(١) فيحذف الياء التي حذفها في تصغير عطاء ونحوه ، لاجتماع الياءات .

ومن كانت (أروى) عنده (أفعل) قال في تصغيره : أرية مثل قولك : أسيد . ومن قال : أسويد قال : أرويوية . ومن كانت عنده (فعل) لم يقل في أرويوية : إلا أرية ؛ لان الواو في موضع اللام على هذا القول ، وإليه كان يذهب الأخفش ، والأول قول سيبويه^(٢) .

(١) تقدم تصغير معاوية في ص ٢٤٦ من هذا الجزء وقد جاء معية في قول الصفة :

وقاء ما مَحِيَّة من أبيه لمن أوفى بعهد أو بعقد

أنظر شواهد الشافية ص ٩٧ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وذلك قولك في أسود : أسيد ، وفي أعور : أعير ، وفي مروء : مرید ، وفي أحوى : أحى وفي مهوى : مهى ، وفي (أروية) ، أرية ، وفي مروية ، مرية » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بدياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت (مروية) اسم مفعول من روى قلت مرية والأصل مريية وكذا تصغر أروية فيمن قال : أنها أفعولة وأما من قال فعلية والياء للنسبة فإنه يقول في تصغيرها أرية بيائين مشدتين » .

الأروية : الأثني من الوعول وانظر اللسان فقد عرض لهذا الخلاف .

وفي المخصص ج ٨ ص ٢٩ « أبو عبيد : الأروية : الأثني من الوعول » .

ابن السكيت : يقولون أروية للذكر والأثني » .

هذا باب

ما كانت الواو منه في موضع اللام

اعلم أنّها إذا كانت في موضع اللام فلا سبيل إلى إقرارها على لفظها ؛ لأنّه كان يُختار ^٢/_{٥٥٢} فيها القلبُ وهي في موضع العين . / فلما صارت في الموضع الذي يعتلُّ فيه ما يصحّ في موضع العين لم يكن فيها إلا القلب^(١) . وذلك قولك في غَزَوَ : غَزَيْ ، وفي جَرَوَ : جَرَيْ ، وفي عَزَوَ : عَزَيْ ، وفي تَقَوَى : تَقَيَّا ، وفي عَرَوَاءَ^(٢) : عَرَيَاءَ [يا فتى]^(٣) . لا يكون إلا ذلك .
ومن قال في (أرؤية) : إنّها فعلية قال في أرَوَى : أَرَيَا . ليس عَيْرٌ ؛ لأنّ أروى عنده على هذا القول (فعل) .

ومن جعل أرَوَى (أفعل) لم يقتل إلا أَرَى فاعلم ؛ فيحلف ياء لاجتماع الياءات . ومن قال في أشود : أَسْوَدَ على المجاز قال : أَرَيَوُ فاعلم^(٤) . فهذا مَجْرَى هذا الباب .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٣٢ « باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لامتن ياءات وراوات .

اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فان تحقير يكون على مثال فعل ويجرى على وجوه العربية ؛ لأن كل ياء أو واو كانت لاما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل وتكون ياء التصغير مدغمّة ، لأنهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن وذلك قولك في قفا : قفى وفى ففى : ففى وفى جرو : جرى وفى ظى : ظى . »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٤

(٢) العرواء : الحمى .

(٣) تصحيح السيراقى وفى الأصل : عريا من غير همزة .

(٤) ذكر المبرد في الموضعين وزن أروى وأروية عند سيويه والأخفش وبين ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ولم يرجح رأيا على آخر .

وفى اللسان قتل عن ابن سيده بأن المبرد يرى أن وزن أروى فعل ثم يبطله فقال :
« قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى أنها فعل ، والصحيح أنها فعل ؛ لكون أروية أفعولة . »

هذا باب

ما يسمّى به من الجماعة

اعلم أنّك إذا سمّيت رجلاً بمساجد ، ثم أردت تحقيره قلت : مُسَجِد ، فحلفت الألف الزائدة ؛ / لأنّك لاتصغّر شيئاً على خمسة أحرف . فإن عوضت قلت : مُسَجِيد .

فإن سمّيت بمفاتيح قلت : مُفَيْتِيح ، فتحلف الزائدة الثالثة ، وتقرّ الياء ؛ لأنّها رابعة في الاسم .

فإن سمّيت قبائل أو رسائل قلت : قُبَيْل ، ورُسَيْل في قول جميع النحويّين إلاّ يونس ابن حبيب^(١) ، فإنّه كان يقول : قُبَيْل ، ورُسَيْل . وذلك ردىء في القياس .

أمّا النحويّون فآقروا الهمزة ، وحذفوا الألف ، لأنّ الهمزة متحرّكة والألف ساكنة . والمتحرّك حرف حيّ ، وهو في مواضع الملحقّة بالأصول ؛ ألا ترى أنّ الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عذافر^(٢) ، والألف لا تقع من هذا البناء في موضعها إلاّ زائدة . فكانت أحقّ بالحذف .

وأمّا يونس فكان يقول : لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك :

فأمّا تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلاّ قُبَيْلات ، ورُسَيْلات ؛ / لأنّك إنّما حقّرت الواحد نحو : قبيلة ورسالة ، ثمّ جمعته جمع أدنى العدد . وقد مضى القول في هذا^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت رجلاً إسمه قبائل قلت : قبيل وإن شئت قلت : قبيل عوذاً بما حذف والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء اللد وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر وهذا قول الخليل وأما يونس فيقول قبيل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قراسية وياء عفارية وقول الخليل أحسن ، كما أن عفرية أحسن » .

(٢) العذافر : الأسد والعظيم الشديد من الإبل والأنتى عذافرة .

(٣) أنظر ص ٢٧٩ من هذا الجزء .

هذا باب

تحقير الأسماء المبهمة

اعلم أنّ هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها في معناها ، وكثيرٍ من لفظها ، وقد تقدّم قولنا فيها .
وإنّما نذكر منه بعضاً استغناءً بما مضى (١) .

فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كلّ ما أوّمت إليه ، وأما مخالفتها في اللفظ فإن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرفٌ لين : نحو : ذا ، وتا .

فإذا صُغرت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير ، فتشركت أوائلها على حالها (٢) ، وألحقت ياء التصغير لأنّها علامة ، فلا يُعرى المصغر منها . ولو عُرى منها لم يكن على التصغير دليل .
وألحقت ألفٌ في آخرها تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمّة / في غير المبهمة ؛ ألا ترى أنّ كلّ اسم تصغره من غير المبهمة تضمّ أوله ؛ نحو : فليس ، ودُرهم ، ودُنينير ؟

وذلك قولك في تصغير (ذا) : ذَيًّا ، فإن ألحقت التنبيه قلت : هاذيًّا . وفي تصغير (ذاك) :
ذِيَّاك ، فإن ألحقت التنبيه ققلت : هاذاك - قلت : هاذيَّاك .

فإن قال قائل : ما بال ياء التصغير لحقت ثانيةً ، وإنّما حتّمها أن تلحق ثلاثة ؟
قيل : إنّما لحقت ثلاثةً ، ولكنك حذفت ياء لاجتماع الياءات ، فصارت ياء التصغير ثانيةً .

(١) الحديث عن أسماء الإشارة سيأتي في الجزء الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ « باب تحقير الأسماء المبهمة » .

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأنها لما نحووا في الكلام ليس لغيرها . . فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا : هذيا وذلك : ذياك وفي الأولى : أليا وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك . قلت : فما بال ياء التصغير ثانية في ذا حين حقرت ؟ قال : هي في الأصل ثلاثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من ذيا وأما (تيا) فإنما هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام .

وكان الأصل : ذَيِّبًا إذا قلت (ذا) ، فالألف بدل من ياء ، ولا يكون اسم على حرفين في الأصل فقد ذهبت ياء أخرى .

فإن حَقَّرت (ذِه) أو (ذِي) قلت : تَيَّا . وإنما منعك أن تقول : ذَيَّا كراهة التباس المدكَّر بالمؤنث^(١) ، فقلت : تَيَّا ؛ لأنك تقول : (تا) في معنى (ذه) ، وتي . كما تقول : ذى . فصغرت (تا) لئلا يقع لبس ، فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذى) على لفظها . قال الشاعر :

/ وَخَبِرْتُ مَانِي أَنَّمَا الْمَسُوتُ بِالْقُرَى فَسَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلِيْبُ^(٢)

٢
٥٥٦

ويروى : روضة وكليب ، أى وهذه . وقال عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِسَدَارِ^(٣)

فإن حَقَّرت (ذَاك) قلت : ذَيَّاك . فإن حَقَّرت (ذلك) قلت : ذَيَّاكَ .

وإن حَقَّرت (أولئك) قلت : أوليَّاك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه ، فيلتبس الأمر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أنه هاتا بمعنى هذه .

المصية : الجبل . وأراد بالقلب القبر وأصله البئر كأنه حذر من وباء الأمصار وهى القرى فخرج إلى البادية فرأى قبراً فعلم أن الموت لا منجى منه فقال هذا منكرنا على من حذرنا الإقامة فى القرى .

والبيت لكعب الغنوى فى رثاء أخيه أبى المنوار والقصيد فى الأصمعيات ص ٩٧ - ١٠٠ وجمهرة أشعار العرب ، ص ٢٧٤ - ٢٧٩ وأمالى القائل ج ١ ص ١٤٨ - ١٥١ والسقط ص ٧٧١ والخزائن ج ٤ ص ٣٧٥ - ٣٧٥

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ٢ ص ١٣٩ كالبيت السابق .

المهاة : الصفاء والرقعة وقال الأعمى هو بالهاء وروايته بالتاء تصحيف وقال السيوطى ص ٣١٣ مهاء وزنها فعال ولامها هاء أى صفاء وروثق ومنظر جميل يقال : وجه له مهاء هذا قول النحويين وقال الأصمى : مهاة بالتاء بوزن فعلة كحصاة والمهاة : البلق والبقرة الوحشية وقيل انه أيضاً بمعنى الصفاء والروثق وفى اللسان : قال ابن برى : الأصمى يرويه مهاة وهو مقلوب من الماء .

وقال فى الكامل ج ٧ ص ١٧ : « وقال أبو العباس : النحويون يثبتون الهاء فى الوصل فيقولون : مهاه وتقديره فعال ومعناه اللع والهياه يقال : وجه له مهاه يافتى والأصمى يقول : مهاة تقديرها حصاة يحمل الهاء زائدة وتقديرها فى قوله فعلة والمهاة : البلورة والبقرة الوحشية » .

وسياتى مرة أخرى فى الجزء الرابع وانظر رغبة الأمل ج ٧ ص ١٧ ففيها بقية الشعر .

والبيت لعمران بن حطان الخارجى .

وإن حقرت أولى المقصور قلت : أولياً يا فتى .

وإن حقرت هؤلاء الممدود قلت : هاؤلياًئك^(١) .

وإن حقرت هؤلاء المقصور قلت : هاؤلياً يا فتى .

وإنما زدت الألف قبل آخرها لئلا يتحوّل الممدود عن لفظه فقلبوا لذلك . وكان حقيقتها
هؤلياً ؛ لأنّ الألف في وزن غراب . وتحقير غراب غرتب . وتحقير أولى لو كان غير مبهم
أولئ فاعلم . فإن زدت الألف أولياً^(٢) .

وتقول في تحقير الذي : اللّديا ، وفي / تحقير التي : اللّديا . قال الشاعر :

بعْدَ اللَّتِيَا وَاللَّتِيْسَا وَالَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ قَرَدَتْ^(٣)

٢
٥٥٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وأما من مد أولاء فيقول : أولياء وألقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المهم
من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر (ذا) وأوله » .

(٢) في عبارة المقتضب سقط وتستطيع أن تتعرفه من كلام ابن سيده في المخصص فقد وفاء حقه من الشرح قال في ،
ج ١٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ :

« فقال أبو العباس المبرد أدخلوا الألف التي تزداد في تصدير المهم قبل آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها في آخر
المصغر لوقع اللبس بين أولى المفصورة التي تقديره هذى وتصغيره أوليا يا فتى وذلك أنهم إذا صغروا الممدود لزمهم أن يدخلوا
ياه التصدير بعد اللام ويقبلوا الألف التي قبل الهززة ويكسروها فتقلب الهززة ياء فتصير أوليا كما تقول في غراب : غريب
ثم تحذف إحدى الياءات كما حذف من تصدير عطاء ثم تدخل الألف فتصير أوليا على لفظ المقصور فترك هذا وأدخل الألف قبل
آخره بين الياء المشددة والياء المنقلبة إلى الهززة فصار أولياء لأن الألف وزنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التي تدخل في تصدير
المهم طرفا صارت فعلا وإذا صغرت سقطت الألف لأنها خامسة كما تسقط في جباري وإذا قدمناها صارت رابعة ولم تسقط لأن
ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعه من حروف المد واللين لم يسقط وما يحتاج به لأبي العباس أنه إذا أدخلت الألف قبل
آخره صارت بمنزلة حمراء لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهززة للطرف وحمراء إذا صغر لم يحذف منه شيء » .

وانظر كلام المبرد في نقده لكتاب سيبويه الذي سيأتي فيها بعد .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الصلة اختصارا لعلم السامع واقتصر على الشطر الأول واستشهد به ج ٢
ص ١٤٠ على تصدير التي على اللتيا .

وفي أمال الشجرى ج ١ ص ٢٤ « أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب » :

بعْدَ اللَّتِيَا وَاللَّتِيْسَا وَالَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ قَرَدَتْ

ل يأت للموصولين الأولين بصلة لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد » .

ولو حَقَّرت (اللائي) لقلت في قول سيبويه : اللَّتِيَّاتُ^(١) . تصغرُ (التي) ، وتجمعها ؛ كما
تفعل بالجمع من غير الميهم الذي يحقّر واحده .

وكان الأَخْفَش يقول : اللُّوَيَا ؛ لأنه ليس جَمَعَ (التي) على لفظها ، فإنما هو اسم للجمع ؛
كقولك : قوم ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس .

* * *

واعلم أنك إذا ثَنَيْت أو جمعت شيئا من هذه الأسماء - لم تُلحِقْه ألفا في آخره ؛ من أجل
الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان : اللذِيَّان ، وفي اللذين : اللذِيَّين . ومن
قال : اللذُون قال : اللذِيُون^(٢) .

وكان الأَخْفَش يقول : اللذِيَّين . يذهب إلى أن الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهبت لما
جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُضْطَفَّين . وليس هذا القول بمرضى ؛ لأنَّ
زيادة / التثنية والجمع ملحقة .

٢
٥٥٨

* * *

واعلم أن (من) و (ما) ، و (أيا) لا يُحَقَّرن^(٣) ؛ كما لا تُحَقَّر الحروف التي دخلن عليها .
وكذلك (كم) ، و (كيف) ، و (أين) لا يُحَقَّرن لما ذكرت لك ، وكذلك (متى) ، وهنَّ
كلهن أسماء .

- وقال البغدادي بعد أن نقل كلام ابن السجري : « أراد اللتيا والتي تأتي على النفوس لأن تأنيث اللتيا والتي ههنا إنما هو
تأنيث الداهية .

وتردت : تفعلت من الردى مصدر ردى يردى : إذا هلك . أو من التردى الذي هو السقوط من علو » .

الخزانة ج ٢ ص ٥٦٠ نسبة الرجز في سيبويه للمجاج والأرجوزة في ديوانه ص ٥ - ٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واللائ لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات فلما استغنوا
عنه صار مسقطا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وإذا ثنيت حلفت هذه الألفات كما تحذف ألف ذا وتا لكثرتها في الكلام إذا ثنيت . .
وكذلك اللذيا إذا قلت اللذيون والتي إذا قلت : اللتيات والتثنية إذا قلت اللذيان واللتيان وذيان » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « ولا تحقر (من) ولا (أى) إذا صاروا بمنزلة الذي لأنهما من حروف الاستفهام . . .
له (من) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذي) لأنه إنما يريد به معنى (الذي) وقد استغنى عنه بتحقير (الذي) » .

و (كُلُّ) لا يُحَقَّرُ ؛ لِأَنَّهُ عَمُومٌ فَلَيْسَ لِلتَّحْقِيرِ فِيهِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ (كُلًّا) إِنَّمَا أَكْثَرُ بِهِ .
وكذلك (كِلَا) . وكلُّ ما كان من هذا النحو ممَّا لم نذكره فهذه سبيله ، فأجره على هذا الباب .

= تناول نداء المبرد لكتاب سيبويه طرفاً من تصغير المبهمة فقال ص ٢٧٦ :

ومن ذلك قوله في باب تحقير المبهمة ذكر أن الألف تلتحق في أواخرها .

« قال محمد : وليس كما وصف ، ولكن الألف تلتحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فالحقته الألف قبل : أولاء فيمن مد الياء .

وتصغيره لو زدتها في آخر الياء فتدغم ياء التصغير في ألف ألاء ثم تأتي بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تختلف خامسة من نحو حنبطى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال التصغير وأرادوا أن يسلم آخره على الكسر .

وقال في هذا الباب : لا يصغر اللاق لاستغنائهم بتصغير التي وجمها في قولهم : اللتيات وكان الأخصفش يقول في تصغير (اللاق) اللويا (وقى) اللاق اللويثا وهو القياس .»

* * *

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

« قال أحمد : في هذه المسألة أربعة أجوبة :

منها : أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إلتزامه صحيحاً ، وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يجعل الكلام عاماً وإن شذ الحرف ، فهذا وجه .

والثاني : أنه ليس الأمر على ما حكاه عنه البيه وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاماً في أوائل الأسماء المبهمة لا في أواخرها فزعم أن أوائلها لا تغير ثم ذكر الأسماء التي تلتحق أواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر وإذا قرئ نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر وأنها حكاية ظن .

والوجه الثالث : أن هذه الألف لما كانت تلتحق آخر أولى المنصورة وصار موضعاً لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت أولياك ألحقوها أيضاً هذه الهمزة في المد كما ألحقوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف .

والوجه الرابع ، وهو الذى اختاره : أن تكون الهمزة هي ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت في ألف ألاء فلما انقلبت الألف ياء صارت الهمزة ألفاً وأدخلت عليها ألف التحقير فهمزت لاجتماع ألفين .

وأما قوله : كان ينبغي أن يكون على قياسه أولياء ، فخطأ : لأن الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفاً .

وأما ما حكاه عن الأخصفش إنما أجازته قياساً لا سماعاً وسيبويه يذكر أن العرب استغنت فيه بالليات ولم يسمع في كلامها تحقيراً في هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه .»

أنظر الإلتصار ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

* * *

في شرح الشافية للرضى ج ١ ص ٣٨٧ : الزجاج يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أشواته لكنه يقدر همزة أولاء في الأصل ألفاً ولا دليل عليه .

هذا باب

أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها^(١)

اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد ؛ لأنها وُضِعَتْ أسماء ، كلُّ اسم منها لجماعة ، كما أنك إذا قلت : جماعة - فإنما هو اسم مفرد وإن كان المسمى به جمعاً .

وكذلك أو سميت رجلاً بمسلمين لكان اسماً مجموعاً وإن وقع على واحد . كما قالوا : كِلاب بن ربيعة ، والضُّباب / بن كِلاب ، وكذلك أنمار ، وكذلك يحابر : إنما هو جمع $\frac{٢}{٥٥٩}$ اليخبور وهو طائر^(٢) .

وتلك الأسماء : نَفَر ، وقوم ، ورهط ، وبشر . تقول : بُشِير ، وقُويم ، ورهَيْط .

فإن كان اسماً لجمع غير الآدميين لم يكن إلا مؤنثاً ؛ وقد مضت العلة في ذلك . وذلك قولك : غم ، وإبل . تقول : غنَيْمَة ، وأبَيْلَة^(٣) ، وكذلك نسوة^(٤) ، تقول : نُسَيْبَة ؛ لأنَّ (نسوة) من امرأة بمنزلة نفر من رجل . فعلى هذا فأجر هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٢ « باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع . . . وذلك قولك في قوم : قوم ، وفي رجل (بسكون الجيم) : رجل ، وكذلك نفر والرهط والنسوة وإن عني بها أدنى العدد وكذلك الرجل والصحة هما بمنزلة النسوة » .

(٢) وانظر نسب يحابر وغيرها في جمهرة الأنساب ص ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ وفي الاشتقاق ص ٤١٢ : يحابر جمع يخبورة وهو ضرب من الطير .

(٣) سيحدث عن ذلك في الجزء الثالث ص ٣٠٧ من الأصل وانظر ص ١٨٦ من هذا الجزء .

(٤) النسوة اسم جمع عند سيبويه أيضا قال في ج ٢ ص ٨٩ : « وليس نسوة بجمع كسر له الواحد » وانظر ص ١٤٢

منه .

وقال أبو حيان : هو جمع تكسير للقلة (البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩) .

هذا باب

التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم^(١)

وهو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التي فيه . فإن لم تكن فيه زائدة صغرته بكماله ؛ وذلك قولك في حارث : حُرَيْث ، وفي محمد : حُمَيْد ، وكذلك أحمد ، وفي تصغير سُرْحُوب^(٢) . سُرَيْحِب ؛ لأن الواو فيه زائدة . وكذلك او حَقَرْت عَجُوزًا لقلت : عَجِيْزَةٌ ؛ لأنك إذا حذف الواو بقيت على ثلاثة أحرف / فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسمًا علما على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير كما ذكرت لك . وذلك قولك في هند : هُنَيْدَةٌ ، وفي شمس : شَمَيْسَةٌ .

فإن لم تسم بعجوز ، وتركتها نعتًا لقلت : عَجِيْزٌ . كما تقول في (خَلْق) إذا نعت به المؤنث : خَلِيْقٌ .

تم التصغير

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٤ « باب الترخيم في التصغير » .
اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف . . وذلك قولك في حارث حريث وفي أسود سويد . وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في ضعفه شديد . وفي مقعنس قميس ، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة . وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه .
(٢) السرحوب : الطويل .

هذا باب

الحروف التي تكون استفهاماً وخبراً
وسنذكرها مفسرةً في أبوابها إن شاء الله

هذا باب

(أَيُّ) مضافةً ومفردةً في الاستفهام

اعلم أن (أَيًّا) تقع على شيء هي بعضه ، لا تكون إلا على ذلك في الاستفهام . وذلك قولك :
أَيُّ إِخْوَتِكَ زَيْدٌ ؟ فقد علمت أن زَيْدًا أَحَدُهَا ، ولم تَدْر أَيُّهُمَا هُوَ . وتقول : أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ ؟
فيكون الجواب : رَأْسُهُ أَمْ رِجْلُهُ أَمْ يَدُهُ / ، وما أشبه ذلك .

$\frac{2}{561}$

واعلم أن كلَّ ما وقعت عليه أَيُّ (فتفسيره بألف الاستفهام و (أم) ، لا تكون إلا على
ذلك ؛ لأنَّك إذا قلت : أزيد في الدار (أم) عمرو ؟ فمِيارته : أَيُّهُمَا فِي الدَّارِ ؟ واو قلت :
هل زيد منطلق ؟ أو : مَنْ زَيْدٌ ؟ أو : ما زَيْدٌ ؟ لم يكن لأَيُّها هنا مَدْخَلٌ ؛ ف(أَيُّ) واقعة على
كلِّ جماعةٍ بما كانت إذا كانت (أَيُّ) بعضها .

واعلم أن حروف الاستفهام مختلفة المعاني ، مستوية في المسألة . وسنذكر من مسائل (أَيُّ)
ما يوضح لك جُمَلته إن شاء الله .

تقول : أَيُّ أَصْحَابِكَ زَيْدٌ ضَرْبُهُ ؟ ، فالتقدير : أَيُّ أَصْحَابِكَ وَاحِدٌ ضَرْبُهُ زَيْدٌ ؟ (١) ؛
لأنَّ قولك : (زيد ضربيه) في موضع النعت . وإن شئت كان قولك : «زيد ضربيه» خبراً لأَيُّ ،
وهو أوضح وأحسن في العربية .

(١) فيه حذف الموصوف بالجملة من غير شرطه .

ولو قلت : أي الرجلين هند ضاربها أبوها ، لم يكن كلاماً ؛ لأنَّ (أيًا) ابتداءً ولم تأت له
بخبير .

فإن قلت : « هند / ضاربها أبوها » في موضع خبره لم يجز ؛ لأنَّ الخبر إذا كان غير الابتداء
فلا بد من راجع إليه . ٢
٥٦٢

ولو قلت : أي من في الدار إن يأتيا نأته ، كان جيِّداً^(١) . كأنك قلت : أي القوم إن
يأتينا نأته ؛ لأنَّ « من » تكون جمعا على لفظ الواحد وكذلك الاثنان . قال الله عز وجل :
(وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)^(٢) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٣) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ
بِهِ)^(٤) فحمل على اللفظ . وقال : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ
وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٥) فحمل مرّة على اللفظ ، ومرّة على المعنى . وقال الشاعر ،
فحمل على المعنى :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِيحَانِ^(٦)

فهذا مجاز هذه الحروف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ « وتقول في شيء منه (أي من أن يأتنا نعطه ونكرمه) فهذا إن جعلته استفهاما فأعراه
الرفع ، فهو كلام صحيح من قبل أن (ان يأتنا نعطه) صلة لمن ، فكل إسما . ألا ترى أنك تقول : (من ان يأتنا نعطه بنو فلان)
كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أيا إليه فكأنك قلت : أي القوم نكرمه وأهم نكرمه . فإن لم تدخل الهاء في نكرم
نصبت كأنك قلت أهم نكرم . فإن جعلت الكلام خبرا فهو محال لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر أهم نكرم . وفي المطبوعة :
نكرمه والبصريون يمتعون حذف الضمير المنصوب المائل على المبدأ وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقراءة (وكل وعد الله
الحسن) .

(٢) الأنعام : ٢٥

(٣) يونس : ٤٢ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ : « باب لإجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت إثنين . . فن ذلك قوله
عز وجل (ومنهم من يستمعون إليك) » .

(٤) يونس : ٤٠

(٥) البقرة : ١١٢

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ على تثنية يصطحيان حملا على مراعاة معنى (من) لأنها كناية عن إثنين .
وصف أنه أوقد نارا ، وطرقه الذئب ، فدعاه إلى العشاء والصحة .

فَأَمَّا مَنْ فَإِنَّهُ لَا يُعْنَى بِهَا فِي خَبِيرٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ وَلَا جَزَاءٍ إِلَّا مَا يَعْقِلُ . لَا نَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ عِنْدَكَ؟ : فَرَسٌ وَلَا مَتَاعٌ ، إِنَّمَا نَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ هِنْدٌ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «فَمَنْ كَانَ $\frac{2}{563}$ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ^(١) وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)^(٢) وَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ)^(٣) .

* * *

فَأَمَّا «مَا» فَتَكُونُ لِلذَّوَاتِ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ ، وَلنَعْوَتِ الْآدَمِيِّينَ . إِذَا قَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ قُلْتَ : فَرَسٌ ، أَوْ بَعِيرٌ ، أَوْ مَتَاعٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَلَا يَكُونُ جَوَابَهُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو . وَلا كُنْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : مَا زَيْدٌ ؟ فَتَقُولُ : طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ عَاقِلٌ أَوْ جَاهِلٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الصِّفَةَ فِي مَوْضِعِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْعَمُومِ جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلَى مَا يَعْقِلُ .

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : سَبَّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، وَسَبَّحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّا لَنَا^(٤)

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) . فَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : وَمَنْ بَنَاهَا . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا هُوَ : وَالسَّمَاءَ وَبِنَائِهَا . كَمَا تَقُولُ : بَلَعْنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ صَنِيعُكَ ؛ لِأَنَّ (م) إِذَا وُصِّلَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مَصْدَرًا .

وَكذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) قَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : أَوْ مِلْكٌ أَبْعَانِهِمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ : أَوْ مَنْ^(٥) .

/ فَأَمَّا (أَيُّ) وَالَّذِي فَعَامَّتَانِ ، تَقَعَانِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا شَرَحْتَهُ لَكَ فِي (أَيُّ) خَاصَّةً . $\frac{2}{564}$

= فصل بين الصلة والموصول بالنداء وهو فصل جائز . وقال الأعمى : يصح أن تكون (من) نكرة موصوفة .

« لا تخونني » : قال البطليوسي : جملة حالية . وقال غيره : هي جواب القسم التي تضمنه « عاهدتني » .

والبيت للبرزذق من قصيدة في ديوانه ص ٨٧٠ - ٨٧٢

وانظر العيني ج ١ ص ٤٦١ والسيوطي ص ١٨٢ وسعيد ذكره المبرد في الجزء الثالث .

(١) الكهف : ١١٠

(٢) الأنبياء : ١٩

(٣) الملك : ١٦

(٤) أنظر ابن يعيش ج ٤ ص ٥ - ٦ فقد ردد هذا الحديث وذكر شواهدة قاهنا .

(٥) تقدم هذا الحديث والآيات في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٨ ، والجزء الثاني ص ٥٢

هذا باب

مسائل (أى) فى الاستفهام

نقول : أى مَنْ إن يأتينا يأتيه عبدُ الله . فالتقدير : أى الذين إن يأتونا يأتهم عبدُ الله .
ولو قلت : أى مَنْ إن يأت زيدا قفما يوم الجمعة أخوك - لم يجز ، لأنك لم تأتى للجزء بجواب . ولكن لو قلت : أى مَنْ إن يأتيه مَنْ إن يأتينا نعطه يأت صاحبك^(١) - كان الكلام جيّداً ، وكانت (أى) مرفوعةً بالابتداء . وتأويل هذا : أى الذين إن يأتهم مَنْ يأتنا نعطه يأت صاحبك . فقولك : «يأت» جواب الجزء الأول ، و«صاحبك» ؛ خبر الابتداء . وتقدير هذا بلا صلة : أى الذين إن يأتهم زيد يأت صاحبك ؛ لأنَّ «مَنْ» الثانية وصلتْها فى موضع زيد .

$\frac{٢}{٥٦٥}$ / ولو قلت : أى مَنْ إن يأتيه مَنْ إن يأتك تأتبه تكرمهُ نأى - كان إعراب (أى) النصب ، وكان التقدير : أيهم نأى .

واعلم أنَّ (أيا) مضافةٌ ومفردةٌ فى الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ كما أنَّ زيدا وزيدا مناةٍ سواء فى الاحتياج والاستغناء^(٢) ؛ لأنَّ المعنى التسمية والإبانة عن الشخص .

ولو قلت : أى الثلاثة صاحبك - كان جيّداً ؛ لأنَّ المعنى : أزيد وعمرو ؟ أم عمر ونخالد . أم زيد ونخالد ؟ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ « وتقول : أى من إن يأت من إن يأتنا نعطه يعطه تأت يكرمك وذلك أن (من) الثانية صلها ان يأتنا نعطه فصار بمنزلة زيد فكأنك قلت : أى من ان يأت زيدا يعطه تأت يكرمك فصار إن يأت زيدا يعطه صلة ل (من) الأولى فكأنك قلت : أيهم تأت يكرمك فجميع ما جاز وحسن فى أيهم ها هنا جاز فى أى من إن يأت من إن يأتنا نعطه يعطه لأنه بمنزلة أيهم » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ « واعلم أن (أيا) مضافاً وغير مضاف بمنزلة (من) ، ألا ترى أنك تقول : أى أفضل وأى القوم أفضل فصار المضاف وغير المضاف يجرى (من) كما إن زيدا وزيدا مناة يجرى عمرو ، فحال المضاف فى الإعراب والحسن والتقيح كحال المفرد » .

واو: قلت : أى الثلاثة ضرباها - كان فاسداً ، لأنك إذا قلت : «ضربا» لم يصلح أن يوصل فعلهما إلا إلى واحد ، وإلا زدت في العدد .

واو قلت : أى الثلاثة ضربا عمرا ؟ وعمرو غير الثلاثة - لم يكن في إجازته شك . فإن كان عمرو أحد الثلاثة لم يجز . وذلك إن كنت تعرف عمراً ؛ لأنه قد خرج من المسألة . فإنما ينبغى أن تقول : أى الرجلين ؟ فإن كنت لا تعرف عمراً ، إلا أنك تعلم أنه من الثلاثة - فالقصة فيه كالقصة فيما قبله ؛ لأنك إنما تسأل عن أحد اثنين ، وتحتاج إلى أن تعرف عمرا .

واو قلت : أى الثلاثة أحدهما عمرو ؟ كان عند بعض النحويين جائزاً ، وليس يجوز عندي لما أشرحه لك ؛ وذلك أنك إذا قلت : أى الرجال أحدهما عمرو ، والرجال زيد وعمرو وخالد - فكأنك قلت : أهذا وهذا ؟ تعنى زيداً وخالداً ، أم هذا وهذا ؟ تعنى عمرا وخالداً . فليس في هذا بيان لتخليص خالد إذا كان مع عمرو من زيد ؛ لأن قصتهما فيه واحدة ، ولا فيه دليل على عمرو بعينه . وليس معنى (أى) إلا التبيين ، ولا تبيين في هذا .

ومن أجزاه قال : قد وقع فيه ضرب من التبيين ؛ لأننا نعلم أن الثالث المخلف ليس بعمرو . فيقال له : (أى) إنما خبرها هو المطلوب تفسيره ، والذي بينت أنه ليس بعمرو ليس منهما .

وتقول : أى إخوانك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ؟ كما تقول : أخوك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ، لأنه ابتداء بعد ابتداء .

ولو قلت : أى الذين في الدار همد ضاربتهم ؟ جاز أن تكون اقتطعت بأى جماعة من جماعة والوجه ضاربتهم . وليس الحمل / على المعنى ببعيد ، بل هو وجه جيد . قال الله عز وجل : (وَكُلُّهُمْ آتَوْهُ دَاخِرِينَ^(١)) وقال : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(٢)) فهذا على اللفظ ، والأول على المعنى .

(١) البقر : ٨٧ - تكلم سيويه عن (كل) في جملة مواضع ، فقال في ج ١ ص ٢٧٤ : « قومك كلهم ذاهب » . وقال في ص ٣٠١ : « من أم كلهم صالح » .

وذكر هذه الآية في ج ١ ص ٢٧٣ ، ٣٠١

(٢) مريم : ٩٥

ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ ؟ كان جيِّداً ؛ لأنَّ المعنى : أَيْ القوم يَكْرُمُكَ ؟

ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ تَكْرُمُهُ ، فإن شئت جعلت (يَكْرُمُكَ) الأولى من الصلَّة ، فكان المعنى : أَيْ مَنْ يَكْرُمُكَ فِي الدار ، فيكون الإِكرام وقع لك في الدار . وإن شئت كان في الصلَّة ، وإن شئت أخرجته من الصلَّة ، وجعلته خبيراً ، وجعلت (تَكْرُمُهُ) حالا . هذا في الرفع ، وإن شئت جزمتهما ، وإن شئت جعلت (أَيْ) جزاءً ، وإن شئت رفعت الأولى ، وجزمت الثاني ، وجعلت (أَيَّا) استفهاماً . فإمَّا (مَنْ) في هذا الموضع فهي بمنزلة الذي ، و«في الدار» صلتها . فكانت قلت : أَيْ القوم تَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إذا كان جزاءً ، وتَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إذا كانت استفهاماً .

وتقول : أَيَّا تضرب ؟ وتقول : أَيْ تضربه ؟ : كما تقول : زيدٌ تضربه .

فإن قال قائل : فما بالُ النصب لا يختار هاهنا كقولك / : أزيداً تضربه ؟ لأنه استفهام ٢
٥٦٧

فإنَّ الجواب في ذلك : : أنَّ (أَيَّا) هي الاسم وهي حرفُ الاستفهام ، فلا يكون قبلها ضمير . وذلك قولك : أزيداً ضربته ، إنما أوقعت الضمير بعد ألف الاستفهام ، فنصبت زيداً .

ولكن لو اجتمع بعدها اسم وفعل كان المختار فيها تقديمَ الفعل . فإن قدِّمت الاسم كان على فعل مضمر . وذلك قولك : أَيُّهم أخاه تضربه . ولو قلت : أَيُّهم يضرب أخاه كان على قولك : زيداً تضربه .

ولو قلت : أَيُّهم زيداً ضاربه - إذا كان (زيد) مفعولاً - كان النصبُ في زيد الوجوه إذا لم يكن (ضارب) في معنى الماضي .

فإن رفعت على قول من قال : أزيدُ أنت ضاربه^(١) قلت : أَيُّهم زيد ضاربه هو . وإن شئت جعلت (ضاربه) خبراً لزيد فكان (هو) إظهار الفاعل ، لأنَّ الفعل جرى على غير صاحبه . وإن شئت جعلت (هو) مقدِّماً ومؤخراً على قولك : هو ضاربه أو ضاربه هو كان حسناً جميلاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٥ «باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل . . . ذلك قولك : أزيداً أنت ضاربه ، وأزيداً أنت ضارب له ، وأمرأ أنت مكرم أخاه ، وأزيداً أنت نازل عليه . . .»

وتقول : أيُّهم أمةُ الله / المتكلم فيها هو . لا يكون في « أمة الله » إلا الرفع ، لأنَّ الفعل في $\frac{2}{568}$ الصلة ، فلا يجوز أن تضمّر إلّا على جهة ما ظهر .

وتقول : أيُّ يومٍ سار زيدٌ إلى عمرو ؟ كأنّك قلت : أيومَ الجمعة سار زيد إلى عمرو ؟
فإن قلت : أيُّ يوم سار فيه زيد إلى عمرو - رفعت ، إلّا في قول من قال : يومَ الجمعة سرت فيه .

وتقول : أيُّ أصحابك من إن يأتينا من يضره أخوه يكرمه ، لأنّك جعلت الجزاء خبراً عن أيٍّ (١) .

ولو قلت : أيُّ من يأتيني آتية - كان محالاً ؛ لأنّك إذا أضفت (أيّاً) إلى (من) لم تكن (من) إلّا بمنزلة (الذي) . فإن قلت : أجعل (أيّاً) استفهاماً ، وأجعل (من) جزاءً - فقد أحلت ؛

(١) ظاهر كلام المبرد هنا ان (من) شرطية في قوله : من إن يأتينا . والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام ومقتضى هذا ألا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط .
ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين . .) « أما » نائبة فيه عن أداة الشرط وقيلها .
عرض سيبويه للحديث عن صدارة أدوات الشرط في ج ١ ص ٤٤٠ - ٤٤٢ فقال لا تقع بعد إذ ولا بعد التواسخ ولا بعد (ما) النافية وأجاز وقوعها بعد إذا الفجائية وبعد لكن المخففة .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه وافقه على أن إن وكان وليس وما الحجازية وجميع العوامل لا تدخل على أدوات الشرط وخالفه في ما التسمية فأجاز وقوع أدوات الشرط بعدها لأنها لا تغيرها عن حالها كما لم تغير الابتداء والخبر وخالفه أيضاً في (إذ) فقال : يجوز أن تقول في الاختيار : أتذكر إذ من يأتينا نأته كما أجاز وقوع أدوات الشرط بعد هل ، ورد عليه ابن ولاد في هذا .

ويبدو لي أن ما ذكره المبرد هنا من جعل (من) شرطية في قوله : من إن يأتينا من قبيل الوهم فقد تقدم له أن جعل (من) شرطية في مثل هذا الأسلوب فقد قال في ص ٣٤٨ من الأصل ما نصه :

من يأتته من إن يأتينا نأته عامدين تأت يكرمك . إن رفعت يكرمك فالمسألة جيدة لأن تقديرها من يأتته زيد تأت في حال إكرامه لك . . وقولك : من إن يأتينا نأته اسم واحد بمنزلة زيد . وقال في ص ٣٤٩ : وتقول : إن يأتيني من إن يأتته . ثم جعل (من) موصولة .

وقال في ص ٣٥١ - ٣٥٢ : وتقول : من إن يأتته زيد يكرمك . . فن في موضع الذي وإن للجزء . وانظر ص ٢٩٧ من هذا الجزء المطبوع .

وانظر في صدارة أدوات الشرط وفي اعتراض الشرط على الشرط شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٤ ، ٣٦٧ ورسالة لابن هشام في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ٣٢ - ٤٠ وأمال الشجري ج ١ ص ٢٣٤ ، ٣٥٦ والخزانة ج ٤ ص ٥٤٨

وقد عجبت من أبي سعيد السيرافي فقد مر على كلام المبرد هنا وأحدث فيه بعض تصحيحات طفيفة فرقع (عل) ووضع مكانها (عن) في هذه الجملة (جعلت الجزاء خبراً عن أي ولم يتعرض بقلمه لغير ذلك هنا .

لأنَّك إذا أضفت إلى الجزاء اسماً دخله الجزاء ؛ ألا ترى أنَّك تقول : غلامٌ مَنْ يَأْتِيكَ تَأْتِيهِ ،
فيصير الجزاء للغلام صلة (١) .

فإن قلت : فأجعل (أَيًّا) بمنزلة غلام . قيل : لا يكون كذلك إلا أن توصل ؛ لأنها إذا
لم تكن جزاءً أو استفهاماً لم تكن إلا موصولة .

فإن قلت : أ جعلها استفهاماً . قيل : قد أحلت ؛ لأنَّك قد جعلتها جزاءً واستفهاماً في
حال ، ومتى كانت في أحدهما بطل الآخر .

فإن قلت : أرفع فأقول / : أَيُّ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ ؟ - فذلك جيّد ؛ لأنَّك جعلت (يَأْتِينِي)
صلةً ، و(آتِيهِ) خبراً ، و(أَيًّا) استفهاماً . فكأنَّك قلت : أَيُّ القوم آتِيهِ . ولو فصلت (أَيًّا)
مِنْ (مَنْ) لجاز فقلت : أَيُّ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ ؛ فكانت (أَيُّ) استفهاماً ، و(مَنْ) للجزاء .

وكذلك لو قلت : مَنْ مَنْ يَأْتِينَا نَكْرَمُهُ ؟ لكان جيّداً . تجعل الماء في نكومه راجعة إلى
(مَنْ) الأولى ، فيكون التقدير : مَنْ الرجل الذي مَنْ أَنَا من الناس أَتِينَاهُ ؟

(١) اكتسب ذلك من الإضافة إلى اسم الشرط .

هذا باب

(أَيَّ) إِذَا كُنْتَ مَسْتَفْهَمَا مَسْتَثْبِتًا^(١)

إِذَا قَالَ لَكَ رَجُلٌ: رَأَيْتَ رَجُلًا - قُلْتَ أَيًّا؟ وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ كَلَامَهُ.

فَإِنْ قَالَ: جَاءَنِي رَجُلٌ. قُلْتَ: أَيُّ؟ مَوْقُوفَةٌ. فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ: أَيُّ يَا فَتَى؟ لِأَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ كَالَّذِي اسْتَفْهَمْتَ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ. قُلْتَ فِي الْوَقْفِ: أَيُّ؟ مَوْقُوفٌ. كَمَا تَقُولُ فِي الْمَخْفُوضِ:
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ: أَيُّ؟/ يَا فَتَى؟

$\frac{2}{570}$

فَإِنْ قَالَ: جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ - قُلْتَ: أَيَّةٌ؟ فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ: أَيَّةٌ يَا فَتَى؟
وَكَذَلِكَ النَّصْبُ وَالْخَفْضُ. تَنْصِبُ إِذَا نَصَبَ، وَتَخْفِضُ إِذَا خَفَضَ حِكَايَةً لِقَوْلِهِ،
وَتَقِفُ بِلا حَرَكَةٍ وَلَا تَنْوِينُ.

فَإِنْ ثَنَى فَقَالَ: جَاءَنِي رَجُلَانٌ - قُلْتَ: أَيَّانُ؟

فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ - قُلْتَ: أَيَّيْنِ؟ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ.

وَإِنْ قَالَ: جَاءَتْنِي امْرَأَتَانِ - قُلْتَ: أَيَّتَانِ؟. وَفِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ: أَيَّتَيْنِ؟ وَتَكْسِرُ
النُّونَ فِي الْوَصْلِ، لِأَنَّهَا نُونُ الْاِثْنَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ: جَاءَنِي رَجَالٌ - قُلْتَ: أَيُّونُ؟. فَإِنْ وَصَلْتَ فَتَحْتَ النُّونَ.

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٤٠١ «بَابُ أَيَّ إِذَا كُنْتَ مَسْتَفْهَمَا بِهَا عَنْ تَكْرَرٍ».

وَذَلِكَ لِوَأَنَّ رَجُلًا قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ: أَيُّ، فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ قُلْتَ: أَيَّيْنِ، وَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلًا
قُلْتَ: أَيَّيْنِ، فَإِنَّ الْهَلْجَةَ (يَا فَتَى) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهِيَ عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ (يَا فَتَى).
وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتَ امْرَأَةً قُلْتَ: أَيَّةٌ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ: أَيَّتَيْنِ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ نِسْرَةَ قُلْتَ:
أَيَّاتِ يَا فَتَى فَإِنَّ تَكْلِمَ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مَجْرُورًا جَرَرْتَ (أَيُّ) وَإِنْ تَكَلَّمَ بِهِ مَرْفُوعًا رَفَعْتَ (أَيُّ) لِأَنَّكَ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ عَلَى مَا وَضَعَ
الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ.

وإن قال : مررت برجال أو رأيت رجالا - قلت أيين ؟ .

وإن قال : جاعى نساء - قلت : أيات ؟ . فإن وصلت قلت : أيات يا فتى ؟

وإن قال : مررت بنساء أو رأيت نساء - قلت : أيات يا فتى ؟ إذا وصلت ، فإن وقفت
فبغير حركة ولا تنوين . على ما وصفت لك .

وإن شئت قلت في جميع هذا ، ذكرا كان أو أنثى ، جمعا كان أو واحدا ، أي يا فتى
إذا كان مرفوعا ، وأيأ ، وأي / ، ، إذا كان منصوبا أو مخفوضا ؛ لأن (أيأ) يجوز أن تقع
للجماعة على لفظ واحد ، وللمؤنث على لفظ المذكر ، وكذلك التثنية ؛ لأنها بمنزلة (من)
و(ما) ؛ لأنها في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد . .

وإنما جاز في (أي) التثنية والجمع دون أخواتها ؛ لأنها تضاف ، وتفرد ، ويلحقها التنوين
بدلا من الإضافة ؛ فلذلك خالفت أخواتها .

وإن شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت . فرفعت على الابتداء والخبر ،
فقلت : أي يا فتى ؟ لأنك أو أظهرت الخبر لم تكن (أي) إلا مرفوعة ؛ نحو قولك : أي
من ذكرت ، وأي هؤلاء ؟ .

هذا باب

(أى) إذا كنت مستثبناً بها عن معرفة

إذا قال رجل : رأيت عبد الله . فإن الاستفهام أى عبد الله ؟ لا يكون إلا ذلك^(١) ؛ لأنَّ (أياً) ابتداء ، وعبدُ الله خبره .

ولو قلت : أى يا فتى لم يكن إلا للنكرة ؛ لأنَّك جعلتها شائعة ، إذا لم تخصَّص / بها اسماً . $\frac{٢}{٥٧٢}$

واو قال قائل : أى يا فتى ؟ على أنه أراد أن عبد الله هذا ممن ينكره فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز . وليس بالوجه . فأما «مَنْ عبد الله ونحوه» ، فبإبه ظاهر .

وإذا قلت : رأيت أخوتك - فإنَّ الوجه أن يقول : أى أخواك ؟ على اللفظ أو المعنى ؛ والحمل على المعنى حسنٌ . وهو الذى يختاره مَنْ بَعَدَ سيبويه أن يقول : مَنْ أخواى ؟ لأنه قد فهم القصة فعنها يجيب ، وكذلك رأيت الرجل ، ومررت بالرجل .

فإن قال : رأيت الرجلين أو أخوتك فقلت : أيتان الرجلان ، وأيتان أخواى ؟ فهذا الذى يختاره الذحويون .

والإفراد فى (أى) الذى بدأنا به حسنٌ ؛ لما ذكرنا فى الباب الذى قبَّله .

ولو قلت : رأيت الرجال ، أو مررت بالرجال ، أو جاعى الرجال - لقلت : أيتون الرجال ؟ وأى الرجال ؟ على ما وصفت لك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « فإذا قلت : رأيت عبد الله ومررت بعبد الله قال : فإن الكلام الا تقول : أيا ولكن تقول : من عبد الله وأى عبد الله لا يكون إذا جئت بأى إلا الرفع كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : منا . وكذلك لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : أيا ولا تجوز الحكاية فيما بعد أى كما جاز فيما بعد من ، وذلك إنه إذا قال : رأيت عبد الله قلت : أى عبد الله وإذا قال : مررت بعبد الله قلت : أى عبد الله » .

واعلم أنه إذا ذُكر شيء من غير الآدميين - وقعت عليه (أى) كما تقع على الآدميين ؛
لأنها عامة ، وليست ك(من) .

وذلك أنه لو قال : ركبت حماراً - لكان الجواب : أياً ؟ أو قال : مررت بحمار - لقلت .
أى يا فتى ؟ . فإن وقفت قلت : أى ، على ما شرحت لك .

وإن قال : هذا الحمار - قلت : أى الحمار ؟ كما كنت قائلاً فى الآدميين .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة^(١)

إذا قال لك رجل : رأيت رجلا ، فإنَّ الجواب أن تقول : مَنْ ؟ . أو قال : جاعى رجل ، فإنَّك تقول : مَنْو ؟ . أو قال : مررت برجل ، قلت : مَنْبى ؟ وليست هذه الواو والياء والألف اللواحقُ في (مَنْ) إعراباً ، ولكنَّهنَّ لِحِقْنُ في الوقف للحكاية . فهنَّ دليل ، ولسن بإعراب .

فإن قال : جاعى رجلان ، قلت : مَنْان ؟ . وإن قال : مررت برجلين أو رأيت رجلين ، قلت : مَنْين ؟ وإن قال : رأيت امرأة أو هذه امرأة أو مررت بامرأة قلت : مَنْة ؟ .

فإن قال : جاعنى امرأتان . قلت : مَنْتان ؟ . تسكُن النون ، كما كانت في (مَنْ) ساكنة . وإنَّما حرَّكتها فيما قَبْلُ من أجل ما بعدها ؛ لأنَّ هاء التانيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك ، وكذلك حروف التثنية ، أعنى : الياء ، والألف لسكونهما /

$\frac{2}{573}$

فأمَّا قولك : مَنْو ، ومَنْبى - فإنَّما حرَّكت معها النون لعلَّتين .

إحداهما : قولك في النصب ، مَنْا ؛ لأنَّ الألف لا تقع إلا بعد مفتوح . فلمَّا حرَّكت في النصب حرَّكت في الخفض والرفع ؛ ليكون المجزى واحداً .

والعلة الأخرى : أنَّ الياء والواو خفيفتان . فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهرتا ، وتبينتا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « بأن » من إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة .

اعلم انك تنفى (من) إذا قلت : رأيت رجلين كما تنفى أيا وذلك قولك : رأيت رجلين فتقول : منين كما تقول : أيبين وأتاني رجلان فتقول : منان وأتاني رجال فتقول : منون وإذا قلت : رأيت رجلاً قلت : منين كما تقول : أيبين وإن قال : رأيت امرأة قلت : منه كما تقول : أية فإن وصل قال : من يا قى للواحد وللثنتين ولجميع وإن قال : رأيت امرأتين قلت : متبين كما قلت : أيبين إلا أن النون مجزومة فإن قال : رأيت نساء قلت : منات كما قلت أبات .

فإن قال لك : جاعئى رجال - قلت : منون ؟ .

وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالا - قلت : مئين ؟ .

وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاعئى نساء - قلت : منات ؟ .

فإن وصلت قلت فى جميع هذا : من يافئى ؟ لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل فى الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق فى الوقف بما لا يثبت فى الوصل .

فأما الوصل فليس فيه إلا ما ذكرت لك ؟ [الأن (من) فى النصب والرفع ، والخفض ، والمؤنث ، والمذكر] (١) والتثنية ، والجمع - على لفظ واحد . تقول : رأيت من فى الدار ، وجاعئى من فى الدار . وقد شرحنا العلة فى ذلك .

فإن اضطرر شاعر جاز أن يصل بالعلامة . وإيس ذلك بحسن . قال الشاعر :

أتوا نارى فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن . قلت : عموا ظلما (٢)

(١) تصحيح البيهقي .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٠٢ على جمع منون فى الوصل للضرورة وإنما يجمع فى الوقف . وفى الخصائص ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « فأما قوله .

أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلما

ويروى :

أتوا نارى فقلت منون قالوا .

من رواه هكذا فإنه أجرى الوصل بجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه فى الوقف إنما يكون منون الساكن النون وأنت فى البيت قد حركته فهذا إذن ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل .

فالجواب : أنه لما أجراه فى الوصل على حده فى الوقف فأنبت الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذن إنما هى حركة مستحدثة لم تكن فى الوقف وإنما اضطر إليها الوصل .

وأما من رواه : « منون أنتم » فأمره مشكل وذلك أنه شبه (من) بأى فقال : منون أنتم على قوله : أيون أنتم .

* قال ابن السيراقى : وإنما قال لهم : عموا ظلما لأنهم جن وانتشارهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام كما يقال لبنى آدم إذا أصبحوا : عموا صباحا . وقال ابن السيد : معنى عموا : أنعموا . يقال : عم صباحا بكسر العين وفتحها ويقال : وعم يعم من باب وعد يعد ، وورث يرث .

ولو قال قائل - إذا قيل له : جاءني رجال- مَنْو؟ وإن قيل له : رأيت رجالا قال : منا ؟
أو مررت برجال فقال : مَنِي ؟ يلحق العلامة ، ولا يُشْنَى؟ (مَنْ) ولا يجمعها - كان جائزا .
والأكثر ما بدأنا به . وقياس (مَنْ) فيها ما ذكرت لك ما تقدم شرحه من أنها مفردة تقع
للجميع وللإثنين وغير ذلك ، ولا تظهر فيها علامة .

= وذهب قوم إلى أن يعم محذوفه من ينعم فإذا قيل : (عم) بفتح العين فهو محذوف من أنعم المفتوح العين وإذا قيل : عم فهو
محذوف من ينعم المكسور العين .

= الفاء من (فقلت) عطفت جملة : (قلت) على أتوا وهي للترتيب الذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ، ومنون أتم :
جملة محكية بالقول و (منون) مبتدأ أو خبر ، والفاء من (فقالوا) عطفت مدخولها على قلت :
والجن خبر مبتدأ محذوف أي نحن الجن والجملة محكية بقالوا ، و (ظلاما) تمييز .

والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نواتره ص ١٢٤ ونسبها لشمير بن الحارث . وجاء في قصيدة حالية منسوبة لجلد
ابن سنان انظر الخزانة ج ٣ ص ٢-٧ وشواهد الشافية ص ٢٩٥ .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة

إذا قال لك رجل : جاعني عبد الله - فإنَّ السؤال إذا كنت تعرف جماعة كلهم عبد الله : مَنْ عبد الله ؟ .

وإذا قال : رأيت عبد الله - قلت : مَنْ عبد الله ؟

وإن قال : مررت بعبد الله - قلت : مَنْ عبد الله ؟

فهذا سبيل كل اسم علم مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر .

ولو قلت : في جميع / هذا : مَنْ عبد الله ؟ . كان حسناً جيداً . وإنما حكيت ، ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه . والدليل على ذلك أنك لو قلت : «ومَنْ» أو «فمن» لم يكن ما بعدهما إلا رفعا ، لأنك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ؛ لأنَّ العطف لا يكون مبتدئاً^(١) .

فإن قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك - كان الاستفهام : مَنْ أخوك ، أو : مَنْ أخى ؟ ولا تحكى ؛ لأنَّ الحكاية إنما تصلح في الأسماء الأعلام خاصة ، لما أذكره لك من أنها على غير منهاج سائر الأسماء .

وكذلك إن قال : رأيت الرجل يا فتى فقلت : مَنْ الرجل ؟

وكان يونس يُجرى الحكاية في جميع المعارف . ويرى بابها وباب الأعلام واحداً .

وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه . وإنما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان فقال : دغني من تمرتان . وقيل له : رأيت قرشياً فقال : ليس بقرشياً .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٠٣ ، وأن أدخلت الوار والفاء في (من) فقلت : فن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع ،

فهذا جائز وليس هو على الباب^(١) . إِنَّمَا تُحَكِّي الْجُمَل ؛ نحو : قلت : زيدٌ منطلقٌ ؛
لأنَّه كلامٌ قد عملَ بعضُهُ في بعض . وكذلك قرأت : الحمدُ لله ربَّ العالمين ، ورأيت على
خاتمه : اللهُ أكبرُ .

ولا يصلحُ أن / تقول إذا قلت : رأيت زيدا ، ولقيت أخاك : ؟ لأنَّ ذلك إنما هو سؤال $\frac{٢}{٥٧٦}$
شائع في النكرة .

والكنى التي هي أعلام بمنزلة الأسماء . فهذا جملة هذا الباب .

وتشنيئة الأعلام وجمعها يردّها إلى النكرة ، فتعرّف بالألف واللام . فتصير بمنزلة رجل ،
والرجل ؛ نحو : رأيت زيدين ، ورأيت الزيليين إلّا ما كان مضافاً إلى معرفة ، فإنّ تعريفه
بالإضافة ؛ فتعريفه باق ؛ لأنّ الذي أضيف إليه باقٍ ، وقد ذكرنا هذا في باب المعرنة والنكرة^(٢)

ولو قال رجل في جميع الجواب عن (مَنْ) - رفعا تكلم به المتكلم أو نصبا أو خفضا - فقال
المجيب : مَنْ عبدُ الله ؟ على الابتداء والخبر ، كان جيّداً بالغاً ، وهو الذي يختاره سيبويه .
كما كان ذلك في (أَيُّ) وهو قول بني تميم ، وهو أقيس .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيدا وإذا قال :
مرت بزيد قالوا : من زيد وإذا قال : هذا زيد قالوا : من زيد .
وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المستعمل كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان على الحكاية
لقوله : ما عنده تمرتان . وصممت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشياً فقال : ليس بقرشياً حكاية لقوله فجاز هذا في
الإسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه ولا يجوز في غير الإسم الغالب كما جاز فيه وذلك لأنه الأكثر في كلامهم وهو العلم
الأول الذي به يتعارفون .»

(٢) سيأتي حديث ذلك في الجزء الثالث ، باب ثنوية الأسماء ص ٦٠٧ من الأصل .

وانظر قوله في ص ١٦١ من هذا الجزء : وتقول : عندي ثلاثة محمدين وخمسة جعفرين .

هذا باب

(مَنْ) إذا أردت أن يُضاف لك الذى تسأل عنه^(١)

اعلم أن رجلا أو قال : رأيت زيدا ، فلم تدر أى الزيود هو ؟ - لكان الجواب على كلامه $\frac{٢}{٥٧٧}$ أن تبتدىء فتقول : القرشى / أم الثقنى أم الطويل أم القصير ؟ .

وكذلك يرد عليك الجواب فيقول : القصير يافى ونحو ذلك . لأن الكلام يرجع إلى أوله .
ألا ترى لو أن قائلا قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول :
صالحاً ؛ لأن (كيف) فى موضع الخبر^(٢) . كأنه قال : أصالها أصبحت أم طالها ؟ فأجبتة
على مقدار ذلك .

وأو قلت : صالح ونحوه لجاز ، تدعُ كلامه ، وتبتدىء كأنك قلت : أنا صالح . وكذلك
يجوز : القرشى أم الثقنى ؟ تركت كلامه ، وابتدأت فقلت : أهذا الذى ذكرت زيد
القرشى أم زيد الثقنى .

وكذلك لو قال لك : القرشى على (هو) لكان جائزا حسنا ، لأنه غير خارج من المعنى .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ « باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه .

وذلك قولك : رأيت زيدا فتقول : المنى فإذا قال : رأيت زيدا وعمرا قلت المنين فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنين وتحمل
الكلام على ما حمل عليه المسئول إن كان مجرورا أو منصوبا أو مرفوعا كأنك قلت القرشى أم الثقنى فإن قال : القرشى نصب
وإن شاء رفع على هو كما قال : صالح فى كيف أنت » .

(٢) (كيف) اسم أو ظرف انظر الخلاف فى ذلك فى المعنى ج ١ ص ١٧٤ .

هذا باب

الصفة التي تُجَعَلُ وما قبلها بمنزلة شيء واحد
فيحذف التنوين من الموصوف

وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، وهذا عمروُ بنُ زيد . والكنية كالاسم . تقول :
هذا أبو عمرو بنُ العلاء يا فتى ، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد . فهذا الباب والوجهُ^(١) .

فأما أكثر التحويين فيذهبون إلى أن التنوين / إنما حُلِفَ لالتقاء الساكنين ، وكان في $\frac{2}{578}$
هذا لازماً ؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد .

فإن كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجهُ في التنوين التحريكُ لالتقاء الساكنين ؛
لأن الحذف إنما يكون في حروف المدِّ واللين خاصةً . وإنما جاز في التنوين لمضارعتة إياها .
وأنه يقع كثيراً بدلاً منها ، وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه . لا تنفك من ذلك . فلما أشبهها
وجرى معها - أُجْرِيَ مُجْرَاهَا معها في اضطرار الشاعر وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة .

فأما ما جاء من هذا في الشعر فبقوله :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ « باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء . . وذلك كل اسم غالب وصف يابن ثم أضيف إلى
اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو وإنما حلفوا بالتنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين
حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن .

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان وذلك قولك : اضرب ابن زيد وأنت تريد الخليفة وقولهم : لد الصلاة في لندن
حيث كثر في كلامهم . »

(٢) روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي هشم الثريد وعمرو الملا واقتصر في الكامل ج ٣ ص ٨٦
على الرواية الأولى ، فنقله على بن حنزة في كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة بقوله :

« والرواية : عمرو الملا ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً . وعمرو الملا هاشم ، وما ينبغي لعامل من المسلمين أن يجهل
هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ »

وقال الآخر :

حُمَيْدٌ الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ (١)

وَمُنْشَدُ بَيْتِ أَبِي الْأَسْوَدِ :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٢)

« وهذا تحامل من ابن حمزة فالمراد لم يجهل الرواية الأخرى وقد ذكرها في المقضب .

وفي المنصف ج ٢ ص ٢٣١ « ومن روى عمرو العلاء فلاحجة في إنشاده لأنه مضاف »

وفي الروض الأنف ج ١ ص ٩٤ « ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على طعام الحاج بقريش فيردونه بأموالهم ، ويمينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أن يكلف قريشا أمر الرفاة ، فاحتمل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كمكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكمك هشياً ، ودقه دقا ، وصنع للحاج طعاما مثل الثريد وبذلك سمي هاشماً لأن الكمك اليابس لا يترد وإنما يهشم هشياً ، فبذلك منح حتى قال شاعرهم فيه وهو عبد الله بن الزبيري :

كَانَتْ قَرِيشٌ بَيْضَةً فَتَفَقَّاتُ فَالْمَحُّ خَالَصُهُ لِعَبْدِ مَنْفٍ

الْخَالَطِينَ فَقَيَّسَرَهُمْ بِغَنِيِّهِمْ وَالظَّاعِنِينَ لِرِحْلَةِ الْأَضْيَافِ

ثم روى الشاهد هكذا :

عَمْرُو الْعَلَاءِ هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ قَوْمَ بَمَكَةَ مَسْنَتِينَ عَجَافٍ

فعل مارواه السهيلي تكون القوافي مجرورة .

أستو : أصابهم قحط وجذب .

وانظر نوادر أبي زيد ص ١٧٦ وفي الاشتقاق ص ١٣ نسبة لطرود بن كعب الخزاعي ونسب في اللسان لابنة هاشم في (هشم) ولابن الزبيري في (سنت ، مج) .

(١) ذكره في الكامل أيضاً ج ٣ ص ٨٦ .

وفي معجم البلدان : « أمج : بالجيم وفتح أوله وثانيه بلد من أعراض المدينة منها حميد الأحمي ، دخل على عمرو بن عبد

العزيز وهو القائل :

شَرِبْتُ الْمَسْدَامَ فَلَمْ أَقْلِحْ وَعُوتَيْتُ فِيهَا فَلَمْ أَسْمَعْ

حُمَيْدُ الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ

عَلَاهُ الْمَشَيْبُ عَلَى حُبِّهَا وَكَانَ كَرِيمًا فَلَمْ يَنْزِعْ »

وانظر آمال الشجرى ج ١ ص ٣٨٢ والخزانة ج ٤ ص ٥٥٥ واللسان (أمج) .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٥ على حذف التنوين من ذاكر ونصب لفظ الجلالة وقال الأعمى : في حذف التنوين

لالتقاء الساكنين وجهان :

على أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ بعض القراء (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)^(١) . وأما الوجهُ فإثبات التنوين / وإنما $\frac{٢}{٥٧٩}$

هكذا مجاز .

فمن ذهب إلى أن حذفَ التنوين لالتقاء الساكنين قال : « هذه هند بنتُ عبد الله » فيمن
صرف هنداً ، لأنه لم ياتق ساكتان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز ،
لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتج بما ذكرته لك في النداء^(٢) من قولهم : يا يزيدُ
بنَ عبدِ الله ، وقال : هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ . تكون
زيدُ بنُ عبد الله ، ومررت بزيد بن عبد الله ، ورأيت بن عبد الله . فيقول : « هذه هند بنتُ
عبد الله » فيمن صرف هنداً .

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ رده إلى حكم النعت والمنعوت فقال : هذا زيدُ بنُ عبد الله ؛ لأنه
وقف على زيدٍ ، ثم نعته . وهذا في الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

• جاريةٌ من قيسِ ابنِ ثعلبةِ^(٣) •

= أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل تريد : اضربن .

والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم .

قال أبو الحسن : سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول : سمعت عمارة يقرأ : « لا الليل سابق النهار » (بنصب النهار دون
تنوين سابق) قال أبو الحسن : والأولى « سابق النهار (تنوين سابق) » .

ولا ذاكر الله إنما الضرورة قوله : عمرو الذي هشم الثريد وهو في في النعت أسهل منه في الخبر - وجعل ابن هشام في
المعنى حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلة .

أنى : بمعنى وجد ينصب مفعولين ، استعجب : طلب العتاب . والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود وعاتبته على تركها
فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، وله قصة في الخزائن ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧ والسيوطي ص ٣١٦ ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩

تقدم في ج ١ ص ١٩

(١) الإخلاص : ١ - وقراءة حذف التنوين من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢ .

(٢) سيأت ذلك في الجزء الرابع ص ٥٥٩ من الأصل .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٨ على إثبات تنوين قيس الموصوف بابن الضرورة . قال ابن الحاجب في الإيضاح :

وزعم قوم إن (ابن ثعلبة) بدل ليخرج البيت عن الشلوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف أيضاً فإن خرج عن الشلوذ باعتبار
التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا .

فإن كان الثاني غير نعمت لم يكن في الأول إلا التنوين . تقول : رأيت زيدا ابن عمرو ؛ لأنك وقفت على زيد ، ثم أبدلت منه ما بعده .

ولو قلت : هذا زيدُ ابنُ أخيك - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ؛ لأن قولك : «ابن أخيك» ليس بعلم ، ولأنك / إنما تحذف التنوين من العلم إذا كان منسوبا إلى علمٍ مثله . وكذلك : هذا رجلُ ابنُ رجلٍ نعرفه ، وهذا زيدُ ابنُ زيدك ؛ لأنك جعلت (زيدا) الثاني زكرة ، ثم عرّفته بالإضافة .

ولو قلت : هذا زيدُ بنُ عمرو - لم يكن إلا التنوين ؛ لأنه ليس بما كثر ، فحذيف ، ولا التقى ساكنان .

ولو قلت : هذا زيدُ ابنُ أبي عمرو ، و(أبو عمرو) غير كنية ، واكنك أردت أن أباه أبو آخر يقال له عمرو - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ، إلا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ) وقد مضى تفسيره^(١) . ومن قال بالبدل قال : يا زيدُ ابنَ عبد الله ؛ لأنه دعا زيدا ، ثم أبدل منه . فهذا كقولاه : يا زيدُ أخا عبد الله . فعلى هذا يجرى هذا الباب .

فأما القراءة فعلى ضربين :

قرأ قوم (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ) ؛ لأنه ابتداء وخبر ، فلا يكون في (عزير) إلا التنوين .

= وأبو الفتح جعل البيت ضرورة في الخصائص ج ٢ ص ٤٩١

وجعل في سر الصنعة (ابن) بدلا . جارية : خبر مبتدأ محذوف ، أي هذه جارية ، (من قيس) صفة لها . والبيت مطلع أرجوزة للأغلب العجل وبعده :

كريمةُ أخوالها والعصبة

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٢٢ وأمال الشجرى ج ١ ص ٣٨٢

(١) انظر الصفحة السابقة .

ومن قرأ (عزيرُ ابنُ الله) فإنما أراد خبر ابتداء^(١) / كأنهم قالوا : هو عزير بن الله ، ونحو $\frac{٢}{٥٨١}$
هذا كما يُضمر . ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر . فيصير
كقولك : زيد الذي في الدار . فهذا وجه ضعيف جداً ؛ لأنَّ حقَّ التنوين أن يُحرَّك لالتقاء
الساكنين إلا أن يضطرَّ شاعر على ما ذكرت لك فيكون كقوله :

عمرو العلاء هَئِمَّ الثريدَ لقومِهِ ورجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ^(٢)

(١) التوبة : ٣٠ - القراءتان بتنوين عزير ويحذف تنويه من السبعة . قال في الأتحاف ص ٢٤١ « فاصم والكسافي ويعقوب
بالتنوين مكسوراً وصلاً على الأصل وهو عربي من التمييز وهو التعظيم فهو اسم أمكن مخبر عنه بابن وقيل عبراني .

والباقون بغير تنوين إما لكونه غير منصرف المعجمة والتعريف أو لالتقاء الساكنين » .

وقال أبو حيان : « وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أن حذف التنوين من عزير لالتقاء الساكنين كقراءة (قل هو
الله أحد الله الصمد) ، أو لأن ابنا صفة لعزير وقع بين علمين فحذف تنويته والخبر محذوف ، أي الهنا وممبودنا - فقوله
متحمل ؛ لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى » .

وانظر الكشف ج ٢ ص ١٤٨ وذلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر ص ٢٦٩

(٢) نقلنا عن المنصف أن رواية : عمرو العلاء . لاشاهد فيها إذ حذف التنوين للإضافة ويجوز أن يكون (العلاء) صفة على
حذف مضاف والأصل عمرو صاحب العلاء وقد يكون المبرد لحظ هذا فاستشهد به على الروایتين لحذف التنوين .

هذا باب

ما يلحق الاسم والفعل وغيرها
مما يكون آخر الكلام في الاستفهام

إذا أردت علامة الإنكار لأن يكون الأمر على ما ذكر أو على خلاف ما ذكر .
وهي واو تلحق المرفوع والمضموم ، وياء تلحق المخفوض والمكسور ، وألف تلحق المفتوح
والمنصوب ، وتلحقها بعد كل حرف من هذه الحروف ؛ لأن حروف اللين خفية . فإنما تلحق
الماء لتوضح الحرف ، كما تلحق في التثنية ونحوها .

ويُجد هذا الباب هكذا وهو ترجمة باب / لم نذكر شرحه والباب معروف في كتاب
سيبويه وكذا وقع هذا . ٢
٥٨٢

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٦ « باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام .

إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو أنكرت أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها
الذي ليس بينه وبينها شيء ، فإن كان مضموماً فهي واو وإن كان مكسوراً فهي ياء وإن كان مفتوحاً فهي ألف وإن كان ساكناً
تحرك لتلا يسكن حرفان فيتحرك كما يتحرك في الألف » .

والباب طويل في سيبويه ٤٠٦ - ٤٠٧

هذا باب

الْقَسَمُ^(١)

إِعلم أَنَّ لِلْقَسَمِ أَدْوَاتٍ تُوصَلُ الحَلِيفَ إِلَى المُقْسَمِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الحَلِيفَ مضمَرٌ مَطْرُوحٌ لِعِلمِ السامِعِ بِهِ ؛ كَمَا كَانَ قَوْلُكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ مَحذُوفًا مِنْهُ الفِعْلُ لِما ذَكَرْتَ لَكَ .

وَكذلك كُلُّ مُسْتغْنَى عَنْهُ فَإِنْ شِئتَ أَظْهَرْتَ الفِعْلَ ؛ كَمَا أَنَّكَ تَقولُ : يَا زَيْدُ عَمْرَا ، أَيْ عَلَيْكَ عَمْرَا ؛ وَتَقولُ : الطَّرِيقُ يَا فِتي ، أَيْ ظَلُّ الطَّرِيقِ ، وَتَرى الرائي قَد رَمَى ، فَنَسَمِعُ صَوْتًا فَتَقولُ : القَرطاسَ وَاللَّهِ ، أَيْ : أَصَبْتُ .

وَإِنْ شِئتَ قَلتَ : خَلَّ الطَّرِيقَ ، وَيَا زَيْدُ عَلَيْكَ عَمْرَا ، وَأَصَبْتُ القَرطاسَ يَافِتي^(٢) .

وَكَذلك قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (بَلْ مِلةٌ لِبِراهِيمَ^(٣)) إِنَّمَا هُوَ : اتَّبِعُوا ؛ وَذلك لِأَنَّهُ جِوابُ قَوْلِهِ : (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

فَهكذا القَسَمُ فِي إِضمارِ الفِعْلِ وَإِظهارِهِ . وَذلك قَوْلُهُ : أَحلفُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ . وَإِنْ شِئتَ قَلتَ :

بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ . وَالباءُ موصُلةٌ ؛ كَمَا كَانتْ موصُلةً فِي قَوْلِكَ : مَررتُ بِزَيْدٍ . فَهِيَ وَالواوُ تَدْخُلانِ عَلَي

كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ^(٤) ؛ لِأَنَّ الواوُ / فِي مَعْنى البِئاءِ ؛ وَإِنَّمَا جُعِلتْ مَكَانَ البِئاءِ ، وَالْبِئاءُ هِيَ الأَصْلُ ؛ $\frac{٢}{٥٨٣}$

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ١٤٣ بَابِ حُرُوفِ الإِضافَةِ إِلَى المَحذُوفِ بِهِ وَسُقُوطِها .

(٢) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « بَابِ ما يَمضمَرُ فِيهِ الفِعْلُ . . وَذلك إِذا رَأيتَ رَجُلًا مَتَوَجِّهاً وَجِهةَ المَجاغِ قاصِداً فِي هِيتَةِ المَجاغِ فَقَلتَ : مَكَّةَ وَرَبَّ الكِعبَةِ حَيْثُ ذَكَرْتَ أَنَّهُ يَريدُ مَكَّةَ كَأَنَّكَ قَلتَ : يَريدُ مَكَّةَ وَاللهُ ؛ وَيجوزُ أَنْ تَقولَ : مَكَّةَ وَاللهُ عَلَي قَوْلِكَ : أَرادَ مَكَّةَ وَاللهُ كَأَنَّكَ أَخْبَرتَ بِهِذِهِ الصِّفَةِ عَنْهُ . . وَمِنْ ذلكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (بَلْ مِلةٌ لِبِراهِيمَ حَنِيفاً) أَيْ بَلْ اتَّبِعْ مِلةَ إِبراهيمَ حَنِيفاً كَأَنَّهُ قِيلَ لَمْ : اتَّبِعُوا حِينَ قِيلَ لَمْ (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

أَوْ رَأيتَ رَجُلًا يَسُدُّ سَهْمًا قَبْلَ القَرطاسِ فَقَلتَ : القَرطاسَ وَاللهُ أَيْ يَصِيبُ القَرطاسَ إِذا سَمِعْتَ وَقَعَ سَهْمٌ فِي القَرطاسِ قَلتَ : القَرطاسَ وَاللهُ أَيْ أَصابَ القَرطاسَ . . » .

(٣) البقرة : ١٣٥

(٤) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ١٤٣ « وَاللِقَسَمِ وَالْمَقْسَمِ بِهِ أَدْوَاتٌ فِي حُرُوفِ الجِرا أَكثَرُها الواوُ ثُمَّ البِئاءُ يَدْخُلانِ عَلَي كُلِّ مَحذُوفٍ بِهِ ثُمَّ التاءُ وَلَا تَدْخُلُ إِلا فِي واحِدٍ وَذلكَ قَوْلُكَ : وَاللهُ لِأَفْعَلَنَّ ، وَبِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ (وَتَأْتِيهِ لِأَكِيدَنَّ أَصنامَكُمْ) . . » .

كما كان في مررت يزيد ، وضربت بالسيف يافتي ؛ لأنَّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجُهما جميعاً من الشقة ، فلذلك أُبدلت منها ؛ كما أُبدلت من (رُبِّ) في قوله :

• وَيَلِدُ لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ (١) •

لأنَّها لما أُبدلت من الباء دخلت على رُبِّ لما أشرحه لك في بابها (٢) ؛ كما تدخل الإضافة بعُضِّها على بعض . فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) (٣) أى : بأمر الله . وقال : (وَلَا صَلْبًا بَيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) (٤) أى : على . وقال : (أَمْ لَهُمْ سُلْمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ) (٥) أى : يستمعون عليه . وقال الشاعر :

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا (٦)

وقال الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلِيٌّ بَنُو قَشِيرٍ لِعَمْرِ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا (٧)

(١) سيأتي الحديث عنه في الاستثناء .

(٢) تكلم عن معنى (رب) وهو التقليل في الجزء الرابع ص ٤٥٥ من الأصل وذكر أنها حرف وليست باسم في الجزء الثالث ص ٥٠ ، ٥١ من الأصل وقال عنها أنها مختصة بالاسم ولا تدخل على الفعل إلا إذا اتصلت بها (ما) في ص ٤٨ ، ٥٥ من هذا الجزء .

(٣) الرعد : ١١

(٤) طه : ٧١

(٥) الطور : ٣٨

(٦) العبدي نسبة إلى عبد القيس . الأجدع : الأثف المقطوع ، والتقدير : فلا عطست شيبان إلا بأنف أجدع فحذف الموصوف ودعا عليهم بجدع الأنوف لصلبهم العبدي .

عطر : جاء من بابي ضرب ونصر .

.. ذكر البيت في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ غير منسوب ، ونسبة أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١٣ إلى امرأة من العرب ، ونسبه الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٦٧ إلى سويد بن بكاهل وكذلك السيوطي ص ١٦٤ وذكر قصيدته .

والشاهد فيه استعمال (في) مكان (على) وانظر الاقتضاب ص ٤٣١ والجواليقي ص ٣٥٢ والمخصص ج ١٤ ص ٦٤

(٧) ذكره في الكامل ج ٦ ص ٢٤٥ وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١١ : « وما جاء من الحروف في موضع غيره . . . قوله : إذا رضيت على بنو قشير . . . أراد عنى ووجهه : أنه إذا رضيت عنه أحبه وأقبلت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن » وانظر أيضاً ص ٣٨٩

أى عنى . وقال الآخر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبًا الشَّمْسِ اسْتَوَى فَعَرَفَهَا (١)

وسنفرده باباً لما يصلح فيه الإبدال وما يمتنع منه إن شاء الله .

— تقول / والله لأفعلن ، وتالله لأفعلن وتبذل التاء من الواو ، ولا تدخل من المقسم به إلا فى $\frac{2}{هـ ٨٤}$ (الله) وخذته . وذلك قواه (وتالله لأكيدن أضامنكم^(٢)) ؛ وإنما امتنعت من الدخول فى جميع ما دخلت فيه الباء ، والواو ؛ لأنها لم تدخل على الباء التى هى الأصل ، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ؛ فلذلك لم تتصرف .

• فأمّا إبدالها من الواو فنحن نذكره مفسراً فى التصريف^(٣) . ألا ترى أنك تقول : هذا أتقى من هذا ، والأصل أوقى ، لأنه من وقيت . وكذلك تُراث . إنما هو وراث ، لأنه من ورثت . وتُجاهُ فُعال من الوجه . وكذلك تُخمة من الوخامة . وهذا أكثر من أن يُخصى أو يؤتى بجميعة ، ونحن نستقصى شرحه فى باب التصريف إن شاء الله .

= وقال ابن هشام : « يحتمل أن يكون ضمن رضى معنى عطف وقد عد ابن عصفور هذا من الضرائر الشعرية فقال : ومنه إنابة حرف مكان حرف آخر ولم أره لغيره كيف وقد ورد فى القرآن والحديث » .

وقد أفرد له أبو الفتح باباً فى الخصائص ج ٢ ص ٣٠٦

البيت للقحيف العقيل من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب .

جواب إذا قوله : أعجبنى وجواب القم محلوف يدل عليه جواب إذا . انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والسيوطى

ص ١٤٢ والمنهى ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٨٩

(١) ذكره فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ ونسبه لابن الفلثرية (وهو يزيد) والشاهد فيه استعمال على إسما بمعنى فوق .

حاجب الشمس : قرنها ، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ فى الطلوع وانظر أمالى الشجوى ج ٢ ص ٢٢٩ وأسرار العربية

ص ٢٥٦

(٢) الأنبياء : ٥٧ - وهذه الآيات والشواهد المذكورة فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) ذكر فى الجزء الأول ص ٦٣ ، ص ٩١ ثم كرر هنا لثالث مرة .

واعلم أنك إذا حذف حروف الإضافة من المقسم به نصبته^(١) ؛ لأن الفعل يصل / فيعمل ، فتقول : الله لأفعلن ؛ لأنك أردت أحلف الله لأفعلن . وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ؛ كما قال الله عز وجل : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً^(٢)) أى من قومه . وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٣)

أى من ذنب . وقال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٤)

فتقول : الله لأفعلن . وكذلك كل مقسم به .

واعلم أن للمقسم تعويضات من أدواته^(٥) تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون في أدوات المقسم وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه . فإن جاز الجمع بين شيئين فليس

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ : « واعلم أنك إذا حذف من المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب حقاً إذا قلت : إنك ذاهب حقاً فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكد بالحق ويمر بحروف الإضافة ، كما يمر حق إذا قلت : إنك ذاهب بحق وذلك قولك : الله لأفعلن . . . »

فأما تا الله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب والله مثلها إذا تعجبت ليس إلا ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه توى . »

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على أن الأصل من ذنب فحذف (من) واستغفر يتعدى إلى المفعول الثاني بمن . أراد بالذنب جميع ذنوبه بدليل « ليست محصية » والنكرة قد تم في الإثبات . الوجه : القصد .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف قائلها وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٨٦ .

(٤) تقدم في ص ٣٦ ، ٨٦

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو وذلك قولك : أى ها الله ذا تثبت ألف (ها) لأن اللى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى هله ذا فيحذف الألف التي بعد الهاء ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر لأن قولهم : (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا ، كما تظهر في قولك : والله - فتركهم الواو ههنا ألته يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها (ها) ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأفعلن إذن لأدخلت الواو . »

أحدهما عوضاً ن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول : عليك زيداً ، وإنما المعنى : نحل زيداً ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت : « عليك » لم تجمع بينها وبين فعل آخر / لأنها بك من ذلك $\frac{2}{586}$ الفعل .

* * *

فمن هذه الحروف (هاء) التي تكون للتنبيه . تقول : لاها الله ذا ، وإن شئت قلت : لاهلله ذا . فتكون في موضع الواو إذا قلت : لا والله .

فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تُقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به . فحذفت الخبر لعلم السامع به^(١) .

فأما ممتها وإجراء المدغم بعدها في قولك : لا هالله ذا - فإنك أتيت بـ «ها» التي للتنبيه ، وثبتت الألف ؛ لأن حروف المد يقع بعدها الساكن المدغم . وتكون المدة عوضاً من الحركة ؛ لأنك ترفع لسانك عن المدغم رفعة واحدة . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . فيكون كقولك : دابة ، وشاية ، وراذوما أشبهه .

وأما قولك : لاهلله ذا - فإنتك حذفت الألف من هاء التنبيه لمتا وصلتها ، وجعلتها عوضاً من الواو ؛ كما فعلت ذلك بها في هلم . و (ها) هذه^(٣) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٤٥ « وأما قولهم : ذا - فزعم الخليل أنه المحلوف عليه كأنه قال : أي والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعماله هذا في كلامهم وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم : ها هو ذا وها أنذا وهذا قول الخليل » .

وفي شرح الكافية الرضى ج ٢ ص ٣١٢ « وقال الخليل (ذا) من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محلوف أي الأمر ذا أو فاعل أي ليكون ذا أو لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفياً أو إثباتاً . بدل من الأول فلا يقاس عليه فلا يقال : ها الله أخوك أي لأنا أخوك ونحوه .

وقال الأخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله أي الله الحاضر الناظر أو مبتدأ محلوف الخبر أي ذا تسمى فبعد هذا إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة » .

ومن هنا نرى أن المبرد اختار مذهب الأخفش وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٢١٢ ج ٢ ص ٨١ ، ١٢٦ من الروض الأنف وشرح الشافية ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٣ - ٢٠٣

(٣) نقلنا ص ٥٥٠ مكان ص ٥٩٠ كما فعلنا المكس واستقام الكلام في الموضعين

/ هي التي تلحق في قولك : هذا . قلنا المعنى : لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبية ،
فالتنبية يقع قَبْلَ كُلِّ ما نَبَّهت عليه ، كما قال الشاعر :

تَعَلَّمَنُ هـ . لعمر الله ذَا قَسَمٍ مَّـمَّـمًا فَاقْدِرْ بِدَرْعِكَ وَاَنْظُرْ أَيَّنَ تَنْسَلِكُ^(١)

أراد : تعلمن لعمر الله هذا قسما ، فقدم (ها) . وقال الآخر :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا فقلتُ لهم هذا لها وذا ليا^(٢)

يريد : وهذا ليا .

ومن هذه الحروف ألف الاستفهام إذا وقعت على الله وحدها ؛ لأنه الاسم الواقع على الذات .
وسائر أسماء الله - عز وجل - إنما تجرى في العربية مجرى النعوت . وذلك قولك : آله
لتفعلن .

وكذلك ألف أيم إذا ألحقها ألف الاستفهام لم تحذف ، وثبتت ؛ كما ثبتت مع الألف
واللام اللتين للتعريف في قولك : آل الرجل^(٣) قال ذاك ؟

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين (ها) التنبية و (ذا) بالقسم واستشهد به في ص ١٥٠ على التوكيد
بالتون الخفيفة .

ذرع الإنسان : طاقته - وأقصد بدرعك : مثل أورده الميدان وقال عنه : يضرب لمن يتوعد أى كلف نفسك ما تطيق .
والذرع عبارة عن الاستطاعة كأنه قال : أقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك أى توعد بما تسمعه قدرتك (مجمع الأمثال
ج ٢ ص ٩٢) .

والبيت روى بروايتين : أقدر من بابي ضرب وقتل بمعنى قدر ، وأقصد بدرعك - والباء بمعنى في .
قسما ، مصدر مؤكد لما قبله لأن معناه : أقسم - تعلمن : بمعنى أعلم ملازم للأمر .
والشاهد لزهير من قصيدة هددها الحارث بن ورقاء . الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . الخزانة ج ٤ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ،
ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٣٧٩ على الفصل بالواو بين (ها) وذا والأصل وهذا لى .
وفي الخزانة - إنما جاز تقديم ها على الواو لأن (ها) تنبيه والتنبية قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك :
ألا ان زيدا خارج وألا ان عمرا مقيم .

ونسب الأعم البيت إلى لييد ، وكذلك نسبة إليه الأندلسي في شرح المفصل . قال البغدادي : وأنا لم أره في ديوانه وكذلك
قال قبلى ابن المستوفى في شرح أبيات المفصل - الخزانة ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ وانظر ديوان لييد ص ٣٦٠ فقد نقل محققه
كلام الخزانة .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣

وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جعلت / عوضاً ، فثبتت ، ولم تُحذف ؛ كما ثبتت $\frac{2}{588}$ مع ألف الاستفهام . وذلك قولك : أَفَاللهِ لَتَفْعَلَنَّ^(١) .

ومن حروف القسم - إلا أنها تقع على معنى التعجب - اللام . وذلك قولك : اللهُ ما رأيت كاليوم قط ، كما قال :

لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُّ^(٢)

وقد تقع التاء في معنى التعجب ، ولم نذكرها هنا لأن ذكرها قد تقدم^(٣) . فهذا جُمْلَةٌ لهذه الحروف .

وسنبتن لِمَ دخل بعضها على بعض ؟ كما شرحنا دخول الواو على التاء إن شاء الله .

(١) في شرح الكافية الرضى ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠ : « اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً إلا في (الله) قسماً عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين ، لاختصاص لفظه (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسميها بخصائص . فمنها : اجتماع (يا) واللام في يا الله ، ومنها قطع الهززة في (يا الله) ، وأقاً الله ، وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التثنية .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ على دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب .
وفي الخزانة : روى المبرد : « الحيد » بفتح الحاء المهملة والمثناة التحتية وجمله مصدراً وهو اهوجاج يكون في قرن الوعل . ورواه ثعلب بكسر المهملة وكذا السكري وفسره بجمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل وقال بعضهم هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون فحركة للضرورة ومعناه الروغان .

وروى : « ذو جيد » بالجم ، وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل : يريد به الظبي .
الوعل : التيس الجبل . المشمخر : الجبل الشامخ العالي والباء بمعنى في ، والظيان : ياسين البر . الأس : الريحان وإنما ذكرهما إشارة إلى أن الوعل في خصب فلا يحتاج إلى الإسهال فيصا ، وقيل : الأس فقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .

(٣) النافية حذفت من يبق وهو حذف قياسي لأن المضارع وقع جواباً للقسم .
وهذا البيت من قصيدة نسفا السكري إلى أبي ذؤيب اللدلي وعزاها الحلواني إلى مالك ابن خالده الخناعي وأنشده الزنجشري في المفصل لعبد مناف الهزلي (في ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناة اللدلي وكذلك في المفصل ج ٢ ص ٢٣٨) ونسبه سيبويه إلى أمية ابن أبي عائذ وقال ابن السيد هو لأبي زبيد الطائي .

وهو في ديوان الهدليين ج ٣ ص ٢ للمالك بن خالد الخناعي .
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، ج ٤ ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، والمخصص ج ١٣ ص ١٦١ ، واللسان (حيد - ظيان) .

(٣) انظر ص ٢٢٠

هذا باب

الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم

اعلم أن هذه الأسماء التي نذكرها لك ، إنما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها ؛ كما أنك تقول : علم الله لأفعلن . فـ «عَلِمَ» فعل ماضٍ ، والله - عزَّ وجلَّ - فاعله ، فأعرابه كإعراب / رزق الله إلاً أنك إذا قلت : علم الله - فقد استشهدت . فلذلك صار فيه معنى القسم^(١) ، ألا ترى أنك تقول : غفر الله لزيد ، فلفظه لفظ ماقد وقع ، ومعناه : أسأل الله أن يغفر له . فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فَعَلَ - جاز أن يقع على ما ذكرناه ، ولم يُفهم عن قائله إلاً على ذلك . فإن أخبر عن خبر صادق كان مجازة سائر الأخبارُ فقال : (لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) ، وغفر الله لأصحاب محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فهذا مجازة . وكذلك : شهد الله لأفعلن ؛ لأنه بمنزلة : علم الله .

فمن تلك الأسماء قولك : لعمرُك لأفعلن ، وعلى عهد الله لأفعلن ، وعلى يمين الله لأفعلن^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع . يلعب زيد ، وعلم الله ينتصب . كما ينتصب ذهب زيد ، وفيها معنى اليمين » .

وقال في ج ٢ ص ١٤٧ « ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فأعرابه كإعراب يلعب زيد وذهب زيد ، والمعنى : والله لأفعلن وإذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء ، وبمنزلة : اتقى الله امرؤ عمل خيرا وإعرابه إعراب (فعل) ومعناه معنى (اليفعل) ، و (ليعمل) » .

(٢) الفتح : ١٨

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ « باب ما عمل بضمه في بعض وفيه معنى القسم .

وذلك قولك : لعمر الله لأفعلن وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول : أيمن الكعبة لأفعلن كأنه قال : لعمر الله المقسم به وكذلك أيم الله وأيمن الله إلا أن ذا أكثر في كلامهم فحذفوه . . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ومعناها كمنى الإسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : عل عهد الله لأفعلن فعهد مرتفعة وعل مستقر لها وفيها معنى اليمين » .

وعهد الله : غير صريح في القسم فيجوز التصريح منه بالخبر أما يمين الله فهو نص في القسم فلا يذكر معه الخبر وقد ذكره المبرد .

فهذا مثل قولك : عَلَى زَيْدٍ دَرَهْمَانِ ، وَلزَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ قَسَمًا لِقَوْلِهِ .
 لَعَمْرُ اللَّهِ مَا أَقْسَمُ بِهِ . وَإِذَا قُلْتَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ - فَقَدْ أُعْطِيَتْهُ عَهْدُكَ بِمَا ضَمِنْتَهُ لَهُ . وَبَعْضُ
 الْعَرَبِ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ ، فَيَرْفَعُ الْقَسْمَ ، فَيَقُولُ :

فَقُلْتُ يَمْسِينُ اللَّهُ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْيِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(١)

/ يريد : يمينُ الله على .

٢
٥٩٠

* * *

واعلم أَنَّ الْمَصَادِرَ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْقَسْمِ مَنْصُوبَةً بِأَفْعَالِهَا^(٢) ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْمَعَانِيَ
 الَّتِي وَصَفْنَا . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمْرُكَ اللَّهُ لَا تَقْسِمُ ، وَقَعْدُكَ اللَّهُ لَا تَقْسِمُ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَعِيدُكَ
 اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ : يَمِينُ اللَّهِ وَعَهْدُهُ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ على رفع يمين الله بالإبتداء وحذف الخبر .

وفي الخزانة : روى يمين الله مرفوعاً ومنصوباً ، أما الرفع فعل الإبتداء والخبر محذوف ، وأما النصب فعل أن أصله :
 أحلف بيمين الله . فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقى منصوباً .
 وأجاز إبتناء خروف وعصفور أن ينصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه تقديره : ألزم نفسي يمين الله ، ورد بأن (ألزم)
 ليس بفعل قسم ، وتضمن الفعل معنى القسم ليس بقياس .
 وأبرح : فعل ناقص وحذفت لا النافية على القياس كما قلنا .

الأوصال : المفاصل وقيل مجتمع العظام . المفرد وصل بكسر الواو وضمتها : كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره -
 الخزانة ج ٤ ص ٢٠٩ .

والبيت من قصيدة لامرئ القيس في الديوان ص ١٠٥ - ١١٣ - وشرحه ص ٤٥ - ٦٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب بأضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضمت موضعاً
 واحداً لا تتصرف في الكلام . . وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام وذلك قولك : سبحان الله . .
 وعمرك الله ألا فعلت وقعدك الله ألا فعلت . . »

وكانه حيث قال : عمرك الله وقعدك الله قال : عمرتك الله ، بمنزلة نشدتك الله ، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك الله
 كأنك قلت : عمرتك عمراً ونشدتك نشداً ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به . . »

وقال في ص ١٦٣ « فعدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل وكان قوله : عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله
 وإن لم يتكلم بنشدك الله ، ولكن زعم الخليل أنه تمثيل يمثل به . »

وإن شئت كان على قولك : بيمين الله وما أشبهه ، فلما حذفت حرف الإضافة وصل الفعل ،
فعمل^(١) على ما وصفناه في أول الباب وكذلك ويمين الله .

(١) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٤٩ « وذكر أبو العباس محمد بن يزيد في قولهم : عمرك الله أن إنتصابه على المصدر
بتقدير عمرك الله تميرا على ما قرره سيويه وأجاز فيه أبو العباس أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قولهم :
يمين الله وعهد الله في قول من نصبها وإنما النصب فيها بتقدير أقسم بيمين الله وبهد الله فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل
وعلى هذا يكون قولهم : عمرك الله تقديره : أقسم بعمرك الله فيكون عمرك الله تسبا محذوف الجواب والمراد بالمر التعمير
فالمنى أقسم بتعميرك الله أى بأمرارك له بالدوام والبقاء .

وذكر أبو العباس بعد عمرك الله : عمرك الله لا تقم - فزل عمرك الله منزلة عمرك الله . قال : وإن شئت قلت : عميدك الله .
وهذا دليل قاطع على نصبه عنده بتقدير أقسم بعمرك الله .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ « والأصل عند سيويه : عمرك الله تميرا ، فحذف الزوائد من
المصدر وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول . . ومعنى عمرك : أعطيتك عمرا بأن سألت الله أن يعمرك فلما ضمن عمر
معنى السؤال تمدى إلى المفعول الثانى أعنى الله .

وكذا . . عمرك الله ، وإن لم يستعمل ، أى : جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى . . .

ويجوز ألا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير أسأل الله عمرك ، أى : أسأل الله تعميرك وأسأل الله عمرك
أى تعميدك وتمكينك على حذف الزوائد . وأسأل تمتد إلى مفعولين أو يكون المعنى . أسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه
وأبديته وبتعميدك الله أى نسبتك إياه إلى القعود أى الدوام والتمكن ، فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو الله لأفعلن ،
وهما مصدران محذوران الزوائد مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى عمرك الله بكسر القاف : بحق عمرك أى عميدك أى ملازمك العالم بأحوالك وهو الله فأنه عطف ببيان
لعمرك .

* * *

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ : « وأما قولهم : عمرك ألا تفعل كذا وعميدك ألا تقوم وعمرك الله وعميدك
الله ففيهما قولان :

أحدهما : أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعيل كالحس والحسيس ، ومعناهما المراقبة فانتصابهما بتقدير أقسم فكأنك
قلت : أقسم بمراقبتك الله ، ولما أضمرت (أقسم) عديته بنفسه .

والقول الآخر : أن معنى العمد والعميد الرقيب الحفيظ من قوله تعالى (عن يمين وعن الشمال عميد) أى رقيب حفيظ فعمد
وعميد في هذا القول كخل وخليل وند ونديد وشبه وشبيه ، وإذا كانا كذلك فهما من صفات القديم سبحانه وتعالى فهو الرقيب
الحفيظ فإذا قلت : عمرك الله وعميدك الله على هذا المعنى نصبت إسم الله على البدل . .

وفي الخزانة ج ٤ ص ٢١٣ ضعف هذا بقوله : لم يسمع أنهما من أسماء الله تعالى وفي الشجرية أيضا - ج ١ ص ٣٥٢ « وذهب
أبو العلاء الممرى في قولهم : عمرك الله إلى خلاف ما أجمع عليه أئمة النحو : فزعم أن العمر مأخوذ من قولهم : عمرت البيت
الحرام : إذا زرته قال ومنه اشتقاق الاعمار والعمرة .

وإن شئت كان على قولك : عمّرتك الله تعميرا ، ونشدتك الله نشدا ، ثم وضعت عمرك
في موضع التعمير . وكذلك أخواته . قال الشاعر :

= ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله ، قال : كأنك قلت : اذكرك خدمتك الله ، قال : ويحتمل أن يكون قولهم عمرك
الله مأخوذاً من عمر الديار من العبارة أي بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته . . فخالف فحول النحويين المتقدمين والمتأخرين
فراراً من غرض معنى أقوالهم فيه لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتحمل اشتقاقاً محالاً .

(خلاصة النصوص السابقة)

(١) عمرك الله :

انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير : عمّرتك الله تمييزاً أي أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فالتقدير مفعول ثان على
تصيين (عمر) معنى سال .

وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض . التقدير : أقسم بعمرك الله ، والمراد بالعم التعمير والمعنى : أقسم
بتعميرك الله ، أي باقرارك أنه بالدوام والبقاء .

(ب) يكون التقدير : أسأل الله عمرك ، أي أسأله تمييزك .

(ج) يكون التقدير : أسأل بحق تمييزك الله ، أي اعتقادك بقاءه وأيديته فعمرك منصوب على نزع الخافض وهو مضاف
للفاعل و (الله) مفعول به .

(د) أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرك البيت الحرام : إذا زرتة ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله أي زيارتك .

(هـ) أو من العبارة أي بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته .

قعدك الله ، وقميدك الله :

١ - منصوبان على المصدرية وأن لم يستعمل فعلهما ، والمعنى : جعلتك قاعداً متمكناً بالسؤال من الله تعالى .

٢ - منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله قميدك وتمكينك .

٣ - منصوبان بنزع الخافض والتقدير : أسأل بتقميدك الله أي نسبتهك إياه إلى القمود ، أي الدوام والتمكن وهما مصدران
محلولا الزوائد مضافان إلى الفاعل ، ولفظ الجلالة مفعول به .

٤ - مصدران جاءا على الفعل والفعليل معناهما المراقبة فانتصاهما بنزع الخافض والتقدير : أقسم بمراقبتك الله .

٥ - اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ فهما من صفات الله ولفظ الجلالة بهما يدل منهما وضعف ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء
الله تعالى .

اسم الجلالة منصوب لأنه مفعول للمصدر : عمرك ، قعدك ، قميدك . وأجاز الأخفش فيه الرفع وحكي المازني أنه سمع فيه الرفع .
فيكون المعنى : عمرك الله تعميراً ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعاً .

عَمَّرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لِنَسَا هَلْ كُنْتُ جَارَتْنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

يريد : ذكرك الله . وقال الآخر :

عَمَّرْتُكَ اللهُ الْعَلِيِّ فَإِنِّي أَلْوَى عَلَيْكَ لَوَانَ لُبِّكَ يَهْتَدِي (٢)

ولذلك جعل المصدر في موضعه فقال :

أَيُّهَا الْمَنْحُجُّ الثَّرِيَا سُهَيْلًا عَمَّرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟ (٣)

= أنظر أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٤٧ - ٣٥٣ - ابن يعيش ج ١ ص ١٢٠ ج ٩ ص ٩١ شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ المخصص ج ١٧ ص ١٦٤ - ١٦٥ والكامل ج ٨ ص ٢٢٩ - والمجموع ج ٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على وضع « عمرك الله » موضع « عمرك الله » .

وذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ .

ضبط أبو علي (الا) بفتح الهمزة فيكون أصله هلا ونقل ذلك عن الكسائي وعلى رواية كسر الهمزة فهي إلا الاستثنائية والاستثناء مفرغ والفعل - وإن كان مثبتاً في اللفظ - فهو منفي في المعنى والمعنى ما أسألك إلا كذا ، ومثله : نشدتك الله ألا فعلت ولما فعلت ، والفعل مؤول بمصدر بدون سابق .

(وما) في البيت زائدة ، وجملة : (هل كنت جارتنا) في «وضع المفعول لذكرت معلق بالاستفهام .

وذو سلم : موضع بالحجاز معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤٠ .

والشمر للأحوص - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) استشهد به سيبويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ١٦٣ .

ألوى : أعطف - أسند الهداية إلى اللب لأنه سبب الاهتداء ، أو أراد قلبك وعبر عنه باللب لأنه محله .

وهو لعمر بن أحمد الباهل - الخزانة ج ١ ص ٢٣٢ ، أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٣) أكثر استعمال عمرك الله وقعدك الله في قسم السؤال وقد يستعملان في غير القسم كما في قوله : « عمرك الله كيف يلتقيان »

فالمعنى : سألت الله أن يطيل عمرك ولم يرد القسم ذكر ذلك الجوهري وابن يعيش ج ٩ ص ٩٢ .

وقال البغدادي : هو هنا قسم سؤال ، وجوابه : كيف يلتقيان .

الثريا : بنت عبد الله بن الحارث .

والشمر لعمر بن أبي ربيعة انظر الديوان ص ٤٩٥ والخزانة ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

قَمِيدَكَ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَبِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَبْجَعًا^(١)

فكل ما كان من ابتداء أو خبر أو فعل وفاعل فيه معنى القسم فهذا مجازه .

واعلم أن من هذه الحروف أيم ، [وايمن]^(٢) وألفها ألف وصل ، وتمام الاسم النون تقول
أيم الله لأفعلن . أيمن الله لأفعلن .

وليس بجمع يمين . ولكنه اسم موضوع المقسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع .
فوصلهم إياها يدللك على أنها زائدة ، وأنها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر :

فقال فريق القوم لَمَا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وفريقٌ : لَيْمُنُ اللَّهُ مَا نَذَرِي^(٣)

فمن قال : أيم الله قال : لَيْمُنُ اللَّهُ لأفعلن . فإن وقع عليها ألف الاستفهام مددت ، ولم
تتحذف ألف الوصل فيلتبس الاستفهام بالخبر ؛ كما كنت فاعلا بالألف التي مع اللام في
قولك : آل الرجل قال ذلك ؟ . فيقول : أيم الله لقد كان ذلك^(٤) .

وزعم يونس أن من العرب من يقول : أيم الله في موضع / أيم الله فهي عند هؤلاء بمنزلة
ابن واسم . تقول في الاستفهام : أيم الله لقد كان ذلك ؟ لأنها تسقط للوصل ، وتحدث ألف

(١) أكثر استعمال قמידك في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهي وعليها مضر تستعملها في قسم غير
السؤال تقول : قמידك لتفعلن كذا و (أن) في البيت زائدة و (لا) ناهية والمفعول الثاني محذوف ، أي قמידك الله . نكأت القرحة
قشرتها . فيبجعا : مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي .

وأصل الفعل يوجع قلبه الوار ياء على لغة بني تميم ويصح فتح ياء المضارعة وكسرها .

والبيت لمتمم بن نويرة من قصيدة ذكرت في الكامل ج ٨ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ والمفضليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ وشرح
الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٣ . والخزانة ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٨ ، ج ٤ ص ٢١٤ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ ، الجزء الثاني ص ٩٠ وكذلك حديث همزة الوصل .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، والجزء الثاني ص ٩١ .

الاستفهام ومنهم من يحذف ألف الاسم حتى يصير على حرف عِلْمًا بأنه لا ينفصل بنفسه
فيقول : م الله لأفعلن .

ويقال : م الله لأفعلن ، ومِنْ رَبِّي لأفعلن . أبدل (مِنْ) من الباء التي في قولك : بالله
لأفعلن ، ويربِّي لأفعلن ؛ كما تقول : فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء على « في » ،
وكذلك دخلت (مِنْ) على الباء ، والاحتجاج يأتيتك في موضعه^(١) إن شاء الله .

* * *

واعلم أنك إذا دلت على القسم بما تضعه في موضعه ، فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد
القسم . تقول : أقسمت لأقومن ، واستحلفته ليخرجن ، أى قال له : والله لتخرجن ، فدل
هذا على القسم .

ولا يلحق هذه اللام ما النون في آخره خفيفة أو ثقيلة إلا والمعنى معنى القسم . لا تقول :
زيد يقومن ، ولا زيد ليقومن إلا أن تريد القسم في هذه الأخيرة / خاصة ، فكأنك قلت :
زيد والله ليقومن . وتفسير هذا في إثر هذا الباب إن شاء الله .

* * *

وتقول : إى والله لأفعلن . وإن شئت قلت : إى الله لأفعلن ، إنما تريد : (إى) التي في
معنى (نعم)^(٢) ؛ كما قال : (قُلْ إى وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)^(٣) . فتصل المقسم
به ؛ لأن (إى) جواب ، والقسم بعدها مستأنف . ولو كانت بدلاً من حروف القسم لم تجتمع
هى وهو ؛ ألا ترى أنك تقول : إى والله لأفعلن^(٤) .

* * *

(١) عرض لنيابة بعض الحروف عن بعض فيما سبق ص ٣١٩ - ٣٢٠ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وتقول : نعم الله لأفعلن وأى الله لأفعلن لأنها ليسا ببدل ألا ترى أنك تقول : أى الله
ونعم والله » .

(٣) يونس : ٥٣ .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٦ « و (أى) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق
الخبر أيضاً وذكره ابن مالك . . . ولا يستعمل بعد (أى) فعل القسم ، فلا يقال : أى أقسمت بربى ، ولا يكون المقسم به بعدها
إلا الرب ، والله ، ولعمري . . . »

وفي ياء (أى) من (أى الله) ثلاثة أوجه : حلفها الساكنين وفتحها تبييناً لحرف الإيجاب وإيقاظها ساكنة والجمع بين ساكنين
وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ١٢٤ - ١٢٥ والمعنى ج ١ ص ٧١ .

وإنما الفضل بين (بلى) و (نعم) أن (نعم) تكون جوابا لكل كلام لا نفي فيه ، و (بلى) لا تكون جوابا إلا للكلام فيه نفي^(١) .

لو قال لك قائل : أنت زيد ؟ لكان الجواب (نعم) . وكذلك هل جاءك زيد ؟ وكذلك من يأتك ثأته فتقول : نعم ، ولا يصح هاهنا (بلى) .

فإن نفي فقال : أما لقيت زيدا ؟ كان الجواب : بلى . وكذلك : ألسنت قد ذهبت إلى زيد ؟ وما أخذت منه درهما ؟ وأنت لا تعطى شيئا . فجواب هذا كله (بلى) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي ، وأما (نعم) فعلة وتصديق . تقول : قد كان كذا وكذا فيقول : نعم ، وليس اسمين . . . »
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٥ والخزانة ج ٤ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ والمفاتيح ج ١ ص ١٠٤ ، ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ .

هذا باب

ما يُقسَم عليه من الأفعال^(١)

وما بالُ النون في كلِّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها
إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها؟

اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزم اللام التوَنُّ ، ولم يجوز إلا ذلك .
وذلك قولك : والله لأقومنَّ ، وبالله لأضربنَّ ، والله لتنطلقنَّ .

فإن قال قائل : فما بال هذا لا يكون كقولك في الأمر والنهي إذا قال : اضربنَّ زيدا ،
ولا تشتمنَّ عمرا . وإن شئت قلت : اضربْ زيدا ، ولا تشتم عمرا . وكذلك : هل تنطلقنَّ ؟
وإن شئت قلت : هل تنطلقنَّ ؟

فإنما ذلك لأنَّ القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال ، فكرهوا أن يلتبس بما يقع
في الحال .

فأما الأمر والنهي فيفصل بينه وبينهما باللام ؛ لأنَّ اللام لا تكون في الأمر والنهي .
وكذلك لا تكون في الاستفهام .

وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين / هذه الأخبار التي قد تقع في الحال ؛ نحو قولك :
إنَّ زيدا لمنطلق ، لأنَّ حدَّ هذا أن يكون في حال انطلاق . وكذلك إنَّ زيدا ليأكل . فإذا قلت :
والله ليأكلنَّ ، عَلِمَ أنَّ الفعل لم يقع .

فإن قلت : قد جاء : (إنَّما جعلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)^(٢)
أى لحاكم .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٥٤ باب الأفعال في القسم .

(٢) النحل : ١٢٤ .

قيل : قد يكون هذا ، ولكن ليس فيه دليلٌ على ما يقع في الحال أو يقع بَعْدُ ، على أن أكثر الاستعمال أن يكون للحال . فإذا دخلت النون عُلِمَ أن الفعل لا يكون في الحال البتة . فذلك لزمته اللام^(١) ؛ لأنك قد تذكر الأفعال ، ولا تذكر المقسم به فتقول : لأنطلقن ، فيعلم أن هذا على تقدير اليمين وأنه ليس للحال . فلهذا أُجرى ما ذكرت لك .

فأما اللام فهي وُضلة للقسم ؛ لأن للقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به ، ولا يتصل إلا ببعضها . فمن ذلك : اللام ، تقول : والله لأقومن ، والله كزيد أفضل من عمرو . ولولا اللام لم تتصل .

وكذلك (إن) . تقول : والله إن زيدا لمنطلق . وإن شئت قلت : والله إن زيدا منطلق . /

$\frac{2}{596}$

وكذلك (لا) في النفي ، و (ما) . تقول : والله لا أضربك ، والله ما أكرمك^(٢) ، ولا تحتاج إلى النون لأن (ما) يدل على الحال ؛ كما تدل (إن) إذا قلت : والله إنني لأكرمك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « قلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يجبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام ان كان ليقول مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذلك لأن (ان) تكون بمنزلة (ما) » .

وقال في ص ٤٥٦ « فن ثم ألزموا النون في اليمين لتلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) .

وسيبويه صرح أيضاً بوجوب توكيد المضارع المثبت الواقع في جواب القسم في غير هذين الموضعين فقال في ج ٢ ص ١٤٩ « ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لاتفارقة الخفيفة والثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام للقسم » .

وقال في ج ١ ص ٤٥٤ « فإذا حلفت على فعل غير منق لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة ؛ والمعجب بعد هذا أن ينقل ابن يعيش عن أبي علي أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأى سيبويه ، قال في ج ٩ ص ٣٩ : « ذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاها عن سيبويه » وقال في ص ٤٣ « وذهب أبو علي أنه يجوز ألا تلحق هذه النون الفعل قال : ولحقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « ومثل هذه اللام . . أن إذا قلت والله أن لو فعلت فعلت » .
وقال في ص ٤٥٦ « قال عز وجل (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك) وقال سبحانه (ولئن زالتا ان أسكهما من أحد من بعده) » .

وقال في ص ٤٧٣ « والله انه لذهاب » .

أمرٌ قد وقع ، ولا يقال هذا إلا على شيء متقدّم ، فالأمر فيهما واحد ، إلا أنّ هذا على الحذف والتعجب ، والذي به (تقد) على استقصاء الكلام^(١) . فعلى هذا فأجرهما .

واعلم أنّ من العرب من يقول : اللهُ لأفعلن^(٢) ، يريد الواو ، فيحذفها . وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين . وإنما ذكرناه لأنّه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندي ؛ لأنّ حرف الجرّ / لا يحذف ويعمل إلا بعوض لما تقدّم من $\frac{٢}{٥٩٨}$ الشرح .

واعلم أنّ القسم لا يقع إلا على مقسم به ، ومقسم عليه ، وأنّ قوله عزّ وجلّ : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى^(٣)) . أنّ الواو الأولى واو قسم ، وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسم . واو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعاً من بعض ،

(١) في المفتى ج ١ ص ١٤٩ « ذكره ابن عصفور : وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جرى باللام (تقد) جسيماً ، نحو : (تا لله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جرى باللام وحدها كقوله :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَافِئَةً فَاجْسِرِ لَنَا مَا وَفَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وقال في ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١ « وقال الجميع : حق الماضي المثبت المحاب به القسم أن يقترن باللام وقد . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر ولياء نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف رب . . وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك . . » .

(٣) الليل : ١ - ٣ . وفي سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ - ١٤٦ « وقال الخليل في قوله عز وجل (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجل) وما خلق الذكر والأنثى (الواوان الأخرىان ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مرت بزيد وعمرو والأولى بمنزلة الباء والتاء ألا ترى إنك تقول والله لأفعلن والله لأفعلن فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخرىان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء جاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون كقولك : بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم ولا يقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن والواو الآخرة واو القسم لا يجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه . » .

وفي اعراب ثلاثين سورة لابن خالوية - ص ١٠٨ جواب القسم : إن سعيكم لشيء وانظر التبيان لابن القيم ص ٥٥ .

وتدلُّ (لا) على ما لم يقع^(١)؛ كما تدلُّ النون عليه إذا قلت : والله لأفعلن ، ثم نفيت ، فقلت : والله لا أفعل . فهذا مبين بأنفيس الحروف . مُسْتَعْنٍ فيه عن غيرها ؛ لأنَّ النون إنَّما دخلت لتفصل بين معنيين ، فإذا كان الفضلَ بغيرها لم تحتج إليها .

واعلم أنَّ قولك : أقسمت لأفعلن ، وأقسمت لا تفعل - بمنزلة قولك : قلت : والله لا تفعل ، وقلت : والله لتفعلن .

واعلم أنَّك إذا أقسمت على فعل ماضٍ ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ؛ لأنَّ الفعل الماضي مبنى على الفتح غير متغيرة لامه ، وإنَّما تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت . فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد . وذلك قولك : والله لرأيت زيدا يضرب عمرا ، فأنكرت ذلك .

وإن وصلت اللام بـ (قَدْ) فجيّد بالغ . تقول : والله / لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك . وسنفسر الفصل بين الفعل بـ (قد) وبين الفعل إذا لم تدخله .

* * *

أما (قَدْ) فأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخير^(٢) . فإذا قلت : قد جاء زيد - لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمرٍ كان بينك وبينه ، أو أمرٍ تعلم أنه لا يتوقعه . فإن أدخلت اللام على (قد) فإنَّما تدخلها على هذا الوجه .

فأما قولك : والله لكذب زيد كذباً ما أحسبُ الله يَغْفِرُ له - فإنَّما تقديره : لقد ؛ لأنه

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٦ « وتكون (لا) نفيًا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فنقول لا يفعل » .
وفي الخزانة ج ١ ص ٢٦٢ : « فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنق بها يقع حالا ؛ نحو : (ما لنا)
لا ترجون الله وقارا » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فنقول : قد فعل . وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » .

الأول إلى آخر القسم على غير محلوف عليه ، فكان التقدير : (والليل إذا يغشى) ، ثم ترك هذا ، وابتدأ (والنهار إذا تجلّى) . ولكنه بمنزلة قولك : والله ثم الله لأفعلن ، وإنما مثلت لك بـثم^(١) ؛ لأنها ليست من حروف القسم .

* * *

واعلم أن القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثم يذكر ما يقع عليه القسم . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ . وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ^(٢)) ثم ذكر قصة أصحاب الأخدود توكيدا .

وإنما وقع القسم / على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وقد قال قوم : وإنما وقع على (قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ) ، وحذفت اللام لطول الكلام . وليس القول عندنا إلا الأول ؛ لأن هذه الاعتراضات توكيد .

فإنما قوله : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا^(٣)) فإنما وقع القسم على قوله : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وحذفت اللام لطول القصة ، لأن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل .

(١) تمثيل سيبويه كما ذكرناه كان بالواو .

(٢) البروج : ١ - ١٢ . في الكشف ج ٤ ص ١٩٩ « جواب القسم محذوف يدل عليه قوله (قتل أصحاب الأخدود) كأنه قيل : أتمم هذه الأشياء أنهم ملعونون يعني كفار قريش ، كما لمن أصحاب الأخدود . وذلك أن السورة وردت في تثبيت المؤمنين وتصبيرهم على أذى أهل مكة وتذكيرهم بما جرى على من تقدمهم من التلمذ على الإيمان وإلحاق أنواع الأذى » .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٠ « وجواب القسم قيل محذوف فقيل : لتبهثن ونحوه وقيل الجواب مذكور فقيل : (إن الذين فتنوا) وقال المبرد : (إن بطش ربك لشديد) وقيل : (قتل) وهذا نختاره وحذفت اللام أى لقتل وحسن حذفها ، كما حسن في قوله (والشمس وضحاها) ثم قال (قد أفلح من زكاهها) أى لقد أفلح ويكون الجواب دليلا على لعنة الله على من فعل ذلك وطرده من رحمة الله وتنبها لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليفتنوهم عن دينهم على أنهم ملعونون . وانظر التبيان لابن القيم ص ٩١ وإذا كان (قتل) جواباً للقسم فهي جملة خبرية ، وقيل دعاء ، فيكون الجواب غيرها » .

(٣) الشمس : ١ - ٩ . في إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٠ « (قد أفلح) ها هنا لام مضمرة هي جواب القسم والأصل لقد أفلح » وانظر التبيان لابن القيم ص ١٨ .

وفي الكشف ج ٤ ص ١١٦ « جواب القسم محلوف تقديره ليدمن الله عليهم كما دمدم على ثمود ، وأما (قد أفلح من زكاهها) فكلام تابع لقوله (فألمها فجورها وتقواها) على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء » .

ألا ترى أن الذخريين لا يتقواون : قام هند ، وذهب جاريتك ، ويجيزون : حضر القاضي
اليوم امرأة يا فتى ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام ، لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف .
وتقول : وحق الله ثم حقا لأفعلن ثم حقا تحمله على الموضع ، كان جائزا
كما قال :

• فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١) •

وعلى هذا قرئ (فَأَصْدَقَ وَأَكْنُ مِنْ الصَّالِحِينَ)^(٢) ؛ لأنه حمله على موضع الفاء .

= وفي البحر ج ٨ ص ٤٨١ (قد أفلح) قال الزجاج وغيره : هذا جواب القسم ، وحذت اللام لطول الكلام ، والتقدير
لقد أفلح ، وقيل : الجواب محذوف تقديره : لتبشئ .
(١) صدره :

معاويتي إننا بشر فأسجج

استشهد به سيبويه على العطف على الموضع في أربعة مواضع من كتابه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ واستشهد به
المبرد على العطف على الموضع أيضاً في ثلاثة مواضع من المنتصب : هذا الموضع ، وفي موضعين من الجزء الرابع .
ولم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغدادي ينسب إلى المبرد أنه
رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . قال في الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ .

« وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبمه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف ، قال : وما غلط فيه
التحويين من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا ما روى عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المحذوف . وقد غلط
على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها ، وهذا البيت أولها ، وبعده :

فهيها أمة ذهبت ضياعاً يزيد أمرها وأبو يزيد

وأجاب الزمخشري تبما لما قاله الاتباري في الانصاف بأن هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فن رواه
بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أذ يروها بني حرب عليكم ولا ترموايها الغرض البعيدا

وانظر الانصاف ص ٢٠٧ وشرح المتنبي ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

أسجج بمعنى أرفق ، والشعر لمقبية بن هبيرة الأسدي جاهل إسلامي وفد على معاوية فندم عليه رقة هذه الأبيات - الخزانة ج ١
ص ٣٤٣ - ٣٤٥ .

(٢) المنافقون : ١٠ . في سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدق وأكن من الصالحين)
فقال هذا كقول زهير :

وتقول : والله لأضربنك ، ثم والله لأحبسنك ؛ لأنك عطفت قسما على قسم .

ولو قلت : والله لأضربنك ثم لأحبسنك / الله ، لم يكن في الثاني إلا النصب ؛ لأنك عطفت فعلا على فعل ، ثم جئت بالقسم بعد غير معطوف . كأنك قلت : الله لأفعلن . فأوصلت إليه الفعل .

فهذه جُنَّة هذا الباب .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْءًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فإنما جروا هنا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا قبله فعل هذا توهموا هذا .

هذا باب

الفرق بين (إنَّ) و (أَنَّ)

اعلم أَنَّ (إنَّ) مكسورةٌ مشبَّهةٌ بالفعل بانظها ، فعملُها عملُ الفعلِ المتعدّي إلى مفعولٍ وقد مضى تفسيرها في بابها^(١) .

فإذا قلت : (أَنَّ) مفتوحةٌ فهي وصلَّتْها في موضع المصدر . ولا تكون إلا في موضع الأسماء دُونَ الأفعال ؛ لأنها مصدر ، والمصدر إنَّما هو اسم . وذلك قولك : باغى انطلاَقك ، وتقول : علمت أنك منطلق ، أى : علمت انطلاَقك . وكذلك أشهد أنك منطلق ، وأشهد بأنَّك قائم ، أى : أشهد على انطلاَقك وبقيامك . فهذا جُملةٌ هذا .

واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال - أنه لا يجوز الاقتصار على / المفعول الأول^(٢) لأن الشكَّ والعلمَ إنَّما وقعا في الثاني ، ولم يكن بد من ذكر الأول $\frac{٢}{٦٠١}$ يُعلم من الذى عُلِمَ لما منه أو شك فيه من أمره ؟ .

فإذا قلت : ظننت زيدا فأنت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت : (منطلقاً) ففيه وقع الشكُّ ، فذكرت (زيداً) ؛ لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره .

فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق . لم تحتاج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنيت^(٣) .

(١) باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال سيأتى في الجزء الرابع ص ٤٢٧ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل . . . وإنما منك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً وذكرنا الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ؟ وإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً . . . » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ « تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذلك . وكذلك : وددت أنه ذاعب ؛ لأن هذا في موضع ذلك إذا قلت : وددت ذلك » .

= كلام المبرد هنا صريح في أنه لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها وإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم تحتاج إلى المفعول الثاني واستغنيت عنه ويمثل الاستثناء بقوله : لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق ، فالمبرد لم يخالف سيبويه في أن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين .

وقد نسب إليه السيوطي في الجمع وكذلك الصبان القول بأن (أن) ومعمولها لا تغنى عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقدره خلافاً لسيبويه .

في الجمع ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ « تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولها نحو : ظننت أن زيدا قائم . اعلم أن إبه على كل شيء تقدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والخبر عنه . بالدِّكر في الصلة ثم لاحذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير : أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً . . » وانظر حاشية الصبان ج ١ ص ٣٦٧ .

هذا باب من أبواب (أن) المفتوحة

نقول : قصة زيد: أنه منطلق، وخبر زيد : أنه يُحبَّ عبدَ الله ؛ لأنَّ هذا موضع ابتداء
وخبر ، فالتقدير : خبرُ زيدٍ محبُّته عبدَ الله ، وبلغني أمرُك أنَّك تُحبُّ الخيرَ ، فالمعنى معنى البَدَل
كأنَّك قلت : بلغني أمرُك ، ثمَّ قلت : محبَّتُك الخيرَ ؛ لأنَّ المحبَّة هي الأمر /- ، كما تقول : $\frac{2}{602}$
جاعني أخوك زيد ؛ لأنَّ الأخ هو زيد^(١) .

وتقول : أشهد أنَّ محمدًا رسول الله . فكأنَّ التقدير : أشهد على أنَّ محمدًا رسول الله ؛
أى : أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنَّ محمدًا رسول الله ، أى : أشهد بذلك .

فإذا حذف حروف الجرِّ وصل الفعلُ فعمل^(٢) ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة ؛ كما
قال عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)^(٣) أى : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسنٌ جدًا .
وإن شئت جئت به ؛ كما تقول : الذى ضربتُ زيدٌ ، فتمحذف الهاء من الصلة . ويحسن إثباتها ؛
لأنَّها الأصل .

* * *

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٦ « باب ما تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول .

وذلك قولك : بلغتني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون وكذلك القصة وما أشبهها » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئتك أنك تريد المعروف إنما تريد ؛ لأنك تريد المعروف . ولكنك حذف
اللام ههنا . . فإن حذف اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذف اللام من (لا يلاف قريش) كان نصبا ، هذا قول الخليل »
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٩ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ . وفى سيبويه ج ١ ص ١٦ « ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله . ومثل ذلك قوله عز وجل (واختر
موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) » وانظر الكامل ج ١ ص ١٣٦ ، ج ٨ ص ١٩٢ . تقدمت الآية ص ٣٢١ .

واعلم أنه لا يحسن أن يلى (إن) (أن) ؛ لأنَّ المعنى واحد^(١) ؛ كما لا تقول لمن زيدا
منطلق ؛ لأنَّ اللام فى معنى (إن) ، فإن فصلت بينهما بشئٍ حسن واستقام ، فقلت : إن فى
الدار لزيدا .

ولا تقول : إن لزيدا فى الدار [بل تقول] ^(٢) كما قال عز وجل : (إن فى ذلك لآية) ^(٣) .
وعلى هذا لا تقول : إن أن زيدا منطلق بلغنى . ولكن لو قلت : إن فى الدار أنك منطلق ،
وإن فى الدار أن لك ثوباً - حسن ؛ كما قال الله عز وجل : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا
تعرى . وأنتك / - لا تظماً فيها ولا تضحى) ^(٤) ويجوز (وإنك لا تظماً فيها) على القطع ،
والابتداء .

فالأولى على قولك : ضربت زيدا وعمراً قائماً . والقطع على قولك : ضربت زيدا وعمرو
قائم .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « واعلم أنه ليس يحسن لـ (إن) أن تلى (أن) ولا (أن) ؛ كما قبح ابتداءك الثقيلة
المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء .

واعلم أنه ليس يحسن أن تلى إن أن ولا أن إن ألا ترى أنك لا تقول : إن أنك ذاهب فى الكتاب ولا تقول : قد عرفت أن
إنك منطلق فى الكتاب وإنما قبح هذا ههنا كما قبح فى الابتداء ألا ترى أنه قبيح أن تقول : أنك منطلق بلغنى أو عرفت . . . » .

(٢) زيادة يقتضيه المعنى .

(٣) البقرة : ٢٤٨ وفى غيرها أيضاً .

(٤) طه : ١١٨ - ١١٩ - فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « وتقول : أن لك هذا على وأنتك لا تؤذى كأنك قلت : وإن
لك ألا تؤذى ، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قرئ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم (وإنك لا تظماً
فيها) وقال بعضهم (وأنتك) .

القراءتان بفتح همزة أنك وكسرها سبعيتان .

الفتح بالمطف على ألا تجوع والكسر بالمطف على جملة أن الأولى أو على الاستئناف - غيث النفع ص ١٦٩ شرح الشاطبية
ص ٢٤٩ النشر ج ٢ ص ٣٢٢ الأتحاف ص ٣٠٨ الكشف ج ٢ ص ٤٤٩ المكبرى ج ٢ ص ٦٧ البحر المحيظ ج ٦ ص ٢٨٤

هذا باب

(إنَّ) إذا دخلت اللام في خبرها

اعلم أنَّ هذه اللامَ تنقطع ما دخلت عليه [تَمَّا، قبلها] (١). وكان حدُّها أن تكون أوَّل الكلام ؛ كما تكون في غير هذا الموضع . وذلك قولك : قد علمت زيدا منطلقاً . فإذا أدخلت اللام قلت : علمت لزيدٌ منطلقٌ ، فتقطع بها ما بعدها تَمَّا قبلها ، فيصير ابتداءً مستأنفاً . فكان حدُّها في قولك : إنَّ زيدا منطلقٌ - أن تكون قبل (إنَّ) ؛ كما تكون في قولك : لزيدٌ خيرٌ منك . فلمَّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معني (إنَّ) لم يجز الجمع بينهما ؛ فجعلت اللام في الخبر (٢) ، وحدُّها : أن تكون مُقدِّمة ؛ لأنَّ الخبر هو الأوَّل في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأوَّل / ، $\frac{2}{104}$ فيصير هو وما فيه الأوَّل . فلذلك قلت : إنَّ زيدا منطلقٌ ؛ لأنَّ المنطلق هو زيد .

وكذلك أو قلت : إنَّ زيدا لني داره عمرو ، أو : لعمره يضربه ؛ لأنَّ الذي عمرو يضربه هو زيد . فهذا عبرة هذا .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « باب آخر من أبواب إن .

تقول : أشهد أنه منطلق فأشهد بمنزلة قوله : والله انه للامب و (أن) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله خير من زيد فصارت (أن) مبتدأة حين ذكرت اللام ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة كما أن عبد الله ، لا يكون ههنا إلا مبتدأ .

* * *

المبرد موافق لسيبويه في أن لام الابتداء توجب كسر همزة إن إذا دخلت في خبرها وكرر هذا في الباب الآتي فقال : والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر .

وابن هشام والمعنى والسيوطي والأشعري ينسبون إلى المبرد أنه يقول يجوز دخول اللام في خبر أن المفتوحة قياساً .

في المفتي ج ١ ص ١٩٢ « وليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وفي الجمع ج ١ ص ١٤٠ « ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد » . وفي المعنى ج ٢ ص ٢٤٨ « واعلم أنه ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وانظر الأشعري ج ١ ص ٣٣٤ .

ألا ترى أنَّك إذا فصلت بين (إن) وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار زيدا ، وإن من القوم لأحاك . فهذا يبيِّن لك ما ذكرت .

وذلك قولك : أشهد أن زيدا منطلق ، وأعلم أن زيدا خيرٌ منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أشهد إن زيدا لخيرٌ منك ، وأعلم إن زيدا لمنطلق . قال الله عز وجل : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ^(١)) . فلو لا اللام لم يكن إلا (أن) ، كما تقول : أعلم زيدا خيرا منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم زيدا خيرا منك . وقال : (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَافِعٌ إِلَى الْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ^(٢)) . فهذا مجاز اللام .

ولو قال قائل : أشهد بأنك منطلق - لم يكن - / إلا الفتح : لأنها اسم مخفوض ، وعبرتها أبداً بـ(ذاك) فيكون : (ذاك) في أنها اسم تام في موضع (أن) وصاتها . فإذا قلت : علمت أن زيدا منطلق - فهو كقولك : علمت ذلك . وإذا قلت : بلغني أن زيدا منطلق - فهو في موضع : بلغني ذلك . وإذا قلت : أشهد بأنك منطلق - فمعناه : أشهد بذلك .

فإن قال قائل : فكيف أقول : أشهد بأنك لمنطلق؟

قيل له : هذا محال كسرت أو فتحت ؛ لأنَّ حدَّ الكلام التقديم ، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها . لو قلت هذا لقلت : أشهد بذلك^(٣) .

وكذلك بلغني أنك منطلق ، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول : بلغني أنك لمنطلق : لأنَّ

(١) المنافقون : ١

(٢) العاديات : ٩ - ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذهب لقلت : أشهد بذلك فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قوله عز وجل (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) وقال عز وجل (فشهادة أحدهم أربيع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) لأن هذه توكيد كأنه قال ؛ يحلف بالله أنه لمن الصادقين .

وقال الخليل : أشهد بأنك لذهب غير جائز من قبل أن حروف الجر لا تعلق وقال : أقول . أشهد أنه لذهب . . . »

(إنَّ) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها . فلو جاز هذا لقلت : بلغني لَدَاكَ . فهذا واضح
بين جدا .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)^(١) فمعناه :
إلا وهذا شأنهم . وهو - والله أعلم - جواب لقولهم : (مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي
فِي الْأَسْوَاقِ) .

/- وأما قوله عز وجل : (وَمَا مَنَعُهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا)^(٢) . ذ (مَنَعَهُمْ) $\frac{٢}{٦٠٦}$
وصلتها في موضع الفاعل . والتقدير - والله أعلم - : وما منعهم إلا كفرهم .

ونظير التفسير الأول قول الشاعر :

مَا أَعْطَيْتِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرِيمِي^(٣)

يقول : إلا وهذه حالي . فعلى هذا وضعه سيبويه . وغيره ينشده :

* آلا وإني لحاجزي كرمي *

فهذه الرواية بخارجة من ذلك التفسير ، ومعناه : أن (آلا) تنبيه ، وأراد : أنا حاجزي
كرمي من أن أسأل ، أو أقبل .

(١) الفرقان : ٢٠ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ « ودخول اللام هنا يدل على أنه موضع ابتداء قال سبحانه (وما
أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام) » .

(٢) التوبة : ٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وأما قوله عز وجل (وما منهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا
بالله) وإنما حملة على (منهم) .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على كسر همزة إن وقال الأعمى : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام في خبرها
ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك وكان المبرد يزعم أن الرواية : آلا وإني
وقوله يوجب أن كثير لم يسألها ولا أعطياها لأن كرمه حجزه عن السؤال والصحيح قول سيبويه لأنه ذكر عبد الملك وعبد العزيز
أبى مروان بن الحكم ومشهور سؤاله إياها وإعطاهما إياه وإنما يريد : إذا سألهما وأعطياه حجزه كرمه عن الإلحاف بالسؤال وعن
كفر النعمة » .

والمبرد لم يرد رواية سيبويه وإنما ذكر الرواية الأخرى وقال عنها إنها خارجة من ذلك التفسير .
والبيت لكثير وقيله :

دَعَّ عَنْكَ سَلَمِي إِذْ قَاتَ مَطْلِبُهَا وَأَذْكَرَ خَلِيلِيكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

انظر مهذب الأغاني ج ٣ ص ١٥٤ والنبى ج ٢ ص ٣٠٨

اعلم أنّ مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل .

وإنّما تكون الممتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم^(١) . وذلك قولك : إنّ زيدا منطلق- / ، وإنّ عمرا قائم ، لا يكون في هذا الموضع إلا الكسر . فأما قوله : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)^(٢) فإِنّما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنّ هذه أمتكم أمةً واحدة ، وأنا ربكم فاعبدون .

وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)^(٣) أى : ولأنّ . وأما المفسرون فقالوا : هو على (أوحى) . وهذا وجه حسن جميل وزعم قوم من النحويين موضع (أَنَّ) خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأن اللام مضمرة وليس دلها بشيء . واحتجوا بإضمار ربّ في قوله :

« وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْبِيَا »^(٤)

(١) قال أبو علي : كل موضع يصاح للإسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح . وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٧ « الفتح في مواضع المفردات والكسر في مظان الجمل أول من تعريف أبي علي لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والإسم كقوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) ولا يتعين الكسر فيه . وأيضاً ما بعد (إذا) المفاجأة يتعين للإسم ولم يتعين فيه الفتح » .

(٢) المؤمنون : ٥٢ - وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ : « قرأ الكوفيون بكسر الهمزة والتشديد على الاستئناف والحريان وأبو عمرو بالفتح والتشديد ، أى ولأن . وابن عامر بالفتح والتخفيف » . وانظر النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ وفي أصل المقتضب : أن هذه أمتكم من غير واو وهي آية الأنبياء وليست فيها قراءة الفتح بانفاد القراء .

(٣) الجن : ١٨ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « وقال أيضاً (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) بمنزلة (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتقون ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفسرون فقالوا : على أوحى ولو قرئت (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) كان جيداً » .

(٤) سيأتي في الاستثناء .

وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدلٌ من (رُبَّ) كما ذكرت لك ، والواو في قوله تبارك وتعالى :
(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) واو عطف . ومحالٌ أن يُحذفَ حرفُ الخفض ولا يأتى منه بدلٌ .

واحتجَّ هؤلاء بأنك لا تقول : أنك منطلق بلاني أو علمت .

فقيل لم : : هي لا تتقدم إلاً مكسورةً ، وإنما كانت ها هنا بعد الواو منصوبةً لأنَّ المعنى
معنى اللام ؛ كما تقول / : جئتك ابتغاء الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال $\frac{2}{108}$
الشاعر :

وَأَغْفِرُ غَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّثِيمِ تَكْرُمًا^(١)

فإذا قلت : جئتك أنك تُحبُّ المعروف^(٢) . فالمعنى معنى اللام ، فعلى هذا قدِّمت ، وهذا
قد مرَّ^(٣) . فهذا قول الخليل .

والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر . وقد مضى قولنا في هذا ، لأنَّ اللام
تقطعها بما قبلها ، فتكون مبتدأة . فهذا مما ذكرت لك أنها ترجع إلى الابتداء .

والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكاية^(٤) فتكون مبتدأة . كما تقول : «قال زيد :
عمرُّ منطلقٌ» ، و«قلت : الله أكبر» . وقد مضى هذا في باب الحكاية^(٥) .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٨٤ ، ٤٦٤ على نصب (ادخاره) و (تكرما) على المفعول لأجله والأصل لادخاره
ولتكرم فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل .

الموراء : الكلمة التبيحة أو الفعلة .

البيت من قصيدة لحاتم ، الديوان ص ١١٥ - ١٢١ والخزانة ج ١ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ . وشروح سقط الزند ص ٦١٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ «تقول : جئت أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذف اللام

هنا» .

(٣) انظر ص ٣٤١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ «باب من أبواب إن .» .

تقول : قال عمرو : إن زيدا خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ولا يجوز أن تعمل (قال) في (إن) ، كما
لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد : عمرو خير الناس فإن لا تعمل فيها (قال) : كما لا تعمل (قال)
فيها تعمل فيه (أن) لأن (أن) تجعل الكلام شائنا وأنت لا تقول : قال الشأن متفاناً كما تقول زعم الشأن متفاناً فهذه الأشياء بعد
(قال) حكاية مثل قوله عز وجل : (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم) وقال أيضاً (قال الله إنى منزلها عليكم) وكذا جميع
ما جاء في القرآن من ذا .

(٥) باب الحكاية في الجزء الرابع ص ٣٥٠ من الأصل .

فعلی هذا تقول : « قال زيد : إن عمرا منطلق » ، وقال عبد الله : إنك خير منه .
من ذلك قوله عز وجل : (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنزِّلُهَا عَلَيْكُمْ) (١) . وقال : (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ
يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ) (٢) وقال : (قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ) (٣) .

فَأَمَّا (أَتَقُولُ) التي في معنى الظنِّ فَإِنَّهَا تَعْمَلُ فِي (إِنَّ) عَمَلَهَا فِي الاسم ، كما قال :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ (٤)

وكما قال :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (٥)

لِأَنَّهُ يَرِيدُ الظَّنَّ . فعلى هذا تقول : متى تقول . أن زيدا منطلق (٦) ، وأقول أن عمرا خارج .

فإن لم ترد بها معنى (تظن) وأردت بها الحكاية كسرت ؛ كما أنك تقول : زيد منطلق ،
تريد اللفظ ، ولا تريد الظن .

(١) المائة : ١١٥

(٢) آل عمران : ٤٢

(٣) نوح : ٢

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٣ على إعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمعناها فلم يرد قول اللسان وإنما أراد اعتقاد القلب .

بني لؤي . المفعول الأول ، و (أجهالا) المفعول الثاني .

وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكثير ولم أره في ديوانه والذي فيه :

أَنْوَأَمَّا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

ر بتدا حلف خبره وجوبا أي قسى وجواب القسم محذوف أيضا .

والبيت للكثير من قصيدة تبلغ ثلاثمائة بيت . الخزانة ج ١ ص ٨٦ - ج ٤ ص ٢٤

(٥) استشهد به سيبويه أيضا كاليبيت السابق ج ١ ص ٦٣

المفعولان : (الدار) وجملة (تجمعا) .

والبيت لعمر بن أبي ربيعة من قصيدة في الديوان ص ٤٩٣ - ٤٩٤

وانظر العيني ج ٢ ص ٤٣٥

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « سألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق فقال : إذا لم ترد الحكاية وجملت (تقول)

مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول : إنك ذاهب ، كما أنه يجوز لك أن تحكى فتقول :

متى تقول : زيد منطلق وتقول : قال عمرو : إنه منطلق » .

هذا باب

من أبواب (إن) المكسورة

تقول : قد قاله القوم حتى إن زيدا يتقوله ، وقد شربوا حتى إن أحدهم يجزّ بطنه ،
لأنه موضع ابتداء. ألا ترى أنك/ تقول : قد قاله القوم حتى زيد^٢ يقوله :

$\frac{٢}{٦١٠}$

ولو قلت في هذا الموضع : (أن) كان محالا ؛ لأن (أن) مصدر يُنبئ عن قصة ، فلو كان :
قد قاله القوم حتى قول زيد - كان محالا^(١) .

ولكن لو قلت : بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس - كان من مواضع (أن) المفتوحة ؛
لأن المعنى : بلغني أمرك حتى ظلمك الناس^(٢) وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى .

وتقول : ظننت زيدا إنه منطلق^(٣) لا تكون إلا المكسورة ؛ لأن المعنى : ظننت زيدا هو
منطلق ؛ كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق . واو قلت : ظننت زيدا أنه منطلق ، ففتحت
- لكان المعنى : ظننت زيدا الانطلاق ، وهذا محال .

ولكن لو قلت : ظننت أمرك أنك تظلم الناس - كان جيّدا ، لأن المعنى : ظننت أمرك
ظلمك الناس .

وكذلك ظننت زيدا عاقلا فإذا إنه أحمق^(٤) ، إنما تريد : فإذا هو أحمق ، كما قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب آخر من أبواب (إن) - وذلك قولك : قد قاله القوم حتى أن زيدا يقوله ، وانطلق
القوم حتى أن زيدا لمطلق (فحتى) هنا مملقة لا تعمل شيئا في (إن) كما لا تعمل إذا قلت : حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء
و (حتى) بمنزلة (إذا) ولو أردت أن تقول : حتى أن في هذا الموضع كنت محيلا لأن (أن) وصلتها بمنزلة الانطلاق ولو
قلت : انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر كان محالا لأن (أن) تصير الكلام خبراً ، فلم يجر ذا وجاز على الابتداء .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ : « وتقول : عرفت أمورك حتى أنك أحمق كأنك قلت : عرفت أمورك حتى حمقك ،
ثم وضعت (أن) في هذا الموضع . هذا قول الخليل . »

(٣) يجب كسر همزة إن إذا وقعت خبراً عن اسم ذات في الحال أو في الأصل .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ - ٤٧٢ « وكذلك إذا قلت : مررت فإذا أنه يقول : إن زيدا خير منك . . . فحال (إذا)
ها هنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا والهازم وإنما جاءت أن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، كما أردت في حتى معنى : حتى
هو منطلق . »

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قَبِيلَ سَيِّدَا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(١)

وتقول / : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَإِنَّهُ يَوْمئِذٍ يَفْخَرُ^(٢) ، أَى : وهذه حاله . ولو قلت : أَنَّهُ جَاز عَلَى بُعْدٍ . كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَبِفَخْرِهِ . وكذلك لو قلت : رأيت زيدا عاقلا فإذا إِنَّهُ أَحَقُّ ، وكنْتُ أَرَاهُ حَرًّا فَإِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ ، ولو قلت : أَنَّهُ جَاز . كَأَنَّكَ قُلْتَ : ظَنَنْتَهُ حَرًّا فَإِذَا الْعَبُودِيَّةُ أَمْرُهُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)^(٣) . (فَأَنَّ) مرتفعة بجرم ، ومعناها : والله أعلم .

= ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد تريد : مررت به فإذا العبودية والزم كأنك قلت مررت فإذا أمره العبودية والزم ثم وضعت (أن) في هذا الموضع جاز .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على وقوع (إن) بعد إذا الفجائية فقال : سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به (يريد كسر الهززة) .

أرى : يضم الهززة بمعنى أظن متعدد لثلاثة مفاعيل أولها نائب الفاعل وثانيها زيدا وثالثها سيذا وهو ملازم للبناء للمجهول وقيل ينصب مفعولين . واللهازم : جمع لزممة بكسر الأول والثالث وهما عظيمان ناتنان في اللين تحت الأذنين وجمعهما الشاعر بما حولهما .

من جعل إذا الفجائية ظرفاً كانت هي خبر المبتدأ ومن جعلها حرفاً كان الخبر مخلوفاً والتقدير : فإذا العبودية حاصلة ويجوز أن يكون المخلوف هو المبتدأ أى فإذا أمره العبودية .

والمعنى : كنت أظن زيدا سيذا شريفاً كما قيل فيه فظهر أنه ليم .

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

وانظر الحصاصن ج ٢ ص ٣٩٩ وابن يمين ج ٨ ص ٦١ فقد فرق في المعنى بين كسر همزة أن وفتحها في البيت . والصبان ج ١ ص ٣٣٠

(٢) على كسر همزة أن تكون الجملة حالية معطوفة على (شاباً) الواقع حالا أغنى عن خبر المبتدأ المخلوف وجوباً والتقدير إذ كان شاباً . وعلى فتح همزة (إن) يكون المصدر المؤول من أن ومعمولها معطوفاً على الضمير المجرور بالباء (به) ووجه البعد حينئذ عدم إعادة الجار مع المعطوف والذي خفف هذا الشذوذ أن حذف الجار مع أن مطرد .

والمبرد في هذا المثال إنما حاكى مثالا لسيبويه قال في ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : رأيت شاباً وإنه يفخر يومئذ كأنك قلت : رأيت شاباً وهذه حالة تقول هذا ابتداء ولم تحمل (إن) على رأيت ، وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت . »

(٣) النحل : ٦٢ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ « وأما قوله عز وجل (لا جرم أن لهم النار) فد (أن) جرم عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها : لقد حق عليهم أن لهم النار ولقد استحق أن لهم النار .

وقول المفسرين : معناها : حقاً أن لهم النار يدل ذلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت فجرم قد عملت في أن . . . »

سيبويه والمبرد على أن فتح همزة أن واجب بعد (لا جرم) وهو ما جاء في القرآن الكريم في الآيات الخمس في القراءات السبعية ، وغيرهما يميز كسر الهززة بعد (لا جرم) وقد قرئ في الشواذ بالكسر في قوله تعالى (لا جرم أن لهم النار) (لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون) شواذ ابن خالويه ص ٧٢ البحر المحيظ ج ٥ ص ٤٨٣ ، ٥٠٦

حَقٌّ أَنْ لَمْ النَارُ ؛ كما قال عز وجل : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمِ) (١) أَى : لَا يُحَقِّنْكُمْ

قال الشاعر :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عِيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَرَارَةَ بِهَدَاهَا أَنْ يَعْضِبُوا (٢)

* * *

وتقول : أَلَا إِنَّهُ مَنْطِقٌ . فـ(أَلَا) تنبيه ، و (إِنَّه) مبتدأه . وتقول : أَمَّا إِنَّهُ مَنْطِقٌ عَلَى

ذلك المذهب .

ولو قلت : أَمَّا أَنَّهُ مَنْطِقٌ ، جاز على معنى : حَقًّا أَنَّهُ مَنْطِقٌ . إذا أردت بها من التحقيق

والتوكيد ما أردت بقولك : (حَقًّا) ؛ لِأَنَّهُمْ يَضَعُونَهَا / فِي مَوْضِعِهَا ، فهذا قياس مطرد فيما $\frac{2}{612}$

ذكرت لك (٣) .

= وخلاصة توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد لا جرم كما يأتي :

(أ) (لا) رد لكلام سابق أو زائدة وجرم فعل ماضى بمعنى وجب وحق عند سيبويه والمبرد والمصدر المؤول فاعل للفعل .

وقيل جرم بمعنى كسب والفاعل مستتر والمصدر المؤول مفعول به أى كسب فعلهم أو قولهم أن لم النار .

(ب) جرم مصدر بمعنى القطع فـ (لا جرم) نظير (لا يد) والمعنى أنهم يستحقون النار لا انقطاع لاستحقاقهم والمصدر المؤول خبر لـ لا النافية للجنس على تقدير (من) الجارة المحذوفة .

(ج) ركبت (لا) مع (جرم) فكانت بمعنى حقاً والمصدر المؤول فاعل وهو رأى الفراء .

أما توجيه كسر الهمزة فعل أن لا جرم بمنزلة القسم فـ (إن) مكسورة الهمزة لأنها وقعت في جواب القسم .

وفى الفاضل للمبرد ص ٩٣ قال يزيد بن معاوية : لا جرم لأقسامه الجائزة ، فهى قسم هنا .

انظر شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ وأمالى القالى ج ٣ ص ٢١٠ . والكشاف ج ٣ ص ٣٧٣ والبحر المحيط ج ٥ ص ٤٨٣ . والمخصص ج ١٣ ص ١١٧ وشرح أدب الكاتب للجوالقي ص ١٦٣ - ١٦٤ والخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢

(١) المسألة : ٨ ، ٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ على أن (جرم) فعل يرفع الفاعل وجرم في البيت فعل متعمد وهى في الآية فعل لازم .

والفاعل لجرم في البيت ضمير مستتر يعود على طعنة .

البيت لأبي أسماء بن الضريبة ، وقيل بل هو لعطية بن عفيف في رثاء كرز العقيل وكان طعن أبا عيينة وهو حصن بن حذيفة

ابن بدر الفزارى يوم الحاجر .

الخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ والجوالقي ص ١٦٣ - ١٦٤ - الاقتصاب ص ٢١٢ - شواهد الكشاف ص ٣٢ . واللسان

(جرم) .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما إنه

منطلق فإنه يجمله كقولك : حقاً أنه منطلق وإذا قال : إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله : إلا كأنك قلت : إلا إنه ذاهب وتقول :

أما والله إنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله أنه ذاهب وإذا قلت : أما والله أنه ذاهب فكأنك قلت : إلا والله إنك لأحق »

هذا باب

الظروف و (أما)

إذا اتصلت بشيءٍ منهنَّ (أنَّ)

تقول : يومَ الجمعة أنَّك خارج ، واليومَ أنَّك راحل ، ولك على أنَّك لا تُؤذَى ؛ لأنه أراد : يومَ الجمعة خروجه ، وفي يوم الجمعة رحلتك ، ولك على ترك الأذى ؛ ألا ترى أنَّك لو وضعت، (ذاك) في هذا الموضع لصلح فكنتم تقول : في يوم الجمعة ذاك ، ولك على ذلك .

فإن قال قائل : هل يجوز : اليومَ إنَّك منطلق ، ولك على إنَّك لا تُؤذَى ؟

فإنَّ ذلك غير جائز ؛ لأنَّك تريد التقديم والتأخير ، فيكون على قولك : إنَّك منطلق اليوم ^٢/_{٦١٣} وإنَّك لا تُؤذَى لك على (١) . وإنَّ رحلتك يومَ الجمعة . وإنما فسد لأنَّ (إنَّ) لا يصاحُ فيها / التقديم والتأخير ، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير ، أعني تقديم الخبر وتأخيره ، لأنها موضوعة موضع المصدر .

* * *

وتقول : أما يومَ الجمعة فإنَّك مرتحل ؛ لأنَّ معنى (أما) : مهما يكن من شيء (٢) فإنَّك مرتحل يومَ الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ، ألا ترى أنَّك تقول : أما زيدا فضربت ، فإنَّما

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٨ « وسألت الخليل فقلت ما منهم أن يقولوا : أحقاً إنَّك منطلق على القلب كأنك قلت : إنَّك ذاهب حقاً وإنَّك ذاهب الحق وإنَّك منطلق حقاً فقال : ليس هذا من مواضع (إنَّ) لأنَّ (إنَّ) لا يبتدأ بها في كل موضع ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنَّك ذاهب تريد : إنَّك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضاً لا محالة إنَّك ذاهب تريد : إنَّك لا محالة ذاهب » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ : « وأما (إما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطلق ؛ ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

هو على التقديم والتأخير . لا يكون إلا ذلك ، لأنَّ المعنى : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت ، أو فضربت زيدا .

ولو قال قائل : أما يومَ الجمعة فإنَّك مرتحل لجاز^(١) ، فيكون التقديم : مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رحلتك . فهذا تقدير ما يقع في (أما) .

والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها ، نحو : أما زيد فمنطلق ، (فأما الأيتيمَ فلا تقهر)^(٢) ، (وأما ثمودَ فهديناهم)^(٣) و (أما من استغنى . فأنت له تصدَّى)^(٤) فالمعنى / : $\frac{٢}{١١٤}$ مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه . فإنما تقديرها في الكلام كله التقديم والتأخير ، لا يكون إلا على ذلك .

(١) في سيويه ١ : ٤٧٠ : « ويقول الرجل : ما اليوم ؟ فتقول : اليوم أنك مرتحل ، كأنه قال : في اليوم رحيلك على هذا الحد تقول : أما اليوم فأنتك مرتحل . »

(٢) الفصحى : ٩

(٣) فصلت : ١٧ - في سيويه ١ ص ٤١ : « ومثل ذلك قوله عز وجل : (وأما ثمود فهديناهم) وإنما حسن أن يبي الفعل على الإيم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء . »

وقال في ص ٤٢ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) . »

وانظر ص ٧٤ . وقراءة (وأما ثمود) بالفصح من الشواذ .

الأتخاف ص ٣٨١ ، ابن خالويه ص ١٣٣

(٤) عيس : ٦٤٥

هذا باب

من أبواب (أَنْ) مكررة

وذلك قولك : قد علمت أَنْ زيدا - إذا أتاك - أنه سيكرمك ، وذلك أنك قد أردت :
قد علمت أَنْ زيدا - إذا أتاك - سيكرمك ، فكررت الثانية توكيدا ، ولست تريد بها
إلا ما أردت بالأولى . فمن ذلك قوله عز وجل : (أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا
وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ)^(١) فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا .
ونحن ذا كروه في آخر الباب إن شاء الله .

ونظير تكرير (أَنْ) ها هنا قوله تبارك وتعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ)^(٢) وقوله
عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٣) . وكذلك قوله عز وجل :
(وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٤) .

ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبي عمر الجرمي / (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)^(٥) . فالتقدير : والله أعلم - فله نار جهنم ، وردت (أَنْ) توكيدا . وإن
كسرهما كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء ؛ لأن ما بعد فاء المجازاة ابتداء ، كقوله عز وجل : (قُلْ

٢
٦١٥

(١) المؤمنون : ٣٥

في سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وما جاء مبذولا من هذا الباب (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) ،
فكانه على : أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت (أن) الأولى ليعلم بعد أي شيء الإخراج . ومثل
ذلك قولهم ، زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي » .

(٢) هود : ١٦

(٣) الحشر : ١٧

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التوبة : ٦٣ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (ألم يعلموا أنه من
يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم) ولو قال : فإن - كانت عربية جيدة » .

والقراءة بكسر الهنزة من (فإن) من الشواذ . البحر ج ٥ ص ٦٥

إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ (١) (إِلَافٌ) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُرِّرَتْ ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء ، كقولك : من يأتي فإنني سأكرمه .

وأما أبو الحسن الأخصش فقال في قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِثُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) قال : المعنى : فوجوب النار له ، ثم وضع (أن) في موضع المصدر . فهذا قول ليس بالقوي ، لأنه يفتحها مبتدأة ، ويضم الخبر .

وكذلك قال في قوله : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٢) ، أي فوجوب الرحمة له . والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك .

فَأَمَّا مَا قِيلَ فِي الْآيَةِ / الَّتِي ذَكَرْنَا قَبْلُ سِوَى الْقَوْلِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ وَهِيَ (أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا $\frac{2}{111}$ مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) فَإِنَّ يَكُونُ (أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) مُرْتَفَعًا بِالظَّرْفِ . كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ : أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ إِخْرَاجَكُمْ . فَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ جَمِيلٌ (٣) .

(١) الجمعة : ٨

(٢) الأنعام : ٥٤ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ - ٤٦٨ وقرامة الفتح والکسر في أنه وفي فإنه من السبعة : غيث النفع ص ٩٠ - شرح الشاطبية ص ١٩٤ النشر ج ٢ ص ٢٥٨ وانظر المكبري ج ١ ص ١٣٧ والبحر المحیط ج ٤ ص ١٤١ .

(٣) خلاف المبرد مع سيبويه في إعراب الآية (أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ .) كان مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه فقال :

قال محمد : وأما الآية - والله أعلم - فإن تكرار (أن) فيها على وجهين :

أحدهما : أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ إِخْرَاجَكُمْ فَإِنَّكُمْ مُخْرَجُونَ هُوَ الإِخْرَاجُ وَعَمَلُ الظَّرْفِ وَهُوَ (إِذَا) فَمِنْ لَمْ يَجِزِ الْكَسْرُ كَمَا لَا يَجُوزُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : ذَهَابَكَ وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِهِ فِي الظَّرْفِ وَهُوَ يَقُولُ أَيْضًا لَا يَجُوزُ أَيْضًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ وَحِجَّتُهُ قَوْلُهُ : لِأَنَّ (أَنْ) لَا تَبْتَدَأُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ . هَذَا كَلَامٌ لِأَوْجِهٍ لَهُ مَتَى لَمْ تَحْدُدْ تِلْكَ الْمَوَاضِعَ بِالْمَعْنَى فِيهَا مَا قَلْنَا مِنَ الظَّرْفِ عَامِلَةٌ .

والوجه الآخر : أَنْ يَكُونُ إِنَّمَا هُوَ أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ ، كُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا مُخْرَجُونَ فَلَمَّا تَبَاعَدَ (مُخْرَجُونَ) عَنْ (أَنْ) رَدَّهَا تَوْكِيدًا وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ مِنْ ذَلِكَ (قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ رُدِّ) (أَنْ) ثَانِيَةً وَالْمَعْنَى وَاتَّهَ اللَّهُ أَعْلَمُ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ مُلَاقِيكُمْ .

وأما سيبويه فكان يقول : للمعنى : أن (يَعِد) وقعت على (أن) الثانية وذكر (أن) الأولى لِيُعْلَمَ بَعْدَ أَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الْإِخْرَاجُ ؟ .

= ومثله (أفان مت فهم الخالدون) رد الفاء والمعنى - والله أعلم - أفهم الخالدون إن مت . وهذا أكثر من أن يحصى وحكى عن الخليل أن مثل ذلك قوله (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) ولم يقل صواباً لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ولكنه إنما فتح على معنى فوجوب النار . هذا قول الأَخْفَشِ والصواب عنى أن (أن) الأولى زيدت كما ذكرت لك من قبل وكذلك قول الجرمي .

• • •

ورَدَ على المبرد ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : أما قوله : أن (إذا) عملت في (أن) فقد مضى رده في القول في أن الظروف لا ترفع وأتينا في ذلك بما أغنى عن الإعادة إذ كانت فيه كفاية ولكننا نخص هذه المواضع من الرد بما يشاكله .

لو كان الأمر على ما ذهب إليه لجاز أن يكون الكلام مكتفياً باذا والاسم الذى فى تأويل المصدر فتقول : إذا تم الإخراج ، وإذا تم أنكم مخرجون وهذا لا يجوز لأن الإخراج من صلة الكلام الأول الذى قيل (إذا) وهو جواب (إذا) لأنها فى تأويل الجزاء ومن العرب من يجزم بها ومنهم من لا يجزم وهى بمعنى الجزاء فى الوجهين وإنما استثنينا عن الفاء والفعل ههنا لأن الفعل الذى يليها ماض فحسن تقديم الجواب وهذا كقولك : أنا إن شاء الله أزورك .

وأما تمثيله هذا بيوم الجمعة فليس كذلك لأن يوم الجمعة ليس فيه جزاء وإنما فتحت (أن) ولم تكسر إذا قلت : يوم الجمعة أنك ذاهب لأن يوم الجمعة من صلة الخبر فلا يجوز أن تقدم ههنا صلة الخبر على أن . كما لا يجوز أن تقدم الخبر عليها فلما لم يجز ذلك جعلت مصدراً وجعلت اليوم خبراً مقدماً .

وأما قوله : أنه جعل حجته فى ذلك قوله : ان (أن) لا تبدأ فى كل موضع فالذى أنكره أنه لم يصحب هذه الدعوى تحرير المواضع وذكر العلل التى توجب فتحها أو كسرها وقد ذكر ذلك وخطب به فى أبواب كثيرة ومواقع بين فيها ما يوجب الفتح أو الكسر وليس تصلح إعادتها عند كل دعوى فيطول بذلك الكتاب ولا هى علة واحدة فىأتى بها فى لفظة أو لفظات يسيرة ولا كل قول يمكن فيه ذلك فإن كان هذا ممكناً فقد كان بذكره أولى وبشرحه أحق من الطعن عليه لأن هذا يدخل فى باب الشرح لما قصر فى كشفه والدلالة عليه لا فى باب الرد فيما غلط فيه إذ كانت دعواه صحيحة .

وأما الوجه الآخر الذى ذكره فى التكرار فهو الوجه الذى ذكره سيبويه فى البديل ، وهل البديل إلا تكرار الإسم الأول مؤكداً بتكرره ؟ ألا ترى إلى قول سيبويه فى باب البديل : أن الاسم الثانى يثنى توكيداً فقد جعله مثنى وإنما سماه هذا مكرراً لأنه يأتى على نوعين : منه ما يرد بلفظ الأول وهو واحد وهو أقل الوجهين ، ومنه ما يأتى بغير لفظ الأول كقولك : قام أخوك زيد وهو أكثر الوجهين ، فسمى ما كان مثنى بلفظ الأول مكرراً وهو بديل باى اسم سماه .

الأمر أنه لا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب ولا بد له من رده من أن يقول : انه يرب الثانية بإعراب الأولى وإلا جعل هذا الاسم فى الكلام لاموضع له من الإعراب ولو قلت قام زيد زيد لكان إعرابه كإعراب قام أخوك زيد كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم ، وكررت توكيداً .

وأما الآيات التى استشهد فيها بالتكرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزاً فى الكلام وقد أصاب فى تأويل بعضها ، وأخطأ فى بعض .

وهذا قول ليس بالقوى^(١) .

— فأما ما أخطأ فيه فتأويل قوله (أفان مت فهم الخالدون) فجعل الفاء ههنا مكررة ، وليس كما ذكر لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم ، والثانية جواب المجازاة ، ألا ترى أن الثانية لا يصلح الكلام إلا بها ولا يتم دونها والأولى ليست كذلك لأن المعنى بها في الكلام لا يلزم ، ألا ترى لو أن قاتلا قال لك : ما قام زيد فأردت أن تعطف على كلامه لتقلت : أقام عمرو وإن شئت لم تأت بالفاء ومن العجب أنه في هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثاني لأن الأول لا يجوز حذفه والثاني جائز حذفه من الكلام .

وأما تأويله في قوله تعالى (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) وقوله : ان ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ، فهذا رد على القراء في قراءتهم بالفتح ثم ناقض بعد ذلك بأن قال : وإنما فتح على معنى فوجوب النار لهم وهي إذا كانت مبتدأ فلا يجوز أن تكون مفتوحة وحكى هذا القول عن الأخفش ثم رغب عنه وعدل إلى غيره ولو لزم أن يفتح على معنى ماقال الأخفش فوجوب النار له كأنه يحملها مصدرا في موضع الابتداء فيفتحها ويضم الخبر لوجب أن يفتحها مبتدأ وينوي ذلك فيقول : أن لزيد مالا بالفتح وهذا لا يميزه أحد ولا سمع في كلام عربي (ينظر كلام المبرد في المقتضب عن الآية) .

وأما الذي رآه صواباً وعدل عن قول الأخفش إليه وهو التكرار الذي ذكره في المسألة الأولى فهو قول سيبويه في البديل وإنما غير الكلام بقوله : التكرار وإلا فلا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب وذلك يلزمه أن يعربها بإعراب الأولى لا غير وإنما التيسر عليه ذلك من أجل أن الهاء الأولى كناية عن جملة وهي الجملة التي بعدها (يريد ضمير شأن) فإذا أراد أن يضع أن الثانية موضع الأولى صار البديل على المعنى وتغير اللفظ لأنك تقول إذا وضعت الثانية موضع الأولى : (ألم يعلموا أن لمن يحادد الله ورسوله نار جهنم) فبطل الجزء من اللفظ ومعناه موجود في (من) في هذه التي صارت بمعنى الذي ولم يتغير من المعنى شيء ولما كانت اللام التي في (له) عاملة في الهاء العائدة على (من) التي للمجازاة جعلناها عاملة بعد أن في (من) التي قامت مقام حرف الجزاء لأن الهاء هي في المعنى (الانتصار ص ٢١٥ - ٢٢١) .

وإعراب هذه الآية جملة أبو نزار الملقب بملك النحاة في (المسائل العشر المتميمات إلى الحشر) وقد ذكر هذه المسائل السخاوي في كتابه سفر السعادة وكان إعراب هذه الآية أول هذه المسائل انظر مخطوطة دار الكتب ص ١٥٠ وقد نقلها أيضاً السيوطي في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٥٨ - ١٨٣ .

وإعراب الآية استغرق ص ١٥٨ - ١٦٢ .

وانظر في إعرابها الكشاف ج ٣ ص ٤٧ والمكبري ج ٢ ص ٧٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٣ .

(١) أجاز المبرد في نحو : في الدار عبد الله أن يكون عبد الله مرتفعاً بالظرف وهو مذهب الأخفش ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ١٢٤ - ١٣٢ .

هذا باب

(أن) و (إن) الخفيفتين

راعلم أن «أن» تكون في الكلام على أربعة أوجه^(١) :

فوجه : أن تكون هي والفِعْلُ الذي تنصبه مصدرًا ؛ نحو قولك : أريد أن تقوم يافى ؛
أى : أريد قيامك ، وأرجو أن تذهب يافى ، أى : أرجو ذهابك . فمن ذلك قول الله / (وَأَنْ
تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)^(٢) أى والصيام خير لكم . ومثله : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَهُمْ)^(٣) .

ووجه آخر : أن تكون مخففة من الثقيلة . وذلك قوله عز وجل : (وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٤) . لو نصبت بها وهي مخففة لجاز . فإذا رفعت ما بعدها فعلى
حذف الثقيل والمضمر في النية ، فكأنه قال : أنه الحمد لله رب العالمين . وقد مضى تفسير
هذا في موضع عملها خفيفة^(٥) .

والوجه الثالث أن تكون في معنى (أى) التي تقع للإيمارة والتفسير ، وذلك قوله عز وجل :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « في (أن) مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها أن تكون (أن) وما عملت فيه من الأفعال بمنزلة مصدرها .

والآخر : أن تكون فيه بمنزلة (أى) .

ووجه آخر : هي مخففة مخلوقة .

ووجه آخر تكون فيه لغوا ، وذلك نحو قولك : لما أن جاء ذهب ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمك » وانظر ج ٢ ص ٣٠٦

(٢) البقرة : ١٨٤ .

(٣) النور : ٦٠ .

(٤) يونس : ١٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « وأما قوله عز وجل (وأخر دعواتهم أن الحمد لله رب العالمين) وآخر

قولهم : أن لا إله إلا الله فعل قوله : أنه لا إله إلا الله وعمل أنه الحمد لله » .

(٥) باب (أن) في هذا الجزء ص ٣٠ وانظر الأول ص ٤٨ .

(وَإِن طَلَّقَ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْسُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ) (١) . ومثله : بيّنت له الحديث أن قد كان كذا وكذا . تريد : أى امشوا ، وأى قد كان كذا وكذا .

ووجه رابع : أن تكون زائدة مؤكدة ؛ وذلك قولك : لما أن جاء زيد قمت ، والله أن لو فعلت لأكرمك (٢) .

* * *

وأما (إن) المكسورة فإن لها أربعة أوجه مخالفة لهذه الوجوه (٣) .

فمن ذلك / (إن) الجزاء ؛ وذلك قولك : إن تأتني آتتك ، وهى أصل الجزاء ؛ كما أن $\frac{2}{618}$ الألف أصل الاستفهام (٤) .

وتكون فى معنى (ما) (٥) . تقول : إن زيد منطلق ، أى : ما زيد منطلق .

وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء ونحوه ؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيّره . وذلك كمنهّب بنى تميم فى (ما) .

وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بإيس ؛ كما فعل ذلك فى (ما) . وهذا هو القول ، لأنه لا فضلَ بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عز وجل : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (٦) وقال : (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) (٧) . فهذان موضعان .

(١) سورة ص : ٦ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « باب ما تكون أن فيه بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل (وانطلق الملائمهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة أى لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » . وانظر المقتضب الجزء الأول ص ٤٩ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٤٩

(٣) انظر الجزء الأول ص ٤٩ - ٥٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما (ان) فتكون للجازاة .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتكون فى معنى (ما) ، قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا فى غرور) أى ما الكافرون إلا فى غرور » .

(٦) الملك : ٢٠

(٧) الكهف : ٥

والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة^(١) ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيداً منطلق . وعلى هذا قوله عز وجل : / (إن كل نفس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٢) (وإن كانوا ليَقُولُونَ) (٣) .

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيداً ، كما تقول : إن زيداً منطلق .

والموضع الرابع : أن تدخل زائدة مع (ما) ، فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردها إلى الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك^(٤) ، (إنمَّا يَخْشَى اللهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ) (٥) وذلك قولك : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيد منطلق . لا يكون الخبر إلا مرفوعاً لما ذكرت لك . قال زهير :

ما إن يكاد يُخَلِّيهِمْ لَوِجْهِتِهِمْ . تَخَالُجُ الْأَمْرُ إِنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرِكٌ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيداً لذهب ، وإن عمرو لخبر منك . لما خففتها جعلها بمنزلة لكن حين خففتها ، وأزمتها اللام لئلا يلتبس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينسب بها . ومثل ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ . وقال تعالى (إن كل لما جميع لدينا محضرون) إنما هي : لجميع ، و(ما) لغو . وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (وإن نظنك لمن الكاذبين) ، وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً منطلق ؛ وأهل المدينة يقرأون (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . » وانظر ج ١ ص ٤٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٥٠ .

(٢) قرئ في السبعة بتخفيف الميم في ما وبتشديدها ، وحل التخفيف فا زائدة وأن مخففة . وحل التشديد فلما بمعنى (إلا) و (إن) نافية .

الأتحاف ص ٤٣٦ غيث النفع ص ٢٧٥ وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤ .

(٣) الصافات : ١٦٧ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما . وذلك قولك : ما إن زيد ذهب ، وقال الشاعر :

ومسا إن طبنَّا جُبِنُّ ولكنَّ مِنَايَنَا ودَوْلَةُ آخِسْرِينَا

وانظر المقتضب ج ١ ص ٥١ في الحديث عن (إن) الزائدة .

(٥) فاطر : ٢٨ .

(٦) لوجهتهم : لطريقتهم تخالج الأمر : اختلافهم في الرأي ، يقول بعضهم نضع كذا وبعضهم نضع كذا . الأمر مشترك . معناه : لا يجمعون على رأي واحد .

والبيت من قصيدة لزهير : الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . وانظر الخصائص ج ١ ص ١١٠ ج ٢ ص ٢٨٣ - ج ٣ ص ١٠٨

وقال الآخر :

ومسا إن طَبْنَا جُبْنٌ ولكن منايانا ودولة آخَرِينَا^(١)

فإن قال قائل : فما بالها لما خُفِّضت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ، ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضمم فيها ؟

قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدرٌ ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة ، إنما دخلت على الابتداء وخبره ، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله .

ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل ، فإذا خُفِّضتا كانتا بمنزلة فعل محذوف منه ، فالفعل يعمل محذوفاً عملاً تاماً^(٢) . فذلك قولك : لم يك زيد منطلقاً ، فعمل عملاً والنون فيه . والأقيس الرفع فيما بعدها ، لأنَّ (إنَّ) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه . ولذلك الوجه الآخر وجه من القياس كما ذكرت لك .

وكان البخليل / يقرأ (إنَّ هذانِ لساحرانِ)^(٣) ، فيؤدِّي خطأ المصحف ومعنى (إنَّ) الثقيلة $\frac{٢}{١٢٠}$ في قراءة ابن مسعود (إنَّ.ذانِ لساحِرانِ) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٥١

(٢) في سيويه ج ١ ص ٢٨٣ « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبل) حين حذف .

وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) .

(٣) في الأتحاف ص ٣٠٤ « فنافع وابن عامر وأبو بكر وحزوة والكسائي وأبو جعفر ويلقوب وخلف بتشديد (إن) . و (هذان) بالألف وتخفيف النون .

« قرأ ابن كثير وحده بتخفيف (أن) و (هذان) بالألف مع تشديد النون .

وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان .

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطأً ، وذلك أن (إن) المخففة أهملت ، و (هذان) مبتدأ ، و (ساحران) الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة .

وقرأ أبو عمرو (إن) بتشديد النون ، و (هلين) بالياء مع تخفيف النون ، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب . لكن استشكلت من حيث خطأ المصحف ، وذلك أن هذين رسم بغير ألف ولا ياء ، ولا يرد بهذا على أبي عمرو ، وكم جاء في الرسم

ما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها .

وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٥ .

فهرس أبواب الجزء الثاني من المتنصب

صفحة	
١	هذا باب إعراب الأفعال المضارعة ، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟
٥	هذا باب تجريد إعراب الأفعال
٦	هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال
١٠	هذا باب (إذن)
١٣	هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفاً بها على ما قبله
١٥	هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً ، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر
٢٤	هذا باب الواو
٢٧	هذا باب (أو)
٢٩	هذا باب (أن)
٣٢	هذا باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول
٣٧	هذا باب (حتى)
٤١	هذا باب مسائل (حتى) في البابين : النصب والرفع
٤٣	هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال
٤٥	هذا باب المجازاة وحروفها
٥٨	هذا باب مسائل المجازاة ، وما يجوز فيها وما يمتنع منها
٦٣	هذا باب ما يرتفع بين المجزومين ، وما يمتنع من ذلك
٦٦	هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراباً
٧٢	هذا باب ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه
٨٠	هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها
٨٥	هذا باب ألفات الوصل والقطع
٨٦	هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك
٩٠	هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر
٩٣	هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعطلها ، والاحتجاج لذلك وذكر أبنيتها
١٠٢	هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لازوائد فيها منها
١٠٥	هذا باب ما كان من بنات الأربعة . وألحق به من الثلاثة
١٠٩	هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة
١١٢	هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة
١٢٢	هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

صفحة

١٢٧	هذا باب ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاحتلاله والإتمام لسلامته
١٢٩	هذا باب الأمر والنهي ...
١٣٨	هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه ، وتلك الأفعال : نعم وبئس وما وقع في معناتها
١٥١	هذا باب العدد وتفسير وجوهه والعلّة فيما وقع منه مختلفا
١٧٣	هذا باب إضافة العدد واختلاف النحويين فيه
١٧٦	هذا باب ما يضاف من الأعداد المنوطة
١٧٩	هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل ، كقواك : هذا ثانی اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة
١٨٣	هذا باب ما يضاف إليه من العدد من الأجناس وما يمتنع من الإضافة
١٨٦	هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على فملة
١٩١	هذا باب ما جاء من هذا في ذوات الياء والوار التي ياءاتهن وواواتهن لامات
١٩٣	هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف
٢٠٧	هذا باب ما يجمع ما عدة حروفه أربعة
٢١٤	هذا باب جمع ما لحقته الهزمة في أوله من الثلاثة
٢٢٠	هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة
٢٢٣	هذا باب ما كان اسما على فاعل غير نعت معرفة أو نكرة
٢٢٦	هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد
٢٢٨	هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل
٢٢٩	هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه
٢٣٠	هذا باب ما كان عدته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث
٢٣٢	هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين
٢٣٣	هذا باب ما تلحقه زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة
٢٣٤	هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه
٢٣٥	هذا باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف
٢٣٨	هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف
٢٤١	هذا باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف
٢٤٧	هذا باب تحقير بنات الخمسة
٣٤٩	هذا باب تصغير الاسماء المبنية من أفعالها
٢٥٣	هذا باب ما لحقته زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ، وذلك قواك : ثمان وثمان
٢٥٥	هذا باب ما يحقر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل
٢٥٧	هذا باب ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرف تأنيث
٢٦٤	هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين
٢٦٦	هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث وذلك نحو : عليها وحرباء ووزراء ونحوه
٢٦٨	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

صقحة	
٢٧٠	هذا باب ما يصغر من الأماكن وما يمنع من التصغير منها
٢٧٤	هذا باب تحوير الظروف من الأزمنة
٢٧٨	هذا باب تصغير ما كان من الجمع
٢٧٩	هذا باب ما كان على قتل من ذوات الياء والواو نحو : باب وئاب ودار وما أشبهه
٢٨٢	هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين
٢٨٤	هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام
٢٨٥	هذا باب ما يسمى به من الجماعة
٢٨٦	هذا باب تحوير الأسماء المهمة
٢٩١	هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها
٢٩٢	هذا باب التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخم
٢٩٣	هذا باب الحروف التي تكون استفهاما وخبراً وسندكرها مفسرة في أبوابها إن شاء الله
٢٩٣	هذا باب (أى) مضافة ومفردة في الاستفهام
٢٩٦	هذا باب مسائل (أى) في الاستفهام
٣٠١	هذا باب (أى) إذا كانت مستقبها مستقبها
٣٠٣	هذا باب (أى) إذا كنت مستقبها بها عن معرفة
٣٠٥	هذا باب (من) إذا كنت مستقبها بها عن تكرة
٣٠٨	هذا باب (من) إذا كنت مستقبها بها عن إثبات معرفة
٣١٠	هذا باب (من) إذا أردت أن يضاف لك الذي تسأل عنه
٣١١	هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف
٣١٦	هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرها مما يكون آخر الكلام في الاستفهام
٣١٧	هذا باب القسم
٣٢٤	هذا باب الأسماء التي يعمل بمضيا في همض وثبها معنى القسم
	هذا باب ما يوتسم عليه من الأفعال وما بال تنوين في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره
٣٣٣	لك قايه لا يسوز حذفها ؟
٣٣٥	هذا باب الفرق بين إن وأن
٣٤١	هذا باب من أبواب أن المفتوحة
٣٤٢	هذا باب إن إذا دخلت اللام في خبرها
٣٤٦	هذا باب إن المسكورة ومواقعها
٣٤٩	هذا باب من أبواب (إن) المسكورة
٣٥٢	هذا باب الظروف و (أما) إذا اتصلت بشيء منهن (أن)
٣٥٤	هذا باب من أبواب (أن) مكروية
٣٥٨	هذا باب (أن) و (إن) الخفيفتين

رقم الايداع ٤٦٩٦ / ١٩٧٩

ISBN المتوحيب الدولي .٩٩-٠٠٠٠-٢٤١-٩٧٧

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب المفضَّب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد البرد
٢١٠ - ٢٨٥ هـ

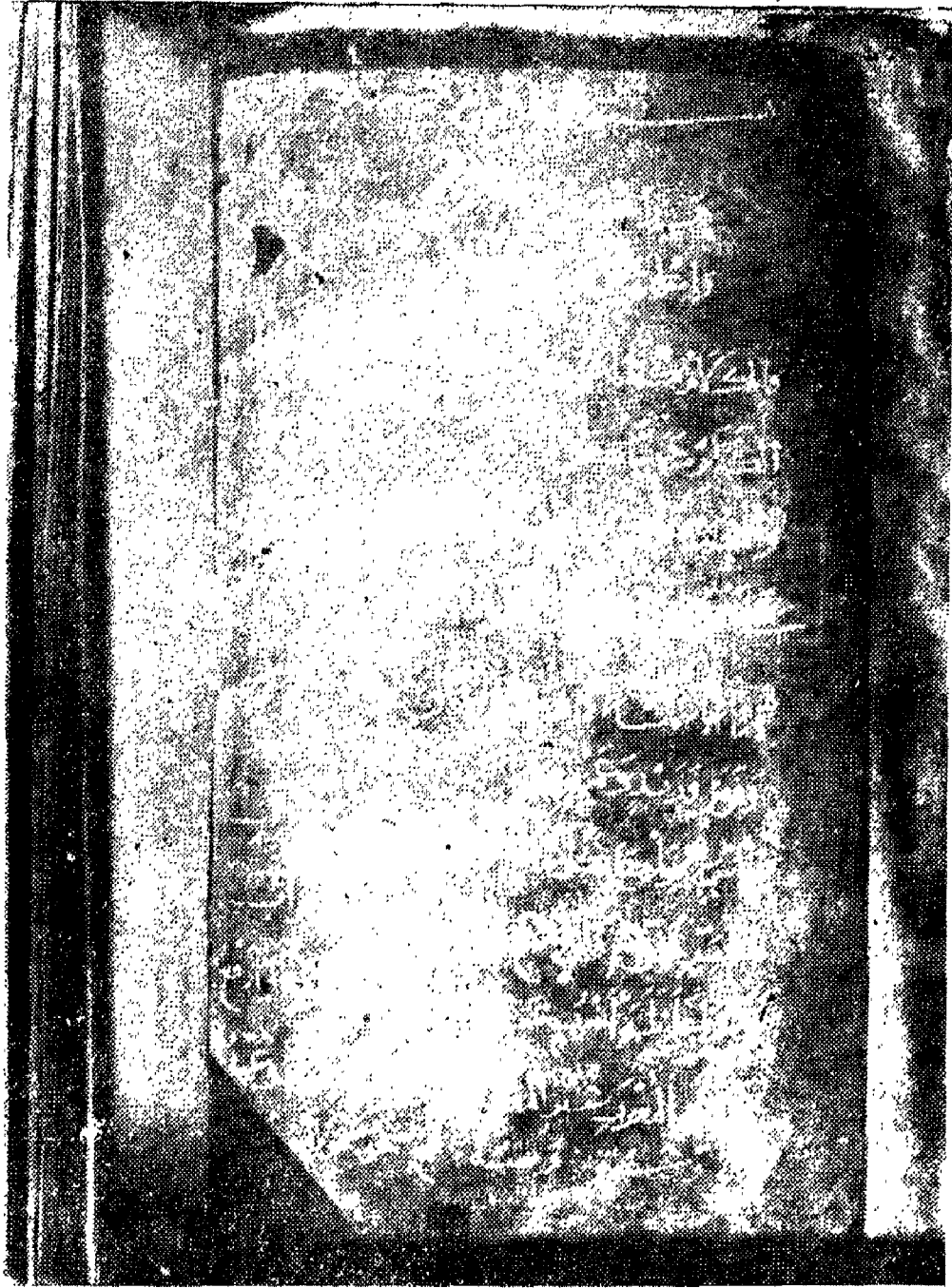
الجزء الثاني

تحقيق

محمد عبد الخالق عزيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

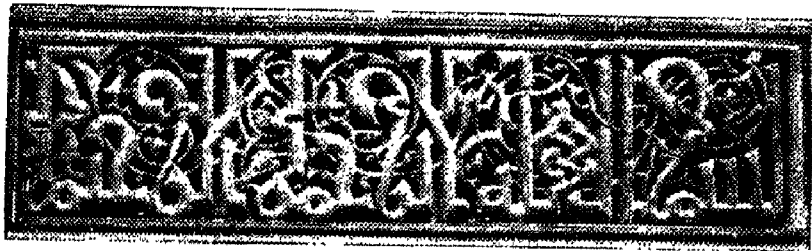
القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م



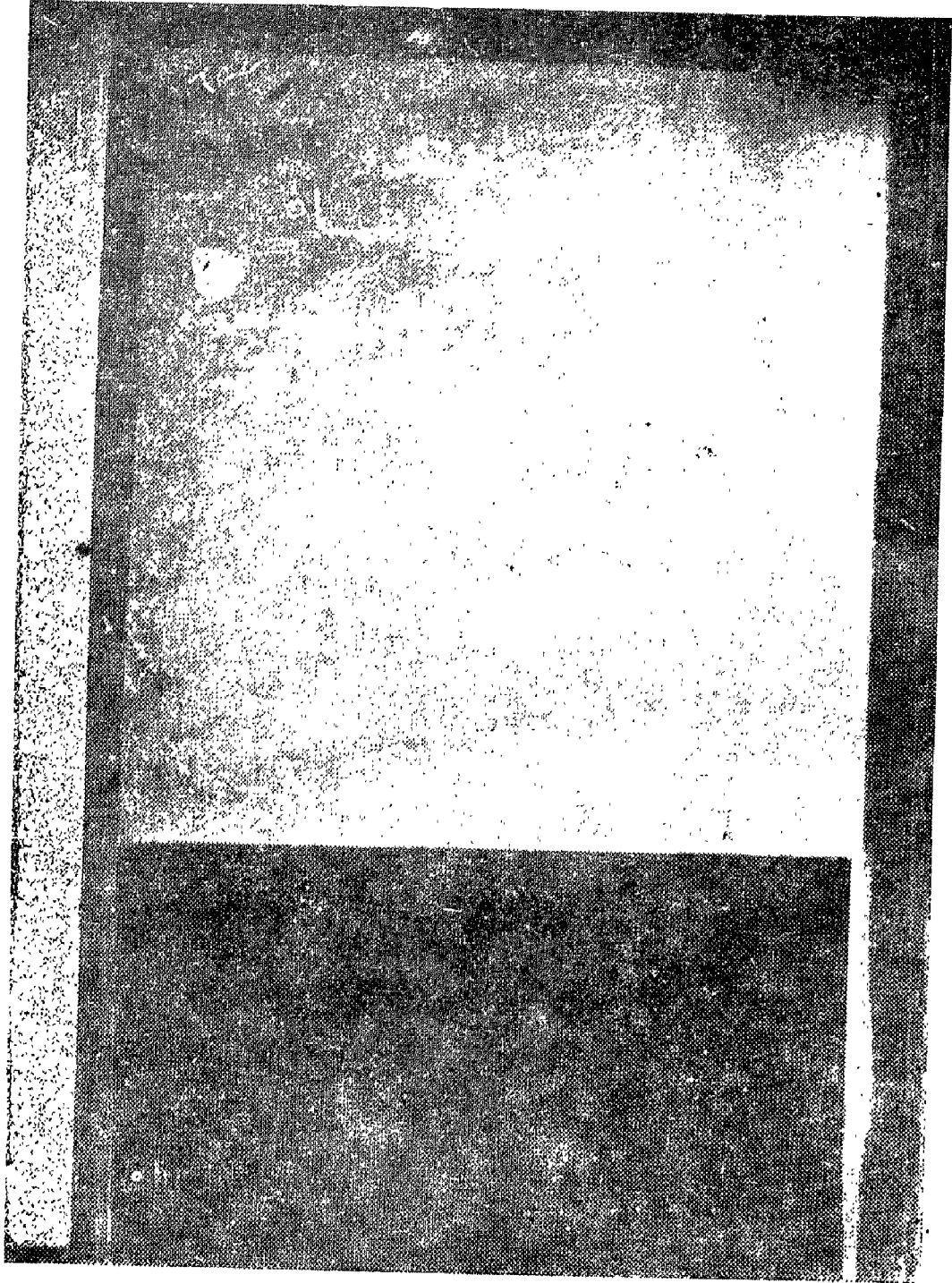
نموذج الصفحة الاولى من الجزء الاول

★ كان حق هذه اللوحات أن تلحق بمقدمة الجزء الأول ..
ولكن تأخر تصويرها اضطرنا أن نضعها في هذا الجزء ..





نموذج صفحة العنوان من الجزء الثالث



نموذج الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني

الجزء الثاني

من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

كتبه مهلهل بن أحمد لأبي الحسن محمد بن حسين العلوي

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصححته
فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطأ الكتاب فهو بخطي
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي

عارض به نسخته داعياً لمقيده محمد بن عبد الله بن بركة

الناصرى عفا الله عنه